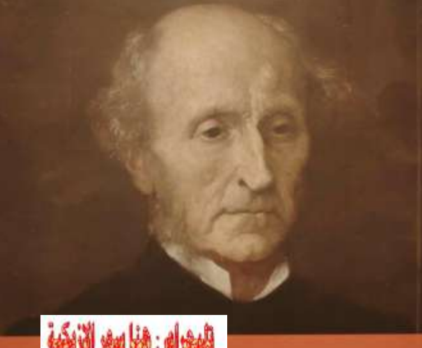


سيرة ذاتية

جون ستيوارت مِل

ترجمة : الحارث النبهان

التنوير

جون ستيوارت مِلْ

سيرة ذاتية



الكتاب: سيرة ذاتية

المؤلف: جون ستيوارت مل

ترجمة: الحارث النبهان

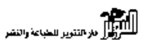
عدد الصفحات: 240 صفحة

الترقيم الدولي: 978-977-6483-41-5

رقم الإيداع: 2015/15567

الطبعة الأولى: 2015

الناشر:



دار التنوير للطباعة والنشر

لبنان: بيروت – بئر حسن – مركز بستاني الجزيني – الطابق الثالث

هاتف: 009611843340



جون ستيوارت ملْ

سيرة ذاتية

ترجمة: الحارث النبهان



الفصل الأول

الطفولة وباكورة التعليم

يبدو لي مناسباً أن أبدأ رسم هذه الصورة الذاتية بذكر ما جعلني أؤثر أن أترك ورائي هذه الذكرى عن حياة ما كانت حافلة بالأحداث. ولست أتخيل لحظةً أن أيّ شيء مما سأكتبه يمكن أن يكون مثيراً لاهتمام الجمهور مثلما تثير اهتمامه قصة من القصص، أو بقدر ما يكون متصلاً بنفسي. لكنني فكرت أننا نعيش في عصر صار فيه التعليم وتطوير التعليم موضوعاً لقدر من الدراسة أكبر، إن لم يكن أعمق أيضاً، من أي وقت مضى في التاريخ الإنكليزي. وقد يكون مفيداً وجود مادة تسجّل تعليماً كان غير معتاد بل كان متميّزًا أيضًا: تعليمًا يبيّن، إضافة إلى ما أنجزه، مقدار ما يمكن تعليمه زيادة على ما هو مفترَض عموماً؛ تعليمٌ جرى على نحو جيد في تلك السنوات الأولى التي تقع ضمن ما يُطلق عليه اسم التنشئة، أي السنوات التي عادةً ما تكاد تضيعها تنشئة الأطفال تضييعاً. وقد بدا لي أيضاً أنه في زمنٍ تحوّل الآراء، يمكن أن يوجد شيء من الاهتمام والفائدة في ملاحظة المراحل المتعاقبة في عقلٍ الذي كان ماضياً إلى الأمام دائماً، جاهزاً للتعلم ولإبطال ما تعلمه أيضاً على حد سواء، سواء كانت أفكاره الخاصة أم أفكار الآخرين مصدر ذلك التعلم

أو ذلك الإبطال. على أن الدافع الذي كان له عندي وزن أكبر مما تقدَّم هو الرغبة في الاعتراف بالأفضال التي يدين بها تطوري الذهني والأخلاقي لأشخاص آخرين؛ أشخاص اشتُهر بعضهم، وظل بعضهم الآخر أقل شهرة مما يستحق؛ وكذلك لشخص أدين له بأكثر هذا الفضل، شخص لم يحظَ العالم بفرصة معرفته. ليس على القارئ غير المهتم بهذه الأشياء إلا أن يلوم نفسه وحدها إن هو واصل القراءة. ولست أطلب منه شيئاً إلا أن يتذكر أن هذه الصفحات ما كُتبت من أجله.

ولدت في لندن يوم العشرين من شهر أيار/ مايو من العام 1806 وكنت الابن الأكبر لجيمس مِل (James Mill)، صاحب «تاريخ الهند البريطانية» (*History of British India*). كان أبي ابن تاجر صغير عمل في الزراعة أيضاً (على ما أظن) في منطقة نوردرن بريدج في مقاطعة آنغوس. وقد زكَّته قدراته عندما كان صبياً فحظيَ بانتباه السير جون ستيوارت (Sir John Stuart) من فيتركايرن. كان السير جون ستيوارت أحد بارونات الخزانة في سكوتلندا ونتيجة ذلك أرسل أبي إلى جامعة إدنبرة على نفقة صندوق أسسته زوجته الليدي جين ستيوارت (Jane Stuart) مع بعض السيدات لتعليم الشباب من أجل خدمة الكنيسة السكوتلندية. وفي الجامعة، اجتاز أبي مراحل الدراسة المعتادة، ثم نال شهادة واعظ، لكنه لم يتخذ الوعظ مهنة أبداً. وقد صار مقتنعاً بأنه ما كان قادراً على الإيمان بمعتقدات تلك الكنيسة، أو أي كنيسة غيرها. عمل أبي بضع سنوات مدرِّساً خاصاً لدى أسر مختلفة في سكوتلندا كانت من بينها أسرة ماركيز تويدال. لكن الأمر انتهى به إلى الإقامة في لندن وتكريس نفسه للكتابة. وما كان لديه مصدر دخل غيرها حتى عام 1819 عندما حصل على وظيفة في «بيت الهند».

شهدت حياة والدي في هذه المرحلة أمرين اثنين لا يملك المرء تجاههما إلا الدهشة: من المؤسف أن الأول كان أمراً جد شائع؛ وأما الآخر

فغير شائع! الأمر الأول هو أنه أقدم في وضعه هذا على الزواج وتكوين أسرة كبيرة من غير مورد إلا ذلك المورد المضطرب الذي يأتيه من الكتابة في الدوريات. وهو ما يخالف القناعات التي صار أبي شديد التمسك بها، في مرحلة لاحقة من حياته على أقل تقدير، سواء من حيث الحس السليم أو من حيث إحساسه بالواجب. وأما الأمر الثاني فهو تلك الطاقة الاستثنائية التي لا بد منها للمرء حتى يعيش حياة كالتي عاشها أبي في ظل الحرمان الذي راح يكافحه منذ البداية، وفي ظل وجود أولئك الذين أصافهم عبئاً عليه نتيجة زواجه. ولو أنه ما أنجز إلا إعالة نفسه وأسرته عن طريق الكتابة خلال هذه السنوات الكثيرة من غير وقوع في الدين أو في أزمات مالية، لما كان هذا بالأمر القليل على الإطلاق. وأما أن يحمل المرء، مثلما فعل أبي، آراء في السياسة والدين تبدو بغيضة في عين كل صاحب نفوذ وفي أعين جملة الموسرين الإنكليز في ذلك الجيل أكثر من أي وقت سبق ذلك الزمان أو تلاه، وأن يكون واحداً من أولئك الرجال الذين لا شيء يجعلهم يكتبون عكس ما يعتقدون، بل أن يكون رجلاً يضع في كل شيء يكتبه كل ما يعتقد أن الظرف يمكن أن يتيحه، فهذا ليس بالشيء القليل أبداً. ولا بد من القول أيضاً إنه كان شخصاً لا يعرف الإهمال عندما يفعل أي شيء. وهو لم يتولَّ مهمة، أدبية أو غير ذلك، لم يصب فيها كل ما تستلزمه من جهد حتى ينجزها على أحسن وجه. بل إنه خطط لكتابة «تاريخ الهند» وبدأ العمل فيه، تحت وطأة هذه الأعباء كلها، ثم أنجزه خلال سنوات عشر، وهو وقت أقصر مما يلزم (حتى لدى كُتّاب لا عمل آخر لهم) للخروج بأي كتاب تاريخي تقريباً من هذا الحجم، وأقصر مما يلزم لأي عمل يقتضي هذا المقدار كله من القراءة والبحث. ولي أن أضيف إلى هذا أن أبي كان يكرّس لتعليم أطفاله وقتاً غير قليل خلال هذه الفترة كلها: وفي حالة واحد من أبنائه، أنا، بذل أبي قدراً من الجهد والعناية والاهتمام نادراً ما يُبذل لغاية كهذه، أو لعله لا يبذل أبداً. كان يحاول إعطائي أعلى سوية تثقيفية ممكنة، حسب فهمه!

كان رجلاً شديد التمسك، في مسلكه الشخصي، بمبدأ عدم تضييع الوقت. وكان شديد الميل إلى الالتزام بالقاعدة نفسها في تعليم تلميذه. لست أذكر وقت بداية تعلّمي اللغة اليونانية. قيل لي إنني كنت في الثالثة آنذاك. ولعل أول ما أذكره في هذا الأمر هو حفظي عن ظهر قلب ما كان أبي يطلق عليه اسم «الألفاظ»، وهي قوائم من الكلمات اليونانية الشائعة مع مقابلاتها في اللغة الإنكليزية. وكان يكتبها لي على بطاقات. وأما في النحو، فقد مرت سنوات بعد ذلك لم أتعلم فيها أكثر من تصاريف الأسماء والأفعال بعد حفظي «الألفاظ». ثم جاءت الترجمة بعد ذلك رأساً. لا أكاد أذكر قراءتي كتاب «الخرافات» (*Fables*) لإيسوب (Aesop) الذي كان أول كتاب يوناني أقرأه. وكان كتابي الثاني، الذي أتذكره أكثر من الأول، كتاب «الصعود» (*Anabasis*). لم أتعلم شيئاً من اللاتينية إلى أن بلغت الثامنة. لكني كنت قد قرأت حتى ذلك الوقت جملة من كتّاب النثر اليونانيين تحت إشراف أبي. وكان من بين قراءاتي، على ما أذكر، كتب هيرودوس (Herodotus) كلها، و«سوروبيديا» (*Cyropaedia*)، و«مذكرات سقراط» (*Memorials of Socrates*)، وبعض سير الفلاسفة التي كتبها ديوجينس لايرتيوس (Diogenes Laertius)، وكذلك جزء من لوشيان (Lucian)، و«رابطة الدول» (ad Demonicum) لإيزوقراطس (Isocrates)، وكذلك «آد ميكوكليم» (Ad Nicoclem). وقرأت في عام 1813 أيضاً محاورات أفلاطون (Platon) الست الأولى (بترتيبها المعتاد)، من «إيثوفرون» (Euthyphron) إلى «ثيوكتيتوس» (Theoctetus) حتى نهايتها. وأغامر ها هنا فأقول إن المحاورة الأخيرة كان ينبغي أن تُحذف مما أقرأه إذ كان مستحيلاً أن أفهمها. لكن أبي، في تعليمه كله، ما كان ما يطالبني بفعل ما أستطيع فحسب، بل بما لم أستطعه أيضاً. ولعله يمكن الحكم على ما كان مستعداً في تحمله في سبيل تعليمي من خلال حقيقة أنني كنت أقوم بعملية تحضير دروسي

اليونانية في الغرفة نفسها على الطاولة نفسها التي يعمل عليها: ما كانت قواميس اليونانية - الإنكليزية موجودة في تلك الأيام، وما كنت بقادر على الاستفادة من قاموس يوناني- لاتيني لأنني ما كنت بدأت بدراسة اللاتينية في ذلك الوقت، وهذا ما جعلني مضطراً إلى الرجوع إلى أبي لمعرفة كل كلمة يفوتني معناها. لقد تحمّل هذه المقاطعات المستمرة كلها، وهو الذي كان من أقل الرجال صبراً. وكتب في ظل مقاطعاتي هذه أجزاء كثيرة من كتابه التاريخي؛ فضلاً عن كل ما كان عليه أن يكتبه من أشياء أخرى خلال تلك السنوات كلها.

كان الحساب الشيء الوحيد، غير اللغة اليونانية، الذي تلقيته على هيئة دروس في ذلك الجزء من طفولتي. وكان والدي مَن علمني الحساب أيضاً. كان هذا العمل من نصيب وقت المساء، وأذكر جيداً كم كان يضايقني. لكن تلك الدروس ما كانت إلا جزءاً من التعليم الذي أتلقاه كل يوم. كان أكثر تعليمي مؤلّفاً من الكتب التي أقرأها بنفسي، وما كنت أسمعه من كلام أبي، خلال النزهات على الأقدام غالباً. عشنا في نيوينغتون غرين منذ 1810 حتى 1813؛ وكانت يومها حياً بسيطاً ريفي الطابع. كانت حالة والدي الصحية في حاجة إلى ممارسة نشاط جسدي مستمر غير قليل. وكان يتمشى عادة قبل وقت الإفطار عبر المروج الخضراء الممتدة في اتجاه هورنزي. كنت أرافقه في هذه النزهات دائماً، وتختلط في ذاكرتي الحقول الخضر والأزهار البرية مع ما كنت أسرده على مسامعه كل يوم مما قرأت في اليوم السالف.

وبقدر ما أذكر، كان هذا الأمر تطوّعاً مني، لا تمريناً مفروضاً. كنت أكتب ملاحظاتٍ على قصاصاتٍ ورقية أثناء القراءة وكنت أعتمد على قصاصاتي هذه في كلامي خلال مشاويرنا الصباحية؛ وذلك لأن الكتب كانت تاريخية في أكثرها. وقد قرأت في الفترة كثيراً منها: مؤلفات روبرتسون (Robertson) التاريخية، ومؤلفات هيوم (Hume)، وغيبون (Gibbon). لكن أحبَّ الكتب

إلى قلبي، في ذلك الوقت ولزمن طويل تلاه، كان كتاب «فيليب الثاني والثالث» (*Philip the Second and Third*) لواطسون (Watson). كان دفاع فرسان مالطة البطولي في وجه الأتراك، وتمرد الأرياف الهولندية على الإسبانيين، ما يثير فيّ اهتماماً شديداً مستمراً. وكان كتابي التاريخي المفضل الثاني بعد واطسون كتاب «تاريخ روما» (*History of Rome*) لهوك (Hooke). ولم أصادف في ذلك الوقت أي تاريخ منتظم لليونان، اللهم إلا مبسّطات مدرسية، فضلاً عن الجزءين الأخيرين، أو الأجزاء الثلاثة الأخيرة، من ترجمة كتاب «التاريخ القديم» (*Ancient History*) لرولين (Rollin) الذي يبدأ مع فيليب المقدوني (Philip of Ma). لكن سعادتي كانت غامرة بقراءة ترجمة لانغهورن (Langhorne) لكتابات بلوتارك (Plutarch). وأما في التاريخ الإنكليزي، فبعد فراغي من قراءة هيوم، فإنني أتذكر قراءة «تاريخ زمانه هو» (*History of his Own Time*) لبورنيت (Burnet)، رغم أنني لم أهتم كثيراً بشيء فيه غير الحروب والمعارك. وأذكر أيضاً قراءتي الجزء التاريخي من «السجل السنوي» (*Annual Register*)، من بدايته حتى عام 1788 تقريباً، وهي النقطة التي وصلت إليها عندما صار لا بد من إعادة أجزاء الكتاب التي استعارها أبي من السيد بنتام. أثارت اهتماماً نشطاً عندي المشاقّ التي مر بها فريدريك البروسي (Frederic of Prussia)، وكذلك كتاب «الوطني الكورسيكي» (the Corsican patriot) لباولي (Paoli). لكنني عندما وصلت إلى الحرب الأمريكية، اتخذ الطفل الذي كنته الجانب الخاطئ، إلى أن صحح أبي الأمر: كان الجانب الخاطئ يحمل اسم قومي الإنكليز! وقد اعتاد أبي في أحاديثنا الكثيرة عن الكتب التي أقرأها أن يقدم لي أحياناً، عندما تسنح فرصة لذلك، شروحات وأفكاراً تتصل بالمدنية والحكومة والأخلاق والتنشئة العقلية. وكان يعود بعد ذلك فيطالبني بأن أكرر ما قاله هو بكلمات من عندي.

وكان يجعلني أيضاً أقرأ كتباً كثيرة ما كان فيها ما يثير اهتمامي إلى حد يجعلني أقرأها بنفسي، ثم أعطيه ملخصاً شفهياً عنها. ومن بعض هذه الكتب: «نظرة تاريخية إلى الحكومة الإنكليزية» (*Historical View of the English Government*) لميلار (Millar)، وهو كتاب مرموق جداً في زمانه كان أبي يقدّره كثيراً؛ و«التاريخ الكنسي» (*Ecclesiastical History*) لموشيم (Mosheim)؛ و«حياة جون نوكس» (*Life of John Knox*) لماكراي (McCrie)؛ بل حتى «قصص الكويكرز» (Histories of the Quakers) لسويل (Sewell) وروتي (Rutty). وكان مولعاً بأن يضع بين يديّ كتباً عن رجال تمتّعوا بطاقة كبيرة وموارد واسعة في شروط غير معتادة، أشخاص واجهوا الصعوبات وتغلبوا عليها: أذكر من تلك الكتب «المذكرة الأفريقية» (*African Memoranda*) لبيفر (Beaver)؛ و«قصة المستوطنة الأولى في نيوساوث ويلز» (*Account of the First Settlement of New South Wales*) لكولينز (Collins). وثمة كتابان لم أكن أعرف تعباً من تكرار قراءتهما: «رحلات» (Voyages) لأنسون (Anson)، وهو كتاب ممتع جداً لمعظم الشباب، ومجموعة «رحلات حول العالم» (*Voyages round the World*) لهوكسوورث (Hawkesworth) الواقع في أربعة أجزاء تبدأ مع «دريك» وتنتهي مع «كوك» و«بوغنفيل». وأما كتب الأطفال التي ما كانت أكثر من لهو عندي، فنادراً ما كان لديّ شيء منها إلا ما يأتيني هدية عارضة من أحد الأقارب أو المعارف. وكان من أبرز هذه الكتب: «روبنسون كروزو» (*Robinson Crusoe*) الذي ظل مصدر متعة عندي طيلة سنوات صباي. صحيحٌ أن استبعاد كتب التسلية ما كان جزءاً من النظام الذي اعتمده أبي، لكنه ما كان يتيحها لي إلا قليلاً جداً. ما كان لديه في ذلك الوقت شيء من تلك الكتب تقريباً، لكنه استعار بعضها من أجلي. وأذكر من كتبه المستعارة «ألف ليلة وليلة»، و«قصص عربية» (*Arabian Tales*) لكازوت (Cazotte)،

و«دونكيخوته» (*Don Quixote*)، و«قصص شائعة» للآنسة إدغيورث؛ وأيضاً كتاب حاز بعض شهرة في زمانه، ألا وهو «أحمق بامتياز» (*Fool of Quality*) لبروك (Brooke).

بدأت تعلم اللاتينية في ستي الثامنة، وذلك برفقة شقيقتي التي كانت أصغر مني. كنت أعلمها ما تعلمت، ثم تكرر هي تلك الدروس أمام والدي. واعتباراً من ذلك الوقت، راح أشقاء وشقيقات آخرون ينضمون تباعاً إلى تلامذة أبي فصار جزء غير قليل من عملي كل يوم مؤلَّفاً من هذا التعليم التمهيدي الذي أقدمه أنا. ما كنت أحب هذا الدور أبداً؛ ثم إنني صرت، بسببه، مسؤولاً عن دروس تلامذتي بقدر ما كنت مسؤولاً عن دروسي نفسها تقريباً. لكنني استفدت من هذا النظام فائدة عظيمة لأنني صرت أدرّس على نحو أكثر اكتمالاً وأحتفظ زمناً أطول بما كان ينبغي عليَّ تعليمه؛ ولعل اشتمال تلك المهمة على شرح النقاط الصعبة للآخرين كان مفيداً لي في ذلك الوقت أيضاً. وأما من النواحي الأخرى، فما كانت تجربة صباي هذه إيجابية فيما يتعلق بتوَلّي الأطفال تعليم أطفال غيرهم. إنني لعلى ثقة تامة من أن التعليم غيرُ كافٍ أبداً إن هو ظل تعليماً فحسب. وأعرف جيداً أن القرابة بين المعلم والمتعلم ليست أمراً جيداً لأي منهما. سرت على هذا المنوال عبر قواعد النحو اللاتيني، وكذلك عبر جزء غير قليل من «كورنيليوس نيبوس» و«تعليقات قيصر»؛ على أنني أضفت فيما بعد إلى إشرافي على هذه الدروس دروساً من عندي كانت أطول منها بكثير.

كانت «الإلياذة» (Iliad) بدايتي الأولى مع شعراء اليونان، وذلك في السنة نفسها التي شهدت بداية تعلمي اللغة اللاتينية. وبعد أن تقدمت قليلاً في هذا، وضع أبي بين يدي ترجمة الإلياذة لبوب. كان ذلك أول ما حفلت بقراءته من الشعر المكتوب باللغة الإنكليزية، وصار من أكثر الكتب التي أمتعتني طيلة سنوات كثيرة. أظن أنني قرأته كاملاً من عشرين إلى ثلاثين

مرة. ولعله لا يجدر بي أن أهتم كثيراً بذكر أنه ليس من الطبيعي كثيراً أن تكون هذه الذائقة، إن كانت عندي حقاً، ظاهرة لدى الصبية عند قراءة هذه القطعة اللامعة من النثر والشعر. لكنني استمتعت بها منذ بدايتها، ثم عبر تجربتي الشخصية معها فيما بعد. وسرعان ما بدأت بعد فترة قصيرة قراءة إقليدس(Euclid)، ثم كتاب «الجبر» (Algebra)، وكلاهما تحت إشراف والدي.

منذ السنة الثامنة حتى الثانية عشرة، كانت الكتب التي أتذكر قراءتها «القصيدة الرعوية» (*Bucolics*) لفيرجيل (Virgil)، والكتب الستة الأولى من إنيد (Aeneid)، وهوراس (Horace) كله عدا «الممتعات» (the Epodes)؛ وكذلك «أساطير فايدروس» (Fables of Phaedrus)، والكتب الخمسة الأولى من ليفي (Livy) (لشدة ما أحببت موضوعه أضفت طوعاً إلى مهماتي قراءة بقية العقد الأول منه خلال ساعات راحتي)؛ وكذلك سالوست (Sallust) كله، وجزءاً غير قليل من «التحولات» (*Metamorphoses*) لأوفيد (Ovid)، وبعض مسرحيات تيرنس (Terence) وكتابين أو ثلاثة للوكريتس (Lucretius)، وكثيراً من خطب شيشرون (Orations of Cicero) وكتاباته عن الخطابة ورسائله إلى أتيكوس (Atticus). كما تجشّم والدي عناء ترجمة الشروحات التاريخية الواردة في ملاحظات مينغول (Mingault) بالفرنسية حتى أقرأها. وقرأت باللغة اليونانية الإلياذة والأوديسة (*Odyssey*) كلهما، ومسرحية أو اثنين لسوفوكليس (Sophocles)، ويوروبيدس (Euripides)، وأريستوفانس (Aristophanes)، رغم قلة استفادتي من هذه المسرحيات. ثم قرأت توسيديس (Thucydides)، وكذلك «هيلينيات» (*Hellenics*) كسينوفون (Xenophon)، وقدراً كبيراً من ديموستينس (Demosthenes)، وآيزكينس (Aeschines) وليسياس (Lysias). كما قرأت ثيوكريتس (Theocritus)، وأناكريون (Anacreon)، وقسماً من

«الأنطولوجيا» (*Anthology*)، وبعضاً من ديونيسيوس (Dionysius)، وكتباً كثيرة لبوليبيوس (Polybius)، وأخيراً قرأت «البلاغة» (*Rhetoric*) لأرسطو (Aristotle) فكان أول رسالة أقرأها تتناول موضوعاً نفسياً أو أخلاقياً ويكون لها طابع علمي واضح. ويضم كتاب البلاغة هذا وفرةً من أفضل ما كان لدى القدامى من ملاحظات في طبيعة البشر والحياة. وقد جعلني أبي أعتني عناية فائقة بقراءة هذا الكتاب وأدوِّن محتوى مادته في جداول تلخيصية إجمالية. وخلال السنة نفسها تعلمت مبادئ الهندسة والجبر كلها، وكذلك حساب التفاضل وأجزاء أخرى من الرياضيات العليا، من غير اكتمال. ما كان والدي بقادر على أن يخصص لنفسه وقتاً كافياً حتى يزيد معارفه في هذا الميدان من معارفه التي اكتسبها في عمر مبكر فيصبح قادراً على تذليل العوائق أمامي. وهذا ما حمله على ترك التعامل مع الأمر لي أنا من غير أن يستطيع مساعدتي إلا ببعض الكتب. صحيح أن عدم قدرتي على حل بعض المسائل الصعبة في الرياضيات كان يزعجه كثيراً، إلا أنه ما كان يراني مفتقراً إلى المعرفة الأولية اللازمة للتعامل معها.

وأما قراءاتي الخاصة، فلست أستطيع الكلام إلا على ما أتذكَّره منها الآن. كان التاريخ أشد ما يثير اهتمامي، التاريخ القديم خاصة. كنت أقرأ كتاب «اليونان» (Greece) لميتفورد (Mitford) على الدوام. وكان والدي قد جعلني يقظاً إزاء ما في هذا الكاتب من موقف متحامل مسبق كان يميز حزب التوري (Tory)، وما فيه من انحراف عن الحقيقة حتى يُبيِّض صفحة الطغاة ويُسوِّد صفحة المؤسسات الشعبية. وقد حدثني والدي عن هذه النقاط فضرب أمثلة لشرحها استمدها من خطباء اليونان ومؤرخيهم. كان تأثير هذا في نفسي كبيراً إلى درجة جعلت تعاطفي يميل عكس ميل الكاتب كلما قرأت ميتفورد؛ بل صرت قادراً على مناقشته ورد حجته بالحجة. على أن هذا ما كان ليفسد تجدد متعتي كلما قرأت ذلك الكتاب. كما ظل يمتعني

تاريخ الرومان، سواء في كتاب هوك المفضل عندي منذ زمن، أو لدى فيرغسون (Ferguson). وثمة كتاب امتعني كثيراً رغم ما يزعمون من جفاف أسلوبه ألا وهو «التاريخ العام القديم» (Ancient Universal History) الذي جعلتْ قراءته من غير انقطاع رأسي مليئة بتفاصيل تاريخية عن أشخاص قدامى غامضين. وأما عن التاريخ الحديث فما كنت أعرف إلا القليل نسبياً، ولا كنت أهتم إلا بالقليل، باستثناء أشياء من هنا وهناك ككتاب «حرب الاستقلال الهولندية» (Dutch War of Independence) مثلاً. أدمنت في فترة صباي كلها على تمرين اخترته لنفسي وسمّيته «كتابة التاريخ». لقد ألفت، على التوالي: «تاريخ الرومان» الذي أخذته من هوك؛ ثم توطئة للتاريخ العام القديم، الذي كان تاريخاً لهولندا أخذته من كاتبي المفضل واطسون ومن مجموعة مغفلة للمؤلف أيضاً. ثم شغلت نفسي في الحادية عشرة والثانية عشرة من عمري بكتابة ما زينتْ نفسي لي أنه شيء مهم. ما كان هذا بأقل من «تاريخ الحكومة الرومانية» الذي جمعته (بمساعدة هوك طبعاً) من ليفي وديونيسيوس. كتبت من هذا الكتاب ما يملأ مجلداً كبير الحجم ووصلت فيه حتى عهد قوانين الليسينيين (Licinian Laws). وقد كان في الواقع سرداً للصراعات التي جرت بين النبلاء وعامة الناس، أي الصراعات التي صارت الآن تشغل اهتمامي كله بعد أن كنت مشغولاً في السابق بحروب الرومان وغزواتهم وحدها. ولقد ناقشت فيه المسائل الدستورية كلها مع ظهور كل واحدة منها: ورغم جهلي التام بدراسات نيبور (Niebuhr)، فقد دافعت عن القوانين الزراعية (معتمداً على إضاءات مستفادة من أبي) وذلك استناداً إلى الأدلة الواردة لدى ليفي. ثم ساندت الحزب الديمقراطي الروماني بأقصى ما استطعت. وبعد سنوات عدة أتلفت هذه الأوراق كلها لشدة احتقاري لمحاولاتي الطفولية تلك. وما دار في خلدي آنذاك أنني قد أشعر ذات يوم بفضول يحدوني إلى العودة إلى محاولاتي الأولى في الكتابة والمحاججة.

كان أبي يشجعني على هذه التسليات المفيدة، لكني أظن، بعد تروٍّ، أنه لم يطلب مني قط أن أريه ما كتبت. وهذا ما جعلني أشعر بعدم المسؤولية عما أكتبه أمام أبي كان، وجنبني ذلك الإحساس المخيف بأنني واقع تحت عين نقدية تراقبني.

مع أن تماريني في كتابة التاريخ هذه ما كانت جزءاً من دروسي الإلزامية، فقد كان لديَّ نوع آخر إلزامي من الكتابة، ألا وهو كتابة الشعر. وكانت هذه من أبغض الواجبات على نفسي! لم أكتب أشعاراً باللاتينية ولا باليونانية؛ ولا تعلمت الأوزان الشعرية في هاتين اللغتين. ما كان والدي يعتقد أن الأمر يستحق الجهد اللازم بذله فيه. وهذا ما جعله يقنع بأن أقرأ تلك الأشعار على مسامعه فيصحح لي أخطائي. لم أكتب شيئاً باليونانية أبداً، حتى نثراً! وما كتبت باللاتينية إلا قليلاً. وما كان هذا لأن لوالدي لا يهتم بهذه الأشياء من حيث قدرتها على إعطائي معرفة شاملة بتلك اللغات، بل لأنني ما كنت أملك وقتاً لذلك. كان مطلوباً مني أن أكتب الشعر بالإنكليزية! وعندما قرأت أشعار هوميروس (Homer) التي ترجمها بوب، أغراني الطموح إلى كتابة ما يشبه ذلك فأنجزت ما يعادل كتاباً جعلته كأنه استمرار للإلياذة. لكن، لعل دوافعي الذاتية التي جعلتني أطمح إلى كتابة الشعر قد توقفت عند تلك النقطة. على أن تلك التمرينات التي بدأت اختيارية صارت إلزامية بعد ذلك! وعلى غرار ما ألفه والدي من إفهامي، قدر المستطاع، الأسباب التي تجعله يطلب مني أن أفعل ما أفعله، فإنني أذكر جيداً أنه قدم لي سببين اثنين كانا بارزين في طبيعته هو: الأول هو أن ثمة أشياء يمكن التعبير عنها شعراً تعبيراً أفضل وأكثر قوة من تعبير النثر. وقد قال لي إن هذه مزية حقيقية. وأما الأمر الثاني فكان أن الناس مَيّالون عامة إلى إعطاء الشعر، والقدرة على كتابته، قيمة أكثر مما يستحق. وهذا ما يجعل اكتساب هذه القدرة أمراً يستحق العمل من أجله. لكنه ترك لي، عامة، اختيار مواضيعي التي كان أكثرها، على

ما اذكر، موجّهاً إلى شخصية أسطورية أو كان استعارات تجريدية. لكن أبي جعلني أترجم شعراً إلى الإنكليزية قصائد قصيرة كثيرة لهوراس (Horace). وأذكر أيضاً أنه أعطاني كتاب «الشتاء» (*Winter*) لتومسون (Thomson) حتى أقرأه؛ ثم جعلني أحاول كتابة شيء من عندي في الموضوع نفسه (من غير وجود الكتاب معي). كانت الأشعار التي كتبتها في غاية الرداءة، بطبيعة الحال! وما اقتنعت يوماً بأن لديَّ قدرة على نظم الشعر. لكن لعل هذه التجربة كانت مفيدة من حيث إنها جعلتني أكتسب قدرة جيدة على التعبير في فترة لاحقة!! كنت قد قرأت حتى ذلك الوقت قدراً قليلاً جداً من الشعر الإنكليزي. لقد وضع والدي شكسبير (Shakspeare) بين يدي، من أجل مسرحياته التاريخية في المقام الأول؛ لكنني انطلقت منها إلى غيرها ما كان والدي شديد الإعجاب بشكسبير أبداً، فقد كان هو المعبود الإنكليزي الذي يهاجمه هجوماً شديداً. وما كان ليحفل كثيراً بأي شعر إنكليزي، اللهم باستثناء أشعار ميلتون (Milton) (وأنا معجب به كثيراً أيضاً)، وغولدسميث (Goldsmith)، وبيرنز (Burns)، وقصيدة «الشاعر» (*Bard*) لغراي (Gray)، التي كانت مفضلة لديه على قصيدة غراي الأخرى «تأمل» (Elegy). ونعلّي أضيفُ هنا أيضاً كلاً من كوبر (Cowper) وبيتي (Beattie). كان لدى أبي شيء من التقدير لسبنسر (Spenser). وأذكر أنه قرأ لي (عكس عادته في جعلي أقرأ له) الكتاب الأول من «ملكة الجن» (*Fairie Queene*)، لكنه لم يمتّعني كثيراً. ولم ير أبي أيضاً أي مزية في الشعر المعاصر في أيامنا، مما جعلني لا أكاد أعرف عنه شيئاً إلى أن صرت شاباً ثم رجلاً، وذلك فيما عدا أشعار وولتر سكوت (Walter Scott) الرومانسية الموزونة التي قرأتها بناء على توصية أبي، وسررت بها سروراً جماً لأنني كنت ميّالاً إلى القَصَص التصويري دائماً. كانت قصائد درايدن (Dryden) من بين كتب أبي. وقد جعلني أقرأ كثيرة منها لكنني لم أهتم بشيء من تلك القصائد إلا قصيدة

«وليمة ألكساندر» (*Alexander's Feast*) التي رحت أرددها مغنياً في سري واضعاً لها موسيقى من عندي مثلما كنت أفعل بأغنيات كثيرة لوولتر سكوت. وأما فيما يتعلق بتلحيني تلك الأغنيات، فقد مضيت في الواقع إلى تأليف ألحان لا أزال أذكرها إلى الآن. قرأت أيضاً قصائد كاوبر القصيرة بشيء من المتعة؛ لكني لم أصل إلى قصائده الطويلة. وما أثارني شيء في مجلديه مثلما أثارني السرد النثري الذي تحدث فيه عن أرانبه الثلاثة. وعندما بلغت الثالثة عشر من عمري وقعت على قصائد كامبل (Campbell) التي منحتني منها قصائد «لوسيل» و«هوهنلندن» و«منفى إيرين» أحاسيس ما أثارها شعرٌ في نفسي من قبل. وهنا أيضاً لم أقترب من القصائد الطويلة، إلا قصيدة «غيرترود من ووميننغ» التي ظلت باقية في مشاعري مثالاً على كمال العواطف الكبرى.

كانت العلوم التجريبية من أكبر مسرّاتي في هذا الجزء من صباي. لكن هذا كان بالمعنى النظري للكلمة، لا بمعناها التجريبي. لم أجرِ تجارب علمية، ولم أرها أيضاً ـ وهو نوع من التثقيف ندمت كثيراً على تفويته فيما بعد لأنني كنت أكتفي بالقراءة عن تلك التجارب. ولا أذكر أنني انشددت إلى أي كتاب من تلك الكتب أكثر مما شدني كتاب «حوارات علمية» (*Scientific Dialogues*) لجويس (Joyce)، ولم أتقبّل يومها انتقادات والدي فيما يتعلق بمناقشة جويس الرديئة لمبادئ الفيزياء الأولى التي طغت على الجزء الأول من ذلك العمل. كنت أقرأ رسائل في الكيمياء، ومنها ما كتبه د. ثومسون الذي كان صديق والدي، وزميل دراسة له منذ وقت مبكر، وذلك قبل سنوات من إصغائي إلى أي محاضرة في الكيمياء أو رؤيتي أي تجربة عملية فيها.

بدأت منذ الثانية عشرة تقريباً مرحلة أخرى من دراستي كانت أكثر تقدماً. صارت الأفكار نفسها موضوعاً أول في هذه المرحلة بدلاً من

تطبيقات تلك الأفكار وأسانيدها. بدأ هذا مع المنطق إذ افتتحته بكتاب «الأورغانون» (*Organon*) على الفور وقرأته كله، بما فيه «التحليل»؛ لكنني ما استفدت من «التحليل الراجع» أو «التمكيني» إلا قليلاً لأنه جزء من فرع من التأمّل ما كنت ناضجاً له بعد. وبالتزامن مع كتاب الأورغانون جعلني أبي أقرأ رسائل لاتينية كاملة، أو أقساماً منها، تتناول المنطق السكولاستي. وصرت أعطيه خلال نزهتنا كل يوم ملخصاً عما قرأت، وأجيب عن أسئلته الكثيرة المدقّقة. ومضيت من بعد هذا، بالطريقة نفسها، فقرأت كتاب هوبز (Hobbes) «الحساب أو المنطق» (*Computatio sive Logica*) الذي كان مستواه أعلى كثيراً من مستوى كتب مدرسته المنطقية، والذي كان أبي يكن له تقديراً كبيراً. على أنني كنت أرى أنه يقدره أكثر مما يستحق، رغم كبير حسناته. وكان أسلوب أبي الذي لا يتغير قائماً على جعلي أفهم وأحس، إلى أقصى حد ممكن، تلك القراءات التي يجعلني أحدثه عنها. وقد اعتبر هذا ملائماً على نحو خاص في حالة المنطق السيلوجستي (القياس المنطقي) الذي أكد على فائدته كتّاب كثر من ذوي الشأن. وإنني أستعيد الآن جيداً كيف ذهبنا، في نزهة أتذكرها على وجه التحديد، لزيارة صديق أبي القديم السيد والاس في حي باغشوت هيث (وقد كان يومها واحداً من أساتذة الرياضيات في ساندهرست). حاول السيد والاس في البداية أن يجعلني أفكر في الموضوع عن طريق المعادلات فأشكّل بعض المفاهيم عما يجعل للقياس المنطقي فائدته. وعندما فشلت في هذا، أفهمني الأمر عن طريق الشرح. لم تفدني شروحاته في جعل الأمر أكثر وضوحاً ذلك الوقت، لكنها ما كانت عديمة الفائدة! لقد ظل ذلك غير واضح وغير قابل للتبلور والاندراج في مجرى تفكيري. على أن قيمة ملاحظاته المهمة تجلّت لي من خلال حالات بعينها مرت بي فيما بعد. فقد قادني وعيي وتجاربي، آخر الأمر، إلى تقدير قيمة أن يألف المرء المنطق المدرسي في مرحلة مبكرة. وهو ما كان أبي يقدّره كثيراً أيضاً.

لست أعرف شيئاً في تثقيفي أدين له بالفضل لقاء ما اكتسبته من قدرة على التفكير أكثر من هذا. لقد كانت العملية الذهنية الأولى التي بلغت فيها درجة معقولة من الإتقان هي، تشريح الحجج الفاسدة والعثور على مكامن الزيف فيها. ومهما يكن مبلغ قدرتي في هذا المجال، فهي وليدة التمرين الذهني الذي ثابر والذي على جعلي أخوض غمره. على أن من الصحيح أيضاً أن المنطق المدرسي من بين الأدوات الرئيسية في هذا التدريب، وكذلك العادات التي يكتسبها العقل من دراسته. وإنني لعلى قناعة من أن لا شيء في التعليم الحديث أكثر ميلاً، إن هو استخدم جيداً، إلى تكوين أصحاب التفكير المضبوط الذين يجعلون للكلمات معاني دقيقة ولا ينغمسون في المصطلحات الغامضة الضبابية الفضفاضة. وليس للدراسات الرياضية التي يتحدثون عنها كثيراً أن تقارن ثمارُها بهذا. وذلك لأن العمليات الرياضية ليس فيها شيء من الصعوبات الحقيقية التي تواجهها عملية الاستنتاج الصحيحة. بل هي أيضاً دراسة قابلة إلى حد عجيب للتكيف مع أي مرحلة من مراحل تعليم طلبة الفلسفة، لأنها لا تشترط عملية الاكتساب البطيئة، عن طريق التجريب والتأمل في أفكارها القيمة في حد ذاتها. وقد يصبح هؤلاء الطلبة قادرين على فك تشابكات الأفكار المشوّشة المتناقضة ذاتياً قبل أن تبلغ مَلَكات التفكير لديهم مرحلة جد متقدمة؛ وهي قدرة لا نجدها أبداً لدى أشخاص ذوي قدرات عالية من نواحٍ أخرى لكنهم مفتقرون إلى هذا التدريب. وعندما يكون على هؤلاء الأشخاص أن يردُّوا على الخصوم فإن الحجج التي يستطيعون تدبّرها لا تفلح إلا في تأييد النتيجة العكسية ولا تكاد تقارب دحض حجج الآخرين. وهذا ما يترك الأمر في آخر المطاف متوازناً بين الفريقين فيما يتعلق بحجج كل منهما.

خلال هذا الوقت، ظلت الكتب اللاتينية واليونانية التي واصلتُ قراءتها مع أبي كتباً تستحق القراءة، لا من أجل اللغة فحسب، بل من أجل ما فيها

من أفكار أيضاً. اشتمل هذا على قراءة كثير من الخطباء، وأخصّ بالذكر من بينهم ديموسثينيس الذي كررت قراءة خطبه الرئيسية مرات كثيرة وكتبت، قصد التدريب، تحليلاً شاملاً لها. وقد كانت الملاحظات التي سمعتها من أبي على هذه الخطب، عندما قرأتها له، شديدة الفائدة لي. فهو لم يكتفِ بلفت انتباهي إلى عمق ما فيها من تبصّر في المؤسسات الأثينية فحسب، بل إلى مبادئ التشريع والحكومة التي كانت تبينها في حالات كثيرة، وكذلك كان أبي يشير إلى الفن والمهارة المتجليين لدى الخطيب الذي كان قادراً على قول ما يهمه في اللحظة المناسبة بعد أن يكون قد أوصل أذهان مستمعيه إلى حالة تجعلها مستعدة لتلقّي مراده. وكان يعرف كيف يدس في أذهانهم، تدرجاً وإلماحاً، أفكاراً من شأنها أن تثير اعتراضهم إن هي قيلت لهم قولاً مباشراً. كان أكثر هذه الأفكار مما يتجاوز قدرتي على الفهم الكامل في ذلك الوقت. لكنها تركت من خلفها بذرة نبتت لاحقاً عندما آن موسمها. قرأت في هذا الوقت أيضاً تاسيتوس كله، وكل ما كتبه جوفينال (Juvenal) وكوينتيليان (Quintilian). قليلاً ما يقرأ الناس كوينتيليان بسبب أسلوبه الغامض وتفاصيله السكولائية الكثيرة التي تشكل أجزاء كثيرة من رسائله. وهذا ما يجعل تقدير كتاباته أمراً نادراً. إن هذا الكتاب نوع من موسوعة للأفكار التي كانت لدى القدماء في مجال التعليم والثقافة الواسع كله. ولقد اكتسبت خلال حياتي أفكاراً قيمة كثيرة أستطيع تلمُّس أصولها في قراءتي كتابات كوينتيليان، حتى في تلك السن المبكرة. وقرأت في تلك الفترة أيضاً، للمرة الأولى، بعضاً من أهم محاورات أفلاطون، وأخص بالذكر منها «غورغياس» (*Gorgias*) و«بروتاغوراس» (*Protagoras*) و«الجمهورية» (*Republic*). لا يدين تفكير أبي نفسه، فيما يتعلق بثقافته العقلية، أكثر مما يدين لأفلاطون. وما من كاتب آخر يوصي تلامذته بقراءته أكثر من أفلاطون. ولي أن أقول الأمر عينه عن نفسي أيضاً. إن منهج سقراط (Platonic dialogues)، الذي تُعتبر حوارات

أفلاطون مثالاً عليه، لا يفوقه شيء من حيث التدريب على تصحيح الأغلاط وإجلاء مواطن الغموض في «العقل المتروك على هواه» *(intellectus sibi permissus)*، أي من حيث الفهم الذي يجتمع كله وفق إرشادات صياغة سقراط ذات الشعبية الواسعة. ثم تأتي الخاتمة التي تبحث في المجادلة *(elenchus)* والتي لا يملك إزاءها أيّ امرئ لديه تعميمات غامضة إلا أن يوضّح مراده بتعابير محدّدة مضبوطة، أو أن يعترف بأنه لا يعرف ما يريد قوله. إنه الاختبار الدائم لكل عبارة عامة في حالاتها الخاصة. وهو الحصار الذي يضربه الشكل على معاني المصطلحات المجردة الكبيرة من خلال التثبت على بعض المصطلحات الأعلى رتبة التي تشتمل على تلك وأكثر منها، ثم العودة نزولاً إلى الشيء المراد مع رسم حدوده وتعريفه عن طريق سلسلة من التمييزات المقامة إقامة صحيحة بين الشيء المراد وكل شيء غيره من أنسبائه من الموضوعات المتفرعة عنه تباعاً. ويأتي هذا كله بمثابة تدريب على التفكير المضبوط، تدريب لا يقدر بثمن استحوذ عليّ حتى في تلك السن المبكرة فصار جزءاً من عقلي أنا نفسه. وعندي شعور منذ ذلك الوقت بأن لقب «أفلاطوني» يخص أولئك الذين تربّوا على نمط الممارسة الأفلاطوني في البحث والتدقيق، وتشبّعوا به، أكثر بكثير مما يخص من لا يميزهم إلا تبنّيهم نتائج دوغمائية استمدوها، في المقام الأول، من أقل أعماله حصافة. ومن المحتم أن طبيعة عقل أفلاطون وكتاباته تجعل هذه النتائج لا تعدو أن تكون تهويمات شعرية أو تخمينات فلسفية.

وخلال قراءتي أفلاطون وديموستينس، بعد أن صارت لغتي تسمح لي بقراءة هذين الكاتبين بسهولة تامة، ما كنت مطالَباً بتحليل النصوص جملة جملة، بل بقراءتها ليسمعها والدي مني فأجيب عن ما يطرح عليّ من أسئلة. لكن اهتمامه كان متوجهاً خاصة إلى الإلقاء (الذي كان جد متميزاً فيه) مما جعل القراءة جهاراً أمامه مهمة غير هينة أبداً. ومن كل الأشياء التي كان

يطلب مني فعلها، ما كان ثمة شيء أفعله على وجه سيء دائماً، ولا شيء يجعله يخرج عن طوره معي، أكثر من مهمة الإلقاء هذه. كان أبي قد تفكر كثيراً في مبادئ فن القراءة، بل في الجزء الأكثر تعرضاً للإهمال خاصة، ألا وهو تموجات الصوت أو تلاوينه، مثلما يقول من يكتبون في فن الإلقاء (في مقابل وضوح النطق من ناحية، والتعبير من ناحية أخرى). وكان أبي أيضاً قد خرج من هذا الأمر بجملة من القواعد أقامها على تحليل منطقي للجملة. وكان ملحاً في فرض هذه القواعد عليّ، بل بالغ التشدد أيضاً إزاء أي مخالفة لها. لكنني لاحظت منذ ذلك الوقت أنه، رغم اللوم الذي يوجهه لي عندما أخطئ في قراءة جملة من الجمل، ورغم إيضاحه لي كيف كان يجب أن أقرأها، ما كان أبداً يقرأها لي بنفسه حتى يريني كيف يجب أن تُقرأ على وجهها السليم (لم أجرؤ قط على توجيه هذه الملاحظة إليه). ولعل ثمة عيب تخلل نمط تعليمه كله الذي كان رائعاً فيما عدا ذلك، بل هو عيب يتخلل أنماط تفكيره أيضاً، ألا هو فرط ثقته في إمكانية فهم المجرد عندما لا يكون متجسّداً في شكل ملموس. لم أستطع فهم موضوع قواعد فن الإلقاء التي وضعها أبي إلا في مرحلة لاحقة من شبابي عندما رحت أمارس الإلقاء بنفسي أو مع أقران من سني، فأرى الأسس النفسية لتلك القواعد. كنت في ذلك الوقت، مع الآخرين، أتتبّع الموضوع إلى تشعّباته. وكنت قادراً على تأليف رسائل شديدة الفائدة استناداً إلى المبادئ التي تعلمتها من أبي. على أنه لم يترك تسجيلاً خطياً لتلك القواعد والمبادئ. ويؤسفني أنني لم أسجّلها بدوري عندما كان عقلي لا يزال مليئاً بذلك الموضوع نتيجة الممارسة المنتظمة. وآسف أيضاً على أنني لم أسجل التطويرات التي أدخلناها عليها فأجعلها تتخذ هيئة رسمية.

كان كتاب أبي «تاريخ الهند» من الكتب التي أسهمت كثيراً في تعليمي على أحسن وجه. نشر هذا الكتاب أوائل عام 1818. وخلال السنة التي

سبقتها، أي عندما كان الكتاب في مرحلة الطباعة، كنت أقرأ النسخ المصححة الأخيرة منه؛ أو كنت أقرأ المخطوطة أمام أبي عندما يعمل على تصحيح النسخة الطباعية. وقد كانت ألفتي المبكرة بهذا الموضوع مفيدة لي في تقدّمي اللاحق نتيجة كثرة عدد الأفكار الجديدة التي استقيتها من ذلك الكتاب الهام، ونتيجة ما تلقته أفكاري من حفز ودفع وتوجيه ناجم عما ضمه الكتاب من انتقاد وبحث في مجتمع القسم الهندي وحضارته، وكذلك في مؤسسات القسم الإنكليزي وأفعال حكومته. صحيح أنني صرت قادراً الآن على إدراك بعض نواقص هذا الكتاب إن أخضع لمعايير الكمال، لكنني لا أزال أرى أنه واحد من أكثر كتب التاريخ فائدة، إن لم يكن أكثرها، بل أراه مصدراً لأعظم المكتسبات التي يستطيع العقل جنيها في مجرى صياغة قناعاته.

تعطي مقدمة هذا الكتاب التي هي أميز كتابات أبي، إضافة إلى غنى ما فيه من أفكار، صورة يمكن الاعتماد عليها اعتماداً تاماً عن العاطفة والآمال التي كانت لديه عندما راح يكتب في التاريخ. لقد كان كتاباً مشبعاً بآراء وأحكام ديمقراطية جذرية كانت تعتبر متطرفة في ذلك الوقت. وهو يتعامل مع الدستور الإنكليزي تعاملاً حاداً ما كان مألوفاً على الإطلاق في ذلك الوقت؛ ويتعامل بمثل ذلك مع القانون الإنكليزي ومختلف الأحزاب والطبقات التي لها قدر معقول من النفوذ في البلاد. لعله كان يأمل تحقيق شهرة من وراء ذلك! لكن من المؤكد أنه ما كان يأمل أن تكون ثمرة نشر هذا الكتاب تحسناً في شروط حياته هو؛ ولا كان له أن يتوقّع من نشره إلا أن يكسبه أعداء من ذوي النفوذ؛ تعل شركة الهند الشرقية أقل من كان يمكن أن ينظر نظرة رضا إليه وإلى كتابه لأنه كان يعادي امتيازات الشركة التجارية معاداة لا نظير لها، مثلما كان يعادي أفعال حكومتها التي وجّه إليها انتقادات شديدة كثيرة. لكن هذا لم يمنع ورود شهادات في صالح الشركة في مواطن عدة من ذلك الكتاب لأنه شعر أن من الواجب ذكرها. ومنها أن ما من

حكومة عامة قد قدمت، إلى هذا الحد، برهاناً على حسن نيتها تجاه رعاياها. وقد ذهب أيضاً إلى أن أفعال أي حكومة أخرى، لو وضعت تحت الضوء علناً مثلما وُضعت شركة الهند الشرقية، فلسوف تتلقّى نقداً أكثر بكثير مما تلقّته الشركة.

على أن أبي، عندما عرف في ربيع عام 1819، أي بعد نحو عام من نشر كتابه التاريخي، أن مديري شركة الهند الشرقية راغبون في تعزيز قسم الشركة في إنكلترا الذي كان مسؤولاً عن المراسلات مع الهند، وقرر ترشيح نفسه لهذه الوظيفة. وقد نجح في نيل ذلك التعيين. وهو فضل يُسجل لمديري الشركة. صار أبي أحد مساعدي مفتش المراسلات الهندية. وتتمثل وظيفة هؤلاء المساعدين في إعداد مسودات الخطابات المبعوثة إلى الهند لكي يدرسها المديرون في الإدارات الرئيسية. وفي تلك الوظيفة، ثم في وظيفة المفتش التي بلغها فيما بعد، منحته مواهبه وسمعته وقراراته المتميزة نفوذاً لدى رؤسائه الذين كانوا راغبين حقاً في وجود حكومة جيدة في الهند. وهذا ما سمح له بأن يبث رأيه الحقيقي في الرعايا الهنود في مسودات ما يُعده من مخطابات، وبأن يجتاز محنة «محكمة المديرين» (Court of Directors) و«مجلس الرقابة» (Board of Control) من غير إضعاف نفوذ أي منهما. لقد بسط في كتابه التاريخي، للمرة الأولى، كثيراً من مبادئ الإدارة الهندية الحقيقية. وقد أنجزت خطاباته، بعد كتابه ذاك، أكثر مما فعله أي شيء سبقه من أجل تطوير الهند ودعمها وتعليم المسؤولين الهنود كيف يتقنون أعمالهم. وإني لعلى قناعة من أن هؤلاء المسؤولين سوف يضعون شخصية أبي من حيث الأداء العملي في مستوى لا يقل عن مستوى تميزه باعتباره كاتباً صاحب أفكار، هذا إذ أتيح نشر آرائهم.

لم يؤدِ هذا الإشغال الجديد لوقت أبي إلى تقليل اهتمامه بتثقيفي. ففي العام نفسه، أي عام 1819، قادني عبر دورة تعليمية كاملة في الاقتصاد

السياسي. كان صديقه القريب الحبيب ريكاردو (Ricardo) قد نشر قبل وقت قصير كتاباً شكل خطوة ضخمة في الاقتصاد السياسي. وما كان له أن ينشر هذا الكتاب أو ينجزه لولا مساندات أبي وتشجيعه. وذلك لأن ريكاردو، الذي كان من أكثر الناس تواضعاً رغم اقتناعه الصلب بصحة عقائده، ما كان يرى نفسه قادراً كثيراً على أداء أفكاره حقها من حيث عرضها والتعبير عنها؛ فضلاً عن نفوره من فكرة نشرها على الملأ. ولقد كان ذلك التشجيع الناجم عن الصداقة نفسه هو ما دفع ريكاردو، بعد سنة أو اثنتين، لأن يصير عضواً في مجلس العموم حيث قدم خدمات كبرى لأفكاره ولأفكار والدي في الاقتصاد السياسي وغيره من الأمور، رغم ما سببه له ذلك الموقع من إنقاص مأسوف عليه في توقد ذكائه.

ومع أن عمل ريكاردو العظيم كان في طور الطباعة، فإن أي رسالة تعليمية تجسد أفكاره على نحو يلائم المتعلمين لم تظهر حتى ذلك الوقت. وهذا ما جعل أبي يبدأ تلقيني ذلك العلم عن طريق نوع من المحاضرات كان يلقيها على مسامعي خلال نزهاتنا. وكان يبسط لي قسماً من الموضوع في كل يوم فأعطيه إياه مكتوباً في اليوم التالي. وهذا ما جعلني أعيد الكتابة مرة بعد مرة إلى أن تصير المادة واضحة مضبوطة مكتملة إلى حد مقبول. مضيت على هذا النحو عبر امتداد هذا العلم كله. وقد كانت الإيجازات الخطية الناتجة عن «محاضري» اليومية مفيدة له بعد ذلك في كتابته «أوليات الاقتصاد السياسي» (*Elements of Political Economy*). ثم قرأت ريكاردو بعد ذلك مع تقديم بيان يومي عما قرأت، ومع مناقشة النقاط المشتركة التي تبدي في مسار تقدمنا، وذلك بقدر ما استطعت.

وأما فيما يتعلق بالمال، الذي هو أكثر أقسام موضوع الاقتصاد السياسي صعوبة، فقد جعلني أبي أقرأ، بالطريقة نفسها، كتيبات ريكاردو الرائعة التي وضعها خلال فترة ما أطلق عليه اسم «الجدل في موضوع السبائك الذهبية»،

ألا وهو الجدل الذي خرج آدم سميث (Adam Smith) فائزاً منه. وعند قراءة آدم سميث، كان أكبر اهتمامات والدي أن يجعلني أسلط على نظرته الأكثر سطحية، إلى الاقتصاد السياسي أضواء ريكاردو المتفوِّقة لأتبين ما في حجج سميث من فساد، أو ما في نتائجه من أغلاط. وقد كانت طريقته في تعليمي محسوبة على نحو بارع بحيث تؤدي إلى تكوين شخص مفكر. لكن من الضروري أيضاً أن يقوم بتطبيق هذه الطريقة شخص مفكر أيضاً لا يقل عن أبي قرباً وتدقيقاً. لقد كان درباً شائكاً، حتى بالنسبة إليه. ومن الطبيعي أنه كان شائكاً بالنسبة إليَّ أيضاً رغم شدة اهتمامي بالموضوع. وغالباً ما كانت إخفاقاتي مصدر إثارة وانزعاج لأبي، رغم عدم منطقية ذلك في الحالات التي ما كان يمكن توقع نجاحي. لكن أسلوبه كان صحيحاً على وجه العموم؛ وقد أصاب نجاحاً! لا أظن أن ثمة تنشئة علمية كانت أكثر اشتمالاً أو أفضل تكويناً من أجل تدريب الملكات من طريقة أبي في تعليمي الاقتصاد السياسي والمنطق. بل كان يبذل جهده أيضاً، حتى إلى درجة مبالغ فيها، من أجل حث ملكاتي على العمل من خلال جعلي أعثر على كل شيء بنفسي. وما كان يعطيني شروحاته إلا بعد أن أحس جسامة الصعوبات، لا قبل ذلك. وهو لم يقف عند إعطائي معرفة دقيقة بهذين العلمين الكبيرين، كما كان ينظر إليهما فحسب، بل جعلني أيضاً مفكراً فيهما كليهما. كنت أفكر وحدي، منذ البداية، على نحو مختلف عن تفكير أبي أحياناً، وذلك في النقاط الثانوية؛ على أنني كنت أعتبر رأيه معياراً أعلى. على أنني تمكنت لاحقاً، بعض المرات، من إقناعه وتغيير رأيه في بعض النقاط التفصيلية. إنه فضل له، لا لي أنا! فقد كان هذا تجسيداً مباشراً لإخلاصه التام؛ وكان هو القيمة الحقيقية الكامنة في أسلوبه التعليمي.

عند هذه النقطة انتهت ما أستطيع تسميتها «دروسي»: غادرت إنكلترا أكثر من سنة عندما بلغت الرابعة عشر من عمري. ورغم استئناف دراسي

في ظل توجيه عام من والدي بعدما عدت، فإنه ما عاد «مدرِّساً» لي. وهذا ما يحملني على التوقف هنيهة في هذا المكان لألتفت إلى أمور ذات طبيعة أكثر عمومية، وهذا فيما يتصل بهذا القسم من تعليمي وحياتي الذي شمله ما تقدم من ذكرياتي.

في مجرى تعليمي الذي اقتفيت هنا آثاره اقتفاءً جزئياً، كانت النقطة الأكثر ظهوراً هي جسامة الجهد الواجب إعطاؤه خلال سنيّ الطفولة؛ ومقدار ما يمكن غرسه من المعارف التي يمكن اعتبارها من جملة فروع التعليم العالي، والتي نادراً ما يكتسبها المرء قبل سن الرجولة، إن اكتسبها. تبين نتيجة التجربة مقدار سهولة فعل ذلك، وتلقي ضوءاً قوياً على التضييع البائس لسنوات كثيرة ثمينة يجري إنفاقها في إكساب تلامذة المدارس ذلك القدر المتواضع من اللغتين اللاتينية واليونانية. وهو هدر حمل كثرة كبيرة من مصلحي التعليم على التفكير في مقترحات رديئة مفادها إلغاء هاتين اللغتين جملةً من مناهج التعليم العام. فإذا كنت سريع الاستيعاب بطبيعتي، أو إذا كانت لديَّ ذاكرة شديدة المتانة والدقة، أو كنت صاحب شخصية متميزة الحيوية والنشاط، فإن من غير الجائز اعتبار نتائج تجربتي الشخصية نهائية قاطعة. لكنني أرى نفسي دون المستوى المتوسط في هذه الخصال كلها، لا فوقه! يستطيع أي صبي أو فتاة من أصحاب القدرات المتوسطة والبنية الجسدية السليمة فعل ما فعلته. وإذا كنت قد حققت شيئاً، فذلك بفضل التدريب المبكر الذي وفره لي أبي، إضافة إلى شروط مواتية أخرى. وهذا ما يجعلني أستطيع القول إنني بدأت من نقطة تتقدم النقطة التي بدأ عندها أبناء جيلي بربع قرن.

كانت في تعليمي نقطة أساسية أشرت إليها آنفاً كانت سبباً في كل خير نتج عن ذلك التعليم أكثر من أي نقطة أخرى. ثمة كثير من الصبية أو الشباب ممن يُحشون حشواً بمعارف كثيرة تثقل على قدراتهم العقلية بدلاً من أن

تفوّيها. إنهم يحشونهم بالمعلومات وبآراء أشخاص آخرين أو بعباراتهم، فيكون ذلك بديلاً مقبولاً عن القدرة على تشكيل آرائهم بأنفسهم. وهكذا نرى أبناء الآباء البارزين، الذين لا يوفّرون جهداً من أجل تثقيف أبنائهم، غالباً ما يكبرون ليصيروا مجرد مرددين لما تعلموه، غير قادرين على استخدام عقولهم إلا في المجاري المرسومة لها. لكن تعليمي أنا ما كان حشواً! وما كان أبي ليسمح أبداً بأن ينحط أي شيء أتعلمه ليصير تمريناً للذاكرة فحسب. لقد بذل جهده حتى يجعل الفهم يسير مع التعليم خطوة بخطوة، بل أيضاً من أجل جعله يسبقه عندما يكون ذلك ممكناً. ما كان ليفوت لي شيئاً يمكن العثور عليه عن طريق التفكير، وهكذا حتى أستنفد الجهد لأصل إليه بنفسي. وبقدر ما أستطيع الركون إلى ذاكرتي، فإنني لم أكن أبلي بلاء حسناً في هذا المجال لأنني أتذكر حالات الفشل في مسائل من هذا النوع أكثر بكثير مما أتذكر حالات النجاح. صحيح أن النجاح كان غالباً شبه مستحيل في تلك المرحلة من تطوري. لكنني أتذكر أن أبي سألني مرة، عندما استخدمت كلمة «فكرة» وكنت في الثالثة عشر من عمري، عن ماهية «الفكرة»؛ وعبّر عن شيء من عدم الرضا تجاه جهدي العقيم عندما حاولت تعريف تلك الكلمة. وأذكر أيضاً سخطه لاستخدامي ذلك التعبير الشائع، الذي كان شيئاً صحيحاً من الناحية النظرية لكنه في حاجة إلى تصحيح في الممارسة العملية. وأذكر أيضاً كيف شرح لي معنى كلمة «نظرية» بعد أن جعلني أحاول عبثاً تعريفها، فجعلني أرى زيف صيغ الكلام الشائعة المبتذلة التي استخدمتها. وهذا ما جعلني مقتنعاً كل الاقتناع بأن عدم القدرة على إعطاء تعريف صائب لكلمة «نظرية»، ثم الكلام عليها ووضعها على قدم المساواة مع الممارسة العملية، ليس إلا إظهاراً لجهل لا نظير له. ويبدو لي أن أبي كان غير منطقي إطلاقاً في هذا الأمر، بل لعله كان كذلك فعلاً، لكن فقط من حيث أن فشلي أغضبه حقاً. إن التلميذ الذي يستطيع فعل كل ما يطلب منه تلميذٌ لا يفعل كل ما يستطيع أن يفعله حقاً

ولعل الغرور، أو فرط الاعتداد بالنفس، واحد من الشرور الأكثر ميلاً إلى ملازمة أي نوع من أنواع إنجاز كفاية مبكرة، بل لعله أيضاً يمكن أن يودي بالأمر كله. وقد كان هذا أكثر ما يشغل بال أبي ويحمله على الحذر. لقد كان شديد الانتباه إلى إبقائي بعيداً عن أي زهو، أو عن إقدامي على مقارنات بيني وبين أشخاص آخرين حتى تحجبني نفسي. وما كنتُ بقادر على أن أستخلص من أحاديثه معه إلا تقديراً شديد التواضع لنفسي؛ إذ كان معيار المقارنة الذي يطرحه علي دائماً هو ما يستطيع الإنسان فعله، وما يجب على الإنسان فعله، لا ما يفعله الآخرون. ولقد نجح نجاحاً تاماً في حفظي من بعض أنواع المؤثرات التي كان يخشاها كثيراً. ما كنت مدركاً أبداً أن ما أحرزته ليس إنجازاً مألوفاً في مثل سني. ولو انتبهت مصادفة إلى حقيقة أن ثمة صبية آخرين يعرفون أقل مما أعرف بكثير ـ وهو ما كان يحدث أقل مما يمكن للمرء توقعه ـ لما عنى لي ذلك أنني أعرف الكثير، بل إنهم هم الذين يعرفون أقل مما يجب، لسبب ما، أو لأن معارفهم مختلفة عن معارفي. لم أكن في حالة تواضع، لكنني ما كنت مغروراً أيضاً! ولم أفكر أبداً في أن أقول لنفسي: أنا، أو أستطيع أن أفعل كذا...! ولم أحاول قط وضع نفسي في مرتبة أعلى أو أدنى: لم أحاول تقييم نفسي أبداً. وعندما كنت أفكر في نفسي كنت أراني مقصِّراً في دراستي بعض التقصير، لأنني كنت أرى نفسي هكذا دائماً، وذلك بالمقارنة مع ما يتوقعه والدي مني. أستطيع تأكيد ذلك واثقاً مما أقول رغم أن انطباع أشخاص كثيرين رأوني في طفولتي ما كان كذلك. لقد اكتشفت أنهم كانوا يرونني مفرط الثقة بالنفس إلى حد غير مقبول، ولعل ذلك كان بسبب كثرة مجادلتي وعدم تردُّدي في مخالفة الأشياء التي أسمعها مخالفة مباشرة. وأظن أنني اكتسبت هذه العادة الرديئة من تشجيعي، إلى درجة غير معتادة، على التكلم مع أشخاص كبار في أمور تتجاوز سني من غير أن يرافق ذلك إظهار الاحترام المعتاد الواجب إظهاره لهم. لم يصحح

أبي سوء النشأة هذا، ولا هذه الوقاحة، ولعله ما كان متجهاً إليهما لأنني كنت أعيش خشية دائمة من أن أبدو غير وديع وغير هادئ في حضرته. لكنني، رغم هذا كله، لا أظن في نفسي تفوّقاً من أي نوع كان. ومن حسن حظي أن الأمر كان هكذا على الدوام. أتذكر ذلك المكان في حديقة هايد بارك حيث قال لي والدي (كنت في الرابعة عشر، وكان ذلك عشية مغادرة بيت أبي لفترة طويلة) إن عليّ إدراك أنني قد تعلمت أشياء كثيرة ليس من المألوف أن يعرفها أشخاص في عمري؛ وهذا مهم عندما أتعرف إلى أشخاص جدد. وقال لي إن عليّ أن أدرك أن أشخاصاً كثيرين سوف يكلمونني في هذا الأمر، وسوف يثنون علي بسببه. لست أذكر تماماً الأشياء الأخرى التي قالها أبي في هذا الصدد، لكنه أنهى كلامه بالقول إنه مهما تكن الأشياء التي أعرفها أكثر من غيري، فإن هذا ليس مما يُنسبُ إلى أي مزية عندي، بل إلى أمر غير معتاد كان في صالحي، ألا وهو وجود أب قادر على تعليمي وراغب في تجشّم مشقة ذلك التعليم وفي إنفاق الوقت اللازم عليه. وإذا كنت أعرف أكثر مما يعرفه من لم يحظوا بمزية مماثلة، فإن هذا ليس مديحاً لي؛ بل إن الخزي في ألا أكون كذلك. وأذكر جيداً أن أول مرة يُوحى لي فيها أنني أعرف أكثر من بقية الشباب ممن تعلموا جيداً كانت بمثابة معلومة منحتني مصداقية داخلية، مثلما فعلت الأشياء الأخرى كلها التي قالها أبي لي؛ لكن ما كان لها أثر علي باعتبارها مسألة شخصية. ما كان لدي أي ميل إلى تعظيم نفسي مستفيداً من الظروف التي عاشها الأشخاص الآخرون الذين ما كانت معارفهم تعادل معارفي. ولم أزهُ بنفسي فأعتبر معارفي التي اكتسبتها فضيلة لي أنا، مهما تكن تلك المعارف. لكنني عندما ألتفت إلى هذا الأمر الآن، أشعر أن ما قاله أبي عن المزية الفريدة التي حظيت بها كان عين الصواب؛ وكان قولاً حقاً. وهو ما كان جوهر مشاعري ورأيي في نفسي منذ ذلك الوقت.



الفصل الثاني

المؤثّرات الأخلاقية في باكورة الشباب
- شخصية والدي وآراؤه -

كانت أهمية المؤثّرات الأخلاقية في تعليمي، مثلما تكون عند أي شخص، أكبر بكثير من أهمية أيّ مؤثرات أخرى؛ وهي الأصعب أيضاً من حيث إمكانية مقاربة الكمال في تحديدها. وحتى لا أورِّط نفسي في محاولة لا طائل منها، أي محاولة سرد تفاصيل الشروط التي تعلها كوَّنت شخصيتي فيما يتعلق بهذا الجانب، فسوف أكتفي بذكر عدد من النقاط الأساسية التي تشكل قسماً لا غنى عنه من أي سرد صادق لمسيرة تثقيفي.

نشأت منذ البداية من غير أي إيمان ديني بالمعنى المعتاد لهذه الكلمة. وكان أبي الذي نشأ على مبادئ الكنيسة البروتستانتية السكوتلندية المحنية قد توصّل في وقت مبكر، بفعل دراساته وتأملاته، لا إلى رفض الإيمان بالتجلّي فحسب، بل أيضاً إلى رفض أسس ما يدعى عادة باسم «الدين الطبيعي». ولقد سمعته يقول إن قراءة كتاب «أنطولوجيا» لباتلر كانت نقطة التحول في ذهنه فيما يتعلق بهذا الموضوع. وقد قال إن هذا الكتاب،

الذي ظل يذكره باحترام دائماً، جعله مدة غير قصيرة مؤمناً بالسلطة الإلهية للمسيحية؛ وذلك لأنه برهن له على أنه مهما تكن الصعوبات التي تعترض الإيمان بأن العهدين القديم والجديد آتيين من كائن كامل الخير والحكمة، أو بأنهما سِجلٌّ لأفعاله، فإن الصعوبات نفسها (بل صعوباتٌ أكبر منها أيضاً) تنتصب في وجه الإيمان بأن كائناً له هذه الصفات يمكن أن يكون قد صنع هذا الكون الذي فيه نعيش. لقد اعتبر والدي حجج باتلر حاسمة في مواجهة الخصوم الوحيدين الذين كانت موجّهة إليهم؛ فأولئك الذين يُقِرّون بوجود خالق كليّ القدرة تامّ العدل والخير يحكم عالماً مثل عالمنا لا يستطيعون قول الشيء الكثير في مواجهة المسيحية، لأن اعتقادهم سيرتد عليهم بالقوة نفسها على أقل تقدير. وبما أن أبي لم يجد في الربوبية نقطة ركينة يستطيع التوقف عندها، فقد ظل في حالة من الحيرة إلى أن سكن (لا شك أن هذا كان بعد صراعات كثيرة) إلى قناعة مفادها أن لا شيء قابلاً للمعرفة فيما يتعلق بأصول الأشياء. إن هذا هو التقرير الصائب الوحيد لرأي والدي؛ وذلك لأنه كان يعتبر الإلحاد الدوغمائي سخفاً. وهي النظرة عينها الموجودة لدى أكثر من يعتبرهم العالم ملحدين. إن هذه الجزئيات مهمة لأنها تبين أن إنكار والدي كل ما كان يدعى إيماناً دينياً ما كان، في المقام الأول، مسألة منطق ودليل مثلما قد يفترض كثير من الناس: إن أسس هذه القناعة أخلاقية، أي أنها حتى أكثر من عقلية! لقد وجد نفسه عاجزاً عن الاقتناع بأن عالماً فيه هذه الشرور كلها يمكن أن يكون صنيعة خالق لديه قدرة مطلقة وخير وصلاح تامّان. كان ذكاؤه يرفض تلك الخفايا الغامضة الدقيقة التي يحاول بها الناس إعماء أنفسهم عن رؤية هذا التناقض المكشوف. على أنه ما كان يحمل الرأي نفسه إزاء نظرية الصابئة، أو المانوية، عن مبدأ الخير والشر المتصارعين على حكم الكون. بل إنني سمعته يعجب من أن أحداً لم يقدم على إحياء هذه النظرة في زماننا. لعله كان لا يرى فيها أكثر

من فرصة! لكنه ما كان ينسب إليها أي تأثيرات مفسدة. وقد كان نفوره من الدين، بالمعنى الذي تحمله كلمة الدين عادة، من النوع ذاته الذي كان لديه تجاه لوكريتيوس (Lucretius). كان يعتبره شراً أخلاقياً عظيماً، وليس مجرد تضليل عقلي فحسب. بل كان يعتبره أكبر أعداء الأخلاق: أولاً، لأنه يقيم امتيازات وهمية ـ الإيمان في أسس العقيدة المسيحية، والمشاعر التعبدية، والطقوس التي لا علاقة لها بخير بني البشر، وجعلها بدائل مقبولة عن الفضائل الحقيقية. لكن، وقبل كل شيء، من خلال الإبطال الجذري للمعايير الأخلاقية وجعلها متمثّلة في تنفيذ مشيئة كائن تطلق عليه عبارات التعبّد والتبجيل كلها لكنه يُصوَّر في الحقيقة المتبصِّرة كائناً حقوداً إلى حد عجيب. سمعته مئات المرات يقول إن العصور كلها والأمم كلها قدمت آلهتها على صورة شريرة، بل على صورة متزايدة الشر دائماً إذ راح بنو البشر يضيفون إلى شرور تلك الصورة خصلة بعد خصلة حتى بلغوا أتمّ صورة عن الشر يستطيع العقل البشري ابتداعها؛ ثم سمّوها إلهاً لهم، وراحوا يتصاغرون أمامه. كان أبي يعتبر أن صورة الشر هذه، التي لا يفوقها أي تصوير، متأصّلة في ما ألِف البشر تقديمه إليهم على أنه عقيدة المسيحية. وقد اعتاد أن يقول: فكِّر في كائن يصنع الجحيم، ويخلق بني البشر مع معرفته المسبقة الأكيدة، أي مع سابق قصده، أن أكثريتهم العظمى سوف تُزج فيه لتَصلى عذاباً مخيفاً أبد الدهر. أظن، من ناحيتي، أن الوقت كان يقترب من النقطة التي سيكف عندها هذا الفهم المخيف عن موضوع العبادة، أي الله، عن التماهي مع المسيحية وحدها. وعندما يأتي ذلك الوقت سينظر الناس جميعاً، ممن لديهم أي إحساس بالخير والشر "الأخلاقيين"، إلى الدين نظرة الازدراء نفسها التي كانت لدى أبي. على أن أبي كان يدرك جيداً، مثل أي شخص آخر، أن المسيحية عامةً لا تعاني النتائج اللا أخلاقية التي تبدو متأصّلة في هذه العقيدة، أي أنها لا تعانيها إلى الحد الذي يمكن توقع حدوثه. إن هذا

الإهمال للعقل، والخضوع لأسباب الخوف، والرغبات والأهواء، هو ما يُمكِّن الناس من قبول نظرية تشتمل على تناقض في المصطلحات؛ وهو ما يحول بينهم وبين إدراك العواقب المنطقية لهذه النظرية. إنها القدرة التي تسمح لبني البشر بأن يعتقدوا، في وقت واحد، بأشياء غير متسقة فيما بينها بحيث لا يستطيع إلا أقلهم الخروج بأي نتائج مما يتلقونه على أنه حقائق نهائية، بل هم يُساقون إلى ما توجيه إليهم مشاعرهم فتتمسك جموعهم بيقين راسخ في خالق الجحيم صاحب القدرة الكلية، ثم يستمرون رغم ذلك متماهين مع أفضل فهم استطاعوا تكوينه عن الخير التام! ليس موضوع عبادتهم هو ذلك الكائن الشرير الذي يتخيلون، بل هو الصورة المثالية لديهم هم أنفسهم عن الفضيلة الممتازة. ومكمن الشر في الأمر كله هو أن هذا الاعتقاد يخفض ذلك المثال خفضاً بائساً ويعارض معارضة حرونا كل تفكير يميل إلى رفعه فوق ذلك الدرك السحيق. ينفر المؤمنون من كل تسلسل للأفكار يمكن أن يصل بالعقل إلى تكوين مفهوم واضح ومعيار سام عن الرفعة والتميز لأنهم يشعرون (حتى عندما لا يرون ذلك رؤية واضحة فعلاً) أن من شأن هذا المعيار أن يكون على تعارض مع كثير من التصاريف الإلهية في الطبيعة، ومع كثير مما اعتادوا اعتباره عقيدة مسيحية. وهكذا تبقى الأخلاق محل اتّباع أعمى من غير مبدأ متسق يهذبها، بل حتى من غير شعور متسق أيضاً.

لو تركتني أبي أكتسب انطباعات تخالف قناعاته ومشاعره المتعلقة بالدين لكان هذا مسلكاً غير متسق مع فكرته عن الواجب¹ وقد زرع في ذهني، منذ البداية، فكرة أن طريقة بدء وجود العالم مسألةٌ لا شيء معروفاً عنها. ولا سبيل عندنا إلى الإجابة عن سؤال «من صنعنا؟» لأننا لا نمتلك تجربة أو معلومات أصلية نستطيع الإجابة انطلاقاً منها. وليس من شأن أي إجابة عن هذا السؤال، مهما تكن تلك الإجابة، إلا أن تنقل بالمشكلة خطوة

إلى الخلف لأن ثمة سؤالاً يطرح نفسه على الفور عند ذلك، ألا وهو «من صنع الله؟» لكنه حرص، في الوقت عينه، على أن أتعرف على كل ما جال في عقول بني البشر فيما يتعلق بهذه المسألة التي لا سبيل إلى سبر غورها. ولقد ذكرت آنفاً كم كان عمري صغيراً عندما جعلني أبي أقرأ التاريخ الكنسي. وعلمني أيضاً أن أهتم أشد اهتمام بحركة الإصلاح لأنها كانت اعتراض حرية التفكير الكبير الحاسم على طغيان القساوسة.

وأنا إذن واحد من أمثلة قليلة جداً، في قرننا هذا، لا على الشخص الذي لا يرمي المعتقد الديني جملةً عنه، بعد حمله، بل على من لم يعتنقه قط: ترعرعت في حالة سالبة فيما يتعلق بهذا الأمر. وكنت أنظر إلى الدين الحديث مثلما أنظر إلى الدين العتيق فأراه أمراً لا يهمني في شيء. ولم يكن إيمان الشعب الإنكليزي، مع عدم إيماني أنا، يبدو لي بأغرب مما كان الأمر نفسه ليبدو للرجال الذين قرأت عنهم عند هيرودوس. جعلت قراءة التاريخ تنوُّعَ آراء بني البشر حقيقة أليفة عندي: وما كان أمرُ الدين إلا امتداداً لتلك الحقيقة عينها. على أن هذه النقطة في باكورة تعليمي كان لها أثر سيء، أحياناً. وهو أثر تجدر الإشارة إليه. ففي إعطائه لي أفكاراً تخالف ما لدى العالم من آراء، كان والدي ينزع إلى وجوب إعطائي إياها باعتبارها شيئاً تقضي الحكمة بعدم الجهر به أمام هذا العالم. وكان لدرس احتفاظي بأفكاري لنفسي، في تلك السن المبكرة، بعض النتائج الأخلاقية السلبية؛ رغم أن قلة حديثي مع الغرباء، ممن يمكن أن يكلموني في الدين خاصة، جنبتني مشقّة الاختيار بين الإفصاح والرياء. أذكر حادثتين في صباي جعلتاني أشعر أنني أمام هذا الاختيار. لكنني جهرت بعدم إيماني في الحالتين كلتيهما، ثم دافعت عنه. كان «خصومي» صبيين أكبر مني سناً: من المؤكد أن قناعة أحدهما تزعزعت في ذلك الوقت، لكن الأمر لم يُقدَّم بيننا بعد ذلك. وأما الآخر الذي فوجئ وصُدم بما سمع فقد أنفق بعض الوقت في بذل كل ما يستطيع لإقناعي، لكن من غير جدوى!

أدى التقدم الكبير في حرية المناقشة، وهو من أهم الاختلافات بين زماننا الحاضر وزمن طفولتي، إلى تغيُّرٍ كبير في أخلاقيات هذه المسألة. وأظن أن تلك القلة من الرجال التي كان لديها ذكاءٌ والذي وروحه العامة، وكانت متمسِّكة بقناعاتها الأخلاقية قدر تمسكه، أو بآرائها غير الشعبية في الدين، أو في أي موضوع من موضوعات الفكر الكبرى، ما كانت ستمارس حجب هذه القناعات عن العالم، أو تتصنع بحجبها، إلا في حالات (تغدو أقل مع كل يوم) يكون فيها من شأن الصراحة في هذه المواضيع أن تكون مغامرة طائشة بأسباب العيش أو إقصاءً للنفس عن بعض ميادين النفع التي تناسب قدرات الفرد المعني أكثر من غيرها. وفي الدين خاصة، يبدو لي أنه قد حان الوقت الذي صار فيه واجباً على كل مقتنع بفساد الآراء الرائجة وبأنها آراء ضارة أيضاً (بعد أن يكون على قدرٍ من الكفاية المعرفية وبعد التوصل إلى هذه القناعة عبر تأمل ناضج للمسألة) أن يبتعد عن تلك الآراء، وعليه أيضاً أن يجعل ابتعاده عنها علنياً معروفاً، وذلك إن كان ممن تمنح مواقعهم أو سمعتهم آراءهم فرصة لأن تُسمع، على أقل تقدير. ومن شأن هذا التصريح بالقناعات أن يضع نهاية، مرة واحدة وإلى الأبد، لذلك التعالي السوقي الذي يلصق، من غير حق، بعدم الإيمان خصالاً سيئة من خصال العقل أو القلب. ولسوف يُدهش العالم إن هو عرف عِظَم نسبة من يشكّون في الدين في صفوف ألمع رجاله ـ ممن تحظى حكمتهم وفضيلتهم بأرفع اعتبار، حتى في التقدير الشعبي. لكن كثيراً من هؤلاء يحجم عن الجهر بآرائه، لا لخشية منطلقة من اعتبارات شخصية بل لوازع ضميري عنده. على أنني أرى أن ثمة فهماً خاطئاً لدى هؤلاء الناس مفاده أن من شأن الجهر بهذه القناعات أن يُضعف المعتقدات السائدة فيؤدي (كما يظنون) إلى زوال الروادع الحالية عند عامة بني البشر، فيضرّ أكثر مما ينفع.

ثمة أجناس كثيرة من غير المؤمنين (كما يسمّونهم) ومن المؤمنين على حد سواء، بما في ذلك كل ضرب من ضروب الأنماط الأخلاقية على وجه التقريب. لكن الأفضل بين هؤلاء جميعاً هم الأكثر أصالة في تدينهم (بالمعنى الجيد لكلمة تدين) لا من ينتحلون تلك الصفة لأنفسهم انتحالاً فيخصون بها أنفسهم دون غيرهم. إن تقدم الحرية في هذا العصر، أو تراجع ذلك التحيز المتكبر المعاند الذي يجعل المرء غير قادر على رؤية ما يكون أمام عينيه لأنه يخالف تصوراته، قد جعل من المقبول إلى حد كبير عامة، أن من يؤمن بالربوبية متديّن حقاً! لكن، إذا كان الدين هو خصال المرء الرفيعة، لا الدوغما التي لديه، فإن هذا القبول نفسه صالح لأن يسري على كثير ممن تقصُر قناعاتهم عن الإيمان بالربوبية أيضاً. فرغم كونهم يرون نقصاً في البرهان على أن الكون صنيعة مصمّم أكبر، ورغم إنكارهم الأكيد إمكانية أن يكون للكون خالق حاكم مطلق القوة تام الصلاح، فإن لديهم ما يشكل القيمة المبدئية عينها الموجودة في الأديان كلها، أي ذلك المفهوم المثالي عن الكائن التام الذي يشيرون إليه عادة على أنه «هُدى ضمائرهم». وعادة ما يكون هذا المثال عن الله أقرب بكثير إلى الكمال من تلك «الألوهة الموضوعية» لدى من يحسبون أن عليهم أن يعثروا، في عالمنا هذا الغاصّ بالمعاناة المشوَّه بالظلم، على مثال الخير المطلق على صورة «خالق مفترض» لهذا العالم.

كانت قناعات أبي الأخلاقية، المنفصلة عن الدين تمام الانفصال، شديدة الشبه بما كان لدى فلاسفة اليونان. وكان يعبّر عنها بحزم وقوة يميزان كل ما كان يصدر عنه. وحتى عندما قرأت معه كتاب «التذكرات» (*Memorabilia*) لكزينوفون (Xenophon) في تلك السنّ المبكرة، فقد تشرّبت من ذلك الكتاب ومن ملاحظات أبي احتراماً عميقاً لشخصية سقراط التي تنتصب في عقلي نموذجاً على التميز المثالي: أتذكر جيداً كيف فرض عليّ والدي فرضاً في ذلك الوقت درس «اختيار هرقل». وفي فترة

متأخرة عن ذلك بعض الشيء، كانت قوة تأثير المثل الأخلاقي في كتابات أفلاطون عظيمةً أيضاً. وأما الغرس الأخلاقي الذي غرسه فيَّ أبي فكان على الدوام «الفضائل السقراطية»: العدالة، والاعتدال (الذي قدم له تطبيقاً مسهباً)، والصدق، والدأب، والاستعداد لمواجهة المشاق، الكدح المواظب خاصة؛ وكذلك الاهتمام بالخير العام، وتقدير الناس بقدر فضائلهم، وتقدير الأشياء بقدر نفعها الأصيل فيها، وحياةٌ من الكدّ تقف على طرفي نقيض مع حياة الكسل والدَّعة الراضية عن نفسها. لقد عبّر سقراط عن هذه الخصال الأخلاقية وغيرها بجمل موجزة يقولها حيث يأتي موضعها، أو بمواعظ جادة، أو بغضب وازدراء صارمَيْن.

لكن، وعلى الرغم من كبر أثر التنشئة الأخلاقية المباشرة، فإن الأثر غير المباشر منها أكبر! فما كان الأثر الذي تركه أبي في شخصيتي معتمداً على ما قاله أو فعله فقط، بل كان قائماً، أكثر من ذلك أيضاً، على طبيعة الرجل الذي كانه.

كانت آراؤه في الحياة تشبه ما يكون لدى الرواقيين (Stoic) والأبيقوريين (Epicurean) والكلبيين (Cynic)، لا بالمعنى الحديث لهذه الكلمات بل بمعناها العتيق. كان الطبع الرواقي غالباً على صفاته الشخصية. وأما معيار الأخلاق لديه فكان أبيقورياً بقدر ما كان نفعياً، إذ كان يُخضع كل شيء لاختبار الصحة والخطأ ولاستبيان ميل آثاره إلى إنتاج المسرة أو الألم. لكنه كان لا يكاد يؤمن بالمسرات إلا قليلاً (هذا هو العنصر الكلبي)، خلال سني حياته الأخيرة على أقل تقدير؛ وهي السنين التي أستطيع الكلام عليها واثقاً فيما يتعلق بهذه النقطة. ما كان أبي متبلّد الحس بالمسرات؛ لكنه كان موقناً أن قلة قليلة منها تستحق ثمنها الذي لا بد من دفعه لقاءها، في حالة المجتمع الراهنة على أقل تقدير. وكان يرى أن أكثر إخفاقات الحياة ناجمٌ عن الإفراط في تقدير قيمة المسرات. ومن هنا كان الاعتدال، بأوسع ما جعل فلاسفة

الإغريق لهذه الكلمة من معنى (أي التوقف عند نقطة الاعتدال في كل أمر)، بالنسبة إليه كما بالنسبة إليهم، يكاد يشغل موضع القلب من المبدأ التثقيفي. إن غرسه هذه الفضيلة في نفسي يملأ حيزاً كبيراً من ذكريات طفولتي. ما كان أبي يرى في حياة الإنسان شيئاً مهماً بعد انقضاء طراوة الصبا وانطفاء الفضول الذي لا يعرف شبعاً. وما كان يتكلم في هذا الأمر كثيراً، في حضرة الشباب خاصة، إن كان لي أن أفترض هذا. وأما عندما يتكلم فيه، فقد كان كلامه مشبعاً بقناعة عميقة مستقرة. كان يقول أحياناً إن الحياة، لو كانت كما ينبغي لها أن تكون في وجود حكومة جيدة وتعليم جيد، تكون هي الحياة التي تستحق أن تُعاش. لكنه لم يتكلم قط بأي قدر من الحماسة فيما يتعلق بهذا الاحتمال لأنه ما كان يراه قريباً أبداً! وكان يضع المسرّات الذهنية فوق المسرات كلها دائماً، حتى من حيث متعتها وبصرف النظر عن منافعها اللاحقة. كما كان يضع في المرتبة العليا تلك المسرة الناتجة عن مشاعر حب فعل ما هو حسن أو خيّر. وقد اعتاد القول إنه لم يعرف أبداً شخصاً سعيداً في سن متقدمة إلا إن كان واحداً من الذين استطاعوا عيش مسرات الشباب من جديد. على أنه كان يعبّر عن ازدراء كبير للعواطف الشهوانية بأنواعها، ولكل ما يقال أو يكتب في تقريظها وإعلاء شأنها. كان يرى فيها ضرباً من ضروب الجنون! وكان استخدام تعبير «متّقد» أو «متوهّج» يكاد يرادف عنده التعبير عن استنكار يشوبه ازدراء. كان يعتبر التشديد الكبير على المشاعر انحرافاً عن المعيار الأخلاقي في الزمان الحديث، إذا ما قورن بما كان لدى الأقدمين. وما كان يرى في المشاعر، في حد ذاتها، مواضيع تصلح للإشادة أو اللوم. الصحيح والخاطئ، الجيد والسيء: ما كان يُجيز إطلاق هذه الصفات إلا على السلوك وحده - أي على الفعل أو الامتناع عن الفعل. فما من مشاعر لا يمكن أن تؤدي إلى أفعال خيرة أو شريرة، وهذا ما يحدث كثيراً. بل إن الضمير نفسه، أي الرغبة الحقيقية في فعل ما هو صالح، غالباً ما

يجعل الناس يقومون بأفعال غير صالحة. وكان يرفض أن يترك ثناءه أو لومه عرضة للتأثر بدوافع موضوعهما، وذلك انسجاماً مع المبدأ القائل إن وظيفة اللوم والمديح ليست إلا تثبيط السلوك الخاطئ وتشجيع السلوك المصيب. وكان يلقي بأشد لائمة على ما يراه فعلاً سيئاً دفع إلى ارتكابه إحساسٌ بالواجب، فيرى أن الفاعلين قد أتوا الشر قاصدين. وما كان يجد عذراً مخففاً لمحاكم التفتيش في حقيقة أن القائمين عليها كانوا مخلصين في اعتقادهم أن حرق الهراطقة واجبٌ تمليه عليهم ضمائرهم. لكنه رغم عدم سماحه لشرف المقصد بأن يخفف شجبه للفعل نفسه، فقد كان لنبل المقصد هذا أثره الكامل على تقديره لطبائع الأشخاص أنفسهم. وما كان من أحد أكثر منه تقديراً للاجتهاد وسلامة النية؛ ولا كان من أحد أكثر منه عجزاً عن تقدير أي شخص لا يشعر أن لديه هاتين الخصلتين. لكنه كان يشعر نفوراً تجاه عيوب أخرى أيضاً، شريطة أن يراها مما يُحتمل أن يدفع صاحبه إلى فعل السوء. كان يمقت المتحمّس المتعصّب لأي قضية خاطئة بقدر، بل ربما أكثر، ما يمقت من يتبنى تلك القضية الخاطئة انطلاقاً من مصلحة شخصية؛ وذلك لاعتقاده خاصةً أن الأول يُحتمل أن يكون أكثر أذى من الثاني. وهكذا كان نفوره من بعض أغلاط فكرية كثيرة، أو مما كان يراه أغلاطاً، يتخذ في حالات كثيرة صفة شعور أخلاقي بالنفور. لا أقصد من قول هذا كله إلا بيان أن أبي كان يلقي بمشاعره في آرائه، إلى درجة كانت معتادة ذات وقت مضى لكنها صارت قليلة جداً الآن. إن من الصعب حقاً أن يفهم المرء كيف يمكن لمن يمتلك كثيراً من الاثنين، العاطفة والرأي، أن يتجنب فعل هذا. لا يعجز عن تفهم هذا الشيء إلا من لا يقيمون للآراء وزناً كبيراً. وأما من تكون لديهم آراء يعتقدون أنها بالغة الأهمية، ويرون أن نقائضها ضارة إلى حد كبير، ويكون لديهم أي قدر من الاهتمام العميق بالخير العام، فهم يمقتون بالضرورة الأشخاص القائلين بخطأ ما يعتقدونه صحيحاً (يمقتونهم

بوصفهم جماعة من الناس، وبالمعنى المجرد أيضاً، وكذلك الأشخاص القائلين بصواب ما يرونه خاطئاً. على أن هذا ليس مما يدعوهم، ولا كان مما يدعو أبي أيضاً، إلى عدم رؤية الخصال الحسنة في خصومهم، ولا إلى أن يكون تقديرهم للأشخاص الآخرين محكوماً بموقفهم السلبي العام من آرائهم بدلاً من أن تحكمه جملة شخصياتهم. ليس لي إلا الإقرار بأن شخصاً صادقاً مخلصاً (ليس أكثر عصمة من غيره من الناس) يمكن أن يمقت بعض الناس أحياناً بناء على آراء موجودة لديهم، رغم كونها آراء لا تستحق مقتاً! لكن من غير الجائز اعتبار هذا الشخص متعصباً غير متسامح؛ إذا هو لم يقدم على الإساءة إلى هؤلاء، ولا تواطأ مع غيره على الإساءة إليهم. وأما ذلك الحلم الواسع النابع عن إحساس ضميري بأهمية تساوي حرية الرأي للبشر جميعاً، فهو وحده التسامح الذي يستحق الثناء، أو لعله أعلى رتبة خُلقية يمكن أن تبلغها العقول.

من الطبيعي أن يكون لشخص له من الآراء والطباع ما وصفت آنفاً أن يترك أثراً أخلاقياً كبيراً على عقل يكون هو أول من صاغه. كما أن من المستبعد أن تخطئ تعاليمه الأخلاقية طريقها فتنتج تراخياً أو تساهلاً في غير محله. ثمة عنصر من عناصر علاقات أبي بأطفاله كان فيه عيب كبير: قلة الرقّة على أنني لست أظن أنه عيب كامن في طبيعته نفسها. بل أعتقد أنه كان يُكِنّ من المشاعر قدراً يزيد كثيراً عما يظهره عادة، وقدرة على الإحساس أكثر مما يكون لدى الآباء عادة. كان كمثل معظم الرجال الإنكليز من حيث حيائهم من إظهار مشاعرهم. إنهم يظلمون مشاعرهم نفسها نتيجة عدم إظهارها. فإذا تذكرنا أنه تحمّل مشقات كونه معلّماً وحيداً، ثم أضفنا إلى ذلك أن مزاجه كان سريع التهيّج بطبيعته، فمن غير الممكن ألا نشعر بشفقة صادقة على ذلك الأب الذي فعل الكثير جداً من أجل أطفاله، وبذل لهم كل ما استطاع، وحمل أكبر تقدير لعواطفهم؛ لكن من المؤكد أنه شعر

دائماً أن خوفهم منه كان يجفّف تلك العواطف في مهدها. لم يستمر الأمر على هذا النحو فيما تقدم من حياة أبي، أي مع أطفاله الأصغر سناً. لقد أحبوه حباً رقيقاً حنوناً. وإن كنت لا أستطيع قول ذلك عن نفسي، فحسبي القول إنني كنت أُجلّه مخلصاً على الدوام. وأما فيما يتصل بتعليمي، فإنني أحس تردداً بين اعتبار نفسي خاسراً أو رابحاً نتيجة شِدّته معي! ما كان ذلك حرماناً لي من عيش طفولة سعيدة. ولست أظن أن من الممكن إغراء الصبية إغراءً بأن يزجّوا بأنفسهم مثابرين (المثابرة هي الأمر الأكثر صعوبة) في دراسات جافّة مملة عن طريق الإقناع والكلام اللين وحدهما. لا بد أن يفعل الأطفال أكثر من ذلك، ولا بد أن يتعلموا أكثر من ذلك! وهذا مما لا يستغنى فيه عن وسيلتين: الانضباط الصارم، والعلم باحتمال العقاب. ولا شك عندي في أن هذا جهدٌ يستحق التقدير في التعليم الحديث: جعل أقصى قدر ممكن مما يجب أن يتعلّمه الشباب سهلاً إليهم محبباً إلى قلوبهم. أما إذا بولِغ في هذا المبدأ إلى حد يصبح عنده غير مطلوب منهم تعلُّم أي شيء إلا ما جُعل سهلاً عليهم محبباً إليهم، فإن أحد الأهداف الرئيسة في التربية يكون قد ضاع! يسعدني التراجع الذي شهده نظام التعليم الوحشي التسلطي القديم الذي نجح رغم مساوئه في غرس عادات الانكباب على العلم، ولو قسراً. وأما نظام التعليم الحديث، فيبدو لي أنه ينشئ جنساً من الناس سوف يكون غير قادر على فعل أي شيء لا يستهويه. إذن، فإنني أرى الخوف عنصراً من عناصر التعليم لا يمكن إسقاطه. لكنني جازمٌ في عدم جواز كونه العنصر الرئيسي. فطغيان الخوف يمكن أن يصل حداً يذهب بحب الطفل وثقته تجاه من يجب أن يكونوا ناصحيه الصادقين. بل لعل ذلك يمكن أن يغلق ينابيع التواصل الصريح التلقائي في نفس الطفل. وهذا شرٌّ يجب أن يُفرد جانباً عن أي منافع ذهنية أو خلقية يمكن أن تأتي بها جوانب التعليم الأخرى.

خلال هذه الفترة الأولى من فترات حياتي، كان من يختلفون إلى بيت أبي قلّة لا يتجاوز عددهم بضعة أشخاص. وكان أكثرهم ممن لا يكاد العالم يعرف عنه شيئاً. لكن دفء طبع أبي الشخصي، ولطفه فيما يتعلق بآرائه السياسية على أقل تقدير (آراء ما كانت تعتبر، في حد ذاتها، لطيفة في أحيان كثيرة)، جعلاه يهتم بالتأثير في زواره. وكنت أصغي إلى ما يدور بينهم من حديث مهتماً به متعلماً منه. وقد جعلني وجودي المعتاد في مكتب أبي على معرفة قريبة بأعز صديق من أصدقائه. إنه ديفيد ريكاردو الذي كانت رزانة ملامحه ولطافة طبعه تمنحانه جاذبية شديدة في نفوس الشباب. وقد دعاني إلى بيته وإلى نزهات معه بعد أن بدأت دراسة الاقتصاد السياسي بغية الحديث معي في هذا العلم. لكنني كنت زائراً أكثر تردداً، منذ 1817 أو 1818، إلى بيت السيد هيوم المولود في ذلك الجزء نفسه من سكوتلندة الذي شهد ولادة أبي، والذي كان (حكذا أظن) زميلاً له في المدرسة أو أصغر منه بقليل. وقد تجددت علاقة شبابهما عقب عودته من الهند وصار (مثل كثيرين غيره) شديد التأثر بعقل أبي وحيوية شخصيته. وهذا ما كان أحد الدوافع التي جعلته يصير أحد أعضاء البرلمان حيث تبنّى مساراً منحه مكانة مشرّفة في تاريخ البلاد. وكنت أرى السيد بنثام أكثر منه أيضاً بسبب قُرب علاقته بأبي. لست أدري متى جرى التعارف بينهما بعد عودة أبي من الهند. لكن أبي كان أول إنكليزي ذي شأن يفهم آراء بنثام العامة في الأخلاق والحكومة والقانون فهماً شاملاً، ثم يتبنّى أكثرها. وكان هذا أساساً طبيعياً للألفة بينهما فجعلهما رفيقين قريبين في فترة من حياة بنثام ما كان يستقبل خلالها إلا قلة من الزائرين. كان السيد بنثام في تلك الفترة يمضي شطراً من كل سنة في بارو غرين هاوس، في منطقة جميلة من ساري هيلز تبعد أميالاً قليلة عن غودستون. وكنت أصحب أبي في زيارة طويلة إليه كل صيف. وفي عام 1813، ذهبت في رحلة مع أبي والسيد بنثام عرجنا فيها

على أوكسفورد وباث وبريستول واكستر وبلايموث وبورتسموث. رأيت في هذه الرحلة أشياء علمتني الكثير، واكتسبت فيها أول خبراتي في تذوق الجمال الطبيعي، وذلك في الشكل الأولي لذلك التذوق ألا وهو الشغف «بالمنظر». ثم انتقلنا في الشتاء الذي أعقب ذلك إلى بيت قريب من بيت السيد بنثام في كوين سكوير، وست مينستر. وهو البيت الذي كان أبي قد استأجره له. كان السيد بنثام (1814 حتى 1817) يعيش نصف السنة في فورد آبي في سومرستشاير (أو لعله كان في ناحية من نواحي ديفونشاير التي تحيط بها منطقة سومرستشاير). وكانت لي فرصة التعريج على ذلك المكان من وقت لآخر. أظن أن إقامتنا في تلك المنطقة كانت ظرفاً مهماً من ظروف تثقيفي. فلا شيء أكثر تأثيراً في نفوس الناس من الطبيعة الواسعة الحرة لمناطق سكناهم: عمارة القرون الوسطى، والقاعة التي تليق بارون، والغرف الكبيرة الفخمة في ذلك البيت القديم الرائع الذي كان على النقيض من حياة الطبقة الوسطى الإنكليزية المتسمة بالزراية والضيق. هذا ما كان يعطيني إحساساً بوجود أكثر اتساعاً وحرية، وكان نوعاً من تنشئة شعرية لي بفعل طبيعة الأراضي في منطقة آبي: منطقة ضاحكة منعزلة ظليلة يسمع المرء في كل ناحية منها أصوات مساقط المياه.

وأدين بالفضل في ظرف سعيد آخر في مسار تعليمي، هي الإقامة سنة في فرنسا، للجنرال السير صامويل بنثام، شقيق السيد بنثام. كنت قد رأيت السير صامويل بنثام وأسرته في بيتهم قرب غوسبورت خلال الرحلة التي ذكرتها قبل قليل (كان آنذاك ناظر حوض السفن في بورتسماوث). وكذلك خلال إقامتهم بضعة أيام في فورد آبي بعد فترة قصيرة من حلول السلام، وقبل أن يذهبوا للعيش في القارة الأوربية. وقد دعوني في عام 1820 لأزورهم ستة أشهر في جنوب فرنسا. لكن لطفهم وحسن استقبالهم جعلا إقامتي لديهم تطول حتى قاربت سنة كاملة. ومع أن طبيعة ذهن السير

صاموبل يتام ما كانت لامعة مثلما هو الحال لدى شقيقه، فقد كان رجلاً ذا إنجازات وقدرات عامة غير قليلة، مع عبقرية واضحة في الفنون الميكانيكية. وكانت زوجته ابنة الكيميائي الشهير د. فورديس (Dr. Fordyce): امرأة قوية الإرادة، ثابتة الشخصية، لديها معارف عامة كثيرة وحس عملي سليم على طريقة إيدنجوبرت. كانت هي الروح الحاكمة في الأسرة؛ وكانت مستحقة ذلك مؤهلة له. كان لديهم ابن واحد (هو عالم النبات المعروف) وثلاث بنات تكبرني أصغرهن بسنتين. وإنني مدين لهم بأشياء كثيرة متنوعة تعلمتها منهم، إضافة إلى ذلك الاهتمام الشديد براحتي... اهتمام يشبه اهتمام الأهل! عندما ذهبت إليهم أول مرة في أيار 1820، كانوا يسكنون قصر بومبيناك (لا يزال ملكاً لذرية عدو فولتير (Voltaire)) على المرتفعات المطلة على سهل نهر غارون بين مونتوبان وتولوز.

كما رافقتهم في رحلة إلى جبال بيرينيه اشتملت على إقامة في بانير دو بيغور حيناً من الزمن. ورافقتهم أيضاً في رحلة إلى بو وبايون وباغنير دو لوشون. وصعدنا معاً إلى قمة ميدي دو بيغور.

أحدثت رؤيتي الأولى لذلك المنظر الذي هو من أروع المناظر الجبلية أعمق انطباع في نفسي وأضفت لوناً جديداً على ذائقتي رافقني طيلة حياتي. مضينا من تولوز إلى مونبلييه، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، عبر طريق كاستر وسانت بون الجبلي الجميل. كان السير صاموبل قد اشترى في آخر حي في مونبلييه مزرعة اسمها «ريستكليري» تقع عند قدمي جبل سانت لو المنفرد. اكتسبت خلال هذه الإقامة في فرنسا معرفة قريبة باللغة الفرنسية، ومعرفة بالأدب الفرنسي الشائع. وتلقيت دروساً في رياضات جسدية كثيرة لم أفلح حقاً في أي منها! وحضرت في مونبلييه محاضرات دورة الشتاء الممتازة في كلية العلوم: محاضرات م. أنغلادا في الكيمياء؛ ومحاضرات م. بروفنسال في علم الحيوان؛ وكذلك محاضرات أخرى شديدة البراعة

في ميتافيزياء القرن الثامن عشر القاتمة. غيرغون، ومحاضرات في المنطق، تحت اسم فلسفة العلوم. والتحقت أيضاً بدورة في الرياضيات العليا تحت إشراف شخصي من م. لين تيريك الذي كان أستاذاً في مدرسة مونبليه العليا. ولعل أهم مكسب جنيته، من بين مكاسب كثيرة، في هذا الشطر من مسار تثقيفي هو قضاء سنة كاملة أتنفّس بجو حياة القارة الأوروبية الحُر العظيم. ولا يقلل من حقيقة هذه الفائدة أنني ما كنت أستطيع تقديرها حق قدرها، ولا كنت قادراً حتى على أن أحسها إحساساً واعياً، في ذلك الوقت فلقلة خبرتي بالحياة الإنكليزية، ولأن الأشخاص القلائل الذين كنت أعرفهم كانوا من المهتمين بالقضايا العامة، أو من الشخصيات الكبيرة، فقد كنت جاهلاً بالسوية الأخلاقية الواطئة لما كان يُدعى مجتمعاً في إنكلترا: عادة اعتبار كل شيء أمراً مفروغاً منه، وهو السلوك المتوجّه دائماً إلى من يكون صغير الشأن بطبيعة الحال؛ وغياب المشاعر السامية الذي يتجلى في الإعجاب المترفّع المتهكم بكل ما يراه المرء؛ والامتناع العام (إلا لدى قلة من المتدينين الصارمين) عن اعتناق أي مبادئ عليا تحكم الأفعال، اللهم إلا في حالة التظاهر حيث يكون ذلك الاعتناق جزءاً من الشكليات و«الملابس» الصالحة للمناسبة. وما كنت لأستطيع عند ذلك أن أعرف أو أقدّر الفارق بين هذه الأحوال وبين أحوال شعب آخر، كالشعب الفرنسي مثلاً. وهو شعب له عيوبه المختلفة عن عيوب الإنكليز، وإن تكن حقيقة مثلها. لكن العواطف عند الفرنسيين (وهي مرتفعة السوية إذا ما قورنت بما لدى الإنكليز) هي «العملة اليومية» في التواصل البشري، سواء في كتبهم أو في حياتهم الخاصة. ومع أن هذه العواطف كثيراً ما تتبخر في التطبيق العملي فإنها تظل رغم ذلك حية، بالمعنى الواسع، يحركها نوع من التعاطف العام بحيث تشكل جزءاً حقيقياً فاعلاً من وجود كتلة كبيرة من البشر، وبحيث يدركها الجميع ويفهمها. وما كنت قادراً في ذلك الوقت أيضاً على

تقدير ثقافة التفاهم المتبادل العامة الناتجة عن اعتياد ممارسة التعبير عن المشاعر، اعتياداً يجعلها ثقافة تسري نزولاً إلى أدنى طبقات المجتمع ثمناً وإلى بلدان كثيرة في القارة الأوروبية إلى درجة لا أرى نظيراً لها لدى من نعتبرهم متعلمين في إنكلترا، اللهم إلا حيث تؤدي رعاية ضمير غير معتادة إلى ممارسة هذه الخصلة، ممارسة اعتيادية، في مسائل الخطأ والصواب. ولست أعرف الطريقة التي يؤدي بها، لدى عامة الإنكليز، غياب الاهتمام بالأشياء غير الذاتية (إلا بعض الاهتمام بأشياء خاصة هنا وهناك) وعادة عدم تكلمهم مع الآخرين، ولا حتى مع أنفسهم، في أمور يشعرون أنها تعنيهم إلى جعل مشاعرهم وملكاتهم العقلية تظل غير متطورة، أو تتطور في اتجاهات منفردة شديدة المحدودية. وهذا ما ينزل بهم، باعتبارهم كائنات روحية، إلى درك من الوجود السلبي. ثم أدركت هذه الأشياء كلها إلا بعد زمن طويل. لكنني شعرت، حتى في ذلك الوقت، وحتى من غير أن أستطيع توضيح مشاعري لنفسي، مقدار ذلك التضاد بين المودة وروح الاجتماع المنفتحة الصريحة في علاقات الفرنسيين الشخصية وبين نمط الوجود الإنكليزي (حيث يتصرف كل امرئ – مع استثناءات قليلة، أو من غير استثناءات- كأن الآخرين أعداء، أو إزعاج، له). صحيح أن النقاط السيئة في شخصية الفرد أو في الشخصية الوطنية، مثلها مثل النقاط الجيدة، تكون في فرنسا أكثر ظهوراً على السطح، وتنبثق من غير خوف في مجرى التواصل المعتاد أكثر بكثير مما نراه في إنكلترا. لكن عادة الناس العامة في فرنسا هي إظهار، وأيضاً توقع، مشاعر ودية من جانب كل شخص تجاه كل شخص آخر، إلا حيث يوجد ما يوجب عكس ذلك. وأما في إنكلترا، فإننا لا نرى إلا عند أحسن الناس تنشئة في الطبقات العليا أو الوسطى، أي شيء يمكن أن نقول عنه قولاً مماثلاً. وخلال مروري في باريس، ذهاباً ثم آيباً، مكثت بعض الوقت في بيت الاقتصادي السياسي البارز م. ساي (M. Say) الذي كان

صديقاً من أصدقاء أبي، وكان يراسله، وتعرّف إليه شخصياً خلال زيارة قام بها إلى إنكلترا بعد سنة أو اثنتين من حلول السلام. كان رجلاً من آخر عهد الثورة الفرنسية. نموذجاً حقيقياً لأفضل نوع من الجمهوريين الفرنسيين. واحدٌ ممن لم ينحنوا أبداً أمام بونابرت (Bonaparte)، رغم مطالبه بذلك. كان رجلاً مستقيماً شجاعاً مستنيراً. كان يعيش حياة هادئة حافلة بالدراسة تزيّنها عواطف حارة، عامة وخاصة. وكان على معرفة بكثير من قادة الحزب الليبرالي. وقد قابلت عدداً غير قليل من الأشخاص البارزين خلال إقامتي في بيته. ومن بين هؤلاء الذين يسرني أنني رأيتهم سان سيمون (-Saint Simon) (الذي كان حتى ذلك الوقت لم يؤسس فلسفة ولا ديناً، وكان مُعتبراً من جملة الأشخاص الأذكياء الأصيلين فحسب). وأما الثمرة الكبرى التي خرجت بها من هذا المجتمع الذي رأيت فهي الاهتمام القوي المستمر بالليبرالية الأوروبية التي حرصتُ منذ ذلك الوقت على متابعتها بقدر ما كنت أتابع السياسة الإنكليزية- وهو شيء ما كان مألوفاً أبداً لدى الإنكليز في تلك الأيام، شيءٌ كان له أثر صحي كثيراً في تنشئتي إذ حماني من الغلط المتفشّي كثيراً في إنكلترا، ألا وهو الحكم على القضايا العامة عبر المعيار الإنكليزي وحده (هذه نقيصة ما كان أبي نفسه بريئاً منها رغم كل ما كان لديه من ترفّع عن التعالي والأحكام المسبقة). وبعد قضائي بضعة أسابيع في مدينة كايين مع واحد من أصدقاء أبي القدامى، عدت إلى إنكلترا في تموز/ يوليو 1821 حيث استأنفت مسار تثقيفي المعتاد.

الفصل الثالث

آخر مراحل التعليم
أوّل مراحل التعلّم الذاتي

استأنفت دراساتي القديمة خلال السنة الأولى، أو السنتين، بعد زيارتي إلى فرنسا، مع إضافة موضوعات جديدة إليها. كان والدي موشكاً على إنجاز إعداد كتابه «أوليّات الاقتصاد السياسي» من أجل الطباعة عندما عدت من سفرتي فجعلني أجري «تمريناً» على تلك المخطوطة التي وضع عليها السيد بنثام كتابات من عنده فأنشأ لها ما دعاه «محتويات هامشية». كانت محتوياته الهامشية تلك خلاصات قصيرة عن كل فقرة قصد منها منح الكاتب سهولة الحكم على تسلسل الأفكار وتصحيحه، وكذلك على الحالة العامة لعرضها. وبُعيد ذلك، وضع أبي بين يديّ كتاب «رسالة الأحاسيس» (*Traité des Sensations*) لكوندياك (Condillac)، إضافة إلى الأجزاء المنطقية والميتافيزيقية من كتابه «منهج الدراسات». وكان الكتاب الأول منهما كبير القيمة عندي، من حيث إنه توطئة ومن حيث إنه مثال أيضاً (رغم التشابه الظاهري بين النظامين السيكولوجيين عند كوندياك وعند أبي). ولست أذكر على وجه التحديد إن كانت قراءتي عن الثورة الفرنسية في ذلك

الشتاء أو في الشتاء الذي بعده. دُهشت عندما عرفت أن مبادئ الديمقراطية (التي كانت تبدو في ذلك الوقت في موقع أقلية لا أمل لها في أرجاء أوروبا كلها) ولدت أول الأمر في فرنسا، منذ ثلاثين عاماً؛ وأنها كانت عقيدة الأمة. وللقارئ أن يفترض انطلاقاً من هذا، أنني كنت أحمل في السابق فكرة شديدة الغموض عن ذلك الحراك العظيم. ما كنت أعرف إلا أن الفرنسيين أطاحوا بالملكية المطلقة، ملكية لويس السادس عشر والسابع عشر. وأنهم أعدموا الملك والملكة. ودفعوا إلى المقصلة بأشخاص كثيرين من بينهم لافوازييه (Lavoisier). ثم وقعوا آخر الأمر تحت طغيان بونابرت. ومنذ ذلك الوقت استحوذ هذا الموضوع على مشاعري استحواذاً تاماً، وهو ما كان أمراً طبيعياً؛ جاء هذا تعزيزاً لطموحي الصبياني إلى شخصية البطل الديمقراطي. وتخيلت أن ما حدث منذ عهد قريب جداً من السهل أن يحدث مرة أخرى. وبدا لي أن أسمى مجد يمكن تصوره هو تمثل شخصية أحد الجيرونديين في «الجمعية العامة البريطانية»، نجحت في ذلك أو لم أنجح!

وخلال شتاء 1821 – 1822، تلطّف السيد جون أوستن (Mr. John Austin)، الذي صار من معارف أبي خلال وجودي في فرنسا، فسمح لي بقراءة «القانون الروماني» معه. ورغم ما كان لدى أبي من اشمئزاز إزاء فوضى البربرية المدعوة «قانوناً إنكليزياً»، فقد صار يرى أن مهنة المحاماة عامةً ليست مما لا يصلح لي إن هي قورنت بأي مهنة أخرى: من هنا جاءت هذه القراءات مع السيد أوستن الذي اعتنق أفضل أفكار بنثام وأضاف إليها الكثير من مصادر أخرى مشكلاً عقله الخاص به، فكانت خير مدخل إلى الدراسات القانونية، فضلاً عن كونها جزءاً هاماً من التثقيف العام. قرأت مع السيد أوستن كتاب هينكيوس عن المؤسسات، و«الآثار الرومانية» وقسماً من عرضه عن «جملة القانون» الذي أضيف إليه قسم غير قليل مما كتبه بلاكستون. وقد وضع أبي بين يدي مع بداية هذه الدراسات تأملات

بنثام الرئيسية مثلما قدمها دومونت إلى القارة الأوروبية (بل إلى العالم كله في حقيقة الأمر) في كتابه «رسالة التشريع»، وذلك باعتبارها تكملة لا غنى عنها لدراساتي القانونية. كانت قراءة هذا الكتاب معلماً من معالم حياتي؛ بل كانت واحدة من نقاط التحول في تاريخي العقلي كله.

جرى تثقيفي السابق كله على منهج «بنثامي»، بمعنى من المعاني. وقد تعلمت دائماً أن معيار «السعادة الكبرى» البنثامي هو ما ينبغي أن أطبقه؛ بل كنت أيضاً قد ألفتُ المناقشة المجردة لهذا المنهج الذي شكل قسماً من حوار غير منشور في «الحكومة»، كتبه أبي وفق النموذج الأفلاطوني. لكنه عاد فانبثق أمام ناظريّ بقوة الجِدة كلها مع الصفحات الأولى من كتاب بنثام. وكان ما أثر فيّ أكبر تأثير آنذاك الفصل الأول الذي يطلق فيه بنثام حكمه على أنماط التفكير في الأخلاق والتشريع؛ أنماطاً مستنتجة من عبارات «قانون الطبيعة»، و«المنطق السليم»، و«الحس الأخلاقي»، و«الاستقامة الطبيعية»، وهكذا دواليك؛ إذ شخّصها بنثام كلها على أنها دوغمائية مُقنّعة تفرض وجهات نظرها على الآخرين تحت ستر تبدّيها تعبيراتٍ لا تحمل ما يدعو إلى أي توجه عاطفي، بل تجعل العاطفة سبباً لنفسها ذاتها. لم أرَ من قبل، بهذا الوضوح الصاعق، أن مبدأ بنثام يضع نهاية لهذا كله. وقد استولى عليّ انطباع مفاده أن بنثام سبق كل من تقدمه من الأخلاقيين، وأن هذه بداية حقبة جديدة في الفكر. تعزّز هذا الانطباع بفعل طريقة بنثام في وضع تطبيقه مبدأ السعادة على الأفعال الأخلاقية في صيغة علمية من خلال تحليله ما لتبعاتها وآثارها من رتب وطبقات. لكن أكثر ما فاجأني في ذلك الوقت كان «تصنيف الجرائم» الذي جاء أكثر وضوحاً وإحكاماً وإقناعاً لدى دومونت في كتابه «رسالة التشريع» (*Traité de Législation*) إذا ما قورن بعمل بنثام الأصلي الذي أخذ دومونت ذلك التصنيف منه. كان منطق أفلاطون وجدلياته قد شكلا قسماً كبيراً من تثقيفي السابق مما أعطاني تذوقاً مرهفاً

للتصنيف الصائب. وقد ازداد هذا التذوق قوة واستنارة بفعل دراستي علم النبات على مبادئ ما يسمى «الطريقة الطبيعية» التي تلقّنتها بحماسة شديدة خلال إقامتي في فرنسا، وإن كان ذلك باعتبارها ضرباً من ضروب التسلية. وعندما وجدت التصنيف العلمي مطبقاً على موضوع «الأفعال المعاقَب عليها» الكبير المعقد يهدي من مبدأ «العواقب السارة والعواقب المحزنة» الأخلاقي ومتبعاً في أسلوب التمهيد التفصيلي لهذه المواضيع على يد بنتام، شعرت بأنني مأخوذ بذلك كله إلى عُلو يجعلني قادراً على مسح ذلك المجال كله بناظريّ، وعلى الامتداد حتى أصل إلى نتائج عقلية تتجاوز الحساب كله. ومع تقدمي بعد ذلك، بدا لي أن ثمة شيئاً يضاف إلى هذا الوضوح العقلي، ألا وهو آفاق التحسين العملي المغرية فيما يتصل بشؤون البشر. ما كنت غريباً تماماً عن نظرة بنتام العامة إلى بنية جسم القانون. وذلك لأنني اعتنيت بقراءة تلك الخلاصة الرائعة، ألا وهي مقالة أبي في فقه القانون. لكنني ما استفدت من قراءتها كثيراً في ذلك الوقت، ولا اهتممت بها كثيراً! ولا شك عندي في أن ذلك كان نتيجة شدة عموميتها وتجريدها، وكذلك نتيجة غلبة اهتمامها بشكل «الجسم القضائي» على اهتمامها بجوهره؛ أي نتيجة اهتمامها بمنطق القانون أكثر من أخلاقياته.

لكن موضوع بنتام كان هو التشريع نفسه الذي لا يشكل الاختصاص القضائي فيه إلا الجانب الرسمي: بدا كأنه يبسط أمامي، مع كل صفحة، مفهوماً أكثر وضوحاً واتساعاً لما يجب أن تكون عليه الآراء والمؤسسات البشرية، وكيف يجب أن تكون كما ينبغي لها أن تكون، وكم هو بعدها عن تلك الحال الآن. صرت كائناً مختلفاً عندما فرغت من آخر جزء من أجزاء «الرسالة». لقد جاء «مبدأ المنفعة»، مفهوماً مثلما فهمه بنتام ومطبَّقاً مثلما جاء في هذه المجلدات الثلاثة، في موضعه تماماً عندي فصار حجر الزاوية الذي يربط معاً مكوّنات مجزّأة مقتطعة من معارفي ومعتقداتي. لقد أكسب

مفاهيمي عن الأشياء وحدةً ما كانت لها من قبل. صارت عندي آراء الآن؛ صار عندي مبدأ أو عقيدة أو فلسفة؛ بل صار عندي «دينٌ» أيضاً، بأفضل ما لهذه الكلمة من معنى. إنه ذلك التكامل والثبات الذي يجعل المبدأ المُعتنَق غاية في الحياة. صار عندي فهم واسع للتغيرات الواجب إحداثها في شرط الحياة البشرية من خلال المعتقد. امتزجت «رسالة التشريع» مع ما كان عندي أكثر صورة مؤثرة عن حياة البشر كما يجب أن تكون بتأثير من هذه الآراء والقوانين التي أوصت «الرسالة» بها. كان ما يمكن ترقّبه من تحسُّن عملي أكيد التواضع، مُستنكراً مُخزياً تواضعُه، مثلما يكون الأمر في ما تبعثه الحماسة الغامضة في أحلام اليقظة التي يرى المرء فيها أشياء كثيرة ستبدو طبيعية في أنظار بني البشر ذات يوم؛ ومنها أن أولئك الذين حسبوا ذلك كله محض خيال سيلقون ما يستحقون. لكن حالة عقلي آنذاك جعلت مظهر هذا الوهم المتفوق يزيد الأثر الذي خلفته عقائد بنثام في نفسي لأنه أعلى من شأن تأثير القوة الذهنية ونظرة التطوير والتحسين التي بسّطها بسطاً متسعاً لامعاً أثار حياتي ومنح تطلعاتي هيئة محددة.

كنت بعد هذا أقرأ أهم كتب بنثام التي تظهر للنور من وقت لآخر، سواء كانت من كتابته هو نفسه أو من تحرير دومونت. كانت تلك قراءاتي الخاصة. وأما تحت توجيه والدي، فقد صارت دراساتي تتناول الفروع العليا في علم النفس التحليلي. قرأت في ذلك الوقت «مقالة» لوك؛ وحررت تلخيصاً عنها اشتمل على خلاصة كاملة لكل فصل من فصولها ضممت إليها ما خطر لي من ملاحظات. وقد قرأ أبي هذه الملخصات، أو قرأتها له، ثم ناقشناها مناقشة شاملة. قمت بالشيء نفسه مع هلفيتيوس دو ليسبري (*Helvetius de L'Esprit*) الذي اخترت قراءته بنفسي. كان إعداد الملخّصات تحت رقابة والدي عظيم الفائدة لي لأنه اقتضى دقة في فهم العقائد النفسية وفي التعبير عنها، سواء كانت حقائق مقبولة عندي أو مجرد آراء من آراء الآخرين.

وبعد ملفيتيوس، دفعني أبي لأن أدرس ما كان يعتبره أهم إنتاج في فلسفة العقل، ألا وهو «ملاحظات في البشر» (*Observations on Man*) لهارتلي (Hartley). صحيح أن هذا الكتاب لم يسبغ لوناً جديداً على وجودي مثلما فعلت «رسالة التشريع»؛ إلا أنه أحدث في عقلي أثراً يشبه أثر الرسالة فيما يتعلق بموضوعه المباشر. فشرح هارتلي للظواهر العقلية الأكثر تعقيداً باستخدام قانون الاجتماع (رغم نقصه في نقاط كثيرة) فرض نفسه عليَّ من فوره باعتباره تحليلاً حقيقياً، جعلني أشعر، بالمقابلة معه، عدم كفاية التعميم اللفظي فقط في «الجدل»، بل حتى عدم كفاية ما عند لوك من تصنيفات توجيهية فيما يتعلق بالشروحات النفسية. وكان أن نصحني أبي في ذلك الوقت بكتابة «تحليل» للعقل ينهج منهج هارتلي في شرح الظواهر العقلية، ويحاكي ما لديه من اتساع وعمق. ما كان أبي ليستطيع أكثر من مطالبتي بتركيز التفكير الضروري من أجل هذا العمل لأن هذا كان خلال عطلة استراحته السنوية التي تمتد شهراً أو ستة أسابيع. كان ذلك في صيف 1822، أي وقت عطلته الأولى التي قصد فيها دوركينغ حيث صار يعيش ستة أشهر من كل سنة، طيلة ما بقي من عمره ما عدا سنتين اثنتين، بقدر ما كانت واجباته الرسمية تسمح له بذلك. لقد عمل على «التحليل» خلال عدة رحلات متعاقبة امتدت حتى نشر الكتاب عام 1829. لكنه سمح لي بقراءة المخطوطة جزءاً بعد جزء مع تقدّمه فيها. وأما الكتّاب الإنكليز الكبار في الفلسفة العقلية، فهم من قرأتهم عندما لمست حاجة إلى قراءتهم. وكان من أبرز تلك القراءات «بيركلي» (Berkeley)، و«المقالات» لهيوم، وريد (Reid)، ودوغالد ستيوارت (Dugald Stewart)، وكتاب براون (Brown) «السبب والأثر» (Cause and Effect). لم أقرأ «رسائل» براون إلا بعد سنتين أو ثلاث. وما كان أبي نفسه قد قرأها حتى ذلك الوقت.

ومن بين الأعمال التي ساهمت مساهمة ملموسة في تطوري خلال هذا العام لا بد لي من ذكر كتاب حمل عنوان «تحليل أثر الدين الطبيعي على

سعادة بني البشر الزائلة» (كان مكتوباً بالاستناد إلى بعض مخطوطات بنثام، ونُشر تحت اسم مستعار هو فيليب بيو شامب). ما كان هذا تقصباً للحقيقة نفسها، بل لعدم فائدة الاعتقاد الديني (بمعناه الأكثر اتساعاً)، بصرف النظر عن الجزئيات التي تميز كل دين. إن هذا الكتاب أهم ما كتب في هذا العصر الذي صار فيه الإيمان الحق بأي معتقد ديني قلقاً أو واعياً رغم شبه الإجماع على ضرورة الدين لغايات اجتماعية وأخلاقية، وذلك في أجزائه كلها التي تناقش ما يتعلق بالدين. يصح هذا أيضاً على من ينكرون الوحي فيلوذون بتفاؤل المعتقد الربوبي، وإلى عباده «نظام الطبيعة»، وإلى ما يفترض من «عناية إلهية»، رغم ما في ذلك كله من تناقضات كلية وانحراف عن المشاعر الأخلاقية، بل وعن أي صيغة من صيغ المسيحية إن هي تحقّقت تحققاً تاماً. على أن الكتاب لم يكن يحاول التشكيك في نفع أي صيغة من صيغ الاعتقاد التي تناولها بالتحليل، ولم يدع أي صفة فلسفية. هكذا كان الكتاب الذي حمل اسم فيليب بيوشامب فيما يتعلق بموضوعه الخاص. وبما أن والدي اطلع عليه في صورته المخطوطة، فقد وضعه بين يدي أيضاً، فأنجزت دراسة هامشية له مثلما فعلت مع كتاب «أوليات الاقتصاد السياسي». كان هذا الكتاب، إلى جانب «رسالة التشريع»، واحداً من الكتب التي أحدثت تأثيراً كبيراً في عقلي بسبب طبيعة تحليلها البحثية. وبعد قراءته مرة ثانية عقب سنوات كثيرة، وجدت فيه بعض عيوب طرائق تفكير بنثام، إضافة إلى بعض فضائل تلك الطرائق أيضاً. ووجدت أنه يحتوي (هكذا أظن الآن) على حجج ضعيفة كثيرة، على أنها أقل كثيراً من حججه الصائبة. ووجدت فيه أيضاً وفرة من المادة الطيبة الصالحة لمعالجة فلسفية لهذا الموضوع تكون أكثر اشتمالاً وكمالاً.

أظن أنني ذكرت إلى الآن الكتب التي كان لها أثر معتبر في تطوري العقلي المبكّر. على أنني بدأت بعد هذه النقطة أتابع تطوّري الذهني عن

طريق الكتابة أكثر من القراءة. كتبت في صيف 1822 أول مقالة جدلية لي. لا أتذكر إلا القليل عن هذه المقالة، باستثناء أنها كانت هجوماً على ما اعتبرته تعالياً أرستقراطياً، ألا وهو القول بأن لدى الأغنياء خصائل أخلاقية أعلى مما لدى الفقراء، أو أنهم ميالون إلى أن تكون لديهم خصائص أعلى منهم. كان أدائي في هذه التجربة جدلياً كله من غير أي «خطابة» يمكن أن يسمح بها الموضوع أو يمكن توقعها من كاتب شاب. لقد كانت قدراتي في هذا المجال قليلة جداً، ولا تزال! كانت المحاججة الجافة الشيء الوحيد الذي أستطيعه، أو الذي أرغب في محاولته، رغم تشككي السلبي الكبير إزاء أثر أي نوع من الإنشاء، شعراً أو نثراً، من شأنه أن يستميل مشاعر القارئ لأي سبب كان. أما أبي الذي لم يعرف شيئاً عن هذه المقالة قبل اكتمالها، فقد كان راضياً بها؛ بل كان مسروراً بها أيضاً كما أسرّ لي أشخاص آخرون. لعل ذلك كان بسبب رغبته في تشجيع دربتي على ملكات عقلية أخرى غير المنطق المحض. وهذا ما جعله ينصحني بأن يكون تمريني التالي تأليف نص ذي طبيعة خطابية. وبناء على اقتراحه كتبت خطبتين مستفيداً من إلمامي بتاريخ الإغريق وأفكارهم وبالخطباء الأثينيين. كانت إحدى الخطبتين اتهامية الطابع، في حين كانت الأخرى دفاعاً عن بركليس في مواجهة لوم افترضت توجيهه إليه بسبب عدم خروجه إلى مقاتلة اللاسيدمونيين عند غزوهم أتيكا. وتابعت بعد ذلك كتابة أوراق في مواضيع تتجاوز قدراتي غالباً. لكني استفدت كثيراً من التمرين نفسه أولاً، ثم من المناقشة التي يؤدي إليها بيني وبين أبي.

كنت بدأت في تلك الفترة أيضاً أحاديثي، في مواضيع عامة، مع الأشخاص المثقفين الذين كنت ألتقيهم. وقد صارت فرص من هذا النوع أكثر عدداً بطبيعة الحال. كان السيد غروت والسيد جون أوستن صديقا أبي اللذين أخذت منهما الكثير وعاشرتهما كثيراً. وكان أبي حديث العهد

بمعرفتهما، لكنها الصداقة سرعان ما نضجت فصارت صحبة حميمة تعرف أبي إلى السيد غروت عن طريق السيد ريكاردو. وأظن أن هذا كان في عام 1819 (كان في الخامسة والعشرين تقريباً). وقد حرص والدي على صحبته والتحدث معه. صحيح أنه كان رجلاً رفيع الثقافة، إلا أن أبي كان يراه مبتدئاً في موضوعات الفكر البشري الكبرى. على أن غروت سرعان ما اعتنق أفضل ما لدى أبي من أفكار، واستطاع أن يجعل من نفسه شخصية معروفة في مجال الفكر السياسي منذ عام 1820 من خلال نشرة دافع فيها عن «الإصلاح الجذري» ورد فيها على مقالة شهيرة كتبها السير جيمس ماكنتوش (Sir James Mackintosh) ثم نشرت بعد ذلك في مجلة «إدنبرة ريفيو». كان والد السيد غروت مصرفياً من أنصار حزب التوري الخُلّص، وكانت أمه إنجيلية متشدّدة. وهذا ما جعل آراءه التحررية لا تدين في شيء إلى تأثير أي منهما. لكنه كان كمثل غيره من الأشخاص الذين يتيسر لهم أفق اكتساب الثروة عن طريق الوراثة فلم يحُل تكريسه للدراسات الفلسفية قسماً غير قليل من وقته دون انغماسه النشط في أعمال الصيرفة. وقد كان لعلاقته القريبة بأبي أثر كبير في تقرير طبيعة المرحلة اللاحقة من تطوره العقلي. كنت أزوره كثيراً فتمنحني أحاديثي معه في مواضيع السياسة والأخلاق والفلسفة مسرّة عظيمة، إضافة إلى ما كنت أجنيه من فائدة كبيرة من حيث تعليمي أيضاً عبر هذا التواصل الودي مع رجل تحلّى بثقافة عالية وخلق رفيع أظهرتهما حياته وكتاباته للعالم منذ ذلك الوقت.

وأما السيد أوستن، الذي كان أكبر من السيد غروت بأربع سنوات أو خمس، فهو الابن الأكبر لطحّان متقاعد في سوفولك جنى بعض المال من عقود أبرمها خلال الحرب. ولا بد أن ذلك الأب كان رجلاً كريم الخصال؛ لأن هذا ما أستطيع استنتاجه من حقيقة أن قدرات أبنائه كلهم كانت تتجاوز القدرات العادية الشائعة، وكانوا من أصحاب اللباقة البارزة أيضاً. اشتهر

أحدهم بكتاباته في الاختصاص القضائي (وهو من يعنينا الآن). وخدم أربع سنوات في الجيش، ثم في صقلية تحت أمرة اللورد وليام بنتينك. ثم تخلى عن وظيفته هذه بعد حلول السلام؛ ودرس ليصير محامياً، ثم اشتغل بالمحاماة بعض الوقت قبل أن يتعرف إليه أبي. وعلى العكس من السيد غروت، لم يكن هذا الرجل من تلامذة أبي أبداً؛ لكنه كان يحمل، عن طريق القراءة والتفكير، قدراً غير قليل مما لدى أبي من الآراء المتطبِّعة بصفات شخصيته المصممة. كان رجلاً ذا قدرات ذهنية كبيرة تتبدى في أحسن صورها عبر كلامه. كان صاحب غنى وقوة في التعبير يتجليان عندما تحتدم المناقشة؛ وكان معتاداً على التمسك بهذا الموضوع أو ذاك من أكثر المواضيع عمومية. وما كان هذا كله يعطيه مظهر القوة فحسب، بل مظهر التصميم والإرادة المركَّزة أيضاً. ثم يمتزج هذا كله بقدر من المرارة الآتية من مزاجه الشخصي في جزء منها، ومن جملة مشاعره وأفكاره في جزء آخر. كان عدم الرضا عن الحياة والعالم (عدم الرضا الذي يعانيه كل صاحب عقل فطن وضمير حي نتيجة حالة المجتمع وأفهام الناس) يلقيان على شخصية هذا الرجل مسحة من الحزن. وهي مسحة من الطبيعي جداً ظهورها عند من تكون حساسيتهم الأخلاقية السلبية أزيد من طاقتهم الفعالة. وذلك لأن من الواجب القول إن قوة إرادته، التي كان طبعه يعطيها تأكيداً شديداً، كانت ممتدة إلى طباعه وحالته العامة قبل أي شيء آخر. ورغم حماسته الكبيرة لتحسين حال البشر، وعلو إحساسه بالواجب، وقدراته، وسوية تحصيله الذي تبرهن عليه كتاباته التي تركها، فإنه لم يكد ينجز أبداً أي عمل كبير الحجم. كان لديه معيار شديد العُلو لما يجب أن يُنجَز، إضافة إلى حس مبالغ فيه بتواقص أدائه؛ وكان شديد العجز عن أن يقنَع بما هو كافٍ من الإسهاب والتفصيل، في كل حالة بعينها أو لكل غرض بعينه، مما جعله يهدر وقتاً كثيراً على أشياء عادية إذ يعيد الاشتغال عليها مرة بعد مرة، ثم ينفق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً في

دراسة وتفكير مستفيضين إلى درجة تجعله مرهقاً إلى حد المرض من غير أن يكون قد أنجز نصف ما أراد بعد انقضاء وقت أزيد مما يلزم لإنجاز العمل كله. وهذا ما جعل إنتاجه في حياته كلها قليلاً بالمقارنة مع ما كان يبدو قادراً عليه. وذلك بسبب نقطة الضعف الذهنية تلك (وهو ليس المثال الوحيد على هذا من بين من أعرفهم من أصحاب القدرة والبراعة)، فضلاً عن حالته الصحية التي كانت تُعجزه عن العمل مرات كثيرة، رغم عدم خطورتها. لكن ما أنتجه كان محل أعلى تقدير لدى أكثر القضاة مكانة. ولعله كان يستطيع التماس العذر في قلة إنتاجه، مثلما فعل كوليه ريدج، بأنه كان مصدر علم غزير وتطوير كبير للشخصية لدى أشخاص كثيرين عبر حديثه معهم. لقد كان أثره عليّ فريداً حقاً! وكان أثراً أخلاقياً بأفضل ما لهذا التعبير من معنى. كان اهتمامه بي لطيفاً صادقاً يتجاوز أشواطاً ما يمكن توقعه من رجل في سنه إزاء شاب مثلي، رغم ما كان يبدو على شخصيته من قسوة. وكانت في حديثه ولفتاته نفحة من سموّ العقل ما كانت تُظهر نفسها كثيراً. ما كانت هذه الخصلة كثيرة التوفر لدى أي من الأشخاص الذين كنت أخالطهم ذلك الوقت. ولعل علاقتي بهذا الرجل كانت أكثر فائدة لي لأن لديه نمطاً ذهنياً مختلفاً عما كان لدى أصحاب الفكر الآخرين الذين ترددت عليهم آنذاك. وقد اتخذ منذ البداية موقفاً شديداً تجاه الأفكار المسبقة والنظرات الضيقة التي لا بد من وجودها لدى شاب تكوّن وفق نمط بعينه من التفكير أو ضمن دائرة اجتماعية بعينها.

كان لشقيقه تشارلز أوستن، الذي كنت أراه كثيراً في ذلك الوقت وعلى امتداد سنتين بعد ذلك، أثر عظيم عليّ أيضاً، رغم كونه أثراً مختلفاً أشد الاختلاف. كان يريدني ببضع سنوات، وكان قد ترك الجامعة منذ وقت قريب بعد أن برز فيها بروزاً كبيراً متحدثاً خطيباً لامعاً صاحب عقل. ولعل الأثر الذي أحدثه لدى معاصريه في كامبردج يستحق اعتباره حدثاً تاريخياً لأن

من الممكن تلمُّس بداية الميل إلى الليبرالية عامة من تأثيره هو، جزئياً، فضلاً عن الصيغة البنتامية والاقتصادية السياسية في ذلك الميل تحديداً. وهو ما تبيَّن واضحاً لدى قسم من الشباب اللامع ذي العقل النشط منذ ذلك الوقت حتى عام 1830. كانت «جمعية الاتحاد للمناقشة» في أوج سمعتها في ذلك الوقت، وكانت ميداناً يواجه فيه من اعتبروا أصحاب أفكار متطرفة في السياسة والفلسفة مخالفيهم أمام جمهور مؤلف من نخبة شباب كامبردج. ومع أن أشخاصاً كثيرين ممن برزوا كثيراً أو قليلاً فيما بعد (أشهرهم اللورد ماكولاي) اكتسبوا أول مهاراتهم الخطابية عبر هذه المناقشات، فإن عقل تشارلز أوستن كان هو صاحب الأثر العميق حقاً على هؤلاء المتجادلين كلهم. ولقد ظل، حتى بعد أن ترك الجامعة، قائداً لدى بعض شرائح الشباب الذين كانوا من زملائه هناك، وذلك نتيجة محاوراته وحسن منبته. وقد أضافني، مع أشخاص آخرين، إلى جماعته هذه. وقد تعرفت من خلاله إلى كل من ماكولاي، وهايد وتشارلز فيلرز، وستروت (هو اللورد بلبور الآن)، وروميلي (هو الآن اللورد روميلي، أمين السجلات القضائية)، وكثيرين غيرهم ممن برزوا في الأدب أو السياسة بعد ذلك. وسمعت من هؤلاء الناس جميعاً مناقشات في مواضيع كثيرة كان بعضها جديداً عندي بعض الشيء. كان تأثير تشارلز أوستن عليّ مختلفاً عن تأثير الأشخاص الآخرين ممن ذكرتهم حتى الآن. وذلك من حيث إنه ما كان تأثير رجل على شاب غض العود، بل تأثير شخص أكبر قليلاً على شخص آخر من الجيل نفسه. ومن خلال هذا الرجل أحسست أول مرة أنني ما عدت تلميذاً أمام المعلمين، بل رجلاً بين الرجال. كان أول شخص من أصحاب العقل المتميز ألتقيه لقاء الند للند، رغم كوني أقل منه كثيراً على تلك الأرضية المشتركة. كان شخصاً يتوصل دائماً إلى تحقيق أثر كبير على من يحتك بهم، حتى عندما تخالف آراؤه آراءهم تمام المخالفة. كان يعطي انطباعاً يوحي بقوة لا حدود لها، إلى

جانب مواهبه وشخصيته وقوة إرادته البارزة. بدا ذلك المزيج كله قادراً على تسيير العالم! وأما من يعرفونه، أصدقاء له أو غير أصدقاء، فكانوا يتوقعون دائماً أن يلعب دوراً غير قليل في الحياة العامة. من النادر أن يفلح أحد من الناس في إنتاج هذا القدر الضخم من التأثير الفوري عن طريق الكلام، إلا إذا قصد ذلك وبذل الجهد من أجله. وقد كان من المتميزين في هذا الأمر إلى درجة غير مألوفة. كان مولعاً بمفاجأة الآخرين، بل بجعلهم يجفلون أيضاً! وكان عارفاً أن ثبات الرأي أهم عناصر التأثير. فكان ينطق بآرائه محمّلاً إياها كل ما يستطيعه من قوة وجزم فلا يسره شيء بقدر ما تدهش جرأة رأيه شخصاً من الأشخاص. وعلى خلاف أخيه تماماً، الذي كان يشن حرباً على التفسيرات والتطبيقات الضيقة للمبادئ التي يعتنقانها معاً، كان تشارلز أوستن يطرح أفكار بنثام بأكثر ما يمكن أن تتحمله من فجاجة فيبالغ في كل شيء فيها يمكن أن تكون له آثار مسيئة جارحة على ما قد يكون لدى الآخر من مشاعر مسبقة. وكان يدافع عن تلك الأفكار دفاعاً نشطاً متقداً، ويعرضها على نحو قوي يستهوي الآخرين؛ بحيث يخرج آخر المطاف منتصراً، أو مشتتاً صفوف مخالفيه. وأظن أن أصول القسم الأكبر من الفكرة الشائعة عما لدى البنثاميين أو «النفعيين» من مبادئ وعواطف عائدة إلى تلك المفارقات التي كان تشارلز أوستن يلقي بها في وجوه مجادليه. ولا بد من القول إن مثاله هذا قد اتبعه معاصرون له أحدث عهداً (ما كانوا في مثل قدراته). وقد «شذّوا» إلى كل ما يمكن اعتباره هجومياً أو مسيئاً في عقائد البنثامية وشعاراتها، فشكلوا في وقت ما عصبة صغيرة من الشباب. وأما من كان لديهم قدر من العقل، وأنا منهم، فسرعان ما تجاوزوا هذا العبث الصبياني. ولم يلبث الآخرون أن تعبوا من مخالفة بقية الناس فتخلوا عن آرائهم السابقة، صالحها وطالحها، التي ساروا عليها بعض الزمن.

وفي شتاء 1822 - 1823 وضعتُ خطة من أجل تشكيل جمعية صغيرة تضم شباباً آخذين بالمبادئ الأساسية في النفعية (أي مقرين بمذهب النفعية معياراً في الأخلاق والسياسة، إضافة إلى عدد مما كنت أقبله من النتائج المستمدة من ذلك المبدأ في ميدان الفلسفة)، وذلك بحيث يجتمع هؤلاء كل أسبوعين لقراءة مقالات ومناقشة أسئلة بما ينسجم مع الأسس المتفق عليها. ولعل الأمر لا يستحق الذكر هنا لكنني أقول، بالمناسبة، إن الاسم الذي أطلقته على هذه الجمعية التي خططت لإقامتها كان «الجمعية النفعية». كانت تلك المرة الأولى التي يتخذ فيها أحد لقب «النفعية»؛ فشق المصطلح طريقه إلى اللغة بادئاً من هذا الأصل المتواضع. لم أخترع هذه الكلمة من عندي، لكنني وجدتها في رواية «حوليات الأبرشية» لغالت التي يحذر فيها قسٌ اسكوتلندي (يفترض أن الكتاب سيرة ذاتية له) رعايا أبرشيته من ترك الإنجيل والتحول إلى «النفعيين». تمسكت بهذه الكلمة انطلاقاً من شغفي الصبياني بهذا الاسم، أو بهذا الشعار، فاتخذتها لقباً حزبياً أو «فئوياً» لنفسي وللآخرين الذين معي. ثم صار يستخدمه أحياناً بعض الآخرين ممن يحملون الآراء التي يرمز إليها. وعندما راحت هذه الآراء تستقطب اتباعاً أكبر، بدأ غرباءُ وخصومٌ يكررون اللقب فصار محل استخدام شائع في الوقت نفسه، تقريباً، الذي شهد تخلي من حملوه في الأصل عنه وعن خصائصهم «الفئوية» أيضاً. ما كان أفراد الجمعية التي حملت هذا الاسم يتجاوز ثلاثة أفراد في البداية. وكان من بينهم سكرتير السيد بنثام الذي سمح لنا أن نعقد اجتماعاتنا في بيته. لم يبلغ عدد أعضاء الجمعية عشرة أشخاص، على ما أذكر؛ ثم تشتت شملها عام 1826. وهذا يعني أنها استمرت نحو ثلاث سنوات ونصف السنة. وكان أثرها الأكبر، فيما يخصني، أعلى وأهم من فائدة ممارسة المناقشة الشفهية لأنها كانت فرصة جعلتني ألتقي عدداً من الشباب الذين كانوا أقل مني تقدماً في ذلك الوقت لكنهم اعتنقوا الآراء

نفسها فصرت شبه قائد بينهم حيناً من الزمن؛ وكان لي أثر غير قليل على تطور عقولهم. وكنت أحاول أن أجعل كل شاب يقع في طريقي وتكون آراؤه غير مخالفة لآراء الجمعية يشارك في نشاطها. كما أن هنالك أشخاص لعلي ما كنت ألتقيهم أبداً لولا انضمامهم إلى الجمعية. ومن أعضاء الجمعية الذين صاروا من رفاقاً مقربين لي بعد ذلك (ما كان أحد منهم «تلميذاً» لي أبداً، بل كانوا كلهم من المفكرين المستقلين) ويليام إيتون توكي (William Eyton Tooke)، ابن الاقتصادي السياسي البارز، الذي كان ذا قيمة خلقية وعقلية فريدة ثم خسره العالم لأنه مات مبكراً. وكان صديقه ويليام إيليس (William Ellis) مفكراً أصيلاً في مجال الاقتصاد السياسي. وهو يحظى بسمعة عطرة الآن نتيجة جهوده المخلصة من أجل تحسين التعليم. وثمة أيضاً جورج غراهام (George Graham) الذي تولى رسمياً فيما بعد محكمة الإفلاس وكان مفكراً ذا أصالة وقدرة غير قليلة في الموضوعات المجردة كلها تقريباً. وكان ثمة رجل، هو جون آرثر ربوك (John Arthur Roebuck) أحدث ضجة في العالم أكثر ممن ذكرتهم كلهم (من وقت قدومه الأول إلى إنكلترا من أجل دراسة المحاماة في عام 1824 أو 1825).

في أيار/ مايو 1823، تقررت وظيفتي وحالتي المهنية خلال الخمسة وثلاثين عاماً مقبلة من حياتي. كان هذا عندما تدبر أبي أمر تعييني في مكتب مفتش المراسلات الهندية في شركة الهند الشرقية، فعملت تحت إدارته المباشرة. جرى تعييني بالطريقة المعتادة، أي في أسفل سلم الموظفين. ثم صارت مرتبتي تعلو بعد ذلك، بفعل الأقدمية على أقل تقدير! لكن ذلك حدث مع إدراك الشركة حقيقة أنها كان يجب أن تعينني، منذ البداية، من أجل إعداد مشاريع المخاطبات بحيث أتدرب حتى أخلف من كانوا يشغلون الوظائف العليا في الشركة. وقد اقتضت المشاريع التي كنت أتولى إعدادها، في بعض الأحيان، قدراً كبيراً من المراجعة من جانب رئيسي المباشر؛ على

أنني سرعان ما صرت معتاداً على العمل. ومع توجيهات والدي والنمو العام في قدراتي صرت مؤهلاً، خلال بضع سنوات، لأن أكون المسؤول الأول عن المراسلات مع الهند في أحد الأقسام الرئيسية، وتولّيت هذا العمل فعلاً في القسم الذي حمل اسم «ولايات السكان الأصليين». ثم خلفت هذه وظيفتي الرسمية إلى أن عُينت مفتشاً قبل أن يقرر إلغاء شركة الهند الشرقية (بصفتها جسماً سياسياً)، فأحِلت على التقاعد. ولست أعرف من بين الوظائف التي يمكن الآن كسب العيش منها وظيفة أكثر ملاءمة من تلك الوظيفة التي كانت لي (عدا حالة الاستقلال التام والاستغناء عن الوظائف كلها) بالنسبة لأي شخص راغب في تكريس جزء من يومه لاهتماماته الفكرية الخاصة. وهذا لأنه لا يمكن اعتبار الكتابة في الصحافة مصدر دخل دائم لأي شخص على درجة من التأهيل تسمح له بإنجاز شيء في مجالات أعلى شأناً في الأدب والفكر. ولا يقتصر السبب في ذلك على عدم موثوقية مصدر العيش هذا فحسب، إذا كان الكاتب من أصحاب الضمير خاصةً وإذا كان لا يرضى بخدمة آراء غير رأيه، ولكن أيضاً لأن الكتابات التي يستطيع المرء أن يعيش منها ليست هي الكتابات التي تستطيع أن تعيش بنفسها، وليست أبداً تلك الكتابات التي يبذل فيها صاحبها أحسن ما يستطيع. يستلزم تأليف الكتب من أجل إعداد مفكري المستقبل وقتاً طويلاً جداً. ثم لا تكتسب هذه الكتب شهرة وحسن استقبال إلا بعد وقت غير قليل، في عامة الحالات. وهذا ما يحول دون الاعتماد عليها في العيش. إن على من يريد العيش من قلمه أن يعتمد على «الكدح الأدبي»، أو على كتابات موجهة إلى كثرة الناس. وهو لا يستطيع أن يكرّس للاهتمامات التي يختارها لنفسه إلا الوقت الذي يستطيع توفيره بعد وفاء تلك الضرورات كلها. ويكون هذا الوقت عادة أقل من فسحة الوقت التي يتيحها العمل الوظيفي للكتابة، رغم أن أثر العمل الوظيفي على العقل أكثر إرهاقاً وإزعاجاً. وأما فيما يتعلق بي أنا، فقد كنت أجد (طيلة

حياتي) في واجباتي الوظيفية راحة حقيقية من مشاغلي العقلية الأخرى التي كنت أقوم بها إلى جانب الوظيفة. كانت مهامي الوظيفية فكرية الطابع لا يمكن وصفها بأنها كدح مزعج، ولا يمكن أن تكون سبباً في إجهاد القدرات العقلية عند شخص معتاد على التفكير المجرد، كما لم تكن لترقى إلى مرتبة التأليف الأدبي المعتنى به حقاً. على أنني ما كنت غير شاعر بالعيوب! فلكل نمط من أنماط الحياة عيوبه. ما كنت أحفل كثيراً بفقدان فرص اكتساب الثروة ومراتب الشرف التي توفرها بعض المهن، مهنة القانون خاصة. وهي المهنة التي كان أبي قد فكر فيها من أجلي، كما قلت من قبل. لكنني ما كنت غير مبالٍ بأمر إقصائي عن البرلمان وعن الحياة العامة. شعرت حقاً بانزعاج مباشر كبير لأنني كنت مقيَّداً في لندن، ولأن العطلة التي يتيحها العمل في «بيت الهند» ما كانت تتجاوز شهراً في السنة، في حين كنت أحس ميلاً شديداً إلى عيشة الريف. وكانت إقامتي في فرنسا قد خلقت في نفسي رغبة جامحة في السفر. صحيحٌ أنني ما كنت حراً في إرضاء هذه الميول كلها، إلا أنني لم أتخلَّ عنها جملة! كنت أقضي في الريف أيام الأحد على امتداد السنة كلها، فأذهب في نزهات ريفية طويلة في ذلك اليوم رغم إقامتي في لندن. وأما شهر العطلة فظللت بضع سنوات أمضيه في بيت أبي في الريف. ثم صرت أمضي قسماً منه في رحلات، أكثرها على الأقدام، مع هذا أو ذاك من خاصة رفاقي الشباب. ثم صرت في فترة لاحقة أقوم برحلات أطول من ذلك، وحدي أو مع أصدقاء آخرين. كانت فرنسا وبلجيكا ومنطقة الراين الألمانية قريبة المتناول أستطيع الذهاب إليها في عطلتي السنوية. كانت لدي أيضاً رحلتان أطول من ذلك، دامت إحداهما ثلاثة أشهر والأخرى ستة أشهر. وقد أمضيتهما في سويسرا ومنطقة التيرول وإيطاليا، كما أذكر. وكانت هاتان الرحلتان بناء على توصية طبية. ومن حسن حظي أنهما كانتا في وقت مبكر نسبياً فظل تذكر فائدتهما وسحرهما يعطِّر شطراً كبيراً من حياتي.

ليس لي أن أقبل إلا ما استنتجه أشخاص آخرون من أن الفرصة التي أتاحتها لي وظيفتي الرسمية للتعلم والملاحظة الشخصية فيما يتعلق بالشروط الضرورية لممارسة الخدمة العامة كانت ذات قيمة غير قليلة بالنسبة لي من حيث كوني مُصلحاً نظرياً للآراء والمؤسسات في زماني. ما كانت الأشغال العامة الممارسة على الورق، والتي يكون أثرها في ناحية أخرى من العالم، أمراً مصمَّماً على نحو يمنح المرء كبير معرفة عملية بالحياة! لكن تلك الوظيفة حملتني أعتاد رؤية وسماع الصعوبات في كل ناحية، وإدراك وسائل تخفيفها أيضاً. وسائل تجري مناقشتها تفصيلاً ثم يجري تقريرها بغية تنفيذها. منحتني ذلك فرصاً لفهم الحالات التي لا تؤدي الإجراءات فيها، وغيرها من الحقائق السياسية، إلى إحداث الآثار المرجوة منها، وكذلك فرصاً لفهم ما يؤدي إلى هذه النتيجة المؤسفة. وفوق هذا كله، كان عملي ذا قيمة لي من حيث أنه يجعلني، في هذا الجانب من نشاطي، دولاباً من جملة دواليب كثيرة في آلة كبيرة يتعين على أجزائها كلها أن تعمل معاً. ما كان علي أن أستشير أحداً غير نفسي عندما أكون كاتباً تأملياً. وما كنت لأواجه في تأملاتي أي عقبة من العقبات التي يبدأ ظهورها عندما توضع الأفكار موضع التطبيق. وأما من حيث كوني موظفاً مسؤولاً عن مراسلات سياسية، فما كنت قادراً على إصدار أمر أو على التعبير عن رأي من غير أخذ آراء أشخاص كثيرين بعين الاعتبار قبل أن يصير الأمر جاهزاً للتنفيذ؛ وهم أشخاص مختلفون عني كثيراً. لقد كنت إذن في وضع يسمح لي بالتعرف، من خلال الممارسة، على طريقة صياغة الفكرة التي تكسبها أسهل قبول لدى عقول غير معتادة عليها. وعندما صارت لي خبرة عملية بصعوبات تحريك مجاميع الرجال، وضرورات إجراء الصفقات والتوافقات، وفن التضحية بغير الجوهري من أجل المحافظة على ما هو جوهري، تعلَّمت كيف أحصل على جُلّ ما أريد عندما لا أستطيع الحصول عليه كله، من غير أن أغضب أو

افقد معنوياتي لأنني لم أستطع المضي كما أريد تماماً؛ بل صرت قادراً أيضاً على الشعور بالسرور والتشجيع عندما أتمكن من الحصول على جزء صغير مما أردت، بل حتى عندما لا يتيسر لي ذلك، فأظل رابط الجأش تماماً وإن فشل الأمر كله. ولقد وجدت خلال حياتي كلها أن هذه الخصال المكتسبة شديدة الأهمية من أجل السعادة الشخصية، بل هي أيضاً شرط ضروري جداً لكي يتمكّن أي امرئ، سواء كان صاحب نظرية أم صاحب ممارسة عملية، من الإتيان بأكبر قدر من الخير ضمن ما يتيسر له من فرص.



الفصل الرابع

الميول الدعائية في فترة الشباب «ويستمنستر ريفيو»

لم تجعلني شدّة انشغال وقتي بعملي المكتبي أتراجع قيد أنملة عن اهتمامي بمقاصدي الخاصة، بل صرت أتابعها بعزم أشد. بدأت الكتابة للصحف في هذا الوقت نفسه تقريباً. وكان أول ما عرف طريقه إلى الطباعة رسالتان نشرتهما أواخر عام 1822 في صحيفة «ترافيلر» (*Traveller*) المسائية. كان يملك هذه الصحيفة وقتذاك (حملت فيما بعد اسم «غلوب آند ترافيلر» بشرائها صحيفة «غلوب» وضمها إليها) الاقتصادي السياسي المشهور العقيد تورنز؛ وكان على رأس تحريرها رجل قدير هو السيد وولتر كولسون (Walter Coulson) (الذي كان سكرتير السيد بنثام، ثم صار مراسلاً، ثم محرراً، ثم محامياً أمام القضاء العالي ومحكمة قضايا الملكية، ثم توفي مستشاراً لدى وزارة الداخلية). وكانت تلك الصحيفة قد صارت من أهم الصحف الناطقة بلسان أصحاب السياسات الليبرالية. كان العقيد تورنز نفسه يكتب الكثير من مادة الاقتصاد السياسي في صحيفته. وقد شن في ذلك الوقت هجوماً على بعض آراء ريكاردو وأبي، فحاولت الرد عليه

(بتحريض من أبي). نشر كولسون ما كتبه احتراماً لوالدي وإظهاراً لحسن النية تجاهي. ثم رد تورنز على ما كتبت، فرددت عليه بدوري. لكني انصرفت بعد ذلك إلى محاولة أكثر طموحاً: كانت الملاحقة القضائية التي استهدفت ريتشارد كارلايل (Richard Carlile) وزوجته وشقيقته بسبب إصدارهم منشورات تعادي المسيحية مثار اهتمام كبير ذلك الوقت. وكان الناس الذين أعرفهم من أشد الناس متابعةً لتلك القضية. ما كانت حرية المناقشة، حتى في السياسة، وأكثر من ذلك في الدين أيضاً، قد صارت نقطة متفقاً عليها في ذلك الوقت، حتى على المستوى النظري، بقدر ما يبدو الناس متفقين عليها الآن على أقل تقدير. وكان على أصحاب الآراء المكروهة أن يظلوا مستعدين طيلة الوقت لمجادلة الخصوم وللدفاع عن حريتهم في التعبير عن آرائهم تلك. كتبت سلسلة من خمس رسائل (جعلتها تحمل اسماً مستعاراً هو «ويكليف») مضيت فيها في طول مسألة حرية نشر الآراء المتعلقة بالدين وعرضها. ثم قدمت تلك السلسلة إلى صحيفة «مورنينغ كرونايكل» (*Morning Chronicle*) فنشرت مقالات ثلاثاً منها في كانون الثاني وشباط 1823؛ ولم تُنشر المقالتان الباقيتان لأنهما كانتا أكثر جرأةً مما تحتمله تلك الصحيفة. لكن الصحيفة نفسها لم تلبث بعد فترة قصيرة من ذلك أن نشرت في عمود رئيسي ورقة أخرى كتبتها في الموضوع نفسه متناولاً جدلاً دار في مجلس العموم. وخلال تلك السنة كلها (1823) طُبع عدد غير قليل من مساهماتي في «كرونايكل» و«ترافيلر». كان ما أكتبه في تلك الفترة تعليقات على بعض الكتب أحياناً، وفي أحيانٍ أكثر رسائل تتناول بعضاً من سخف الكلام الدائر في البرلمان، أو من تواقص القانون، أو أغلاطاً قضائية. وفي الموضوع الأخير، كانت صحيفة «كرونايكل» وحدها من ينشر كتاباتي. وبعد وفاة السيد بيري، انتقل تحرير الصحيفة وإدارتها إلى السيد جون بلاك الذي عمل مراسلاً لدى الصحيفة منذ تأسيسها وكان رجلاً واسع القراءة غزير

العلم عنده من بساطة النفس وصدق العقل قدر كبير. كان الرجل صديقاً حاصاً لوالدي، آخذاً بكثير من أفكاره، وأفكار بنثام، معبراً عن هذه الأفكار وعن أفكار قيمة كثيرة غيرها في مقالات يكتبها بيسر وبراعة كبيرين. ومنذ ذلك الوقت، كفت صحيفة «كرونايكل» عن كونها مجرد ناطق باسم الهويغ (WHIG) مثلما كانت من قبل. وصارت خلال السنوات العشر اللاحقة معبرة عن آراء النفعيين الراديكاليين إلى حد كبير. حدث معظم هذا التحول بفضل ما كتبه السيد بلاك نفسه، مع بعض المساعدة من فونبلانك الذي برزت مزاياه الكتابية عبر مقالاته و«ألعابه العقلية» في صحيفة «كرونايكل». كانت عيوب القضاء وإدارة شؤون العدالة الموضوع الذي قدمت هذه الصحيفة أكبر خدمة من أجل تحسينه. ما كانت قد قيلت، حتى ذلك الوقت، كلمة واحدة تقريباً ضد ما في المؤسسات الإنكليزية وإداراتها من آثام، إلا على لسان بنثام وأبي. وكان ثمة اعتقاد يكاد يكون جامعاً لدى الإنكليز كلهم مفاده أن قانون إنكلترا ونظامها القضائي ومجانية القضاء فيها نماذج مثالية من التميز. ولست آتياً بجديد إن قلت إن الفضل الأكبر في تحطيم هذا المعتقد الفاسد يعود إلى عمل بلاك محرراً في «مورنيغ كرونايكل»، بعد فضل بنثام الذي كان هو كاتب المواد الرئيسية فيها. ظل بلاك فاتحاً نيرانه التي لا تنقطع ضد ذلك الاعتقاد، كاشفاً معايب القانون ونظام المحاكم وما فيهما من سخافات، سواء كانت المحاكم مجانية أو غير مجانية، إلى أن تمكن بعضُ ما طرحه من شق طريقه عنوة إلى عقول الناس. وفي مسائل أخرى كثيرة، صار هذا الرجل ناطقاً باسم آراء أكثر تقدماً من أي آراء أخرى وجدت لنفسها تعبيراً عنها في الصحافة. كان بلاك يزور أبي كثيراً. وقد اعتاد السيد غروت القول إنه يستطيع أن يعرف دائماً، من مقالة صباح الاثنين، إن كان بلاك قد زار أبي يوم الأحد! كان بلاك القناة الأكثر تأثيراً من بين القنوات التي كان أبي يستطيع عبرها نقل كلامه وتأثيره الشخصي إلى العالم. وقد

ساهمت هذه القناة، إلى جانب أثر كتابات أبي، في جعله قوة مؤثرة في البلاد إلى حد يندر أن يتوصل إليه شخص بمفرده عن طريق قوة الفكر والطبع وحدها. إنها قوة تفعل أعظم فعل وتؤثر أكبر تأثير كلما كانت أقل ظهوراً وتوقعاً. ولقد أشرت آنفاً إلى عظم مقدار ما كان لدفع أبي وإقناعه من أثر على ما أنجزه ريكاردو وهيوم وغروت. كان الروح الحارسة الطيبة، المتنحية جانباً بحيث لا تُرى، في معظم ما فعله من أجل الشأن العام، سواء في التعليم أو إصلاح القانون أو في أي موضوع آخر. وقد جرى أثره في جداول صغيرة كثيرة أيضاً يصعب حصرها. وكان لهذا الأثر الآن أن يتوسع كثيراً نتيجة تأسيس صحيفة «ويستمنستر ريفيو» (*Westminster Review*).

ما كان أبي أبداً واحداً من مؤسسي «ويستمنستر ريفيو»، خلافاً لما ظنه كثير من الناس. كانت الحاجة إلى صحيفة تنطق باسم الراديكاليين في مواجهة «إدنبرة» (*Edinburgh*) و«كوارترلي» (*Quarterly*) (اللتين كانتا في أوج شهرتهما وتأثيرهما آنذاك) موضوع حديث لا ينقطع بين أبي والسيد بنثام منذ سنوات. وكان من بين ما تخيلاه أن يكون أبي محرر تلك الصحيفة. لكن الفكرة لم تتخذ شكلاً عملياً قط. قرر السيد بنثام عام 1823 تأسيس ويستمنستر ريفيو على نفقته الخاصة؛ ثم عرض منصب رئاسة التحرير على أبي الذي رفضه لأنه لا يستطيع التوفيق بينه وبين وظيفته في بيت الهند. فعُهد بالتحرير إلى السيد بورينغ الذي كان تاجراً في سيتي آنذاك (السير جون بورينغ الآن). وكان السيد بورينغ من زوار السيد بنثام المواظبين طيلة سنتين أو ثلاث سنوات. وقد اكتسب مكانة عنده بفضل ما كان لديه من خصال شخصية طيبة. أعجب الرجل ببنثام إعجاباً شديداً، واعتنق متحمساً أكثر أفكاره (لا كلها)؛ وصار له معارف كثر من الليبراليين من مختلف البلاد، ومراسلات كثيفة معهم. وهذا ما جعله يبدو مؤهلاً لأن يكون أداة قوية من أجل نشر شهرة بنثام وأفكاره في أرجاء العالم. ما كان أبي

قد رأى السيد بوريتغ كثيراً قبل ذلك؛ لكنه كان يعرف عنه ما يكفي لتكوين رأي واثق مفاده أنه رجل مختلف شديد الاختلاف عن النمط الذي كان أبي يظنه نمط الرجل المناسب لإدارة صحيفة سياسية فلسفية. وقد توقع سوء المآل للمشروع كله فابتعد عنه تماماً شاعراً أن الأمر لن ينتهي بخسارة مال السيد بنثام فحسب، بل بتشويه مبادئ الراديكالية نفسها أيضاً. لكنه ما كان قادراً على ترك السيد بنثام وحيداً فوافق على كتابة مقالة في العدد الأول من تلك الصحيفة. وبما أن جزءاً مفضلاً من المشروع الذي ذكرته قبل قليل كان يقضي بتخصيص قسم من العمل من أجل مراجعة ما يرد في الصحف الأخرى والتعليق عليه؛ فقد حملت المقالة الأولى التي كتبها والدي نقداً لصحيفة «إدنبرة ريفيو» منذ نشأتها الأولى. وقبل أن يكتب هذه المقالة، جعلني أبي أقرأ الأعداد السابقة من هذه الصحيفة كلها، أو كل ما يبدو ذا أهمية منها (ما كانت تلك مهمة شاقة عندي عام 1823 بقدر ما يمكن أن تكون الآن)، ثم أدوّن ملاحظاتي على المقالات التي أظن أنه قد يرغب في الاطلاع عليها، سواء بسبب ما فيها من حسن أو سيء. كانت هذه المقالة التي كتبها أبي سبباً هاماً من أسباب الانطباع الذي خلقته «ويستمنستر ريفيو» منذ أول ظهورها؛ وكانت من أفضل كتاباته، سواء من حيث فكرتها أو حسن تنفيذها. بدأ أبي موضوعه هذا بتحليل اتجاهات كتابات الدوريات في ذلك الوقت مشيراً إلى أن حالها ليست كمثل حال الكتب، فهي لا تستطيع انتظار النجاح حتى يأتي، بل عليها أن تظفر به آنياً، وإلا لا نجاح على الإطلاق. وهذا ما يجعل شبه محتوم عليها أن تراعي الآراء المستقرة قبلاً في أذهان جمهورها الذي تتوجه إليه بدلاً من محاولة تصحيح آراء هذا الجمهور أو تطويرها. ثم تحول أبي إلى تشخيص حالة «إدنبرة ريفيو» من حيث هي ناطق سياسي فحلّل الدستور البريطاني تحليلاً شاملاً من وجهة النظر الليبرالية، وقد اهتم بالإشارة إلى الطابع الأرستقراطي الطاغي في هذا الدستور: تعيين

أكثرية أعضاء مجلس العموم من قبل بضع مئات من العائلات؛ والمضاهاة التامة بين القسم الأكثر استقلالية من الناس، أي أبناء البلد، وبين كبار مالكي الأراضي؛ والطبقات المختلفة التي يجري حث الأوليغارشية الحاكمة على منحها قسماً من السلطة من أجل إبقاء الأمر كله ضمن حدود مقبولة؛ وأخيراً ما كان يطلق عليه اسم «دعامتا النظام»: الكنيسة وحرفة القانون. كما أشار إلى الميل الطبيعي لدى الجسم الأرستقراطي في هذا الدستور إلى تجميع نفسه في حزبين اثنين يتولى أحدهما السلطة التنفيذية ويحاول الآخر إزاحته بعون من الرأي العام ليصير هو الفريق الحاكم بدلاً منه، وذلك من غير أي تضحية أساسية بالهيمنة الأرستقراطية. وقد وصف المجرى الذي سوف تتخذه الأمور على الأرجح وصوّر الأرضية السياسية التي يقف عليها حزب أرستقراطي معارض يغازل المبادئ الشعبية ليحظى بتأييد شعبي. وبين أن سلوك حزب الهويغ يجسد هذه الفكرة؛ ثم اعتبر «إدنبرة ريفيو» المعبر الأدبي الرئيسي عن هذا السلوك. وقد وصف الطبيعة الأساسية لكتابات هذه الصحيفة بأنها تشبه «الأرجوحة» إذ تكتب مرة في هذا الجانب من هذه المسألة وتارة في الجانب الآخر منها من غير مساس بسلطة الطبقات الحاكمة ومصالحها: يكون هذا في مقالات مختلفة أحياناً، لكنه يكون في أجزاء مختلفة من المقالة نفسها في أحيان أخرى. وقد دلل على ما ذهب إليه بنماذج كثيرة استقاها من مقالات الصحيفة. لم يحدث من قبل أن شن أحد هجوماً بهذه القوة على حزب الهويغ وسياسته؛ ولم «يضرب» أحد في هذه البلاد ضربة كبيرة إلى هذا الحد من أجل النزوع الراديكالي؛ وأظن أنه ما كان من بين الأحياء كلهم شخص قادر على كتابة تلك المقالة غير أبي[1].

في ذلك الوقت، أقامت «الريفيو» الوليدة صلة مع مشروع آخر، ألا وهو دورية أدبية محض يحررها السيد هنري ساذرن (Mr. Henry Southern) الذي كان رجلاً مشتغلاً بالأدب ثم صار دبلوماسياً بعد ذلك. اتفق المحرران

على توحيد جهديهما وقسمة العمل التحريري بينهما بحيث يتولى بودنج الجانب السياسي ويأخذ سادرن القسم الأدبي. كان من المقرر أن تتولى شركة «لونغمان» إصدار دورية سادرن. ومع أن «إدنبرة ريفيو» كانت تملك تلك الشركة ملكية جزئية، إلا أنها كانت راغبة في أن تكون هي وحدها ناشر الصحيفة الجديدة أيضاً. لكن أصحاب شركة لونغمان رأوا هجوم أبي في «إدنبرة ريفيو» فانسحبوا من المشروع رغم اكتمال الترتيبات كلها وبتوزيع النشرات الدعائية. وعند ذلك طرح بولدوين (Baldwin) على أبي تولي التحرير، فكان له ذلك. وظهر العدد الأول من الصحيفة في نيسان/ أبريل 1824 وسط آمال أبي العريضة وآمال معظم من أسهموا في استمرار «إدنبرة ريفيو» فيما بعد.

كان ذلك العدد مفاجأة لطيفة لدى أكثرنا: كانت السوية الوسطى للمقالات أعلى مما كان متوقعاً! اضطلع السيد بينغهام (Mr. Bingham) بمهام القسم الأدبي والفني؛ وقد كان محامياً (قائد شرطة فيما بعد) ممن ترددوا بضع سنوات على السيد بنتام؛ وكان صديق الأخوين أوستن، إلى جانب تبنيه آراء السيد بنتام الفلسفية تبنياً راسخاً. وقد شاءت المصادفة أن يحتوي العدد الأول على خمس مقالات كتبها بينغهام هذا فسررنا بها كثيراً. أتذكر جيداً مشاعري المختلطة تجاه هذه الصحيفة: فرحة اكتشاف أنها أتت جيدة إلى حد يمكّنها من أن تصير ناطقاً موثوقاً بلسان من يحملون الآراء التي تعبر عنها، وهذا ما لم نكن نتوقعه. انتابني أيضاً غيظ شديد إزاء ما ظننا أنه عيوب فيها (لأنها كانت رفيعة الجودة عامة). لكن التردد ما عاد له مكان عندنا بعدما علمنا أنها حققت أرقام مبيعات استثنائية بالنسبة للعدد الأول، فضلاً عن شدة إعجابنا بها في الأصل، فانطلقنا جميعاً متلهفين إلى فعل كل ما من شأنه أن يقويها ويطورها لأننا وجدنا فيها ظهوراً لصحيفة راديكالية استقطبت انتباهاً كبيراً، صحيفة لها من الطموحات ما يصح أن

يكون لدى كل صحيفة مستقرة ناطقة باسم حزب من الأحزاب. واصل أبي كتابة مقالات في تلك الصحيفة بين حين وحين. وصارت «كوارترلي ريفيو» معروفة بأنها تكملة لصحيفة «إدنبرة ريفيو». وكان من بين مساهمات أبي الأخرى، هجومه المهم على «كتاب الكنيسة» لسارذي، في العدد الخامس من الصحيفة، إضافة إلى مقالة سياسية مهمة في العدد الثاني عشر. لم يقدم السيد أوستن إلا ورقة واحدة؛ لكنها كانت عظيمة الأهمية إذ اشتملت على مناقشة ضد «حق البكورة»؛ وكانت رداً على مقالة نشرها ماك كولوش في «إدنبرة ريفيو» منذ فترة وجيزة. لم يسهم غروت إلا مرة واحدة فقط استطاع فيها الخروج من استغراقه الطويل في كتابة بحثه «تاريخ اليونان». وقد تناولت مقالته الموضوع نفسه فكانت عرضاً ودحضاً متقنين كثيراً لما طرحه ميتفورد. واصل بينغهام وتشارلز أوستن الكتابة بعض الوقت. وكان فانبلانك مساهماً دائماً في الصحيفة منذ عددها الثالث. وأما من رفاقي المباشرين، فقد كان إيليس كاتباً منتظماً فيها حتى العدد الثامن. ثم بدأ الكتابة فيها آخرون من المجموعة نفسها وقت توقفه عن الكتابة. وكان من بينهم إيترن توكي، وغراهام، وروباك. وكنت أنا نفسي الكاتب الأكثر انتظاماً من بين الجميع إذ استمرت مساهمتي من العدد الثاني حتى الثامن عشر فكتبت ثلاث عشرة مقالة، فضلاً عن مراجعات لكتب في التاريخ والاقتصاد السياسي أو مناقشات في بعض الموضوعات السياسية الخاصة التي كان من بينها قوانين الذرة وقوانين الألعاب، وكذلك قانون جرائم التشهير. وكانت تأتي مقالات عارضة لها أهميتها من بعض معارف أبي الآخرين ومن بعض معارفي أنا أيضاً. كما أتى بعض من هذا من بعض الكتاب لدى العبد بورينغ ممن كان أداؤهم حسناً. لكن سير تلك الصحيفة، على وجه الإجمال، ما كان مرضياً أبداً في عين أي من الأشخاص الذين كانوا شديدي الاهتمام بمبادئها، ممن أعرفهم. نادراً ما كان عدد من الصحيفة يصدر من غير أن

يشتمل على أشياء كثيرة مسيئة لنا كثيراً، سواء من حيث وجهة النظر، أو الذوق، أو من حيث ضعف السوية فحسب. وكنا، معشر الشباب، نردد الأحكام السلبية التي يطلقها أبي وغروت والأخوان أوستن، وغيرهم، مع قدر من المبالغة أيضاً. وبما أن حماسة الشباب فينا جعلتنا غير مقصرين في الجهر بشكوانا هذه، فقد جعلنا حياة المحررَين كليهما بائسة! وانطلاقاً من معرفتي بما كنت عليه في ذلك الوقت، لا أشك أبداً في أننا كنا محقّين في مرات كثيرة لا تقل عدداً عن المرات التي أصبنا فيها. وإنني لعلى ثقة تامة من أن تلك الصحيفة، لو أديرت شؤونها بحسب آرائنا (أي آراء الشباب)، لما صارت أفضل مما كانت عليه، بل لعلها ما كانت تفلح في أن يكون لها من الجودة ما كان لها فعلاً. لكن ثمة أمر يستحق الذكر باعتباره حقيقة من حقائق تاريخ البنتامية، ألا وهو أن صحيفتها الدورية الناطقة باسمها، والتي عُرفت من خلالها معرفة واسعة، كانت منذ البداية غير مرضية إلى حد كبير في أعين من كان منتظراً منها أن تعبر عن آرائهم في كل موضوع تطرحه. على أن الصحيفة أحدثت ضجة غير قليلة في العالم ذلك الوقت ومنحت نمط الراديكالية البنتامي مكانة معتبرة في حلبات الرأي والمناقشة. وهذا ما كان غير متناسب أبداً مع عدد الآخذين بالبنتامية، ولا مع خصالهم وقدراتهم الشخصية الرفيعة التي كانت سمة لمعظم من يمكن اعتبارهم من بين هؤلاء في ذلك الوقت. ومن المعروف أن ذلك الزمن كان زمن نهوض الليبرالية السريع. فعندما انتهت المخاوف والعداوات التي رافقت الحرب مع فرنسا، صار لدى الناس من جديد مكان أكبر لشؤون السياسة الداخلية؛ واتجه الميل العام نحو الإصلاح. وأدى تجدد الاضطهاد الذي تمارسه في القارة الأوروبية العائلات المالكة القديمة نفسها، والدعم الذي تلقته المؤامرة ضد الحرية (هي ما دعي باسم «التحالف المقدس») من جانب الحكومة الإنكليزية، وحجم الدين القومي الكبير، وارتفاع الضرائب بسبب

تلك الحرب الطويلة المكلفة، إلى الزوال بشعبية الحكومة والبرلمان إلى الحضيض. وقد اكتسبت الراديكالية تحت قيادة البوردیت (Burdetts) والكوبيت (Cobbetts)، شخصية وأهمية جعلتا الإدارة تأخذ حذرها. وما إن تراجع هذا الحذر حيناً من الزمن بفعل «القوانين الستة» المشهورة، حتى أثارت محاكمة الملكة كارولين (Queen Caroline) شعوراً بالكراهية كان أكثر اتساعاً وعمقاً. صحيح أن العلامات الظاهرة التي تشير إلى تلك الكراهية زالت مع زوال سببها، إلا أن روحاً لم تعبر عن نفسها من قبل راحت تظهر في كل حدب وصوب: إنها روح معارضة الظلم، بكل تفاصيله! وقد أجبر تدقيق السيد هيوم في النفقات العامة تدقيقاً متواصلاً مجلس العموم على الانقسام في كل مادة من مواد التقديرات المالية يجري الاعتراض عليها، فكان لذلك أثر كبير على الرأي العام مما أجبر الإدارة على إجراء تخفيضات كثيرة صغيرة الحجم في النفقات ما كانت راغبة في إجرائها. فرض الاقتصاد السياسي نفسه فرضاً شديداً في الشؤون العامة من خلال التماس قدّمه تجار لندن مطالبين بحرية التجارة. وقد كتب هذا الالتماس السيد توكي عام 1820، وقدمه السيد ألكسندر بارينغ (Mr. Alexander Baring). وكانت لريكاردو مساهمات نبيلة في ذلك خلال السنوات القليلة التي قضاها في الحياة البرلمانية. كما أن كتاباته في أعقاب ما أحدثه «الجدل في موضوع السبائك الذهبية» من نشاط أثارت الانتباه العام إلى ذلك الموضوع مما أدى إلى تحول، جزئي على الأقل، في مواقف بعض الوزراء أيضاً. وقد جاءت في المجرى نفسه ملاحظات وكتابات قدمها كل من أبي وماكولوش (الذي كانت كتابات في «إدنبرة ريفيو» شديدة القيمة في تلك السنوات). ثم بدأ هاسكيسون (Huskisson)، يدعمه كانينغ (Canning)، عملية الهدم التدريجي للنظام الحمائي. وهي العملية التي أنجزها واحد من زملائهما في عام 1846، رغم أن البقايا الأخيرة من ذلك النظام ظلت موجودة إلى

أن أزاحها السيد غلادستون (Gladstone) عام 1860. كان السيد بيل وزيراً للشؤون الداخلية في ذلك الوقت. وكان يخطو حذراً أولى خطواته في درب «إصلاح القانون» غير المطروقة من قبل؛ والتي كانت درباً بنتامية إلى حد كبير. وعندما بدا أن الليبرالية تصبح نغمة العصر، أي عندما صار أعلى المواقع يوصي بتطوير المؤسسات، وجرت مطالبة صاخبة بتزكية البرلمان، ما كان شيئاً مستغرباً أن يلفت الأنظار ذلك الظهور المنتظم لما بدا أنه مدرسة جديدة من الكتّاب الذين زعموا أنهم منظّرو التوجه الجديد ومشرّعوه. كان هذا بسبب مناخ القناعات الراسخة الذي كتبوا من خلاله (في وقت لم يكد يوجد فيه غيرهم ممن يُظهر عميق اقتناع بأي عقيدة بعينها)، وكذلك جرأتهم في مواجهة جبهة الحزبين السياسيين القائمين ذاتها، ومواظبتهم غير المهادنة على معارضة الآراء التي تحملها عامة الناس، والشك في أنهم يبطنون من البدع أكثر مما يظهرون، وتلك الموهبة والحمية في مقالات أبي على أقل تقدير، وظهور مجموعة الناس من خلفه قادرة على متابعة الصحيفة، وأخيراً حقيقة أن «أدنبرة ريفيو» كانت صحيفة يشتريها الناس ويقرؤونها. وهذا كله ما جعل مدرسة بنثام في الفلسفة والسياسة تملأ في الحقل العام مكاناً أكبر مما كان لها من قبل، أو مما صار لها بعد ذلك أيضاً لأن مدارس أخرى لا تقل عنها إخلاصاً وجدية ظهرت في إنكلترا. وبما أنني كنت في قلب الأمر كله، وكنت أعرف مكوّناته، ولأنني كنت من أنشط الناس ضمن تلك الجماعة صغيرة العدد، فلعل لي أن أقول من غير أن أتورط في افتراضات غير صائبة (حدث هذا كثيراً مع غيري) إن من حقي أنا أن أروي هذه القصة أكثر من أي شخص آخر.

ما كان لهذه المدرسة في ذلك الوقت أي وجود آخر إلا ما كان مؤلَّفاً من كتابات أبي وأحاديثه التي اجتذبت إليه عدداً من الشباب ممن كان لديهم قدر كبير أو صغير من آرائه السياسية والفلسفية؛ أو ممن اكتسبوا هذه الآراء

اكتسابياً. وأما تلك الفكرة الذاهبة إلى أن بنتام كان محاطاً بعصبة من التلامذة «الحواريين» الذين يتلقون آراءهم من شفتيه، فهي خرافة محض قال فيها أبي ما يجب قوله في مقالته «نبذة عن ماكنتوش». وهي خرافة لا يسع كل من عرف عادات السيد بنتام في الحياة، وأسلوبه في الحديث، إلا أن يعتبرها سخفاً. كان الأثر الذي أحدثه بنتام ناتجاً عن كتاباته. وقد أحدث عبر هذه الكتابات، ولا يزال يحدث إلى الآن، آثاراً في أحوال بني البشر لاشك في أنها أكثر عمقاً واتساعاً من أي آثار يمكن أن ينسبها أحد لأبي. إنه اسم أكبر حجماً بكثير في تاريخ البشر. لكن أبي كانت له سطوة شخصية أوسع كثيراً. وكان الناس يقصدونه لما في حديثه من حيوية وقوة تعليمية. وقد استفاد من هذا كثيراً إذ جعله أداة لنشر آرائه. ولست أعرف أبداً أي شخص قادر مثله على خدمة أفكاره وأدائها تمام حقها عن طريق المناقشة الكلامية. كان تحكمه الخالص بما لديه من موارد عقلية ضخمة، وما في لغته من إيجاز وقوة تعبير، إضافة إلى صدقه الأخلاقي والقوة الفكرية التي يتبدى ذلك الصدق من خلالها، هو ما جعله واحداً من أكثر المتحدثين المجادلين أثراً. كانت لديه ذخيرة واسعة من الطرف والنوادر، وضحكة نابعة من القلب؛ وكان رفيقاً مسلياً شديد الحيوية مع الأشخاص الذين أحبهم. وما كانت قدرته تظهر من خلال تعبيره عن معتقداته الفكرية فحسب، ولا حتى كان ذلك مجال ظهورها الأول: إنه تأثير طبيعته نفسها، التأثير الذي لم أبدأ تقدير قدرته إلا في ذلك الوقت. وأقصد هنا روحه العامة السامية، واهتمامه بخير الكل قبل أي شيء آخر. هذا ما كان يبث دفء الحياة ونشاطها في كل بذرة فضيلة مماثلة يجدها في عقول من يحتك بهم. إنها رغبته في جعلهم يحسون استحسانه ما يكون حسناً فيهم، وحياءه من إظهار عدم رضاه عما قد يكون فيهم غير ذلك. إنه الدعم الأخلاقي الذي كان يقدمه حديثه، بل وجوده نفسه، إلى من يرومون الأهداف نفسها؛ والتشجيع الذي يقدمه إلى

من يجزع منهم أو من يصيبه الخَوَر إذ يبثّه ثقة كان يراها دائماً كامنة في قوة الحجة وحركة التقدم العامة وفي الخير الذي يستطيع الأفراد إتيانه عبر الجهد الواعي الحصيف.

كانت آراء أبي هي ما أعطى الدعاوى البنثامية، أو النفعية، شخصيتها المميزة في ذلك الوقت. ذلك أن تلك الآراء كانت تذهب في اتجاهات كثيرة، لكنها تنبع منه كلها فتجري جرياناً مستمراً في قنوات ثلاث. القناة الأولى هي أنا؛ أي العقل الذي صيغ وفق توجيهاته فمورس عبره تأثير غير قليل على شبان كثيرين صاروا دعاة بدورهم. والقناة الثانية هي نفرٌ من محاضِري تشارلز أوستن في كامبردج، سواء ممن كانوا على علاقة مباشرة مع أبي أو ممن اعتنقوا آراء كثيرة تماثل آراءه نتيجة الدفع العام الذي كان يُشيعه؛ على أن بعضاً من أهم هؤلاء سعى بعد ذلك إلى معرفة أبي والتردد على بيته. ولعل من أبرز من يحضر ذكرهم من هؤلاء الأشخاص أستراث (صار اللورد بلبور فيما بعد) واللورد روميلي الذي جمعت بين أبي وأبيه، السير صاموئيل، صداقة قديمة. وأما القناة الثالثة فكانت أفراداً من خريجي كامبردج الأصغر سناً الذين ما كانوا على عهد أوستن بل على عهد إيتون توكي فانشدّوا إلى ذلك الشخص المرموق بفعل تقارب الأفكار فجعلهم يتعرفون على أبي. كان تشارلز بولر (Charles Buller) الشخص الأبرز في هذه المجموعة، وكان ثمة آخرون ممن تلقوا وشربوا، على نحو فردي، قدراً كبيراً من تأثير أبي. ومن هؤلاء بلاك (الذي ذكرته سابقاً) وفونبلانك. على أننا ما كنا نعتبر هؤلاء الناس من حلفائنا، إلا جزئياً: كان فونبلانك على سبيل المثال، من المختلفين معنا في نقاط مهمة كثيرة. لكن من الواجب القول إن الإجماع التام ما كان موجوداً بيننا أبداً، وما كان أحد منا متبنياً آراء والدي كلها تبنياً جوّانياً شاملاً. ومن أمثلة ذلك أن أكثرنا كان يعتبر «مقالة في الحكومة» التي كتبها أبي تحفة في الحكمة السياسية، لكننا لم نأخذ أبداً

بتلك الفقرة منها التي ذهب فيها إلى أن من الجائز حرمان النساء من حق الاقتراع، في ظل حكومة جيدة، لأن مصالحهم هي مصالح الرجال عينها! كنت من أشد معارضي هذا الرأي، ومثلي كان أصدقائي المقربون. لكن من حق والدي القول إنه ما قصد بذلك وجوب استبعاد النساء بأكثر مما أراد استبعاد الرجال الذين لم يبلغوا الأربعين، على الأرضية نفسها تماماً (جاء الكلام على الرجال في الفقرة التالية من مقالته). لكنه أشار محقاً إلى أنه لم يقصد مناقشة ما إذا كان التقييد واجباً بل أراد القول إن تقييد حق الاقتراع (إن كان ثمة تقييد) لا يجوز أن يبلغ حد التضحية بضمانات وجود الحكومة الجيدة. لكنني أرى، مثلما ظللت أرى منذ ذلك الوقت، أن الرأي الذي عبر عنه أبي خاطئ إلى درجة لا تقل عن خطأ آراء من كانت المقالة موجهة ضدهم. وذلك لأنني أرى أن افتراض مصالح النساء واهتماماتهن مشتملة ضمن مصالح الرجال واهتماماتهم يماثل تماماً القول بأن مصالح الرعايا واهتماماتهم مشتملة في مصالح الملوك واهتماماتهم، ولا تزيد عليها في شيء؛ وأن أي سبب يمكن أن يدعو إلى منح الجميع حق الاقتراع لا بد أن يؤدي إلى عدم حجب هذا الحق عن النساء. وقد كان رأيي هذا رأياً عاماً أيضاً لدى الشباب من جماعتنا. ويسرني القول إن السيد بنثام قد اتخذ صفّنا في هذه النقطة المهمة.

ومع أن أحداً منا، على الأرجح، ما كان يوافق أبي في الأمور كلها إطلاقاً، فإن آراءه كانت العنصر الجوهري (مثلما قلت من قبل) الذي أعطى تلك الجماعة الصغيرة من الشباب لوناً وشخصية مميزين فكانوا أول الدعاة إلى ما صار يُعرف لاحقاً باسم «الراديكالية الفلسفية». ما كان نمط تفكير آراء تلك الجماعة متسماً بالبنثامية على أي نحو يفهم منه أن بنثام كان موجِّهها الأول، بل كانت جماعتنا تهتدي بمزيج من وجهات نظر بنثام والاقتصاد السياسي الحديث وآراء ديفيد هارتلي (David Hartley) الميتافيزيقية. وقد

كان مبدأ مالثوس (Malthus) السكاني من شعاراتنا أيضاً، ونقطة التحاد تجمعنا، بقدر ما كان يجمعنا أي رأي يخص نظام تحديداً. إن هذه العقيدة العظيمة التي طُرحت في الأصل لتكون حجاجاً ضد الشك في إمكانية تطوير أحوال بني البشر هي ما تمسّكنا به تمسكاً شديد الحماسة من حيث إنها تقرر سبيلاً وحيداً إلى تحقيق ذلك التحسن، ألا وهو ضمان التشغيل الكامل، بأجور جيدة، للسكان العاملين جميعاً من خلال تحديد الزيادة السكانية طوعاً. وقد يمكنني إيراد بقية خصائص الاعتقاد الرئيسية التي كانت مشتركة لدينا مع معتقدات والدي على النحو التالي:

إنها في السياسة: أمران اثنان: الحكومة التمثيلية، وحرية المناقشة التامة! كان اعتماد أبي تاماً على قدرة الحجّة على التأثير في عقول البشر إن تُركت تصل إليهم. وهذا ما جعله يشعر أن الفوز بكل شيء يكون ممكناً إذا ما تعلم الناس القراءة كلهم، وإذا سُمح للآراء كلها بالتوجه إليهم عن طريق الكلام والكتابة، وإذا ما استطاعوا تسمية مشرّعيهم عن طريق الاقتراع حتى تفعل الآراء التي تبنوها فعلها. وكان يرى أن من شأن الهيئة التشريعية أن تنزع إلى تحقيق المصلحة العامة بالقدر الكافي من الصدق والحكمة إن هي كفّت عن تمثيل مصلحة طبقية. وذلك لأن الناس سوف يسيرون عند ذلك على هدي ذكائهم وتعليمهم فيختاروا لتمثيلهم أشخاصاً جيدين، عامةً، ثم يتركون لمن اختاروهم حرية اتخاذ القرار. من هنا، فإن الحكم الأرستقراطي أو حكم الأقلية مهما يكن شكلها، وبما أنه الشيء الوحيد الذي كان أبي يراه حائلاً بين البشر وإدارة شؤونهم بأفضل ما يتوفّر لديهم من رأي؛ كان محطّ سخطه وإنكاره أكثر من أي شيء آخر. وكان الاقتراع العام الديمقراطي العنصر الأول في معتقده السياسي، لا على أساس الحرية أو حقوق الإنسان أو أي عبارة مما كان مستخدماً في تعريف الديمقراطية آنذاك، مهما تكن أهميته، بل على أساس «ضمانات الحكومة الجيدة» التي رآها أكثر أهمية

من ذلك كله. هنا أيضاً، ما كان أبي شديد التمسك إلا بما يعتبره أساسياً؛ وهذا لأنه ما كان يحفل بالأشكال الملكية أو الجمهورية بأكثر مما حفل بها بنتام. بل كان في هذا الشأن أقل تشدداً من بنتام الذي رأى الملك، في صورة «المفسد العام»، شيئاً ذميماً بالضرورة. وبعد الأرستقراطية، كانت تأتي الكنيسة القائمة، أو جماعة القساوسة، لأن موقعها يجعلها أكثر من يفسد الدين وأكثر من يهتم بمعارضة تقدم البشر، فكانت موضع مقت شديد عند أبي مع أنه ما كان يكره أي رجل دين إلا إذا استحق ذلك لشخصه؛ بل كان على صداقة صادقة مع كثير منهم. وأما في مجال الأخلاق فكانت مشاعره قوية صلبة في كل نقطة يراها هامة لحسن حال البشر؛ في حين كان لا يحفل كثيراً (مع أن هذا ما كان شديد الظهور في مسلكه الشخصي) بتلك المعتقدات الأخلاقية الشائعة بين الناس كلها لأنه لم يجد لها أساساً يُزكّيها إلا في حياة الانقطاع والزهد وما في عقول القساوسة وأفعالهم. كان يتطلع، مثلاً، إلى زيادة معتبرة في الحرية بين الجنسين، من غير أن يحاول التوصل إلى تحديد دقيق لما ستكون عليه شروط هذه الحرية، أو لما يجب أن تكون عليه. وما كان هذا الرأي لديه على صلة نظرية أو عملية بالجانب الحسي! لا بل كان يتوقع أن يكون من النتائج الحميدة لازدياد الحرية أن تكف مخيلات البشر عن التعلق بالعلاقة الجسدية بين الرجل والمرأة وما يتفرع عنها، فلا تظل تلك العلاقة واحداً من موضوعات الحياة الرئيسية، فهذا انحراف في المخيلة والأحاسيس كان يعتبره من أرسخ الشرور في عقل البشر وأكثرها تفشياً. وأما في علم النفس فقد كان المعتقد الأساس عنده أن طبائع الناس تحددها ظروفهم، من خلال مبدأ الاجتماع العام، فضلاً عن الإمكانيات اللاحقة غير المحدودة من أجل تحسين الشروط الأخلاقية والفكرية لتعليم البشر. ما كان في معتقداته كلها أكثر أهمية من هذا؛ ولا كان فيها واحد يستوجب التأكيد أكثر منه. ومما يؤسف له أن ما من شيء أكثر من ميول التفكير السائدة، الآن وفي زمانه، أكثر تعارضاً مع هذا.

تمسكت عصبة الشباب الصغيرة التي كنت واحداً من أفرادها بهذه الآراء. وقد أشعنا فيها روحاً «حزبية» كان أبي بريئاً منها كل البراءة (كانت مقاصده بريئة منها على أقل تقدير). وأما صفة «المدرسة» التي بالغ الآخرون مبالغة سخيفة أحياناً فنعتونا بها (أو نعتوا بها شبحاً أو خيالاً استعاضوا به عنا) فقد كان رجاء بعضنا وأمله، بعض الوقت. كنا من الساعين إلى محاكاة فلاسفة القرن الثامن عشر الفرنسيين. وكان أملنا أن ننجز ما لا يقل عما أنجزوا! لم يمض أحد من تلك الجماعة بعيداً في هذا الطموح الصبياني بقدر ما فعلت أنا! وهذا ما قد تشي به جزئيات كثيرة في مساري، رغم أنها ما كانت أبداً مضيعة للوقت أو الجهد.

لكن هذا كله ما كان، على الأرجح، إلا الوجه الخارجي لوجودنا؛ أو الجزء الفكري وحده من ذلك الوجود على أقل تقدير؛ بل هو لا يعدو جانباً واحداً من جوانب ذلك الجزء. ذلك أننا كنا نحاول تحقيق اختراق إلى الأمام، وإعطاء مؤشر على ماهيتنا من حيث أننا كائنات بشرية (يجب فهم هذا الكلام على أنني أتحدث عن نفسي فقط لأنني لا أستطيع المضي مستنداً إلى معرفة كافية إلا فيما يتعلق بي أنا. ولست أظن أن الصورة التي أرسمها تصح على أحد من رفاقي إلا بعد إدخال تعديلات كبيرة عليها).

أتصور أن الوصف الذي غالباً ما يطلق على البنثامي فيصوره آلة تفكير فحسب ما كان وصفاً خاطئاً كثيراً فيما تعلق بي أنا خلال سنتين أو ثلاث من حياتي، رغم أنه لا يصلح تطبيقه أبداً على معظم من عُرفوا بذلك اللقب. ولعله كان يمكن أن ينطبق عليَّ بقدر ما قد يصلح لأن ينطبق على أي شخص يدخل الحياة أول مرة فتكون لمواضيع الرغبة الشائعة جاذبية الجدة في عينه، بالضرورة. لا شيء غير عادي في هذه الحقيقة: لا يمكن أن يتوقع من أي شاب في عمري آنذاك أن يكون غير ما كنت! كان عندي قدر فائض من الطموح والرغبة في التميز. وكانت عاطفتي الأقوى هي الحماسة لما أظنه

خيراً للبشر مختلطة مع العواطف الأخرى وملونة بتلك العواطف كلها. لكن الآراء التأملية كانت محل حماستي الأول في ذلك الوقت من حياتي، ولا تزال كذلك بعض الشيء. ما كان جذر هذه الحماسة ضارباً في نزعة أصيلة إلى الخير، أو في تعاطف مع بني البشر، رغم أن هذه الخصال كان لها مكانها الواجب بين معاييري الأخلاقية. ولا كانت أيضاً حماسة متصلة بأي توق سام إلى نيل مثالي على الرغم من كوني شديد الضعف أمام هذه المشاعر. لكن كان عندي في ذلك الوقت انقطاعٌ في تلازمها الطبيعي، وفي ثقافتي الشعرية أيضاً، مع فائض كبير من التعلق المنضبط بالمنطق والتحليل. وأزيدُ على هذا ما قلته من قبل من أن تعاليم أبي كانت ميّالة إلى التقليل من قيمة المشاعر. وما كان هذا لأنه بارد القلب عديم الحس أبداً. بل أظن الأمر نابع من اتصافه بنقيض ذلك: كان يرى أن المشاعر تستطيع الاهتمام بنفسها؛ وأنّ توفّر القدر الكافي منها أمر مضمون إذا ما اهتم المرء بالأفعال اهتماماً حسناً. وكان تسوؤه كثرة الحالات التي تصبح فيها المشاعر في المجادلات الأخلاقية والفلسفية سبباً نهائياً للسلوك وتبريراً أخيراً له بدلاً من أن تستدعي هي نفسها التبرير. وهذا ما يجعل آثارها على سعادة البشر، في الممارسة العملية، مراوغة خداعة تدافع عن نفسها بأنها مما تقتضيه المشاعر فتحوز شخصية الرجل صاحب المشاعر جدارة يظن أنها ناجمة عن أفعاله. وهذا ما جعل أبي نافذ الصبر إزاء أي امتداح للمشاعر أو أي إشارة لها، إلا في أقل الحدود، سواء عند تقييم الأشخاص أو عند مناقشة الأشياء. وإضافة إلى التأثير الذي كان لهذه الخصيصة فيه عليّ وعلى الآخرين، فقد وجدنا أن الآراء التي كنا نعتبرها شديدة الأهمية تتعرض لهجوم متواصل انطلاقاً من المشاعر! هذا ابتعاد عن كون النفعية حساباً هادئاً، وعن اعتبار الاقتصاد السياسي بارد القلب! كما أن العقائد التي تعادي ازدياد السكان بغيضة من زاوية المشاعر الطبيعية لدى البشر. وقد رددنا على ذلك رداً قاطعاً فجعلنا

صفة «عاطفي»، إلى جانب تعبيري «الميل إلى الخطابة» و«العموميات الغامضة»، مصطلحات مشتركة تدل على ما هو «مُخز». صحيح أننا كنا محقّين عامة، بالمقارنة مع من وقفوا ضدنا، إلا أن ذلك أدى إلى جعل رعاية المشاعر والاهتمام بها (ما عدا مشاعر الواجب العام والخاص) لا تحظى بكبير تقدير لدينا، ولا تحتل إلا مكانة صغيرة جداً في تفكير أكثرنا وفي تفكيري أنا خاصة. كان تغيير آراء الناس هو ما يشغل بالنا في المقام الأول: جعلهم يقتنعون استناداً إلى الحجّة والدليل، ويعرفون مصالحهم الحقيقية. وكنا نرى أنهم، عندما يعرفون هذه المصالح عن طريق تكوين آرائهم الصائبة، سيفرض واحدهم على الآخر أخذها بعين الاعتبار. ومع إقرارنا الكامل بأولوية حب الخير للغير وأولوية حب العدل، فما كنا نرجو تطوراً لبني البشر من خلال أي فعل مباشر لهذه المشاعر، بل من خلال أثر العقول المتعلمة واستثارة المشاعر الأنانية. ومع أن لهذه الاستثارة أهمية فائقة من حيث كونها وسيلة تطوير في أيدي من تدفعهم مبادئهم النبيلة إلى الفعل، فلست أظن أن أحداً ممن كانوا بنثاميين أو نفعيين في ذلك الوقت يعتمد الآن على تلك الاستثارة اعتماداً أساسياً فيما يتعلق بالإصلاح العام للسلوك البشري.

وأما النتيجة الطبيعية لإهمالنا (في النظرية والممارسة) رعاية المشاعر وتنميتها فكانت قلة الاهتمام بالشعر من حيث إنه عنصر مكوّن من عناصر الطبيعة البشرية؛ بل قلة اهتمام بالمخيِّلة عامةً. تشكل معاداة البنثاميين للشعر جزءاً من الفكرة العامة المنتشرة عنهم، أو التي كانت منتشرة عنهم. وهذا صحيح جزئياً فيما يتعلق ببنثام نفسه، لأنه كان يقول إن «الشعر كله وصف زائف». لكن ذلك كان بالمعنى الذي يسمح بقول الشيء نفسه على كل حديث مؤثر في النفس. ويصح الأمر عينه (عند بنثام) على كل تقديم أو عرض لفكرة تكون له طبيعة «خطابية» أكثر مما يكون «الحاصل الجمع»

في الحساب. وقد ورد شيء من هذا في مقالة لبنتام في العدد الأول من «ويستمنستر ريفيو» قدم فيها تفسيراً لشيء لا يحبه عند مور: قال بنتام إن «مور شاعر!» وهذا يعني أنه ليس مفكراً. وكان لهذه العبارة أثر كبير من حيث إلحاق صفة بغض الشعر بمن يكتبون في تلك الصحيفة كلهم. لكن الحقيقة هي أن كثرةً منا كانوا من قراء الشعر المهتمين. بل كان بنتام نفسه يكتب الشعر. وأما فيما يتعلق بي أنا (يصح الأمر نفسه على والدي)، فإن من شأن وصفي الصحيح أن يكون بأنني غير مبالٍ بالشعر من وجهة نظرية، وليس أنني أمقت الشعر نفسه. كنت أمقت في الشعر العواطف نفسها التي يمكن أن أمقتها إن وردت في النثر سواءً بسواء؛ وهذا ما يشتمل على عواطف كثيرة. وكان عندي عَمىً تام فيما يتعلق بمحل الشعر في ثقافة البشر من حيث هو وسيلة من وسائل تربية المشاعر وتهذيبها. لكنني كنت على الدوام شديد التأثر ببعض أنواع الشعر. ففي المرحلة الأكثر «حزبية» من فترة «بنتاميتي»، تصادف لي أن أنظر في «مقالة في الإنسان» لبوب. ورغم أن كل فكرة من أفكار تلك المقالة كانت تخالف آرائي، فإنني أتذكر جيداً مقدار قوة تأثيرها على مخيلتي. ولعل أي كتابة في الشعر أعلى سوية من المناقشة البلاغية فيه ما كانت تحدث عندي أثراً مماثلاً في ذلك الوقت. لكنني نادراً ما كنت أتيح فرصة لحدوث شيء من هذا القبيل. على أن هذا ما كان إلا حالة من حالات السلب، لا من حالات الموقف الإيجابي النشط ضد الشعر. فقبل زمن طويل من توصلي إلى توسيع قاعدة معتقداتي الفكرية توسيعاً معتبراً، كنت قد اكتسبت (ضمن المجرى الطبيعي لتطوري العقلي) ثقافة شعرية شديدة القيمة من خلال إعجابي الشديد بطبائع الشخصيات البطولية وحياتها، أبطال الفلسفة خاصة! إن هذا الأثر الملهم عينه الذي خلفه مُسجِّلاً كثير من المحسنين إلى بني البشر، وكان مكتسباً من كتاب «سير حياة» لبلوتارك. قد تكوّن عندي من خلال الصورة التي قدمها أفلاطون عن سقراط، ومن

خلال بعض كتب السير الحديثة، وأولها «حياة تورغوت» (*Life of Turgot*) لكوندورسيت (Condorcet) الذي كان كتاباً محسوباً بحيث يثير أفضل أنواع الحماسة لأنه يحتوي على عرض لحياة في غاية الحكمة رسمتها يد واحد من أكثر بني البشر فهماً ونبلاً. كان للفضيلة البطولية عند هذه التمثيلات الماجدة للآراء التي تعاطفتُ معها أثر عميق في نفسي. وكنت أعود إليها كثيراً مثلما يعود الآخرون إلى شاعرهم المفضّل عندما يستشعرون حاجة إلى التحليق في حيز أكثر سمواً في فضاءات الأحاسيس والفكر. وقد يجوز لي أن أشير هنا إلى أن هذا الكتاب هو ما شفاني من حماقاتي «الحزبية». لقد استقرت عميقاً في عقلي صفحتان أو ثلاث صفحات تأتي في أولاها عبارة «كان يعتبر كل تحزب شراً». وقد بينت تلك الصفحات السبب الذي جعل تورغوت ينأى بنفسه تماماً عن الموسوعيين. أقلعت تماماً بعد ذلك عن وصف نفسي بأنني «نفعي»، وعن إطلاق هذه الصفة على أشخاص آخرين. وأقلعت أيضاً عن استخدام كلمة «نحن» أو أي إشارة جمعية غيرها: كففت عن إعلان أي نزوع حزبي! لكن «حزبيتي» الداخلية لم تفارقني إلا في وقت لاحق، وعلى نحو أكثر تدرّجاً بكثير.

في أواخر عام 1824، أو أوائل 1825، قرر السيد بنثام طباعة أوراقه عن «الإثبات» في صورتها الأصلية بعد أن استعادها من السيد دومونت (الذي كان كتابه «رسالة الإثبات القضائية»، المستند إلى هذه الأوراق، قد اكتمل ونشر للمرة الأولى)؛ ورأى أنني أصلح من أجل إعدادها للطباعة مثلما فعل بنثام بكتابه «المغالطات» عندما تولّى تحريره قبل زمن قصير من ذلك. توليت هذه المهمة فرحاً فشغلت وقت فراغي كله تقريباً على امتداد سنة كاملة، فضلاً عن الوقت الذي أنفقته بعد ذلك في متابعة طباعة تلك المجلدات الضخمة الخمسة. كان السيد بنثام قد بدأ كتابة هذه الرسائل ثلاث مرات تفصل بينها فترات غير قليلة، وكان يبدأ بداية مختلفة كل

مرة من غير أن يعود إلى سابقتها. وقد كاد ينجز الموضوع كله في مرتين من هذه المرات الثلاث. كانت مهمتي أن أكثّف هذه الكمية الضخمة من المخطوطات فأجعلها رسالة واحدة متخذاً في ذلك النسخة الأخيرة منها منطلقاً لعملي، بحيث أدخل فيها ما استجد في النسختين الأخريين. وكان علي أيضاً تبسيط ما اشتملت عليه كتابة بنثام من جمل معترضة يمكن أن يبلغ تعقيدها حداً يجعل فهمها صعباً على القارئ. وكانت لدى السيد بنثام رغبة خاصة في أن أتولى بنفسي «سدّ الثغرات التي تركها» فقرأت لهذه الغاية وبإلحاح منه، أهم الكتابات في قانون الإثباتات الإنكليزي وكتبت تعليقات على بعض ما فيها من نقاط يمكن الاعتراض عليها في القواعد القانونية الإنكليزية مما فات بنثام ملاحظته. ورددت أيضاً على الاعتراضات التي أثارها في مواجهة بعض أفكاره مراجعو كتاب دومونت، ثم أضفت ملاحظات ختامية إلى بعض الأقسام الأكثر تجريداً في ذلك الكتاب، ومنها نظرية «عدم الاحتمال وعدم الإمكان». كتبت الأجزاء الأكثر جدلية من هذه النسخ التحريرية بنبرة افتراضية أكثر مما كان متوقعاً من شاب قليل الخبرة مثلي، لكنني لم أحاول أبداً إبراز شخصي أنا في هذه الكتابة. وقد التزمت نبرة حديث الكتاب نفسها لأنني كنت محرر بنثام المجهول، ولأنني رأيت مخالفة ذلك أمراً لا يناسب الكاتب ولا الموضوع، رغم أنه يمكن أن يكون مما يناسبني. أضيف اسمي محرراً للكتاب بعد طباعته نزولاً عند رغبة السيد بنثام رغم محاولتي المقيمة ثنيه عن ذلك. لقد أحسنت الاستفادة من الوقت الذي خصصته من أجل هذا العمل التحريري أحسن استفادة من حيث تطوُّري الشخصي. إن كتاب «منطق دلائل الإثبات القضائي» واحد من أغنى المواد التي أنتجها بنثام. فلأن نظرية الإثبات في حد ذاتها واحدة من أهم مواضيعه، ولأنها متفرعة إلى معظم مواضيعه الأخرى، فإن هذا الكتاب يحتوي على نسبة عظمى، مكتملة التطور إلى حد كبير، من أفضل ما لدى

بنثام من أفكار. فهو يضم، فضلاً عن أمور أكثر خصوصية، أكثر العروض إسهاباً وتفصيلاً لما في القانون الإنكليزي من عيوب وشرور (مثلما كان القانون الإنكليزي في ذلك الوقت) مما جعله أكثر غنى من أي عمل آخر من أعماله. وهذا غير مقتصر على قانون الإثبات فحسب بل أيضاً على جملة إجراءات ممارسة القانون في «ويستمنستر هول»، وذلك من خلال الفصل التوضيحي في الكتاب. وهذا ما جعل الفائدة المباشرة التي جنيتها من الكتاب مكسباً غير قليل في حد ذاتها لأن ما اكتسبته آنذاك انطبع في عقلي على نحو أكثر اشتمالاً مما يمكن للقراءة وحدها إحداثه. لكن تلك المهمة حققت لي أمراً آخر يصعب توقعه لأنها أتاحت بداية ممتازة لقدرتي على التأليف. كان كل ما كتبته بعد هذه المهمة الافتتاحية متفوقاً تفوقاً كبيراً على أي شيء كتبته قبلها. كان أسلوب بنثام في الكتابة ثقيلاً مرهقاً مثلما يعرف العالم كله، وذلك نتيجة وفرة ما عنده من أفكار وشدة ولعه بالدقة. وهذا ما كان يجعله يدخل عبارات معترضة، ضمن عبارات معترضة، في قلب كل جملة يكتبها حتى يتلقى عقل القارئ كل تعديل وكل وصف فرعي في وقت تلقيه الموضوع الرئيسي ذاته. وقد تطورت هذه العادة لديه إلى أن صارت قراءة جمله عذاباً حقيقياً لمن لم يألفها. لكن أسلوبه الأقدم عهداً، أي ما نراه في «النبذة عن الحكومة»، و«خطة من أجل المؤسسة القضائية»، إلخ، نموذج من نماذج الحيوية والسهولة، إلى جانب تماسك المادة واكتمالها. وقد كان نموذجاً لم يستطع هو نفسه التفوق عليه بعد ذلك. كتب بنثام، بهذا الأسلوب المبكر نفسه، نماذج مدهشة كثيرة وجدتها في المخطوطات التي تناولت أدلة الإثبات، ولقد احتفظت بهذه النماذج كلها. كان لسلسلة الكتابات الرائعة هذه أثر كبير على كتابتي زمناً غير قليل. ثم زدت على ذلك الأثر بقراءة متمعّنة لكتّاب آخرين فرنسيين وإنكليز جمعوا، إلى درجة غير قليلة، سهولة الأسلوب إلى قوته: غولدسميث (Goldsmith) وفيلدينغ (Fielding)

وباسكال (Pascal) وفولتير (Voltaire) وكوريبه (Courier)، ومن خلال هذه التأثيرات زال الطابع الشبابي الذي كان ظاهراً في كتاباتي الأولى؛ فاكتست العظام والغضاريف لحماً، وصار الأسلوب حيوياً خفيفاً بعض الأحيان!

ظهر هذا التحسن أول مرة في ميدان جديد. كان السيد مارشال (Marshall)، من ليدز، وهو والد الجيل الحالي من آل مارشال وقد جاء إلى البرلمان ممثلاً عن منطقة يوركشاير عندما أعفي غرامباوند من تمثيلها فأحيل إلى مارشال. كان مارشال مصلحاً برلمانياً صادقاً. وكان صاحب ثروة ضخمة استخدمها استخداماً حراً. وقد صُدِم لما وقع عليه في كتاب بنثام «المغالطات»؛ وخطر في باله أن من المفيد أن يقوم بنشر المناقشات البرلمانية كل سنة، لا وفق تسلسلها الزمني مثلما فعل هانسارد، بل مرتَّبة بحسب موضوعاتها ومعها تعليقات تشير إلى مغالطات المتكلمين. ولما اتجهت نيته إلى هذا الأمر، كان من الطبيعي تماماً أن يقصد محرر كتاب المغالطات. وهكذا تولى محرر «المغالطات»، وهو بنثام، مهمة التحرير التي أعانه عليها تشارلز أوستن. دعي ذلك العمل «مراجعة وتاريخ برلماني» لكن مبيعاته لم تسمح باستمرار إصداره فتوقف بعد ثلاث سنوات. على أنه أثار قدراً من الاهتمام لدى السياسيين والبرلمانيين. لقد وُضع في هذا الكتاب أكثر ما لدى هؤلاء الثلاثة من قوة، فأكسبهم مصداقية أكثر مما فعلت صحيفة «ويستمنستر ريفيو». كان بنثام وتشارلز أوستن يكتبان الكثير في هذا التاريخ البرلماني؛ ومثلهم فعل ستراث ورومیلي ونفر من الكتاب الليبراليين. كما كانت لوالدي فيه مقالة واحدة كتبها بأفضل أسلوب. وكان ثمة مقالة أخرى لأوستن الأكبر. وكتب كولسون مقالة عظيمة القيمة أيضاً. وشاء حظي أن تأتي مقالة كتبتها في رأس العدد الأول. وقد تناولت الموضوع الرئيس في جلسة البرلمان (عام 1825) وهو الجمعية الكاثوليكية ومثالب الكاثوليكية. وكتبت في العدد الثاني مقالة مسهبة عن الأزمة التجارية في عام 1825 وعن

المجادلات التي جرت في موضوع العملات. وكانت لي مقالات في العدد الثالث، تناولت إحداهما موضوعاً ثانوياً، في حين اهتمت الثانية بمسألة مبدأ المبادلة في التجارة. كان ذلك بمناسبة المراسلات الدبلوماسية المعروفة بين كانينغ وغالاتين. ما عادت هذه الكتابات مجرد تطبيقات أو إعادة إنتاج للعقائد التي تعلمت، بل كانت تفكيراً أصيلاً، بقدر ما يمكن إطلاق هذه الصفة على أفكار قديمة عندما تصبح لها صيغ وصلات جديدة. ولست أعدو الحقيقة في شيء إذا قلت إن في طبيعة تلك الكتابات نضجاً وحسن استيعاب ما كانا ظاهرين في أي من تجارب كتابتي السابقة. وهذا ما يسمح لي بالقول إنها ما عادت «شبابية»؛ على أن موضوعاتها كانت مما تكلمت فيه أو عالجته معالجة أفضل بعد ذلك. ويعني هذا أنها قد تُجووزت ويجب أن تظل مدفونة منسية مثلها مثل مساهماتي في الجيل الأول من «ويستمنستر ريفيو».

ومع بداية الكتابة للجمهور على هذا النحو، لم أهمل الأنواع الأخرى من التثقيف الذاتي. تعلمت الألمانية في ذلك الوقت. بدأت وفق الطريقة الهاملتونية، فشكلت مع عدد من رفاقي «صفاً دراسياً». وقد اتخذت دراساتنا الاجتماعية، عدة سنوات بعد هذه الحقبة، شكلاً كان له فضل كبير على تقدمي الذهني. وقد خطرت في بالنا فكرة متابعة دراستنا عن طريق القراءة والمحادثة، بحيث تصبح دراسة مشتركة لفروع كثيرة من العلوم كنا نحب أن نتمكن منها. وقد اجتمع منا في هذا الأمر عشرةٌ أو أكثر. أعارنا السيد غروت غرفة في بيته في شارع ثريدنيدل لتلك الغاية. وانضم إلينا هنا أيضاً شريكه بريسكوت الذي كان واحداً من أول ثلاثة أعضاء في «الجمعية النفعية». كنا نلتقي صبيحة يومين في كل أسبوع، من الثامنة والنصف حتى العاشرة، ثم ينطلق كل منا إلى مشاغله اليومية بعد ذلك. وكان الاقتصاد السياسي أول موضوعاتنا: اخترنا بعض الرسائل المنهجية لتكون «كتاباً

دراسياً لنا، فكان كتاب أبي «أوليات الاقتصاد السياسي» أول اختياراتنا. كان واحد منا يقرأ على مسامعنا فصلاً كاملاً أو شطراً من فصل، ثم تبدأ المناقشة فيدلي كلٌ بما يكون لديه من ملاحظة أو اعتراض. وكان دوْرنا إجراء مناقشة مستفيضة لكل نقطة مطروحة، كبيرة أو صغيرة، فتطول مناقشتنا إلى أن يطمئن كل مشارك إلى النتائج التي يتوصل إليها. وكنا أيضاً نتابع كل أمر مما يثيره الفصل المعني من تأمل مشترك بيننا بحيث لا نتركه قبل أن نحل كل عقدة نجدها فيه. وكثيراً ما كانت مناقشتنا في نقطة واحدة بعينها تمتد أسابيع كثيرة. وكان كل منا يفكر طويلاً في تلك النقطة في الفترات الفاصلة بين اجتماعاتنا فيحاول أن يجد حلولاً للمشكلات الجديدة التي تبدّت لنا في آخر لقاء. وعندما انتهينا من كتاب «أوليات الاقتصاد السياسي» على هذا النحو، مضينا بالطريقة نفسها فأنجزنا «مبادئ الاقتصاد السياسي» لريكاردو ثم «أطروحة في القيمة» لبيلي. ما كانت هذه المناقشة اللصيقة المدققة كبيرة الفائدة في تقدم من شاركوا فيها فحسب، بل أتت أيضاً بنظرات جديدة في بعض الموضوعات المجردة في الاقتصاد السياسي. وكانت نظرية «القيم الدولية» التي نشرتُها بعد ذلك، نابعة من هذه المناقشات. ومثلها كانت الصيغة المعدلة من «نظرية الأرباح» لريكاردو التي بسطتها في كتابي «مقالة في الأرباح والفائدة». وقد نشأت أفكار جديدة أيضاً عند إيليس وغراهام، وعندي أنا أيضاً. صحيح أن الآخرين قدموا مساهمات قيّمة في المناقشات، وأخص بالذكر منهم بريسكوت وروبيك، أولهما لِسَعَة معارفه وثانيهما لرهافته الجدلية. وقد تناولت أنا وغراهام نظريات القيم الدولية ونظريات الأرباح بالطريقة نفسها أيضاً، ولو عرف مشروعنا المشترك طريقه إلى النور، لكان كتابي «مقالة في بعض مسائل الاقتصاد السياسي غير المحسومة» قد ظهر محتوياً على أقسام كتبها غراهام، ولحمل الكتاب اسمينا معاً. لكنني وجدت، عندما بدأت الكتابة، أنني بالغت في تقدير ما بيننا من اتفاق؛ كما

أنه اعترض كثيراً على النسخة الأصلية الأولى للمقالتين. وهذا ما جعلني مضطراً إلى اعتبار «نظرية القيم الدولية» نظريتي أنا وحدي. وهكذا فقد حملت اسمي عندما نشرتها بعد سنوات كثيرة من ذلك. ولعل لي أن أذكر هنا أن من بين التعديلات التي أجراها أبي عند مراجعته الطبعة الثالثة من كتابه «أوليات الاقتصاد السياسي» ما كان له أساس في الانتقادات التي جاءت في مناقشات مجموعتنا تلك. وقد عدّل خاصةً رأيه في النقطتين اللتين كنت أنا معترضاً عليهما (رغم أن تعديله لم يبلغ ما بلغته تأملاتنا الجديدة). وعندما اكتفينا من الاقتصاد السياسي انتقلنا إلى القياس المنطقي، بالأسلوب نفسه، وذلك بعد أن انضم إلينا غروت أيضاً. كان كتاب ألدريخ أول كتب درسناه؛ لكن اشمئزازنا من سطحيته جعلنا نعيد طباعة كتاب من أفضل ما كان لدى أبي من كتب المنطق المدرسي (كان أبي جامعاً مهتماً بهذه الكتب)، ألا وهو «دليل المنطق اليسوعي» لدو تريو. وبعد الفراغ منه، انتقلنا إلى كتاب «المنطق» لويتلي، الذي أعيدت طباعته أول مرة مأخوذاً من «إنسايكلوبيديا متروبوليتانا». ودرسنا أخيراً كتاب هوبس «الحساب أو المنطق». أتاحت لنا هذه الكتب مساحة من التأمل الميتافيزيقي الأصيل نتيجة طريقة تعاملنا معها. وأستطيع القول إن أكثر ما جاء في الكتاب الأول من مجموعتي «نظام المنطق» من أجل عقلنة وتصحيح مبادئ أصحاب المنطق المدرسي وتطوير نظرية «مقابلة الفرضيات» له جذور في هذه المناقشات. كان غراهام وأنا أكثر من يأتي بالأشياء الجديدة، في حين شكّل غروت والآخرون مجموعة ممتازة لاختبار ما نأتي به. لقد اختمرت في ذهني منذ ذلك الوقت فكرة وضع كتاب في المنطق؛ لكن ذلك المشروع كان أكثر تواضعاً بكثير مما أنجزته فيما بعد.

بعد أن انتهينا من المنطق توجّهنا صوب علم النفس التحليلي فاخترنا كتاب هارتلي لدراستنا. وأدى بحثنا في أرجاء لندن كلها حتى نعثر على

نسخة من الكتاب لكل واحد منا إلى زيادة كبيرة في سعر طبعته التي أخرجها بريستلي. علقنا لقاءاتنا بعد أن فرغنا من هارتلي. لكنا عدنا إلى الاجتماع بعد ذلك بفترة وجيزة إذا صدر كتاب أبي «تحليل العقل» فعكفنا على قراءته. انتهى المشروع مع هذا الكتاب. وإنني أجعل تاريخ هذه المناقشات تاريخاً لتكريسي الحقيقي مفكراً مستقلاً أصيلاً. ومن خلال هؤلاء الرفاق، اكتسبت أيضاً عادتي العقلية في التأمل (أو قوّيتها كثيراً) التي أعزو إليها كل ما أنجزته وكل ما سوف أنجزه: إنها عادة عدم القبول أبداً باعتبار أنصاف حلول المشكلات شيئاً ناجزاً؛ وعدم ترك أي أحجية من غير حل بل العودة إليها مرة بعد مرة إلى أن يتضح أمرها؛ وعدم ترك أي زوايا معتمة في موضوع من المواضيع من غير اكتشافها بدعوى أنها لم تبدُ مهمة؛ وعدم اعتبار نفسي قد فهمت أي جزء من الموضوع حق الفهم إلى أن أفهم الموضوع كله.

شغل ما فعلناه في الأعوام من 1825 حتى 1830 في مجال الكلام أمام الجمهور مكاناً غير قليل في حياتي خلال هذه السنوات. وبما أن هذا كان سبباً في آثار مهمة على تطوري، فلا بد لي من قول شيء عنه.

قامت جمعية لأنصار أوين (Owen) واستمرت بعض الوقت. وقد دعت نفسها «الجمعية التعاونية». وكانت تلتقي في تشانسري لين فتجري مناقشات عامة مفتوحة. وفي القسم الأول من العام 1825، قادت المصادفة روباك إلى الاحتكاك بعدد من أفراد هذه الجمعية مما جعله يحضر اجتماعاً أو اثنين من اجتماعاتها ويشارك في المناقشة معارضاً مذهب أوين. وقد اقترح واحدٌ منا أن نذهب إلى تلك الاجتماعات، جماعة واحدةً، فنخوض معركة عامة. وانضم إلى المشروع تشارلز أوستن وعدد من أصدقائه ممن لم يكونوا مشاركين في لقاءاتنا عادة. جرى ذلك بتنسيق مع عضو رئيسي من أعضاء الجمعية نفسها، لأنهم كانوا يفضلون مجادلة الخصوم على المناقشة الوديعة الجارية بينهم وحدهم. طُرح موضوع السكان ليكون محل مناقشة:

تولى تشارلز أوستن عرض وجهة نظرنا من خلال كلمة لامعة ألقاها وظل «القتال» محتدماً خمسة أسابيع أو ستة أمام جمع غفير من الحضور كان من بينهم أعضاء في الجمعية، وأصدقاء لهم، ومستمعون كثر، وبعض المتحدثين من «إنز أوف كورت». وعندما انتهت هذه المناقشة، بدأت مناقشة أخرى في المزايا العامة لمنظومة أفكار أوين. استمرت المناقشات كلها قرابة ثلاثة أشهر. وكانت «التحاماً قتالياً مباشراً» بين الأوينيين وأصحاب الاقتصاد السياسي الذين كان الأوينيون يعتبرونهم خصوماً ألدّاء. على أن المناقشة كانت ودية كلها! كانت الموضوعات التي نناقشها نحن، أصحاب الاقتصاد السياسي، هي نفسها الموضوعات التيناقشها الأوينيون. وقد عانينا إلى أن تمكنا من توضيح ذلك. وكان البطل الأول في فريقهم شخصاً كبير القدر أعرفه جيداً، ألا وهو السيد وليام تومبسون (William Thompson) من كورك. وهو صاحب كتاب «توزيع الثروة» وكتاب «اعتراض» الذي اتخذ فيه صفّ النساء معارضاً الفقرة التي وردت لدى أبي في «مقالة في الحكومة» وأشارت إليهن. كان لإيليس وروباك، ولي أنا، مشاركة نشطة في المناقشة. كما أتذكر من الأشخاص الذين شاركوا باسم «إنز أوف كورت» تشارلز فيليرز. وقد حظي الجانب الآخر بدعم غير قليل من الخارج أيضاً: قدم غيل جونز الشهير خطباً منمّقة، وكان متقدماً في السن آنذاك. لكن المتحدث الذي فاجأني أكثر من غيره، رغم معارضتي لكل كلمة قالها تقريباً، هو المؤرخ نيرلوول الذي كان غير معروف قبل ذلك إلا من خلال شهرة فصاحته التي اكتسبها في «اتحاد كامبردج» قبل عهد أوستن وماكولي. كان كلامه رداً على كلامي. وقبل أن ينطق بعشر جمل، اكتشفت أنه أفضل متحدث سمعته قط؛ ولم أسمع بعده متحدثاً أستطيع اعتباره أحسن منه.

بلغت أهمية هذه المناقشات حداً أغرى بعض المشاركين فيها بالتقاط اقتراح طرحه الاقتصادي السياسي ماكولوتش مفاده أن لندن في حاجة إلى

جمعية تشبه الجمعية التأملية في إدنبرة، وهي الجمعية التي كان بروغام وهورنر وغيرهما من أول المتحدثين المثقفين فيها. وظهر لنا أن تجربتنا هذه في الجمعية التعاونية كانت سبباً في جعلنا نعرف نوع الأشخاص الذين يجب أن نجمعهم معاً في لندن من أجل غاية من هذا النوع. طرح ماكولوتش الأمر على عدد من الشباب من أصحاب التأثير كان يعطيهم دروساً في الاقتصاد السياسي آنذاك. فدخل بعضهم متحمساً في ذلك المشروع، وأخص منهم بالذكر جورج فيليرز (الذي صار إيرل كلارندون فيما بعد). اجتمع هذا الرجل مع شقيقه هارلن وتشارلز، إضافة إليّ وإلى روميلي وتشارلز أوستن وبعض الآخرين، من أجل الاتفاق على خطة العمل. قررنا أن نجتمع في «فيرماسونز تافرن» مرة كل أسبوعين، من تشرين الثاني حتى حزيران. وسرعان ما صارت لدينا قائمة من الأعضاء اشتملت على طائفة من أعضاء البرلمان، ومعظم المتحدثين البارزين في «اتحاد كامبردج» وفي «جمعية المناقشة المتحدة في أوكسفورد». وثمة أمر طريف يكشف عن الميول الموجودة في ذلك الوقت، ألا وهو أن الصعوبة الكبرى التي واجهتنا في اجتذاب أعضاء إلى هذه الجمعية كانت العثور على العدد الكافي من المتحدثين من حزب التوري. كان أكثر من استطعنا اجتذابهم ليبراليين، على اختلاف درجاتهم ومستوياتهم. فإضافة إلى من ذكرتهم من قبل، كان معنا ماكولي وثيرلوول وبرايد، واللورد هويك، وصامويل ويلبرفورس (صار أسقف أكسفورد فيما بعد)، وتشارلز بوليت تومسون (اللورد سودنهام بعد ذلك)، وإدوارد وهنري لايتون بولوير، وفونبلانك، وكثيرٌ غيرهم ممن لا أستطيع تذكُّر أسمائهم الآن - على أنهم كانوا جميعاً من الأشخاص الذين صاروا بارزين، قليلاً أو كثيراً، في الحياة العامة أو الثقافية في أوقات لاحقة. كانت هذه بشارة خير كثير! لكن، عندما اقترب وقت العمل وصار ضرورياً تحديد رئيس والعثور على شخص يفتتح المناقشة الأولى، لم يرض أحد

ممن لدينا من المشاهير أن يضطلع بأي بدور من الدوزين. ومن بين أشخاص كثيرين جرى الإلحاح عليهم للقبول، لم نتمكن إلا من إقناع شخص واحد ما كنت أعرف عنه الكثير؛ لكنه كان موضع تحبيذ كبير في أكسفورد، وقيل عنه إنه اكتسب قدرات خطابية عظيمة هناك. وقد صار هذا الرجل أحد أعضاء حزب التوري في البرلمان بعد وقت من ذلك. وهكذا جرى تعيينه رئيساً للجمعية، وطلب منه أن يتولى الكلمة الافتتاحية أيضاً. جاء اليوم الكبير؛ فغص المكان بالناس! وكان كبار متحدثينا موجودين، للحكم على جهودنا لا لمساعدتنا فيها. كانت كلمة خطيب أكسفورد فشلاً مدوياً! وهذا ما ألقى كآبة ووهناً في الأمر كله: كان المتحدثون في الموضوع المطروح قِلّة؛ ولم يأت أحد منهم بأفضل ما عنده. كان ذلك فشلاً ذريعاً مخزياً! وأما مشاهير المتحدثين الذين كنا معتمدين عليهم فذهبوا ولم نرهم بعد ذلك. وقد قدموا لي (أنا على الأقل) درساً جديداً في معرفة العالم. أدى هذا الانهيار غير المتوقع إلى تغير علاقتي بالمشروع كله. ما كنت أتوقع أن أتولى دوراً بارزاً ولا أن أتحدث كثيراً، في البداية خاصة. لكنني رأيت الآن أن نجاح المشروع لا بد له من الاعتماد على رجال جدد؛ فأدليت بدلوي. افتتحت طرح القضية الثانية بنفسي؛ ثم صرت أتحدث في كل مناقشة تقريباً. كان هذا عملاً بالغ المشقة بعض الأحيان. استمر روميلي والأشقاء الثلاثة من آل فيليبز فترة بعد ذلك؛ لكن صبر مؤسسي الجمعية كلهم سرعان ما نفد فلم يبق منهم إلا أنا وروبباك. ثم بدأ الأمر يتحسن في الموسم اللاحق (1826 – 1827). اكتسبنا متحدثين ممتازين اثنين من التوري هما هاورد وشي (الرقيب شي فيما بعد). وقد تعزز الجانب الراديكالي بكل من تشارلز بولر وكوكبورن، فضلاً عن آخرين من الجيل الثاني من بنثاميي كامبردج. وبعَوْنٍ من هؤلاء، ومن غيرهم أحياناً، ومن متحدثي التوري، إضافة إلى روبباك وأنا إذ كنا متحدثين دائمين، صارت كل حلقة مناقشة «معركة مصرمة» بين

«الراديكاليين الفلسفيين» ومحامي التوري، وذلك حتى صارت مواجهاتنا مدار حديث الناس، فجاء كثير من أصحاب الشأن المرموق حتى يستمعوا إليها. ثم ازداد الأمر احتداماً في الموسمين التاليين، 1828 و1829، إذ جاء أنصار كوليريدج (منهم موريس ومتيرليغ) إلى الجمعية فصاروا حزباً ليبرالياً ثانياً، بل راديكالياً أيضاً، لكن على أرضية مختلفة تمام الاختلاف عن الأرضية البنثامية، وفي مواجهة حامية معها. أدخلت العقائد وأنماط التفكير التي مثلت ردة الفعل الأوروبية على فلاسفة القرن الثامن عشر إلى هذه المناقشات فأضافت فريقاً «محارباً» ثالثاً شديد الأهمية إلى ذلك المعترك الذي ما عاد لديه الآن ممثلون سيئون عن حركة الفكر في الجزء الأكثر ثقافة من الجيل الجديد. كانت مناقشاتنا شديدة الاختلاف عما يجري في جمعيات المناقشة الأخرى لأنها اشتملت عادة على أقوى ما كان كل طرف يطرحه من المبادئ الفلسفية التي كانت تأتي غالباً لتدحض واحدتها الأخرى. كانت تلك التجربة شديدة الفائدة لنا بالضرورة، وكانت مفيدة لي على نحو خاص. والواقع أنني لم أتوصل أبداً إلى اكتساب طلاقة حقيقية؛ كما كانت لي دائماً طريقة سيئة خرقاء في إيصال أفكاري. لكنني كنت قادراً على جعل الجميع يستمع إلى ما أقول. وكنت أهتم دائماً بكتابة ما أريد قوله عندما يبدو لي حسن التعبير عنصراً مهماً بفعل طبيعة الأفكار نفسها أو بفعل المشاعر المشتملة فيها، وهذا ما زاد كثيراً في قدرتي على الكتابة المؤثرة إذ اكتسبت تذوّق طلاوة الكلام وحُسن إيقاعه، إلى جانب الحس العملي فيما يتعلق بإطلاق الجمل في مجرى الحديث، والقدرة الفورية على ضبطها ضبطاً سليماً، وذلك من حيث تأثيرها على جمهور مختلط.

شغلت الجمعية والتحضيرات اللازمة لها، إلى جانب التحضير من أجل المناقشات الصباحية المستمرة بالتزامن مع عمل الجمعية، القسم الأكبر من وقت فراغي. وهذا ما جعل توقفي عن الكتابة في ويستمنستر ريفيو في ربيع

1828 بشعري بقدر من الراحة والانفراج. لقد وقعت الصحيفة في صعوبات كبيرة: صحيحٌ أن العدد الأول منها حقق مبيعات مشجِّعة كثيراً، لكن ما تلاه من أعداد لم يحرز في أي وقت من الأوقات كمية مبيعات تغطي تسديد نفقات استمرار صدور الصحيفة. خفضت النفقات خفضاً كبيراً لكنه ما كان كافياً؛ فاستقال أحد المحررين، هو ساوذرن؛ واستقال عدد من الكتاب الذين يتلقون مالاً مقابل مقالاتهم؛ ومنهم أنا وأبي، ثم عدنا نكتب من غير مقابل. لكن المال المرصود للصحيفة في الأصل كاد ينفد. وكان لا بد من ترتيبات جديدة لشؤون الصحيفة إن كان لها أن تواصل العيش. اجتمعنا، أنا وأبي، عدة مرات مع بورينغ لبحث الأمر. وكنا مستعدين لبذل ما نستطيع من أجل المحافظة على الصحيفة لساناً ناطقاً بآرائنا، لكن ليس مع استمرار تولّي بورينغ شؤون التحرير. فحين اتضحت استحالة استمرار الصحيفة في دفع أجر التحرير، وفّر ذلك أرضية سمحت لنا بالاستغناء عن خدمات هذا الرجل من غير أن يكون في ذلك إهانة له. كنت مستعداً مع نفر من أصدقائنا لمتابعة الكتابة في الصحيفة من غير أجر؛ وكان يمكن العثور على واحد من بيننا يحرِّرها من غير مقابل؛ ولعلنا كنا قادرين أيضاً على التعاون على تحريرها! وكان بورينغ يشارك في هذه المفاوضات قابلاً بها، لكنه كان يجري مفاوضات غيرها في مكان آخر (مع الكولونيل بيرونيت ثومبسون). هذا ما علمنا به أول مرة عن طريق رسالة من بورينغ يبلغنا فيها، بصفته محرراً، بأن اتفاقاً قد تم، ثم يقترح علينا الكتابة في العدد المقبل مع وعد بالدفع. لم نجادل في حق بورينغ في التوصل، إن استطاع، إلى ترتيبات تكون أفضل له مما اقترحناه. لكننا رأينا أن ما فعله من كتم الأمر عنا مع التظاهر بالمشاركة في مشروعنا كان شيئاً مهيناً. وحتى لو لم نر ذلك، فإننا ما كنا نعتزم إنفاق مزيد من الجهد والوقت على الكتابة في صحيفة يديرها هو. وبالتالي، فقد اعتذر أبي عن الكتابة رغم أنه كتب للصحيفة مقالة سياسية واحدة أو أكثر،

بعد سنتين أو ثلاث وتحت ضغط كبير. أما من ناحيتي فقد رفضت الكتابة رفضاً جازماً. وهكذا انتهت صلتي مع «ويستمنستر ريفيو» الأصلية. وقد كلفتني آخر مقالة كتبتها فيها عملاً أكثر من أي مقالة قبلها؛ لكنه كان جهداً نابعاً عن الحب لأنني دافعت في المقالة عن الثوريين الفرنسيين الأوائل في مواجهة الصورة المشوهة التي حملها حزب التوري عنهم وعرضها السير وولتر سكوت (Sir Walter Scott) في مقدمة كتابه «حياة نابليون» (*Life of Napoleon*). وقد فاق عدد الكتب التي قرأتها لهذه الغاية، آخذاً مقتطفات منها ومسجلاً ملاحظاتي عليها، ما تجاوز قيمة الموضوع المباشرة أشواطاً (بل حتى عدد الكتب التي اشتريتها؛ لأننا ما كنا نعرف في تلك الأيام مكتبات عامة أو مكتبات يستطيع المرء الاشتراك فيها حتى يستعير كتباً مرجعية فيأخذها إلى بيته). لكنني كنت أضمر في تلك الأيام نية في وضع كتاب عن تاريخ الثورة الفرنسية. ثم أنفذ هذا المشروع؛ لكن ما جمعته لأجله آنذاك كان عظيم الفائدة لكارلايل، عندما عمل على الموضوع نفسه بعد حين.

الفصل الخامس

أزمة في تاريخي العقلي
مرحلة إلى الأمام

مضت بضع سنوات بعد ذلك ما كتبت فيها إلا أقل القليل. وما كان شيء مما كتبته منتظماً أو مخصصاً للنشر. كانت فوائد هذا الانقطاع عظيمة. في تلك الفترة، كان هاماً بالنسبة لي أن أتمكن من هضم وإنضاج أفكاري من أجل عقلي وحده فقط، ومن غير أي حاجة آنية تدعوني إلى طرحها مطبوعةً. ولو أنني مضيت في الكتابة وقتها لسبب ذلك اضطراباً كبيراً في ما كان يصيب طبعي وأفكاري من تحول في تلك السنوات. لا أستطيع الآن تفسير أصول هذا التحول، أو الصيرورة التي صرت مستعداً لها، إلا إذا عدت قليلاً إلى الخلف.

منذ أن قرأت بنثام أول مرة في شتاء 1821، بل منذ بداية «ويستمنستر ريفيو» خاصة، صار عندي حقاً ما أستطيع أن أدعوه هدفاً في الحياة: أن أكون مصلحاً لهذا العالم! وقد تطابق فهمي للسعادة الذاتية مع هذا الهدف تطابقاً تاماً. وما تمنيت من المواقف الشخصية إلا ما كان يمكن أن يأتيني

من زملائي في إطار هذا المسعى. قطفت من الزهور في طريقي قدر ما استطعت؛ لكن ما منحني رضاً حقيقياً دائماً أطمئن إليه كان هو مشروعي نفسه. وقد اعتدت أن أغبط نفسي على يقين الحياة السعيدة الذي كنت مستمتعاً به من خلال تعليق سعادتي على شيء متين بعيد المدى أستطيع دائماً تحقيق بعض التقدم فيه من غير أن يستنفده تحقق نهائي تام. سار الأمر على أحسن ما يكون عدة سنوات بدا لي فيها أن التحسن العام الجاري في العالم، وفي صورتي التي كوّنتها عن نفسي منخرطاً مع الآخرين في نضال من أجل تعزيز هذا التحسن، أمران كافيان لملء وجودي حركة واهتماماً. لكن، جاءني وقت صحوت فيه من هذا كله مثلما يستيقظ المرء من حلم. حدث هذا في خريف العام 1826. وكنت وقتها في حالة من التبلّد العصبي، مثلما يحصل لأي امرئ من وقت لآخر. وكنت غير مستجيب لما يُستجاب له عادة من متع ومَسَرّات. إنها تلك الحالة المزاجية الغريبة التي تُحيل ما كان متعة أو مسرة ذات وقت شيئاً تافهاً لا يثير اهتماماً. أظنها الحالة نفسها التي يمر بها من يتحوّلون إلى المسيحية الطرائقية (الميثودية) عندما يستحوذ عليهم «اعترافهم الأول بالخطيئة»! وفي تلك الحالة الذهنية، خطر لي أن أطرح على نفسي سؤالاً مباشراً: «افترض أن أهدافك في الحياة تحققت كلها، وأن كل تغير في المؤسسات والآراء تطلعت إليه صار قابلاً للتحقق الآن، في هذه اللحظة نفسها: أيكون هذا فرحتك وسعادتك الكبرى؟» فأجابني هاتف داخلي غريزي لا سبيل إلى إسكاته: «لا!» غاز قلبي بين أضلعي: تداعت الأسس كلها التي قامت حياتي عليها. أيعقل أن تكون سعادتي كلها كامنة في السعي المتواصل خلف هذه الغاية؟ لكن ما عاد للغاية نفسها أي سحر؛ فكيف يمكن لي بعد هذا أن أهتم بوسائل تحقيقها؟ أحسست أنني فقدت كل ما يدعوني إلى مواصلة الحياة!

رجوت أولاً أن تمر هذه السحابة وتزول من تلقاء ذاتها؛ لكنها لم تزل! وأما العلاج الأول لمنغّصات الحياة الصغيرة، أي نوم ليلة، فما كان له أثر

عليَّ. أفقت على إدراك متجدد لتلك الحقيقة المفزعة. حملتها معي أينما ذهبت، إلى كل رفقة وكل انشغال. ما كان ثمة شيء يستطيع أن ينسيني إياها أكثر من دقائق معدودة. مرت بضعة شهور بدا لي فيها أن تلك السحابة تزداد كثافة فوق كثافة. ولعل هذه الأبيات من قصيدة «كآبة» لكولريدج (ما كنت أعرفها آنذاك) تصف حالتي أحسن وصف:

«حزن من غير ألم، حزن خاوٍ موحش مظلم
حزن مختنق نعسٌ خامد،
لا يأنسُ متنفّساً أو راحة
في كلمةٍ أو زفرة أو دمعة»

التمست الراحة في كتب أحبها، لكن عبثاً! إنها تلك المذكرات نفسها التي تتحدث عن أشخاص نبلاء عظماء عاشوا في الماضي، مذكرات كنت أقرأها فأستمد منها قوة وحيوية على الدوام. صرت أقرأها الآن من غير إحساس! أو لعل ذلك الإحساس كان هو نفسه، لكن السحر ضاع! صرت مقتنعاً أن حبي لبني البشر، وحبي للتفوق والتميز من أجلهم، قد استنفد نفسه. لم ألتمس الراحة عبر مكاشفة الآخرين: لو كان لي من أحبه حباً كافياً لأن أسرّ إليه بما في نفسي لما كنت في هذه الحال أصلاً. أحسست أيضاً أن ما بي من كرْبٍ ليس مما يثير اهتمام أحد، أو لعله ليس مما يستدعي الاحترام أيضاً! ما كان فيه شيء يدعو أحداً إلى التعاطف معي. وأما النصح فكان شيئاً ثميناً لو كنت أعرف أين ألتمسه. كثيراً ما كانت تَرِد على أفكاري الكلمات التي قالها ماكبث للطبيب. لكن ما كان عندي أحد أستطيع أن أعلّق عليه أملاً، ولو واهياً، في مساعدتي. وأما أبي، الشخص الذي كان طبيعياً لجوئي إليه في أي صعوبة عملية تواجهني، فكان آخر شخص يمكن أن ألتمس عونه في حالتي هذه. كان كل شيء يقنعني أنه لا يعرف أبداً أي حالة ذهنية تشبه حالتي الآن، ولا هو بالطبيب القادر على معالجتها حتى إن تمكنت من جعله

بفهمها. لقد جرى تثقيفي الذي كان أبي قائماً عليه كله من غير أي حساب لاحتمال وصولي إلى هذه النتيجة. لم أرَ ضرورة تدعوني إلى إيلام أبي بجعله يرى أن خططه قد خابت بعد أن صار الأمر كله إلى حال لا تنفع فيها معالجة، بل تجاوز قدرته على إصلاح ما فسد. وأما بقية أصدقائي فما كان فيهم ذلك الوقت واحد يصح لي أن آمل في جعل حالتي مفهومة عنده. على أن حالتي تلك كانت مفهومة عندي كثيراً: كلما ازددت فهماً لها، كلما بدا لي أن لا أمل يرتجى منها.

علّمتني دراستي أن كل مشاعر وخصال عقلية أو أخلاقية، طيبة أو خبيثة، لا تكون إلا نتيجة الاجتماع: فأن نحب شيئاً، أو نكره شيئاً، أو نجد متعة في فعل أو فكرة وألماً في غيرها، فهذا ما يأتي نتيجة تعلقٍ بأفكار سارة أو مؤلمة تلازم تلك الأشياء، ونتيجة أثر التعليم أو التجارب أيضاً. وكان من النتائج المباشرة لهذا الفهم، أنني كنت أسمع أبي يقول دائماً (وهذا ما كنت مقتنعاً به أيضاً) أن هدف التعليم يجب أن يكون الوصول إلى أقوى انتساب ممكن إلى فئة ما هو صحّي ومفيد؛ فتُنسب السعادة إلى كل شيء يفيد المجموع كله، وينسب الألم إلى كل ما يؤذي المجموع كله. بدا لي هذا المبدأ منيعاً في وجه أي اعتراض. لكن صار يبدو لي الآن، عندما أعيد التفكير، أن من علموني انشغلوا كثيراً، لكن سطحياً، بوسائل تشكيل هذه النسبة الحميدة والمحافظة عليها. والظاهر أنهم وثقوا أتم ثقة بالأدوات القديمة المألوفة: المديح واللوم، والثواب والعقاب. لكن، ما عاد عندي الآن شك في أن هذه الوسائل، إن بدأت في وقت مبكر وطُبِّقت من غير انقطاع، تستطيع خلق قرابة وثيقة بين الألم والمسرّة، وقد تنتج رغبات وكراهات قادرة على الاستمرار طيلة حياة المرء من غير أن تخبو. لكن لا بد من وجود شيء مصطنع عارض في الصِّلات والنسبات المنتجَة على هذا النحو. وذلك أن الآلام والمسرات تنسب إلى الأشياء عنوة من غير أن تكون لها بها أي رابطة طبيعية. ومن هنا

أظن أن ثمة أمراً أساسياً بالنسبة لاستمرارية هذه النسبات والصلات، ألا وهو وجوب كونها قوية راسخة إلى حد يمنع أي انفصال فيها، وذلك قبل أن تبدأ الممارسة الطبيعية للقدرة التحليلية. وهذا لأنني صرت أرى في ذلك، أو ظننت أنني أرى، ما كنت أنظر إليه نظرة شك دائماً: إن الطبع التحليلي نزّاع إلى نبذ المشاعر. وهذا قيل يكون فيه حقاً عندما لا تجري رعاية أي نزوع ذهني آخر فتظل الروح التحليلية من غير تكملاتها ومصحِّحاتها الطبيعية. ولعل تميز التحليل نفسه (هكذا رأيت) كامن في أنه أميل إلى إضعاف ما يأتي نتيجة تحيز أو فكرة مسبقة، وإلى تقويضه أساسه أيضاً. أي أنه يمكّن عقولنا من الفصل بين الأفكار التي يكون ترابطها الظاهر وليد مصادفة أو عادة؛ لا أكثر: لا يمكن لأي نسبات أو ارتباطات مهما تكن أن تصمد حتى النهاية أمام هذه القوة المفكِّكة لولا أننا مدينون للتحليل بأوضح ما لدينا من معرفة بالنتائج الدائمة الوجود في الطبيعة. وأما الصلات الحقيقية بين الأشياء فغير معتمدة على إرادتنا أو أحاسيسنا. إنها قوانين الطبيعة هي التي تجعل، في حالات كثيرة، شيئاً ما غير قابل للفصل عن شيء آخر. وهي القوانين التي، بقدر ما نفهمها فهماً واضحاً ونطبقها تطبيقاً خلّاقاً، تجعل أفكارنا عن الأشياء التي نجدها متجمِّعة معاً دائماً في الطبيعة تتماسك على نحو وثيق أكثر فأكثر في تفكيرنا. وهكذا فإن الملكات التحليلية قادرة حتى على تقوية النسبات بين العلات والمعلولات، وبين الوسائل والغايات؛ على أنها ميالة في جملتها إلى إضعاف ما يكون مجرد «مسألة إحساس». إذا أردنا التعبير عن الأمر بكلام عادي. ومن هنا (أظن) أنها ملكات محبَّذة من أجل الحصافة ووضوح البصيرة، لكنها «دودة» دائمة الحفر في جذر العواطف والفضائل معاً. وهي، فوق هذا، تقوِّض تقويضاً مروِّعاً كل رغبة وكل مَسَرّة مما يكون من آثار النسبة أو الاجتماع، أي كل رغبة أو مسرّة إلا (بحسب نظريتي) ما يكون جسدياً أو عضوياً. ولا أظن أن أحداً لديه اقتناع أقوى مما

كان عندي وقتذاك فيما يتعلق بعدم كفاية هذه الرغبات والمسرات التي من شأنها أن تجعل الحياة جذابة.

كانت تلك هي قوانين طبيعة البشر عندي؛ القوانين التي بدا لي أنها أوصلتني إلى تلك الحال. كان كل من أحترمه يرى أن السعادة الناجمة من العطف على بني البشر، والأحاسيس التي يثيرها في النفس خير الآخرين، بل ما يكون منه خيراً لبني البشر كلهم خاصة، هي هدفٌ للوجود نفسه، بل هي أعظم مصادر السعادة وأكثرها تأكيداً. كنت مقتنعاً بصحة هذا؛ لكن معرفتي أن ذلك الشعور قادر على إسعادي لو كان موجوداً عندي لم تستطع جعله موجوداً. وأظن أن تثقيفي قد فشل في زرع هذه المشاعر في نفسي بحيث يكون لها من القوة ما يجعلها تقاوم ما يكون للتحليل من آثار تفكيكية، وذلك حين جعل مجرى تنشئتي الذهنية كله التحليلَ المبكّر غير الناضج عادة من عاداتي العقلية. ومن هنا صرت أقول في نفسي إنني تُركتُ وقد تقطّعت بي السبل عند بداية رحلتي: قاربٌ حسن التجهيز، له دَفّة، لكن من غير شراع؛ أي من غير أي رغبة حقيقية تسوقني إلى تلك الغايات التي أُعددت من أجل العمل لها أحسن إعداد. لا يكفي العثور على اللذة في الفضيلة، أو في الخير العام، من غير وجود شيء من كل شيء غيرهما. بدا لي أن منابع الطموح والزهو في داخلي قد جفّت تماماً مثلما جفّت منابع نزعة الخير! لقد كنت مشبعاً زهواً (هكذا فكرت) في سن مبكرة أكثر مما يجب: اكتسبت قدراً من التميز فحسبت أن لي شيئاً من الأهمية قبل أن تتطور عندي رغبة التميز ورغبة التميز فتصبح عاطفة في نفسي: لم أُصِب من هذا إلا نزراً يسيراً، لكنه جاء أبكر مما يجب، فأصابه ما يصيب كل مسرة يتمتع بها المرء قبل أوانها. وهذا ما تركني سئماً غير مبالٍ بالأمر كله. فصارت المسرات كلها ليست مسرات في نظري، الأناني والغيري منها! وبدا لي أن ما من قوة في الطبيعة تستطيع أن تبدأ عملية إعادة تكويني وخلقي من جديد بعد أن صار عقلي

تحليلياً على نحو غير قابل للإبطال فغدا غير قابل على إيجاد نسبات جديدة بين المسرَّة وأي موضوع من مواضيع رغبات بني البشر.

تلك هي الأفكار التي امتزجت بذلك الشتاء المقفل الجاف الكئيب للعام 1826 – 1827. لكن ما كان بي لم يُعجزني عن متابعة مشاغلي المعتادة. كنت أتابعها متابعة آلية، بقوة العادة المحض. كنت شديد الدُربة على نوع بعينه من أنواع التمرين العقلي فصرت قادراً على متابعته رغم كل ما أصابه من انعدام الروح. بل إنني ألفت عدة خطب، وألقيتها في جمعية المناقشة، لكنني لا أعرف مبلغ ما أصابته من نجاح. فمن فترة أربع سنوات متواصلة أمضيتها متحدثاً في تلك الجمعية، لا أكاد أتذكر من تلك السنة شيئاً. وكان في ذهني دائماً بيتان من الشعر لكولريدج الذي وجدت عنده دون الكتب جميعاً وصفاً صادقاً لما كنت أحس. ما كنت أعرف هذين البيتين من قبل (لأنني ما قرأتهما قبل ذلك)، لكنني تعرفت إليهما في فترة لاحقة من فترات ذلك الاعتلال العقلي نفسه.

«عملٌ من غير أمل، كمن يصب الرحيق في غربال؛
ورجاء من غير موضوع ليست به قدرة على العيش»

أرى، كيفما نظرت إلى الأمر الآن، أن حالتي ما كانت فريدة أو غريبة مثلما ظننت. ولست أشك في أن أشخاصاً كثيرين غيري مروا بحالة مماثلة. لكن خصوصيات تعليمي أضفت على هذه الظاهرة العامة صبغة شخصية جعلتها تبدو أثراً طبيعياً ناجماً عن أسباب لا يستطيع الزمان محوها. وكثيراً ما سألت نفسي عندما إن كنت أستطيع عيش حياتي على هذا النحو، أو إذا كنت مضطراً إلى عيشها أصلاً؟ وكنت أجيب عن سؤالي هذا بأنني لا أظن أنني أستطيع احتمال الأمر أكثر من سنة. لكن، وبعد مرور ما لا يتجاوز نصف تلك الفترة، أنار شعاع ضئيل ظلمة كآبتي. كنت أقرأ مصادفة كتاب «المذكرات» لمارمونتيل، فوصلت إلى فقرة فيه تتصل بموت أبيه وحالة

الكرب التي ألمّت بالأسرة ضخامه إلهام مفاجئ جعله يشعر، وهو لا يزال صبياً، أنه سيكون كل شيء بالنسبة لتلك الأسرة، وجعل أسرته تشعر الشعور نفسه أيضاً: سوف يعوّضهم عن كل ما فقدوه. تمثل لي مشهد حي عن تلك المشاعر فرحت أبكي. صار عبئي يتناقص منذ تلك اللحظة. وزال عني ذلك الإحساس بالظلم الذي خلّفته فكرة أن مشاعري ميتة. لم أعد من غير رجاء؛ لست جذع شجرة، ولست حجراً! وبدا لي أنني لم أزل محتفظاً ببعض المادة التي تتشكل منها قيمة الشخصية كلها وكل ما لدى المرء من قدرة على السعادة. هكذا تخففت من إحساسي المقيم بانعدام الأمل في شفائي وصرت أرى، شيئاً بعد شيء، أن حوادث الحياة الصغيرة قادرة على منحي شيئاً من المسرة من جديد. شعرت أنني قادر على العثور على الفرحة من جديد؛ لا على تلك الفرحة العارمة، بل على الفرحة الكافية للإحساس بالبهجة: في السماء، وضياء الشمس، وفي الكتب، وفي الحديث مع الآخرين، وفي الشؤون العامة. وسرعان ما عاد إليّ نوع من الإثارة، وإن كان معتدلاً، في إرهاق نفسي بالعمل من أجل آرائي ومن أجل الخير العام. راحت الغمامة تنجلي شيئاً بعد شيء؛ وعدت أستمتع بالحياة من جديد. ورغم عدة انتكاسات دام بعضها أشهراً بعد ذلك، إلا أنني ما شعرت أبداً بقدر من التعاسة يعادل ما كان عندي أول الأمر. وكان لتجارب تلك الفترة أثران شديدا البروز في طبعي وآرائي. ففي المقام الأول، جعلتني تلك التجارب أعتمد نظرية في الحياة تخالف النظرية التي سرت عليها من قبل كل مخالفة. وقد كان لتلك نظرية مشتركات كثيرة مع نظرية كارلايل في الوعي الذاتي المضاد التي ما كنت قد سمعت بها في ذلك الوقت. لم تهتز قناعتي أبداً بأن السعادة امتحان لقواعد السلوك كلها؛ وأنها غاية الحياة. لكنني صرت أرى الآن أن إدراك السعادة لا يكون ممكناً إلا إذا لم تُجعل هدفاً مباشراً في ذاتها. والسعداء هم وحدهم (كما ظننت) من تكون أذهانهم متعلقة بموضع آخر

غير سعادتهم هم: بسعادة الآخرين، أو بتحسين حال البشر، بل حتى بحرفة أو صنعة يهتمون بها غير معتبرين إياها وسيلة، بل غاية مثالية في حد ذاتها. وهكذا فهم يجدون السعادة في طريقهم وهم ماضون صوب شيء آخر. إن مسرّات الحياة كافية (هكذا كانت نظريتي الآن) لجعلها شيئاً سعيداً عندما يقطفها المرء سائراً في طريقه من غير أن يجعلها موضوعاً رئيسياً. فما إن يجعلها غايته حتى يحس عدم كفايتها. لا تحتمل هذه المسرّات فحصاً مدققاً فيها! يكفي أن تسأل نفسك إن كنت سعيداً حتى تفقد السعادة! والفرصة الوحيدة هي أن يستهدف المرء لا السعادة، بل شيء يتجاوزها فيجعله غاية حياته. وعليه أن يترك وعيه الذاتي وتدقيقه وأسئلته المطروحة على نفسه تستنفد قواها كلها في ذلك. وإذا ابتسم له الحظ فنجح في هذا فسوف يستنشق السعادة مع الهواء في تنفسه من غير انتباه لها أو تفكير فيها، بل من غير أن يدركها خياله قبل ذلك، ومن غير أن يطرح على سعادته تلك أسئلة قاتلة تجبرها على الفرار. صارت هذه النظرية الآن أساس فلسفتي في الحياة. ولا أزال متمسكاً بها لأنني أراها أفضل نظرية لكل من يكون لديهم قدر متواضع من العاطفة والقدرة على التمتع بالحياة، وهم الكثرة الغالبة بين البشر.

كان التغير المهم الثاني الذي شهدته أفكاري في تلك الفترة هو أنني صرت أعطي، للمرة الأولى، الثقافة الداخلية للفرد مكانها الملائم بين الضروريات الأولى لحسن حال الإنسان. كففت عن إضفاء أهمية حصرية على ترتيب الشروط الخارجية وعلى تدريب الإنسان على التأمّل والعمل.

صرت أعرف الآن بالتجربة أن عوارض الضعف العابرة في حاجة إلى رعاية مثلها مثل القدرات الفعّالة، وأنها في حاجة إلى عناية وإغناء مثلما هي في حاجة إلى إرشاد. لكن عيني ما غشيت لحظة عن ذلك الجزء من الحقيقة الذي كنت أراه من قبل، ولا صرت أقدره بأقل من قدره. ثم «أخذ» الثقافة

الذهنية، ولا كففت يوماً عن اعتبار حسن القدرة على التحليل وممارسته شرطاً ضرورياً لتطور الفرد والمجتمع، لكنني صرت أرى أن لهما آثاراً لا بد من تصحيحها عن طريق اشتمال غيرها بالرعاية أيضاً. صارت المحافظة على التوازن الواجب بين الخصال تبدو بالغة الأهمية في نظري. وصارت رعاية المشاعر وتنميتها نقطة من النقاط الرئيسية في معتقدي الأخلاقي الفلسفي. وصارت أفكاري وميولي متجهتين، أكثر فأكثر، صوب ما يبدو لي قادراً على خدمة تلك الغاية.

صرت أرى الآن معنى في الأشياء التي قرأتها أو سمعت عنها فيما يتعلق بأهمية الشعر والفن من حيث هما أداتان من أدوات الثقافة البشرية. لكن الأمر اقتضاني بعض الوقت قبل أن أصل إلى هذا بتجربتي الشخصية. كانت الموسيقى الفن الوحيد من بين فنون المخيلة الإنسانية الذي يمنحني مسرة عظيمة منذ طفولتي، وكان أبلغ آثارها إثارة الحماسة في نفسي (لعلها تبزّ أي فن آخر في هذا الأمر)، وفي الارتقاع بمشاعري إلى مكانة سامية موجودة في طبع المرء لكن إثارتها على هذا النحو تمنحها ألقاً واتقاداً. صحيح أن أثر الموسيقى عابر مهما ارتفع، لكنه ثمين من أجل المحافظة على هذه المشاعر في كل وقت. كثيراً ما عشت تأثير الموسيقى هذا، لكنه صار أمراً معلّقاً خلال فترة كآبتي مثلما صار غيره من أسباب المسرة. لقد حاولت التماس الراحة في الموسيقى آنذاك فلم أجد فيها راحة نفسي. وبعد أن مرت الموجة وصرت في طور النقاهة، جاءت الموسيقى فساعدتني، لكن بطريقة أقل سمواً بكثير. تعرفت في تلك الفترة على مقطوعة «أوبيرون» لويبر؛ وقد أفادتني المتعة الكبرى التي أتتني من ألحانها العذبة أيما فائدة لأنها جعلتني أرى منبعاً من منابع المسرة كان شديد التأثير في نفسي مثلما كان دائماً. لكن طيب ذلك كله أضعفته كثيراً فكرة أن متعة الموسيقى (يصح هذا بالقدر نفسه على متعة اللحن المحض) تخبو مع الألفة مما يحتم إنعاشها

بفواصل زمنية كافية أو بتجديد دائم للموسيقى التي يسمعها المرء. وكان من الطبيعي تماماً، سواء بسبب حالتي آنذاك أو بسبب التركيبة العامة لعقلي في تلك المرحلة من حياتي، أن فكرة قابلية الترتيبات الموسيقية للاستنفاد كانت تعذبني إلى حد كبير. يتألف الأوكتاف من خمس نغمات فقط، واثنتين من أنصاف النغمات، وهي غير قابلة للترتيب معاً إلا بعدد محدود من الطرق لا يكون جميلاً إلا بعضٌ منها. وقد بدا لي أن أكثر هذه الطرق لا بد أن يكون مكتشفاً بالفعل. وبدا لي أيضاً أن ما من إمكانية لوجود سلسلة طويلة من أمثال موزارت وويبرز ممن يستطيعون اجتراح منابع كلية الجِدّة فائقة الغنى كالتي اجترحاها. قد يمكن أن يرى المرء في قلقي هذا شيئاً يشبه قلق فلاسفة لابوتا عندما استبد بهم الخوف من أن تستنفد الشمس نفسها حرقاً. لكن قلقي هذا كان متصلاً بأفضل ما في طبعي من خصائص؛ بل هو النقطة الطيبة الوحيدة التي يمكن العثور عليها في تَرَبّي البائس غير الرومانسي. وهذا لأن كآبتي تلك، إن نظرتُ إليها نظرة صادقة، لا يمكن اعتبارها إلا ضرباً من ضروب الغرور لأنها نجمت عما ظننته حطام سعادتي.

على أن مصير الإنسان عامة ما فارق أفكاري وما انفصل عندي عن مصيري أنا. أحسست أن الخلل في حياتي لا بد أن يكون خللاً في الحياة نفسها! وظننت أن السؤال كان: إذا كان لمُصلحي المجتمع والحكومة أن ينجحوا في مساعيهم ويبلغوا أهدافهم فصار كل امرئ في المجتمع حراً متمتعاً بحالة من الراحة المادية، فهل تكف مسرات الحياة عن كونها مسرات إن لم تعد المحافظة عليها تستوجب كفاحاً وحرماناً؟ أحسست أن كآبتي مستمرة من غير آخر إلا إذا استطعت رؤية سبيل إلى أمل أفضل من هذا من أجل سعادة البشر عامة. وشعرت أن عليّ، إن استطعت تلمس مخرج، أن أنظر إلى العالم بسعادة ورضا بقدر ما يكون لي حقاً اهتمام حقيقي بالشأن العام.

هذه الحالة الفكرية والشعورية هي ما جعل قراءة ووردزوورث (Wordsworth) أول مرة (في خريف 1828) حدثاً مهماً في حياتي. بدأتُ قراءة مجموعة قصائده بدافع الفضول من غير أن أتوقّع راحة عقلية تأتيني منها، رغم فزعي إلى الشعر لهذه الغاية من قبل. قرأت أشعار بايرون (Byron) (كان جديداً عليّ) خلال أسوأ فترات اكتئابي لأرى إن كان ذلك الشاعر الذي قيل إن العواطف القوية أهم ما في شعره يستطيع النهوض بمشاعري من جديد. لم أجنِ فائدة من تلك القراءة؛ ولعل هذا متوقع! بل حدث العكس! كانت حالة الشاعر الذهنية شديدة الشبه بحالتي. تحسّر رجل استنفد المسرات كلها وصار كأنه يرى الحياة لا بد أن تكون شيئاً مضجراً لا يثير اهتماماً لدى كل من يمتلكون طيباتها، مثلما وجدتها أنا. كما ألقت قصيدتا «هارولد» و«مانفرد» على نفسي عبئاً فوق ما فيها، وما كنت في حالة ذهنية تجعلني ألتمس راحة في العاطفة الحسية العنيفة في قصيدته «غياوور»، أو في جهامة قصيدة «لاراس». لكن، وبقدر ما كان بايرون غير مناسب لحالتي، كان ووردزوورث هو ما يناسبها تماماً. كنت قد نظرت في قصيدة «نزهة» قبل ثلاث سنوات من ذلك فما وجدت فيها إلا القليل؛ ولعلي ما كنت لأجد فيها أكثر من ذلك القليل لو عدت إلى النظر إليها في هذا الوقت. لكن قصائده المتنوعة في طبعتها التي صدرت في جزءين عام 1815 برهنت على أنها ما أحتاجه تماماً في تلك الآونة (هي قصائد ما عاد صاحبها نفسه يجد فيها كبير قيمة في الشطر الأخير من حياته).

كانت هذه القصائد، في المقام الأول، على اتصال وثيق بأكثر ما يثير في نفسي بهجة: حب المواضيع الريفية والمناظر الطبيعية. كنت مديناً لهذه المواضيع لا بمعظم ما عرفته في حياتي من مسرة فحسب، بل أيضاً لما كانت قادرة على إعطائي خلال أطول فترات اكتئابي. وكانت قوة حب الجمال الريفي في نفسي أساس استمتاعي بأشعار ووردزوورث. وزاد في

ذلك أنه يصف المشاهد الجبلية خاصة، تلك المشاهد التي كانت مثال الجمال الطبيعي عندي نتيجة رحلتي إلى جبال البيرينيه في باكورة حياتي. لكن أثر ووردزوورث الكبير في نفسي ما كان ليتحقق لو أنه اكتفى بعرض صور جميلة لمناظر الطبيعة. بل إن الشاعر سكوت أفضل منه في عرضها؛ كما أن أي لوحة من الدرجة الثانية تصور الطبيعة يكون لها تأثير أكثر من أي شعر. كان ما جعل قصائد ووردزوورث دواء شافياً لحالتي العقلية هو تعبيرها لا عن الجمال الخارجي وحده، بل عن حالة المشاعر، وعن التفكير الذي تلوّنه المشاعر في ظل ما يثيره الجمال في نفس الإنسان. بدا ذلك لي كأنه تثقيف الإحساس عينه... الثقافة التي كنت أنشدها. وفي تلك القصائد، بدا لي أنني أستمد المسرة من منبع في داخلي: متعة شعورية ومتعة تأملية يستطيع كل كائن بشري أن يشارك فيها. إنها متعة لا صلة لها بالصراع أو بعدم الكمال، لكنها تغتني مع كل تحسن في الشرط الجسدي أو الاجتماعي عند البشر. أحسست أنني أتعلم من تلك القصائد ما يكون منابع السعادة السرمدية، عندما تُزال شرور الحياة الكبرى كلها.

عندما صرت تحت تأثير هذه القصائد أحسست أنني صرت أفضل حالاً وأكثر سعادةً من فوري. لا بد أنه كان ثمة شعراء أعظم من ووردزوورث، حتى في زماننا نحن. لكن قصائد أكثر عمقاً وأسمى عاطفةً ما كانت مقدورة على أن تفعل بي ما فعلته قصائده في ذلك الوقت. كنت في حاجة إلى شيء يجعلني أشعر أن في التأمل المطمئنّ الهادئ سعادة حقيقية أبدية. علمني ووردزوورث هذا من غير أن يجعلني أقر مبتعداً عن المشاعر الشائعة وعن قدر بني الإنسان المشترك، بل جعل اهتمامي بهذه المشاعر أكبر من قبل. وقد برهنت لي المسرة التي منحتني إياها هذه القصائد على أن ثقافة من هذا النوع تجعل الإنسان حصيناً من أي خوف بنجاح أكبر مما يحققه أكثر ضروب التفكير التحليلي تأصّلاً في عقله. ثم تأتي القصيدة الغنائية، التي

يدعونها قصيدة أفلاطونية من غير حق، قصيدة «إيحاءات الخلود». وحدث في هذه القصيدة، إضافة إلى ما يتجاوز حلاوة اللحن والإيقاع المعتادة عند هذا الشاعر، وإلى جانب المقطعين المتميزين بخيال عظيم وفلسفة رديئة (يستشهدون بهما كثيراً)، أن الرجل قد مرَّ أيضاً بما يشبه تجربتي. أدركت أنه شَعَرَ مثلي بأن طراوة متعة الشباب الأولى في الحياة غير باقية؛ على أنه نَشَدَ تعويضاً عنها فوجده بالطريقة التي يحاول تعليمي الآن إيجاده بها. وكانت النتيجة أنني خرجت تدريجياً من اكتئابي، ولم أعد إليه بعد ذلك قط. ظللت زمناً طويلاً أحمل أكبر تقدير لووردزوورث، تقدير أقله نابع مما فيه من خصال أصيلة وأكثره ناجم عما فعله من أجلي. لعل من الممكن القول إنه، إذا ما قورن بكبار الشعراء، شاعر الطبيعة غير الشعرية، شاعر تستحوذ عليه حالات تأملية هادئة. لكن الطبيعة غير الشعرية هي، على وجه التحديد، الطبيعة التي تقتضي تهذيباً وتثقيفاً شعرياً أكثر من غيرها. وهو التهذيب الذي كان ووردزوورث أكثر قدرة على تقديمه من بقية الشعراء، وإن كانوا أعلى منه كعباً.

وهكذا ظهر لي أن مزايا ووردزوورث كانت هي ما شكَّل مناسبة إعلاني على الملأ عن طريقتي الجديدة في التفكير وانفصالي عما كان لدى رفاقي المعتادين ممن لم يمرّوا بتغير يشبه ما أصابني. كان رويباك الشخص الذي اعتدت أن أقارن معه ملاحظاتنا في هذه الأمور. وقد جعلته يقرأ ووردزوورث فبدا لي في البداية أنه وجد فيه كثيراً مما يعجبه. لكنني فعلت ما فعله أكثر المعجبين بووردزوورث فاندفعت في انتقاد شديد لبايرون، سواء من حيث إنه شاعر، أو من حيث مدى تأثيره على الشخصية. وكان رويباك، بكل ما لديه من غرائز الفعل والصراع، يكنّ لبايرون أعظم إجلال وإعجاب ويرى في قصائده شعر الحياة البشرية كلها. وأما قصائد ووردزوورث فما رأى فيها إلا زهوراً وفراشات. اتفقنا على ترك هذه المشاجرة خارج أبواب جمعية

المناقشة؛ فتناولنا في الجمعية على امتداد أمسيتين المزايا النسبية لدى كل من بايرون ووردزوورث عارضين شروحات لكل منهما عن طريق قراءات طويلة من تظرية كل منّا في الشعر. وقد طرح سيترلينغ أيضاً نظريته في كلمة لامعة. كانت تلك المناقشة الأولى في موضوع وازنٍ التي نتّخذ فيها، أنا وروبباك، موقفَين متضادَّين. ثم صار الشق بيننا يزداد اتساعاً بعد ذلك، رغم بقائنا رفيقين عدة سنوات. بدأ افتراقنا في مسألة تنمية العواطف وتهذيبها، وكان روبباك في أوجه كثيرة، شديد الاختلاف عن الصورة المبتذلة للبنتامي أو النفعي. كان من محبي الشعر وأكثر الفنون الجميلة. وكان يستمتع بالموسيقى أيما استمتاع، وفي أي أداء فني درامي، وفي الرسم خاصة. كان يمارس الرسم فصمّم مناظر طبيعية كان فيها براعة كبرى وجمال أخّاذ. لكن كان من المستحيل إقناعه بأن لهذه الأشياء قيمة من حيث هي أدوات تساعد في تشكيل الشخصية. أما من الناحية الشخصية، وبدلاً من كونه مجرداً من العواطف مثلما يفترض بالبنتامي أن يكون، فقد كان لديه تذوُّق حساس قوي سريع. لكنه كان يجد هذه العواطف عقبة في طريقه، مثلما يرى معظم الإنكليز ممن لديهم مشاعر. وكان أكثر ميلاً إلى تقبل عواطف الألم بدلاً من المسرة، فيبحث عن مسراته في أماكن أخرى. وهذا ما جعله يتمنى نقصان مشاعره أو موتها، لا زيادتها. والواقع أن الطبع الإنكليزي، بل الشروط الاجتماعية الإنكليزية أيضاً، يجعل إمكانية استقاء المسرة من الميول العاطفية أمراً نادراً؛ وهذا ما يجعل قلة شأن الميول والعواطف في نهج الحياة العام لدى كل إنكليزي أمراً غير عجيب ولا مستغرب. وأما في أكثر البلاد الأخرى، فإن الأهمية الظاهرة لهذه العواطف والميول، من حيث إنها جزء مكوِّن من أجزاء سعادة الفرد، لمن بين المسلّمات أو البديهيات غير المحتاجة إلى أي تصريح رسمي عنها. لكن الظاهر أن أكثر المفكرين الإنكليز يرى فيها شروراً ضروريٌ وجودها، أو أشياء لا بد منها حتى تظل

أفعال الإنسان حميدة متعاطفة مع الآخرين. لقد كان رويباك من هذا النوع من الإنكليز؛ أو هكذا كان يبدو! ما كان يصنح لأي رعاية أو تنمية للمشاعر، وما كان يصلح خاصة لتنميتها من خلال المخيلة لأنه رأى في هذا رعاية للأوهام فحسب. وعبثاً حاولت إقناعه بأن العاطفة الإبداعية التي تثيرها فكرة فينا عندما نتخيلها تخيلاً حياً لا تكون وهماً بل حقيقة، بل هي حقيقة مثلها كمثل أي خصائص أخرى للأشياء. وبعيداً عن اشتمال فهمنا العقلي للموضوع على أي شيء خاطئ أو وهمي، فإن هذا متسق مع أفضل المعرفة وأكمل الإدراك العملي لكل ما للموضوع من قوانين وعلاقات مادية وفكرية. فليس لإحساسي الحار بجمال غيمة تضيئها أشعة الشمس الغاربة أن يشوّش على معرفتي أن هذه الغيمة مكوّنة من بخار الماء، وأنها خاضعة لقوانين الأبخرة التي تكون في حالة معلّقة. ولسوف أقبل بهذه القوانين الفيزيائية، وأتصرف بما ينسجم معها عندما يقتضي الأمر ذلك، كما لو أنني غير قادر على رؤية فرق بين الجمال والقُبح! ومع تراجع صلتي الوثيقة برويباك، صرت على علاقة أكثر ودية مع خصوم النزعة الكولريدجية في الجمعية، ومنهم فريدريك موريس وجون ستيرلينغ اللذان اشتهرا بعد ذلك، أولهما لكتاباته، وثانيهما عبر السير الذاتية التي كتبها هير وكارلايل. وقد كان موريس هو المفكر بين هذين الصديقين؛ وكان ستيرلينغ الخطيب المفوّه والمفسّر المتحمّس للأفكار التي كان مصدرها، كلها تقريباً، صديقه موريس.

تعرفت إلى موريس قبل ذلك بوقت عن طريق إيتون توك الذي يعرفه من كامبريدج. ومع أن معظم مناقشاتي معه شهدت خلافاً شديداً طيلة الوقت تقريباً، فقد خرجت منها بكثير مما ساعدني في بناء نسيج تفكيري الجديد، بالطريقة نفسها التي كنت أستفيدها كثيراً من كولريدج، ومن كتابات غوته (Goethe) وغيره من الكتّاب الألمان ممن قرأتهم خلال تلك السنوات. كان عندي احترام عميق لطبع موريس ومقاصده، وكذلك لمواهبه العقلية

العظيمة إلى درجة تجعلني متردداً في قول أي شيء يمكن أن يبدو كأنه يضعه في مكانة أخفض مما كنت سعيداً بأن أنسبه إليه. على أنني ظننت دائماً أن لدى موريس قدرات ذهنية مهدورة أكثر من أي واحد من معاصرينا. فمن المؤكد أن قلة منهم كان لديها هذا القدر من الإمكانيات القابلة للإهدار. كانت لديه قدرة فَذَّة على التعميم، وبراعة ورهافة نادرتان، وفهم واسع للحقائق المهمة الخفية؛ وهذا ما خدمه جيداً لا في إضافة شيء أفضل إلى كومة من آراء متلقاة لا قيمة لها في موضوع كبير من مواضيع الفكر، بل في البرهنة لعقله هو على أن كنيسة إنكلترا كان لديها كل شيء منذ البداية، وأن جملة الحقائق التي هوجمت الكنيسة والدين القويم على أساسها (وكثيراً منها كان يراه بوضوح مثلما يراه أي شخص آخر) ليست متسقة مع المواد التسعة والثلاثين فحسب، بل هي تجد تعبيراً أفضل عنه وفهماً أفضل لها في هذه المواد إذا ما قورنت بأي شخص يرفضها. لم أفلح أبداً في الوصول إلى تفسير لهذا الأمر غير نسبته إلى استحياء الضمير ممتزجاً مع حساسية مزاجية أصلية كثيراً ما يحدث أن تدفع رجالاً من ذوي المواهب الرفيعة إلى الكاثوليكية نتيجة حاجتهم إلى سَنَد أكثر متانة مما يستطيعون العثور عليه في النتائج المستقلة لأحكامهم الخاصة. وليس لأحد يعرف موريس أن يعزو إليه أي مَيْل من نوع أكثر ابتذالاً حتى وإن لم يبدِ أمام الناس دليلاً على خلوّه منه، وذلك لأن لديه اعتراضاً قاطعاً على بعض الآراء المعتبرة أرثوذكسية، ولأنه أقدم على محاولة نبيلة ألا وهي خلق الحركة الاشتراكية المسيحية. ولعل كولريدج أقرب من يمكن أن يوضع على قدم المساواة معه من الناحية الأخلاقية، رغم أن موريس صاحب قوة ذهنية أكبر، فضلاً عن عبقريته الشعرية. لكن من الممكن في هذا الوقت أن يوصف موريس بأنه تلميذ كولريدج، وأن يوصف ستيرلينغ بأنه تلميذ للاثنين. لقد منحتني التغيرات التي كانت جارية على آرائي القديمة بعض نقاط الاتصال معهم؛ فكان كل

من موريس وستيرلينغ ذا فائدة كبيرة في تطوّري. سرعان ما صارت علاقتي بستيرلينغ شديدة القرب، فصرت متصلاً به أكثر من أي رجل قبله. والواقع الأمر أنه كان من أكثر الناس قرباً إلى القلب. إنه شخصية صريحة وودود رقيقة رحبة. ويتجلى حبه للحقيقة في أسمى الأشياء وأوضعها على حد سواء. وأما طبيعته الكريمة الحماسية فتجعله يرمي نفسه مندفعاً في الآراء التي يتبناها رغم حرصه الشديد على وفاء ما يخالفه من عقائد وأشخاص حقه الكامل، إلى جانب شنه حرباً لا هوادة فيها على ما يظنه أغلاطاً. ولديه إخلاص لا يقل عن ذلك لمبدأي الحرية والواجب. وهذا ما كان كله اجتماعاً لخصال شديدة الجاذبية في تطرقي مثلما كانت شديدة الجاذبية في أنظار الآخرين الذين عرفوه جيداً مثلما عرفته. فمع سعة الانفتاح في عقله وقلبه، ما كان هذا الرجل يجد صعوبة في الأخذ بيدي عبر الشقة التي كان لا تزال قائمة بين آرائنا. وقد قال لي كيف كان، هو وغيره، ينظرون إلى نظرة استصغار (نتيجة القيل والقال) فيرونني رجلاً "مصنوعاً" أو ملفقاً تلفيقاً لأنني كنت شديد التمسك بآراء دُسَّت في عقلي فجعلتني غير قادر إلا على إعادة إنتاجها هي نفسها. لكنه عرف تغيراً كبيراً في نظرته ومشاعره نحوي عندما اكتشف، في المناقشة التي تناولت ووردزوورث وبايرون، أن ووردزوورث (وكل ما يوحي به هذا الاسم) "ينتمي" إليَّ قدر ما ينتمي إليه هو وإلى أصدقائه. وقد بعثر تدهور صحته الذي جاء سريعاً كل خططه في الحياة فأجبره على العيش بعيداً عن لندن فصرت لا أراه إلا على فترات متباعدة، عدا أول سنة أو سنتين من معرفتنا. لكننا كنا نلتقي مثلما يلتقي شقيقان؛ وهذا ما قاله هو نفسه في رسالة كتبها إلى كارلايل. صحيح أنه ما كان مفكراً متعمقاً، بالمعنى الكامل لهذه الكلمة، إلا أن انفتاح عقله وشجاعته الأخلاقية المتفوّقة كثيراً على ما كان لدى موريس، جعلاه يتجاوز الهيمنة التي مارسها كولريدج وموريس على عقله حيناً من الزمن رغم بقائه حتى النهاية يكنّ لهذين الرجلين إعجاباً

عظيماً (رغم ما لديه من مآخذ عليهما) ويخص موريس بمودة دافئة. وفيما عدا مرحلة انتقالية قصيرة من حياته أخطأ خلالها فصار رجل دين، فقد كان عقله سائراً إلى الأمام أبداً. وكان ما يبدو لي من تقدمه كلما رأيته بعد حين يجعلني أقول فيه ما قال غوته في شيلر (Schiller): «إن لديه قدرة رهيبة على التطور». بدأت علاقتنا من نقطتين فكريتين متباعدتين كل التباعد، كأنهما قطبان؛ لكن المسافة بيننا كانت في تناقص مستمر؛ وإذا ما تقدمت خطوات صوب أفكاره، خلال حياته القصيرة، كنت أراه يقترب صوب أفكاري مثلما اقتربت أنا مرات ومرات. ولو أنه ظل على قيد الحياة، وبقي لديه نشاط وصحة يسمحان له بمواصلة تثقيفه الذاتي الدؤوب، فمن عساه يعرف كيف كانت نتيجة ثمرة هذا التمثل العفوي لتكون.

كففت عام 1829 عن حضور لقاءات جمعية المناقشة. اكتفيت من إلقاء الكلمات! وكنت سعيداً بمتابعة دراساتي وتأملاتي الخاصة من غير حاجة إلى الدفاع عما أتوصل إليه من نتائج أمام الناس. ووجدت أن نسيج آرائي القديمة وما تعلمته قد راح يتداعى في نقاط كثيرة، نقطة بعد نقطة، فما سمحت له أبداً بأن يتقطع! بل كنت أعكف دائماً على نسجه من جديد. وما كنت لأرضى أبداً، في مرحلتي الانتقالية هذه بأن أظل مشوشاً غير مستقر، ولو لوقت قصير. وكلما أخذت بفكرة جديدة ألفيت نفسي لا أجد راحة حتى أصحح علاقاتها بأفكاري القديمة وأثبت، على وجه الدقة، من مقدار امتداد أثرها في تعديل تلك الأفكار أو طيّها.

وأما المنازعات التي كنت مضطراً إلى خوضها في أحيان كثيرة فهي ما كان متعلقاً بالدفاع عن نظرية الحكومة التي بسطها بنثام وأبي في كتاباتهما؛ واستبيان ما قد يوجد من قرابة بينها وبين ما تعرفت عليه عبر مدارس أخرى من مدارس الفكر السياسي، وهذا ما جعلني أدرك أن ثمة أشياء كثيرة كان على تلك العقيدة أن تفسح حيزاً لها، لكنها لم تفعل (لأنها نظرية تقول عن

نفسها إنها نظرية في الحكومة عامة). لكن تلك الأشياء ظلت عندي، حتى ذلك الوقت، تصحيحات يبقى إدخالها على نظرية الممارسة تلك وليست مثالب تؤخذ عليها. وشعرت أن السياسة لا يمكن أن تكون علم تجربة بعينها؛ وأن الاتهامات الموجهة إلى النظرية البنتامية من حيث إنها «نظرية»، ومن حيث إنها تقدم نفسها «بداهة» من خلال منطقها العام نفسه بدلاً من أن تخضع للتجربة البيكونية، تفضح جهلاً كاملاً بالمبادئ التي وضعها بيكون (Bacon)، وكذلك تفضح جهلاً بالشروط الضرورية للدراسة التجريبية. وفي تلك الأونة ظهر في «إدنبرة ريفيو» هجوم ماكولي الشهير على «رسالة في الحكومة» لأبي. منحتني هذه الواقعة الكثير مما يستحق التفكير فيه. وجدت أن تصوُّر ماكولي عن منطق السياسة خاطئ؛ وأنه يدافع عن النمط التجريبي في معالجة الظواهر السياسية فيضعه في مواجهة النمط الفلسفي في تناولها؛ بل إن مفهومه عن «فلسفة الأشياء» في علم الفيزياء يمكن أن يعترف بما جاء به كبلر (Kepler)، لكنه ينبذ كلاً من نيوتن (Newton) ولابلاس (Laplace). لكنني لم أستطع منع نفسي من الإحساس، رغم أن نبرة الكاتب ما كانت لائقة (وهذه غلطة كان الكاتب وافر السخاء عندما اعتذر عنها فيما بعد)، بأن ثمة قدراً من الحقيقة كامن في انتقادات كثيرة وجهها ماكولي إلى معالجة الموضوع عند أبي. ومنها أن المقدمات المنطقية التي اعتمد عليها أبي كانت زائدة الضيق حقاً وما اشتملت إلا على عدد صغير من الحقائق العامة، وهي الحقائق التي تعتمد عليها النتائج المهمة في السياسة. وذلك أن تطابق المصالح بين الجسم الحاكم والمجتمع عامة ليس هو الشيء الوحيد (بأي معنى عملي يمكن إضفاؤه) الذي تعتمد الحكومة الصالحة عليه؛ ولا سبيل إلى ضمان تطابق المصالح هذا من خلال توفر شرط الانتخاب وحده. كما أنني ما كنت راضياً أبداً عن طريقة أبي في استقبال انتقادات ماكولي. فهو لم يدافع عن نفسه، مثلما ظننت أنه يجب أن يدافع، بالقول: «لم أكن

أكتب رسالة علمية في السياسة! كنت أكتب محاججة في صالح الإصلاح البرلماني». لقد تعامل مع حجج ماكولي وكأنها غير عقلانية، لا أكثر؛ أو كأنها هجوم على ملكة التفكير المنطقي، أو مثالٌ على ما قاله هوبز من أن الإنسان يصبح ضد المنطق عندما يقف المنطق ضده. وهذا ما جعلني أظن أن ثمة شيئاً خاطئاً أكثر أساسية في فهم المنهج الفلسفي عند أبي عندما يكون معلِّقاً على السياسة. وقد بقيت على هذا الظن بعد ذلك. لكنني لم أر في البداية، بوضوح، ما عساه يكون ذلك الخلل. وأخيراً، اتضح الأمر لي دفعة واحدة خلال عملي على دراسات أخرى. كنت قد بدأت عام 1830 في كتابة أفكار في المنطق (فيما يتعلق أساساً بالتمييز في المصطلحات وفي مغزى الفرضيات) جرى اقتراحها، والاشتغال عليها جزئياً، في الأحاديث الصباحية التي تكلمت عليها قبل قليل. وبعد أن ثبّت هذه الأفكار على الورق فأمنت عليها من الضياع، انتقلت إلى أجزاء أخرى من الموضوع نفسه لأرى إن كنت قادراً على فعل شيء من أجل مزيد من توضيح نظرية المنطق عامة. وسرعان ما علقت في مشكلة الاستقراء، مؤجلاً مشكلة الاستنتاج، منطلقاً من أن الضرورة تقتضي حيازة مقدمات منطقية قبل أن يصبح المرء قادراً على البرهنة عليها. والآن فإن الاستقراء، من حيث الأساس، عملية تجري من أجل العثور على أسباب التأثيرات: خلال محاولة سبر أغوار منهج تتبُّع الأسباب والتأثيرات في علم الفيزياء، رأيت سريعاً أننا، في هذا الحلم الأكثر اكتمالاً، نصعد عن طريق التعميم انطلاقاً من الجزئيات فنصل إلى اتجاهات الأسباب مأخوذة كل على حدة؛ ثم نستنتج، نزولاً من تلك التوجّهات المنفصلة، فنصل إلى أثر الأسباب نفسها عندما تجتمع. سألت نفسي عند ذلك: ما التحليل الأخير لهذه العملية الاستدلالية. إن نظرية القياس المنطقي الشائعة لا تلقي أي ضوء على هذا الأمر. وبما أن تجربتي أنا (المستفادة من هوبز وأبي) قامت على المبادئ المجردة باستخدام أكثر

ما أستطيع العثور عليه ملموسية، فقد خطر لي أن تركيب القوى (في علم الديناميك) هو المثال الأكثر اكتمالاً على تلك العملية المنطقية التي كنت أدرسها.

وتبعاً لهذا، وجدت أن ما يعمله العقل عند تطبيق مبدأ تركيب القوى ليس إلا عملية جمع بسيطة. إنه يجمع الأثر المنفرد الناجم عن قوة من القوى إلى الأثر المنفرد الناجم عن قوة أخرى، ثم يجعل مجموع هذين الأثرين المنفصلين أثراً مشتركاً. فهل هذه العملية مشروعة؟ إنها مشروعة في علم الديناميك وفي كل فرع من فروع الدراسة الرياضية للفيزياء. لكنه غير مشروع في علوم أخرى، كعلم الكيمياء مثلاً؟ تذكرت عند ذلك أن إشارة من هذا القبيل إلى التمييز بين الظواهر الفيزيائية والميكانيكية قد وردت في كتاب من كتبي المفضلة عندما كنت صبياً: «نظام الكيمياء» لتومبسون. جعل هذا التمييز واضحاً في عقلي ذلك الشيء الذي كان يعذّبني فيما يتعلق بفلسفة السياسة. رأيت الآن أن العلم يكون استقرائياً أو يكون تجريبياً، وذلك بحسب ما تكون آثار الأسباب عند اجتماعها (في الأمر المدروس) حاصل جمع الآثار التي تنتجها تلك الأسباب منفردة، أو لا تكون حاصل جمعها.

يأتي من هذا أن السياسة لا بد أن تكون علماً استنتاجياً. وهذا ما يبين أن ماكولي وأبي كانا مخطئين: أخطأ الأول في المضاهاة بين منهج فلسفة السياسة ومنهج الكيمياء التجريبي المحض؛ في حين أخطأ الثاني، إذ اختار منهجاً خاطئاً، رغم إصابته في تطبيق المنهج الاستنتاجي، فلم يعتمد النمط المناسب من الاستنتاج، ألا وهو النمط الموجود في فروع الفلسفة الطبيعية، بل أسلوب الهندسة المحض غير المناسب للموضوع لأنه لا يقر أي جمع للآثار، ولا يقتضيه، فهو ليس علماً سببياً على الإطلاق. إذن، فقد استقرت في أفكاري أسس الفصول الرئيسية للكتاب الذي أصدرته بعد ذلك تحت

اسم «العلوم الأخلاقية»؛ فصار موقفي الجديد واضحاً تمام الوضوح بالمقارنة مع عقائدي السياسية القديمة.

وإذا سُئلت الآن عن منظومة الفلسفة السياسية التي استبدلتها بالمنظومة التي تركت، باعتبارها فلسفة، فسوف أجيب: لم أستبدل بها أي منظومة! إنها فقط تلك القناعة بأن المنظومة الحقيقة شيء أشد تعقيداً وأكثر أوجهاً مما كنت أظن من قبل، وأن وظيفتها توفير المبادئ؛ لا تقديم مجموعة مؤسسات نموذجية يمكن أن تستخلص منها المؤسسات المناسبة لأي شروط معطاة. في تلك الفترة، كانت آثار الفكر الأوروبي (وأخص منه ما ينتمي إلى ردة الفعل في القرن التاسع عشر على القرن الثامن عشر) تعمل فعلها في عقلي. كانت هذه التأثيرات آتية من أماكن كثيرة: من كتابات كوليريدج التي كنت قد أقبلت مهتماً على قراءتها حتى قبل التغير الذي أصاب آرائي؛ ومن أنصار كوليريدج ممن كنت على اتصال شخصي معهم؛ ومما قرأته لغوته؛ ومن مقالات كارلايل المبكرة في «إدنبرة ريفيو» وفي «فورن ريفيوز»، رغم أنني ظللت وقتاً لا أرى في مقالاته تلك شيئاً إلا حماسة مجنونة (ظل أبي حتى النهاية لا يجد فيها شيئاً). من تلك المصادر، ومن صلتي التي حافظت عليها بالأدب الفرنسي في ذلك الزمان، استخلصت، من جملة أفكار أخرى أبرزها الانقلاب التام في آراء المفكرين الأوروبيين، ما يلي خاصة: إن للعقل البشري ترتيباً بعينه للتقدم الممكن فيه؛ ترتيباً يوجب أن تأتي أشياءٌ قبل أشياء، ترتيباً تستطيع الحكومات ويستطيع من يعلمون الناس إدخال تعديلات عليه، لكن ليس من غير حدود. وهذا لأن مسائل المؤسسات السياسية مسائل نسبية، لا مطلقة؛ وليس للمراحل المختلفة من تقدم البشر أن تأتي بمؤسسات جديدة فحسب، بل إن عليها أن تأتي بتلك المؤسسات. وأما الحكومة فهي دائماً في أيدي من لهم أكبر قوة في المجتمع، أو تمر عبر أيديهم، قوة غير معتمدة على المؤسسات، بل المؤسسات معتمدة عليها. ومن هذا أيضاً أن كل نظرية

عامة في الفلسفة السياسية يجب أن تسبقها نظرية في التقدم البشري؛ ويصح الأمر نفسه على فلسفة التاريخ أيضاً. لقد اعتُنقت هذه الأفكار، الصحيحة في أكثرها، اعتناقاً عنيفاً مبالغاً فيه من جانب المفكرين الذين صرت الآن معتاداً على المقارنة بين ملاحظاتهم، والذين تجاهلوا (مثلما ما هو مألوف في كل ردة فعل) نصف الحقيقة الذي رآه مفكرو القرن الثامن عشر. لكنني، رغم تقلبلي من شأن ذلك القرن العظيم خلال إحدى مراحل تطوري، ما انضممت أبداً إلى ردة الفعل عليه بل تمسكت تمسكاً وثيقاً بهذا الجانب من جانبيْ الحقيقة مثلما تمسكت بجانبها الآخر. وقد كان هذا الصراع بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يذكرني دائماً بمعركة الدرع التي كان أحد وجهيها أبيض اللون دائماً وكان الوجه الآخر أسود اللون دائماً. عجبت من الغضب الأعمى الذي راح كل من المتصارعين يهاجم به على الآخر! وقد طبقت على ذلك، بل على كولريدج نفسه، كثيراً من أقوال كولريدج عن أنصاف الحقائق. وكانت الأداة التي يستخدمها غوته، أي «تعددية الأوجه»، أداة أستخدمها بكل قبول واستعداد في تلك الفترة.

وأما الكتاب الذين جاءني من عندهم، أكثر من أي مصدر آخر، نمط جديد في التفكير السياسي فهم كتاب مدرسة سان سيمون (St. Simon) في فرنسا. وقد تعرفت على بعض كتاباتهم في عامَي 1829 – 1830. كانوا آنذاك في أول مراحل تأملاتهم السياسية. وما كانوا بعد قد اتخذوا فلسفتهم ديناً لهم، ولا نظموا مشروعهم الاشتراكي. كانوا قد شرعوا في انتقاد مبدأ الملكية الوراثية فحسب. ما كنت مستعداً للمضي معهم، حتى بهذا القدر! لكن تلك الرؤية المتصلة التي قدموها للمرة الأولى أذهلتني حقاً: رؤيتهم إلى النظام الطبيعي لتقدم البشر؛ وأخص بالذكر تقسيمهم التاريخ إلى حقبات عضوية وحقبات حرجة. فخلال الحقبات العضوية يقبّل بنو البشر (هكذا قالوا) عقيدة إيجابية ما مقتنعين بها اقتناعاً راسخاً فيكون لها أن تحكم

أفعالهم كلها، وتكون محتوية على هذا القدر أو ذاك من الحقيقة والتكيف مع احتياجات البشر. وفي ظل تأثير هذه العقيدة ينجز البشر كل ما يتفق معها من تقدم، لكنهم يضيقون بها آخر الأمر فتأتي حقبة من انتقادها ورفضها يفقد خلالها الناس قناعاتهم القديمة من غير أن يكونوا قد اتخذوا بعد أي قناعات جديدة لها صفة العمومية أو الرسمية، إلا اقتناعهم بأن اقتناعهم القديم صار فاسداً. كانت حقبة تعدد الآلهة لدى اليونان والرومان حقبة عضوية طالما بقيَ متعلموهم مؤمنين بها؛ ثم تلتها حقبة حرجة، أو حقبة شك، لدى فلاسفة اليونان. ثم أتت حقبة عضوية جديدة مع المسيحية، فأعقبتها حقبة حرجة بدأت مع الإصلاح واستمرت بعده، ولا تزال مستمرة لأنها لن تنتهي كلها إلى أن تنتصر عقيدة جديدة أكثر تقدماً فتفتتح الحقبة العضوية الجديدة. كنت أعرف أن هذه الأفكار غير خاصة بالسان سيمونيين وحدهم؛ بل هي ملك عام لأوروبا كلها، أو لألمانيا وفرنسا على أقل تقدير. لكن أحداً غير هؤلاء الكتّاب لم يضعها في نظام منهجي مثلما فعلوا (بقدر معرفتي)، ولا طرح أحد مثلهم خصائص الحقبة الحرجة بقوة طرحهم؛ وذلك لأنني لم أكن أعرف كتاب فيختة (Fichte) «محاضرات في خصائص العصر الحالي». والواقع أنني وجدت لدى كارلايل استنكاراً مراً لعصر «انعدام الإيمان»، ولعصرنا الحالي باعتباره كذلك؛ وهو ما افترضت (مثلما فعل أكثر الناس في ذلك الوقت) أنه احتجاج عاطفي يتخذ صف الإيمان المتواضع القديم. لكنني أظن أن كل ما كان صحيحاً في استنكار كارلايل ظهر لي على نحو أكثر فلسفية وهدوءاً في كتابات السان سيمونيين. وقد وجدت في ما نشروه كتاباً بدا لي أرفع شأناً من تلك الكتابات كلها إذ أنضجت الفكرة فيه فصارت شيئاً أكثر تحديداً ووضوحاً. كان هذا كتاب من أوائل كتب أوغست كونت (Auguste Comte) الذي كان يدعو نفسه تلميذاً من تلامذة سان سيمون، بل كتب ذلك على صفحة الغلاف أيضاً. بسط السيد كونت رأيه في هذا العمل

للمرة الأولى. لكنه عاد في وقت لاحق فشرحه شرحاً شديد الإسهاب متكلماً على التوالي الطبيعي لمراحل ثلاث في كل ميدان من ميادين المعرفة البشرية: تأتي المرحلة اللاهوتية أولاً، تليها المرحلة الميتافيزيقية، ثم تأتي المرحلة الإيجابية أخيراً. وذهب كونت إلى أن العلم الاجتماعي يجب إخضاعه إلى القانون عينه: كان النظام الإقطاعي الكاثوليكي ختام الحالة اللاهوتية في العلم الاجتماعي؛ ثم جاءت البروتستانتية بداية للحالة الميتافيزيقية؛ وتلتها الثورة الفرنسية فأتمت هذه المرحلة. وأما الحالة الإيجابية فما جاءت بعد. كانت هذه النظرية منسجمة أحسن انسجام مع أفكاري الحالية وبدا لي أنها أعطتها شكلاً علمياً. كنت أرى، حتى قبل ذلك، أن طرائق العلوم الفيزيائية تصلح نماذج للعلوم السياسية. على أن المنفعة الكبرى التي جنيتها آنذاك من سلسلة الأفكار التي عرضها كونت والسان سيمونيون كانت أنني كوّنت فهماً أكثر وضوحاً من أي وقت مضى فيما يتصل بخصائص عهود تحوُّل الأفكار، وانتهيت من الخلط بين الصفات الأخلاقية والصفات الفكرية التي تميز تلك العهود وبين السمات العادية لدى بني البشر. ونظرت نظرة استشرافية تعبر الحقبة الراهنة، حقبة النزاعات الصاخبة رغم ضعف ما فيها من قناعات، إلى مستقبل سوف يجمع أفضل ما في الزمنين النقدي والعضوي؛ مستقبل حرية التفكير التي لا تعرف عقبة وحرية الفرد غير المحدودة في الفعل في كل شيء لا يؤذي الآخرين؛ لكنه أيضاً مستقبل القناعات فيما يتعلق بالغلط والصواب، والمفيد والضار، قناعات محفورة عميقاً في مشاعر الناس عن طريق التربية المبكرة والوحدة الإجماعية العامة في الوجدان، المترسخة ترسخاً مكيناً في المنطق وفي ضرورات الحياة الحقيقية، بحيث يصير من اقتضاء الحال أن تُرمى العقائد الدينية والأخلاقية والسياسية جانباً فيستعاض عنها بغيرها مثلما استعيض عن عقائد الماضي والحاضر كلها.

سرعان ما ترك كونت جماعة السان سيمونيين فما رأيته ولا رأيت كتابات له إلا بعد سنوات. على أنني واصلت دراسة السان سيمونيين. وظللت أتابع تقدمهم عن طريق السيد غوستاف ديشتال الذي كان من أكثر مريديهم تحمساً وأمضى زمناً غير قليل في إنكلترا ذلك الوقت. وقد تعرفت عام 1830 على اثنين من كبارهم هما بازار وإنفانتين. ومع تواصل دعاواهم ونشر أفكارهم، قرأت كل ما كتبوه تقريباً. وبدت لي انتقاداتهم الموجهة إلى عقائد الليبرالية الشائعة ناضحة بحقائق هامة. كانت كتاباتهم هي ما فتح عيني، جزئياً، على القيمة العابرة شديدة المحدودية للاقتصاد السياسي القديم الذي اعتبر الملكية الخاصة والإرث حقيقتين لا تقبلان تغييراً، واعتبر حرية الإنتاج والتبادل «الكلمة الأخيرة» في التطور الاجتماعي. وأما مخطط ذلك التطور الذي بسطه السان سيمونيين تدريجياً، حيث تجري إدارة العمل ورأس المال لحساب المجتمع عامة، ويكون مطلوباً من كل فرد أن يؤدي قسطاً من العمل، مفكراً أو معلماً أو فناناً أو منتجاً، فيضطلع كل بما يناسب قدراته ويُجزى كل بما يتناسب مع عمله، بدا لي هذا البسط للخطة الاشتراكية متفوقاً كثيراً على ما جاء لدى أوين. بدا لي مخططهم عقلانياً جذاباً، لكن وسائلهم قد تكون عاجزة عن إدراكه. ومع أنني ما اقتنعت بما طرحوه من إجراءات ولا اقتنعت بحسن عمل آلياتهم الاجتماعية، إلا أنني رأيت في هذه المناداة بهذا المثل للمجتمع الإنساني لا يمكن إلا أن تنزع إلى إضفاء توجه طيب على جهود الأخرين الرامية إلى تقريب المجتمع القائم الآن إلى معيار مثالي ما. وكان أكثر ما أعجبني فيهم هو عينه الأمر الذي جلب لهم أكبر سخط: جرأتهم وتجردهم من الأفكار المسبقة في معالجتهم موضوع الأسرة؛ الموضوع الأكثر أهمية من أي شيء غيره، المحتاج إلى تغيير أعمق من أي تغيير يصيب أي مؤسسة اجتماعية كبيرة أخرى، لكنه يظل موضوعاً يندر أن يجد أي مصلح في نفسه شجاعة تناوله. ففي إعلانهم أن لدى الرجل

والمرأة أكمل الخصال، سواء بسواء، وطرحهم نظاماً جديداً لكل أمر متصل بالعلاقة بينهما، استحق السان سيمونيون وأوين وفورييه كل عرفان وتذكر لدى الأجيال القادمة.

ثم أحدد في سردي معالم هذه المرحلة من مراحل حياتي إلا ما استجد عندي من آراء وانطباعات، مثلما بدت لي في ذلك الوقت وفي ما تلاه. إنه نقاط التحول التي اتسمت بتقدم ملموس في نمط تفكيري. على أن هذه النقاط المختارة القليلة تعطي فكرة غير كافية أبداً عن مقدار ما دار في رأسي من تفكير في جملة واسعة من المواضيع خلال سنوات تحوّلي هذه. صحيح أن أكثر هذا ما كان إلا إعادة اكتشاف أشياء يعرفها العالم كله لكني ما كنت أصدقها أو أهتم بها قبل ذلك. لكن إعادة الاكتشاف هذه كانت اكتشافاً عندي أنا لأنها أكسبتني احتياراً ناجزاً للحقائق، لا على شكل أقوال مبتذلة تقليدية، بل حقائق طازجة من مصادرها. ونادراً ما قصّر هذا عن وضع حقائق أقل شهرة كانت مستقرة في آرائي المبكرة (حقائق ما تخليت يوماً عن أي جزء أساسي منها) في ضوء جديد راحت تتصالح تحته، وبدا أنها تتوافق فيما بينها خلال تعديلات تطرأ عليها. لم يفعل تفكيري الجديد بتلك الأفكار القديمة إلا أن أرسى لها أسساً أكثر متانة وعمقاً وأزال منها كثرة من حالات التشوش وسوء الفهم كانت تحرفها عن غاياتها. ففي آخر منعرجات فترة اكتئابي مثلاً، كانت عقيدة ما يدعى الضرورة الفلسفية تنيخ بكلكلها على وجودي كله كأنها كابوس. وأحسست أن العلم يثبت أنني عبد عديم الحول لظروف سابقة كما لو أن طبعي أنا وطباع الآخرين جميعاً قد صاغتها كلها لنا توسطات لا سبيل لنا إلى ضبطها، بل هي خارج متناولنا تماماً. وكثيراً ما كنت أقول لنفسي إنني سأحظى براحة عظيمة إن استطعت إنكار عقيدة تشكل الشخصية بفعل الظروف المحيطة. وكنت أتذكر أمنية فوكس فيما يتعلق بمبدأ مقاومة الحكومات؛ وأنه ليس للملوك أن ينسوا هذا المبدأ أبداً،

مثلما ليس لرعاياهم أن يتذكروه؛ فصرت أقول لنفسي: كم هي نعمة كبيرة لو أمكن أن يقتنع الناس جميعاً بمبدأ الضرورة فيما يتعلق بشخصيات الآخرين، ثم ينكرون هذا المبدأ فيما يتعلق بشخصياتهم هم! وحدث مشقة كبرى في تفكر هذا الأمر والتأمل فيه إلى أن صرت أرى فيه بصيص ضوء، وإن على نحو متدرّج. أدركت أن كلمة «الضرورة»، باعتبارها اسماً لمبدأ السبب والأثر المطبق على أفكار البشر، تحمل معها تداعياً أو ترابطاً مضللاً. وأن هذا الترابط هو القوة المحركة الكامنة في ما أصابني من اكتئاب وشلل: صحيح أن الظروف هي ما يشكل طبعنا؛ إلا أن رغباتنا قادرة على فعل الكثير لتشكيل هذه الظروف. من هنا تكون العقيدة الحرة هي الجانب الملهم السامي حقاً في تلك العقيدة، أي الاقتناع بأن لنا سلطة حقيقية على تشكيل طباعنا، وبأن لإرادتنا أثراً على ظروفنا يجعلها قادرة على تعديل عاداتنا وقدراتنا في المستقبل. كان هذا كله منسجماً تمام الانسجام مع مبدأ فعل الظروف، بل هو ذلك المبدأ نفسه إن فُهم على وجهه الصحيح. صرت، منذ ذلك الوقت، أقيم في عقلي تمييزاً واضحاً بين عقيدة أثر الظروف والعقيدة القدَرية فتخلصت تماماً من كلمة «الضرورة» المضللة. كفت هذه النظرية، عندما فهمتها الآن على وجهها أول مرة، عن أن تكون محبطة أو مثبّطة. وعلاوة على ما جنته روحي من راحة وسكينة بعد ذلك، ما عدت أرزح تحت عبء (عبء فادح على من يريد أن يكون من مصلحي الفكر) اعتبار واحد من المبدأين صحيح واعتبار المبدأ المعاكس حسناً من الناحية الأخلاقية. وبدا لي بعد سنوات أن نهج التفكير الذي أخرجني من هذه المعضلة يصلح لأن يسدي للآخرين خدمة مماثلة فجعلته يحتل فصلاً في المجلد الأخير من كتابي «نظام المنطق». وقد حمل هذا الفصل اسم «الحرية والضرورة»!

تطورت نظرتي السياسية أيضاً. صحيح أنني ما عدت أقبل الآراء التي وردت في «مقالة في الحكومة» نظرية علمية؛ وصحيح أنني كففت على

اعتبار الديمقراطية التمثيلية مبدأ مطلقاً بل صرت أراها مسألة متعلقة بالزمان والمكان والشروط، وصحيح أنني غدوت أرى في اختيار المؤسسات السياسية قضية أخلاقية تثقيفية أكثر منها قضية مصالح مادية، وأن من الواجب أن يكون المنطلق في تقريرها هو التفكير في ما يجب أن يكون المرحلة القادمة من التطور الحياتي والثقافي لدى الناس المعنيين بحيث يكون ذلك شرطاً لمزيد من تقدمهم وبحيث يُنظَر في المؤسسات التي يرجح أن تخدم هذا التطور؛ إلا أن هذا التغير في فلسفتي السياسية لم يبدّل قناعاتي السياسية العملية فيما يختص بمقتضيات زمني وبلدي. بقيت كما كنت: راديكالياً ديمقراطياً من أجل أوربا ومن أجل إنكلترا خاصة. وكنت أرى أن هيمنة الطبقات الأرستقراطية (النبلاء والأغنياء)، الهيمنة الموجودة في الدستور الإنكليزي، شرٌّ يجدر النضال للتخلص منه. وذلك ليس من حيث مقدار الضرائب أو أي اختلالات صغيرة نسبياً من هذا القبيل، بل من حيث أثره التثبيطي الكبير في البلاد. أقول إنه أثر تثبيطي لأنه، في المقام الأول، جعل مسلك الحكومة مثالاً على اللاأخلاقية الفاضحة في الحياة العامة من خلال هيمنة الخاص في الدولة على المصلحة العامة، ومن حيث إساءة استخدام الهيئة التشريعية من أجل مصالح الطبقات ذات الامتيازات. أما من ناحية ثانية، وإلى درجة أكبر مما تقدم، فهو الاحترام الموجود لدى أكثر الناس تجاه الدستور؛ فهو الدستور الذي يرون فيه ممراً رئيساً إلى السلطة ضمن حالة المجتمع القائمة. في ظل الدستور الإنكليزي، تكاد الثروة (موروثة أو مكتسبة) تكون مصدراً وحيداً للأهمية السياسية. وهذا ما جعل الثروة والعلامات الدالة عليها الشيء الوحيد الذي يحظى بالاحترام حقاً. فصارت حياة الناس مكرَّسة في أكثرها للجري خلف الثروة. صحيح أن الطبقات الأرفع شأناً والأعلى مرتبة هي الحائزة على السلطة السياسية، إلا أنني كنت أرى في تثقيف الجمهور وتطويره أمراً يذهب عكس ما تذهب إليه المصالح

الذاتية لدى تلك الطبقات لأن من شأنه أن يجعل الناس أكثر قدرة على رفع النير عن كواهلهم؛ وأما إذا غزت الديمقراطية شطراً كبيراً، أو الشطر الأكبر من السلطة الحاكمة، فسوف يصير من مصلحة الطبقات الثرية تشجيع التعليم بغية التخلص الحقيقي من الأخطار الجسيمة، وأخص منها تلك التي يمكن أن تدفع إلى اعتداءات لا أساس لها تجور على الملكية. وعلى هذا الأساس، فإنني لم أبق شديد الحماسة لكل مؤسسة ديمقراطية فحسب بل كنت أرجو صادقاً أن تحقق الآراء الأوينية والسان سيمونية، وكل رأي غيرها من الآراء التي تعادي الملكية الخاصة، أوسع انتشار بين أكثر الناس فقراً. ما كان هذا لأنني رأيتها عقائد سليمة، أو لأنني كنت راغباً في إعمالها، بل لأن من شأن ذلك أن يُرغم الطبقات العليا على رؤية أن لديها ما تخشاه من الناس غير المتعلّمين أكثر مما تخشاه إن هم تعلّموا.

كنت ضمن هذا الإطار الذهني عندما صادفتني ثورة تموز/ يوليو الفرنسية: أثارت عندي أقصى درجات الحماسة وأعطتني وجوداً جديداً. ذهبت على وجه السرعة إلى باريس فتعرّفت إلى لافاييت (Lafayette)، ووضعت الأسس الأولية للعلاقات التي حافظت عليها فيما بعد مع كثير من القادة الناشطين في الحزب الشعبي المتطرف. ثم انخرطت انخراطاً حاراً بعد عودتي في المناقشات السياسية في ذلك الزمن. وقد ازدادت هذه المناقشات إثارة مع مجيء وزارة اللورد غراي وطرح القانون الإصلاحي. كنت غزير الكتابة في الصحف في السنوات التي أعقبت ذلك. وفي الوقت عينه تقريباً صار فونبلانك مالكاً وحرراً في صحيفة «إكزامينر» (كان يكتب مقالات سياسية فيها منذ بعض الوقت). وليس للمرء أن ينسى مقدار ما كان في عمله في تلك الصحيفة من نشاط وموهبة وفطنة مرهفة طيلة عهد وزارة اللورد غراي. وجديرة بالتذكر أيضاً تلك المكانة التي اكتسبتها الآراء الراديكالية في عالم الصحافة المكتوبة بعد أن صارت تلك الصحيفة ناطقاً

أول باسمها. كانت الشخصية المتميزة لتلك الصحيفة نابعة كلها من كتابات فوتيلانك نفسه التي ما كانت بأقل من ثلاثة أرباع المادة المكتوبة الأصيلة فيها. لكنني كنت أساهم في الربع المتبقي خلال تلك السنوات. بل كانت مساهمتي في هذه الصحيفة أكبر من أي مساهمتي في أي صحيفة غيرها. كنت أكتب كل ما يتعلق بالمواضيع الفرنسية تقريباً، بما في ذلك خلاصة أسبوعية عن السياسة الفرنسية كانت تستطيل استطالة غير قليلة أغلب الأحيان، إضافة إلى مقالات كثيرة في السياسة العامة، وفي التشريع التجاري والمالي، وكذلك في أي موضوعات متنوعة أراها تهمني وتناسب الصحيفة. وكان يتخلل ذلك كله أحياناً مراجعات لبعض الكتب. ما كانت مقالات الصحف الإخبارية المحض التي تهتم بما تجيء به اللحظة من أحداث وبما تطرحه من أسئلة تعطي فرصة من أجل تطوير أي نمط عام في التفكير. لكنني حاولت في بداية عام 1831 أن أدخل ضمن سلسلة مقالات بعنوان «روح العصر» بعضاً من آرائي الجديدة، وذلك خاصة حتى أستطيع الإشارة إلى ما في طبيعة عصرنا الراهن من شذوذات وشرور تميز الانتقال من منظومة آراء عفا عليها الزمن واهترأت إلى منظومة أخرى لا تزال في طور تشكلها. على أن تلك المقالات ما كانت تصلح في تلك اللحظة التي تنتظر تغيرات سياسية كبرى تشغل الأذهان كلها، حتى لو كانت أكثر جاذبية لم تكن في وقتها! وكان أثر هذه المقالات الوحيد الذي استطعت معرفته هو أن كارلايل قرأها في عزلته (كان يعيش في ناحية منعزلة من سكوتلندا آنذاك) فقال في نفسه (هكذا أخبرني في وقت لاحق) . «ها هو صوفي جديد». ثم استفهم عن هوية كاتبها عندما جاء إلى لندن ذلك الخريف؛ فكان هذا سبباً في تعارفنا.

لقد أشرتُ آنفاً إلى كتابات كارلايل الأولى التي كانت واحدة من القنوات التي نقلت إليَّ تأثيرات أدّت إلى توسعة نظرتي بعد أن كانت ضيقة. لكنني لا أظن أن تلك الكتابات في حد ذاتها كان لها أثر على آرائي! جاءت

الحقائق التي تضمنتها معروضة في الثوب الأقل ملاءمة لمنحها قدرة النفاذ إلى عقل مدرَّب مثل عقلي، رغم كونها من النوع نفسه الذي كان يأتي من مصادر أخرى آنذاك. لقد بدت لي خليطاً من الشعر والماورائيات الألمانية ليس فيه شيء واضح إلا عداء قوي لمعظم الآراء التي كانت أساساً في نمط تفكيري: التشكك الديني، والنفعية، والاعتقاد بأثر الظروف، وإضفاء أي أهمية على الديمقراطية أو المنطق أو الاقتصاد السياسي. وبدلاً من أن أتعلم شيئاً من كارلايل، صارت كتاباته عندي مجرد مدخل إلى رؤية الحقائق نفسها عبر وسائط أقل تلاؤماً مع تركيبتي الذهنية. على أن القوة العجيبة التي وضعها كارلايل في كتاباته تلك كانت ذات أثر كبير في نفسي، فظللت زمناً طويلاً واحداً من أكثر المعجبين به. إلا أن طيب أثر هذه الكتابات في نفسي ما كان على صلة بفلسفة تعلمتها منها، بل كان نابعاً من قدرة الشعر على جعل الحياة تدب في الأفكار. وذلك أنني ما كنت، عندما بدأ تعارفنا، محرزاً التقدم الكافي في نمط تفكيري الجديد إلى حد يجعلني أقدره حق قدره. ولعل من دلائل ذلك أنني ما وجدت الكثير مما يثير اهتمامي أو إعجابي في مخطوطة كتابه (*Sartor Resartus*)، الذي كان أفضل أعماله وأعظمها، عندما جعلني أطلع عليها إذ كان قد فرغ من كتابتها في ذلك الوقت. لكنني عدت فقرأتها متحمساً معجباً عندما ظهرت في «مجلة فريزر» بعد سنتين ووجدت فيها كل متعة. ما كانت الاختلافات بين فلسفتينا هي الشيء الوحيد الذي جعلني أحرص على علاقتي مع كارلايل وأهتم بها. سرعان ما وجد الرجل أنني ما كنت «صوفياً آخر». وعندما كتبت له، متوخياً الصدق، عرضاً دقيقاً لكل آرائي التي أعرف أنها لا تعجبه، أجابني أن الاختلاف الرئيسي بيننا هو أنني «لا أزال غير صوفي على الإطلاق؛ وأنني أعي هذا». لست أعرف متى كف عن توقع أنه مقدَّر لي أن أصبح صوفياً؛ ورغم أن آرائي وآراءه شهدت تحوُّلات معتبرة في السنوات التي أعقبت ذلك، فإن نمطَي تفكيرنا

لم يعرفا أبداً أي تقارب أكثر مما كان في سنوات تعارفنا الأولى. لكنني لا أعتبر نفسي مؤهَّلاً للحكم على كارلايل. كنت أحس أنه شاعر، وأنني لست شاعراً! كنت أراه رجل حِس، ولا أرى نفسي كذلك. وهذا يعني أنه يرى أموراً كثيرة قبل أن أراها، أو قبل أن يشير إليها شيء فيجعلني أسعى إلى إثباتها. بل من المحتمل تماماً أيضاً أنه قادر على رؤية أشياء كثيرة ما كنت قادراً على رؤيتها حتى بعد أن يشار لي إليها! كنت أعرف أنني لا أستطيع أن أرى ما وراء كارلايل، لا بأن ألتف حوله ولا بأن أعلو فوقه! ولم أزعم أنني صرت قادراً على الحكم عليه بأي قدر من التحديد إلى أن شرحه لي شخص متفوّق علينا كلينا؛ شخص كان شاعراً أكثر منه ومفكراً أكثر مني، شخص يستغرق عقله وطبعه ما لدى كارلايل ويستغرق عقلي وطبعي أكثر من ذلك بكل تأكيد.

من بين أصحاب العقول الكبيرة الذين عرفتهم منذ زمن بعيد، ثمة واحد يجمعني معه الآن أكبر قدر من نقاط الاتفاق، ألا وهو العجوز أوستن. وقد أشرت سابقاً إلى أنه كان يضع نفسه دائماً في مواجهة نزعتنا القثوية أو الحزبية المبكرة. ثم جاءته تأثيرات أخرى، مثلما حدث معي. وقد عاش الرجل في مدينة بون الألمانية بعض الوقت بغية إعداد محاضراته بعد تعيينه أستاذاً في الاختصاص القضائي في جامعة لندن. وسرعان ما أحدث أثر الأدب الألماني وطبع الألمان وحالة مجتمعهم تغيراً ملحوظاً في نظرته إلى الحياة. صار مزاجه الشخصي أكثر رقة وطراوة؛ وصار أقل ميلاً إلى الجدل والمواجهة. وراحت ذائقته تميل إلى الشعر والتأمل. وصار ما يعلقه على التغيرات الخارجية من أهمية أقل من ذي قبل؛ إلا إذا رافقها إعداد أحسن للطبيعة الداخلية عند الناس. وكان لديه نفور شديد من الوضاعة المتفشّية في الحياة الإنكليزية، ومن غياب الأفكار السامية والرغبات غير الأنانية، ومن صغر الأمور التي تنزع إليها طبائع الإنكليز من الطبقات كلها.

بل كان أيضاً يستصغر أيما استصغار تلك الاهتمامات العامة التي تسترعي انتباه الإنكليز. وكان يرى أن ثمة حكومة أكثر صلاحاً من الناحية العملية، وأكثر اهتماماً بالتعليم وبتطوير عقول الناس على اختلاف طبقاتهم، في ظل الملكية البروسية إذا هي قورنت بالحكومة التمثيلية الإنكليزية. وكان يرى، على غرار «الاقتصاديين» الفرنسيين، أن أمن الحكومة الرشيدة الحقيقي كامن في «الشعب المستنير»؛ على أن تلك الاستنارة لا تكون دائماً ثمرة مؤسسات شعبية. ولو استطاعت الحكومة أن تؤدي عملها من غير تلك المؤسسات لأدت عملاً أحسن. ورغم موافقته على قانون الإصلاح، فقد توقع (هذا ما حصل فعلاً) أن ذلك القانون لن ينتج تطويرات فورية عظيمة في الحكومة مما كان يتوقعه كثيرون. كان يقول إن الرجال القادرين على تلك الأشياء العظيمة لا وجود لهم في البلاد. كنت متفقاً معه في أشياء كثيرة، سواء من حيث آرائه الجديدة التي تبناها أم من حيث آرائه القديمة التي ظل عليها. لم يكفّ الرجل عن كونه نفعياً، ولم أكفّ أنا. ورغم شدة حبه للألمان واستمتاعه بآدابهم، فإنه لم يقبل قط، ولو بالقدر الأدنى، ماورائيات المبدأ الفطري. لقد رعى في نفسه نمو ما أستطيع تسميته «الدين الألماني»: دين الشعر والأحاسيس بقسط يسير من الدوغما الإيجابية. وأما في السياسة (وهذا أكبر اختلاف بيننا) فقد اعتمد موقف اللامبالاة ناظراً نظرة ازدراء إلى تقدم المؤسسات الشعبية. وكان مسروراً بالمنظمات «الاشتراكية» إذ رأى فيها وسيلة شديدة الفعالية في إجبار الطبقات النافذة على تعليم الناس وعلى أن تزرع في نفوسهم الوسيلة الحقيقة الوحيدة من أجل تحسين شروط حياتهم المادية تحسيناً دائماً، ألا وهي نزوعهم إلى إنقاص عددهم. ما كان لدى الرجل، في ذلك الوقت، عداء أساسي للاشتراكية في حد ذاتها باعتبارها نتيجة التقدم النهائية. لكنه كان يعبر عن ازدرائه الكبير لكل ما كان يدعوه المبادئ العمومية للطبيعة البشرية لدى أصحاب «الاقتصاد السياسي»،

ويصر على ما يقدمه التاريخ والتجربة اليومية من أدلة على «المطواعية الاستثنائية في طبيعة البشر» (استعرت هذه العبارة منه في مكان ما)؛ وما كان يرى ممكناً وضع أي حدود إيجابية على القدرات الأخلاقية التي ينبغي لها أن تعبر عن نفسها لدى البشر في ظل توجيه مستنير من جانب مؤثرات اجتماعية وتربوية. لست أدري إن كان قد ظل على هذه الآراء حتى آخر حياته. لكن من المؤكد أن اتجاهات تفكيره في سنواته الأخيرة، وفي آخر ما نشر له خاصة، صارت أكثر ميلاً إلى حزب التوري من حيث طبيعتها العامة إذا ما قورنت بما كان لديه من آراء قبل ذلك.

صرت أشعر أن مسافة كبيرة صارت تفصلني عن اتجاه أفكار أبي وميوله. بل صرت أشعر أنها قد تكون أكبر مما يمكن لتفحص هادئ شامل لما لدى الجانبين أن يكشف عنه. لكن أبي ما كان شخصاً يمكن أن يتوقع المرء منه تفحصاً هادئاً شاملاً للنقاط الأساسية في مبادئه؛ أو على الأقل ليس مع شخص قد يعتبره منشقاً عنه على نحو ما. ولعل من حسن حظي أننا كنا دائماً متفقين اتفاقاً راسخاً في مسائل السياسة في ذلك الزمن، إذ كانت تلك المسائل تشغل شطراً كبيراً من اهتماماته وتحتل قسماً كبيراً من أحاديثه أيضاً. وأما في مسائل الرأي التي نختلف فيها، فما كنا نتحدث كثيراً. كان يعرف أن عادتي في التفكير المستقل، العادة التي عندي نمّاها نمط تربيته، كانت تقودني أحياناً إلى آراء تخالف ما يذهب إليه. وكان يدرك أحياناً أنني ما كنت أبوح له بمقدار ما بيننا من اختلاف. وذلك لأنني ما كنت أتوقع خيراً من مناقشة خلافاتنا، بل إزعاجاً وألماً لنا كلينا. ما كنت أعبّر عن آرائي أبداً إلا عندما يطرح هو رأياً لا يعجبني أبداً، وعندما يكون ذلك على نحو يجعل التزامي الصمت ضرباً من ضروب النفاق.

بقي علي أن أتحدث عما كتبته في تلك السنوات. وقد كان ما كتبته غير قليل، بصرف النظر عن مساهماتي في الصحف. كتبت في 1830 و1831

خمس «رسائل» نشرت بعد ذلك تحت عنوان «مقالة في بعض مسائل الاقتصاد السياسي غير المحسومة». وقد ظلت هذه الرسائل مثلما كانت، اللهم إلا إعادتي كتابة الرسالة الخامسة منها إذ عدلتها تعديلاً جزئياً عام 1833. لم أكتب هذه الرسائل بنية نشرها سريعاً. وقد رفضها أحد الناشرين عندما عرضتها عليه بعد سنوات من ذلك. ثم لم أستطع طباعتها إلا عام 1844، أي بعد النجاح الذي حققه كتابي «نظام المنطق». وقد استأنفت أيضاً تأملاتي في نظام المنطق نفسه. وحرت زمناً، مثلما حار غيري من قبلي، إزاء التناقض الضخم الكامن في اكتشاف حقائق جديدة عن طريق المناقشة المنطقية العامة. هذه حقيقة لا سبيل إلى الشك فيها. ولا سبيل أيضاً إلى الشك في أن المناقشة المنطقية قائمة على القياس المنطقي؛ ولا في أن النتيجة، في كل قياس، محتواة فعلاً في المقدمات. فكيف يمكن أن تكون النتيجة حقيقة جديدة إذا كانت محتواة أو مشتملة في المقدمات قبلاً؟ وكيف تكون نظريات الهندسة كلها (التي هي شديدة الاختلاف في مظهرها عن التعريفات والبديهيات) محتواة في تلك البديهيات والتعريفات؟ تلك هي الصعوبة التي لم ينتبه إليه أحد بالقدر الكافي، كما رأيت، ولم ينجح أحد في إيضاحها. صحيح أن الشروحات التي قدمها ويتلي وغيره قد تكون مرضية بعض الوقت؛ لكنني كنت أحس دائماً أن ضباباً لايزال يلف الأمر. وأخيراً، عندما كنت أقرأ فصول المناقشة المنطقية في الجزء الثاني من كتاب دوغالد ستيوارت، قراءة ثانية أو ثالثة، فأطرح الأسئلة على نفسي عند كل نقطة، ثم أتابع قدر ما أستطيع كل موضوع يتناوله الكتاب من مواضيع التفكير، توصلت إلى فكرة عن تعامله مع البديهيات في مسألة الاستنتاج، فكرة لا أظن أنني لاحظتها من قبل، لكن تأملي فيها الآن بدا لي مصيباً فيما يتعلق بالمسائل العامة على اختلافها، لا بالبديهيات الصحيحة فحسب. وبدا لي أن تلك الفكرة هي مفتاح ما استغلق في هذه الحيرة كلها. ومن هذه

البذرة الأولى نشأت نظرية القياس المنطقي المعروضة في الكتاب الثاني من «المنطق». وقد عجلت إلى تثبيت هذه الفكرة كتابة. وبعد أن ازداد أملي كثيراً في أن أتمكن من إنتاج كتاب في المنطق يحمل شيئاً من القيمة والأصالة، مضيت إلى تأليف الكتاب الأول انطلاقاً من المسودة الأولية غير المكتملة التي كتبتها أول الأمر. وصار ما كتبته في ذلك الوقت أساساً لسلسلة الرسائل التي أعقبته، إلا تلك التي احتوت على «نظرية الأنواع» لأنها ظهرت في طبعة لاحقة بعد أن خلصت إليها من مشكلات معقدة أخرى صادفتني في محاولتي الأولى كتابة موضوع بعض الفصول الختامية من الكتاب الثالث. توقفت عند تلك النقطة. واستمر توقفي خمس سنوات. كنت قد بلغت نهاية شوطي. وما عدت قادراً على المضي أبعد من ذلك لأكتب شيئاً مرضياً في الاستقراء في ذلك الوقت. تابعت قراءة كل كتاب بدا لي واعداً بأن يلقي ضوءاً على هذا الموضوع، ورحت أختزن النتائج، قدر ما استطعت. لكنني ظللت زمناً طويلاً من غير أن أعثر على شيء قد يفتح لي نافذة ذات أهمية في تأملاتي.

وفي عام 1832، كتبت أوراقاً كثيرة من أجل السلسلة الأولى من «مجلة تيت»، وكذلك ورقة من أجل نشرة دورية فصلية حملت اسم «رجل القضاء» كانت قد أسستها مجموعة من الأصدقاء ممن عرفت كثيراً منهم، وكانوا جميعاً من المحامين ومن المصلحين القانونيين، لكنها ما استمرت إلا زمناً قصيراً. كانت ورقتي التي نشرتها فيها معنية بواجبات الدولة وحقوقها فيما يتعلق بالشركات وأملاك الكنيسة. وهي الورقة التي تأتي في أول مجموعة «أطروحات ومناقشات» وتحمل اسم «التلاعب بالنقد». وأما جملة ما كتبت قبل هذه الأوراق، فما كان فيه شيء ذو قيمة باقية تبرر إعادة طباعته. كانت الورقة التي ظهرت في «رجل القضاء» نصاً لا أزال أراه مناقشة مكتملة لحقوق الدولة على المؤسسات. وقد بينتُ كلا الجانبين في آرائي إذ أكدتُ

(تأكيداً جازماً مثلما كنت أفعل دائماً) المبدأ القائل إن الأوقاف كلها ملكية وطنية يجوز للدولة أن تتولى ضبطها، بل عليها أن تتولى ضبطها أيضاً؛ لكن من غير افتئات على تلك الأوقاف نفسها (مثلما فعلتُ ذات وقت)، ومن غير القول بوجوب الاستيلاء عليها من أجل تسديد الديون الوطنية. وعلى العكس من ذلك، كنت ملحّاً أشد إلحاح على أهمية رصد مخصّصات للتعليم لا تكون معتمدة على الطلب في السوق وحده، أي على مدى معرفة أولياء الأمور العاديين وفهمهم واهتمامهم، بل على حسابات رامية إلى إرساء معايير تعليمية أعلى مما يُتوقع أن يمليه الطلب العفوي من جانب مشتري هذه السلعة. وقد مضيت في تأملاتي اللاحقة كلها أعزز هذه الآراء وأؤكد عليها.



الفصل السادس

بداية أثمن صداقة في حياتي
وفاة أبي
كتاباتي ومجريات حياتي حتى عام 1840

بلغت الآن فترة من فترات تقدُّمي العقلي جعلَتني أبني صداقة شرَّفت وجودي وكانت بهجته الأولى مثلما كانت منبع جزء كبير مما حاولت فعله من أجل تحسّن حال بني البشر، أو مما أملت في إحداثه من أثر. ففي عام 1830، تعرّفت إلى السيدة التي قبلت أن تكون زوجة لي بعد عشرين عاماً من صداقتنا. كان عمري خمسة وعشرين عاماً؛ وكانت في الثالثة والعشرين.

كانت معرفتي الجديدة بأسرة زوجها إحياءً لمعرفة قديمة. كان جده يعيش في بيت يجاور بيت والدي في نيوونغتون غرين. وكنت أدعى أحياناً، عندما كنت صبياً، إلى اللعب في حديقة ذلك السيد العجوز. كان نموذجاً رفيعاً للبيوريتاني الاسكوتلندي القديم: صارماً، شديداً، وقوياً. لكنه شديد اللطف مع الأطفال الذين تطبع فيهم شخصية من هذا النوع أثراً دائماً لا

بزول. ومع أنني تعرفت إلى السيدة تايلور قبل سنوات من تحوّل معرفتنا هذه إلى معرفة خاصة حميمة، إلا أنني سرعان ما أحسست أنها أروع شخص عرفته في حياتي. عندما تعرفت إليها أول مرة، ما كان لي أن أتوقع في سنّي تلك، بل ما كان لأحد أن يتوقع، أنها في سبيلها إلى أن تصير مثلما صارت. لقد طوّرت نفسها تطويراً كبيراً، وتقدّمت بأرفع ما للتقدم من معنى، بل بكل ما له من معانٍ. فكان ذلك ناموس طبعها، وكان ضرورة نابعة من حماستها في فعل ذلك ومن مَيْلها التلقائي إلى تعزيز تلك الخصال التي لا تترك المرء يتلقى انطباعاً أو يخوض تجربة من غير أن يجعل انطباعه ذاك أو تجربته تلك درجة يرقى بها خطوة صوب الحكمة. وقبل أن أراها، كانت طبيعتها الغنية القوية قد أظهرت ذكاءً نسائياً من النوع الذي تنشأ عليه النساء. كانت في دائرة علاقاتها الخارجية امرأة جميلة مرحة يلفها تميّز طبيعيٌ يُحِسّه كل مَنْ يقترب منها. أما في دائرة علاقاتها الداخلية فكانت امرأة عميقة الإحساس قويته، لها ذكاء حَدْسيٌّ ثاقبٌ وطَبْعٌ شِعريٌّ تأمّليٌ واضح. وقد تزوجت في سن مبكرة من رجل محترم مستقيم شجاع ذي آراء ليبرالية وقسط طيب من التعليم؛ لكنه كان مفتقراً إلى الميول الثقافية أو الفنية التي يمكن أن تجعله رفيقاً لها، رغم أنه كان صديقاً ثابتاً محباً ظلت تقدّره أكبر تقدير وتكنّ له أشد عاطفة طيلة حياته. فحزنت عليه أعمق الحزن عندما توفي إذ ألفَتْ نفسها بعده مُقصاة عن أي مجال اجتماعي يسمح لها بالتعبير عن أرفع خصالها. فصارت حياتها تأملاً مسحباً إلى داخلها، وما عاد فيها تنوع إلا ما يأتيها من دائرة صغيرة من الأصدقاء الذين ما كان فيهم إلا واحد (توفي منذ زمن بعيد) له من الذكاء أو رهافة الإحساس والعقل ما يوافق ما عندها. على أن تلك القلة من أصدقائها كانت قريبة من آرائها وذوقها إلى هذا الحد أو ذاك. وقد أسعدني الحظ فقبلتني هذه الدائرة في صفوفها. وسرعان ما أدركت أن تلك السيدة تجمع الصفات التي كانت تُسعدني مصادفتها عند كل من عَرَفتهم.

فلديها تحرّر كامل من كل نوع من الاعتقاد بالخرافة (بما في ذلك ما يعزو لنظام الطبيعة والكون كمالاً يفترضه من عنده)، واحتجاجاً صادقاً على أشياء لا تزال جزءاً من المؤسسة الاجتماعية المستقرة. ما كان هذا نتيجة لذكائها وحده، بل أيضاً نتيجة قوة مشاعرها ونُبلها ورفعتها، إلى جانب طبيعتها السامية. وأما من حيث مزاجها وتركيبتها، فإنني كنت أقارنها في أحيان كثيرة بشيلي. لكن شيلي ما كان إلا طفلاً (إذا احتكمنا إلى مقدار تطور قدراته خلال عمره القصير) إن هو قورن بما صارت عليه في ما بعد. سواء نظر المرء إليها من حيث قدراتها في أعلى مجالات التأمّل أو في أصغر مشاغل الحياة اليومية، لرأى أن عقلها كان تلك الأداة المكتملة التي تنفذ دائماً إلى قلب كل مسألة من المسائل وإلى أضيق زواياها فتلتقط الفكرة الأساسية أو المبدأ الأساسي فيها. وكانت دِقّة اشتغال عقلها وسرعته واضحَيْن في أدائها لمشاغل يومها قدر ما هما ظاهران في صفاتها الحقيقية. فكذلك مع ما حُبيت به من خيال وحِسّ، يؤهّلانها لأن تكون فنّانة بديعة مثلما كانت روحها النارية الرقيقة وطلاقة لسانها الحيوية تؤهّلانها لأن تكون من كبار الخطباء. وكان عمق معرفتها بالطبيعة البشرية، ونفاذ بصيرتها، وحصافتها في تدبير شؤون الحياة اليومية، كفيلان بجعلها من بين من يحكمون بني البشر لو أن هذا المجال كان مفتوحاً للنساء آنذاك. وكانت مواهبها الفكرية رقيباً صارماً على طَبْعها الأخلاقي ضمن أعلى وأفضل توازن رأيته لدى إنسان في حياتي كلها. ما كانت غيريّتها نابعة من نظام من الواجبات تعلّمته تعلّمًا بل من قلب اعتاد أن يعيش مشاعر الآخرين، بل كان يبالغ في أحيان كثيرة في الاهتمام بهم إذ يضاهي مشاعرهم بما لدى صاحبته. وقد يُعتقد أن شغفها بالعدل كان أقوى مشاعرها، لكن أقواها حقاً كان ذلك الكَرَم الذي لا يعرف حدوداً وذلك الحب المتأهب لأن ينصَبَّ انصباباً على كل بشريّ قادرٍ على مقابلته ولو بأصغرِ قدرٍ من الإحساس. وأما بقية صفاتها الأخلاقية فهي مما

يرافق ما ذكرته من طبائع العقل والقلب مرافقة طبيعية: تواضع جَمٌّ أصيل يرافقه اعتداد رفيع بالنفس؛ وإخلاص وبساطة مطلَقَيْن تجاه كل من يستطيع تقبّلهما؛ وأشد ازدراء لكل ما هو جبان وضيع؛ وسخطٌ حارق على كل قسوة أو طغيان أو نكران أو وضاعة في الطَّبْع- والمسْلَك؛ وذلك كله مع تفريق واضح دقيق بين ما هو «سيء بذاته» وما هو «سيء» بقصده فحسب ـ أي بين الأفعال الدالة على سوء أصيل في الحِسّ والطبع، وتلك التي لا تكون إلا إساءات ناجمة عن قناعات صالحة أو طائحة عند صاحبها، أي هي تلك الأفعال المسيئة (سواء كانت مصيبة في حد ذاتها أم مخطئة) التي يمكن أن يرتكبها أناس جديرون بالحب والإعجاب من كل زاوية أخرى.

ما كان لإتاحة أيِّ قدر من التفاعل الذهني مع مخلوقة لديها هذه الصفات كلها إلا أن يُحدِثَ أثراً حميداً في تطوّري؛ على أن ذلك الأثر جاء متدرِّجاً، إذ انقضت سنوات كثيرة قبل أن يسير تطورها وتطوري الذهني معاً في رفقة مكتملة بلغناها آخر الأمر. كانت استفادتي أكبر مما أستطيع محاولة تقديمه لها، رغم أنها كانت تصل إلى قناعاتها عن طريق الحدس الأخلاقي أولاً، حدسٌ أصيلٌ في تلك الشخصية القوية المشاعر. وما من شك في أنها كانت تستمد تشجيعاً ومساعدة مني، أي من الشخص الذي أدرك كثيراً من تلك النتائج عن طريق الدرس والمناقشة المنطقية. فلسرعة تقدمها الذهني، كان نشاطها العقلي يحوّل كل شيء إلى فهم يستمد قدراً غير قليل من مراده مني ومن مصادر أخرى. أما ما أدين بالفضل فيه إليها، حتى على المستوى الذهني، فلا أكاد أجد سبيلاً إلى تحديده على وجه الدقة؛ وأما من حيث طبيعته العامة فلعلّي أستطيع قول بضع كلمات تلقي ضوءاً على ذلك، وإن تكن كلماتي هذه غير وافية!

ثمة ميدانان للفكر لدى غير الراضين عن حياة البشر في صورتها الراهنة، مثلما يكون لدى أفضل الناس وأكثرهم حكمة، ومثلما يكون لدى

من تكون مشاعرهم متماهية مع مساعي إصلاحها الجذري. الأول هو ميدان الغايات النهائية: العناصر التي تكون أعلى مثال لحياة البشر يمكن تحقيقه. وأما الثاني فهو ميدان ما يكون مفيداً في الحال وقابلاً للتحقق من الوجهة العملية. وفي المجالين كليهما، اكتسبتُ مما علّمتني إياه أكثر مما اكتسبت من مصادري الأخرى كلها معاً. وإن شئنا الصّدق فإن اليقين الحقيقي لواقعٌ في هذين المبدأين الأقصَيَيْن. تكمن قوتي كلها في الحيّز المتوسط الزلِق اللا يقيني، حيز النظرية، أو في حيّز العلم الأخلاقي والسياسي. وبالنظر إلى النتائج التي بلغتُها (في مختلف أشكال تلقيها وإصدارها، سواء في الاقتصاد السياسي أو علم النفس التحليلي أو المنطق أو فلسفة التاريخ، أو غيرها)، فليس أقل من أن أعترف لها بالفضل الذهني في ما تعلمته منها من تشكّكٍ حكيمٍ لم يمنعني من متابعة الاستخدام الصادق لقدراتي في التفكير، مهما تكن نتائجها؛ لكنه جعلني محترِساً دائماً من تبنّي تلك النتائج أو إعلانها بثقة تتجاوز ما تسمح به طبيعة هذه التأملات نفسها. وجعل هذا التشكّك عقلي منفتحاً على الإقرار بأيّ أفق جديد أزاء لفهم أكثر وضوحاً أو بأيّ دليل أكثر قوة؛ بل صرت أجدني مندفعاً إلى الترحيب بهذا الأفق وتوّاقاً إلى البحث عنه حتى في قضايا انفقت عليها أكبر قدْرٍ من التأمل والتفكير. تلقّيت ثناءً كثيراً ما كنت أستحق إلا جزءاً يسيراً منه لأنني لم أكن مصدر القدر الأكبر من الروح العملية التي يقولون إنها موجودة في كتاباتي إن هي قورنت بكتابات أكثر المفكرين الذين كانوا مدمنين مثلي على التعميمات الكبيرة. ما كانت هذه الكتابات التي لوحظت جودتها ثمرة عمل عقل واحد، بل ثمرة اندماج عقلين كان أحدهما عملياً إلى حد كبير، من حيث فهمه القضايا المطروحة ومن حيث أحكامه عليها، بقدر ما هو جريء في توقّع نفعها البعيد. لكن هذا الأثر، في تلك الفترة، كان واحداً من تأثيرات كثيرة أسهمت في صياغة تطوري في المستقبل. وحتى بعد أن صار هذا الأثر عينه الإمام الرئيس في

تطوري العقلي، (أقولها صادقاً)، فإنه لم يغير مسار هذا التطور بل جعل خطواتي إلى الأمام أكثر جرأة وأكثر حَذَراً في الوقت عينه. كان الانقلاب الفعلي الوحيد الذي حدث في نمط تفكيري مكتملاً من قبل. وكان لا بد لتوجّهاتي الجديدة من تأكيد في بعض النواحي ومن تعديل في نواحٍ أخرى، على أن التغيرات الأساسية التي كانت آرائي ماضية إليها كانت متصلة بالسياسة ومؤلّفة مما يختص بالآفاق النهائية لسير البشرية صوب اشتراكية تليق ببني البشر، هذا من ناحية وعلى وجه التقريب، وكذلك من انتقال مَثَلي السياسي من الديمقراطية المحض (على ما يشيع فهمها عند أنصارها) إلى صيغة معدَّلة من الديمقراطية بَسَطتها في كتابي «تأملات في الحكومة التمثيلية».

يعود هذا التغيّر الأخير، الذي جاء على نحو شديد التدرُّج، إلى بداية قراءتي، بل دراستي، كتاب الديمقراطية في أميركا للسيد ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) الذي وقع بين يديّ فور صدوره. كانت مزايا الديمقراطية مبينة في ذلك الكتاب المتميز تبييناً فاصلاً، لأنه عرضها على نحو أكثر تحديداً مما رأيت في أي مكان، حتى لدى أكثر الديمقراطيين حماسة. لكنه عرض أيضاً الأخطار المميّزة المحدقة بالديمقراطية (باعتبارها حكومة الأكثرية العددية) فوضعها تحت ضوء قويٍّ كاشف وأخضعها إلى تحليل مبدع لا ليجعلها سبباً لرفض الديمقراطية التي رأى فيها الكاتب نتيجة حتمية لتقدم البشر، بل ليشير بها إلى نقاط الضعف في الحكومة الشعبية وإلى الدفاعات التي لا بدّ منها لصونها وإلى التصحيحات الواجبة إضافتها إليها لتعزيز توجّهاتها الحَسَنة أثناء اشتغالها حتى تَحول دون تخفيف تلك الحسنات أو تحييدها عن غاياتها. كنت في تلك اللحظة مستعداً أحسن استعداد للتفكّر في طبائع الديمقراطية. وصارت أفكاري تنتقل أكثر فأكثر عبر القناة نفسها، منذ ذلك الوقت، من خلال تعديلات متتابعة أدخلتها على

عقائدي السياسية العملية طيلة سنوات كثيرة. وهذا ما يتضح من مقارنة مراجعتي الأولى لكتاب الديمقراطية في أميركا التي كتبتها ونشرتها عام 1835، بمراجعتي الأخرى عام 1840 (طبعت مرة أخرى في «الرسائل»)، ثم بمراجعتي الأخيرة الواردة في كتابي «تأملات في الحكومة التمثيلية».

ثمة موضوع رائق ذلك كله فاستخلصت منه أكبر فائدة عند دراستي كتاب ألكسيس دو توكفيل، ألا وهو قضية المركزية التي أراها قضية أساسية. لقد قاده التحليل الفلسفي القدير الذي طبّقه على التجربتين الأمريكية والفرنسية إلى إضفاء أهمية قصوى على ممارسة الناس أنفسهم أكبر قدر من إدارة شؤون المجتمع الجمعية، بقدر ما يكون ذلك آمناً، ومن غير أي تدخل من جانب الحكومة التنفيذية أو حلولها محلهم أو إملائها عليهم طريقة ممارستهم تلك الشؤون. نظر توكفيل إلى هذا النشاط السياسي العملي من جانب المواطنين الأفراد لا باعتباره وسيلة شديدة النجاعة من أجل تدريب الشعور الاجتماعي والذكاء العملي لدى الشعب فحسب (هذان أمران كبيرا الأهمية في ذاتيهما ولا غنى لأيّ حكومة رشيدة عنهما)، بل أيضاً باعتباره ترياقاً لبعض النقائص التي تلازم الديمقراطية ووقاية ضرورية من انحطاطها إلى ذلك الشكل الوحيد من الاستبداد الذي هو خطرٌ حقيقي في العالم الحديث: الحكم المطلق لرأس السلطة التنفيذية على جمهرة الأفراد المعزولين، المتساوين جميعاً، لكنهم عبيدٌ كلهم. ما كان في بريطانيا خطر داهم من هذا النوع بطبيعة الحال؛ لأن تسعة أعشار الشؤون الداخلية التي تديرها الحكومات في البلاد الأخرى تجري فيها مستقلة عن الحكومة. ففي بريطانيا ينظر الناس إلى المركزية نظرة استهجان وسخرية، ولديهم حذر شديد من تدخل الحكومة يرقى إلى مصاف الدفاع أعمى حتى إلى منع التدخل الحميد من جانب السلطة التشريعية من أجل تصحيح أغلاط ما يُزعم أنه حكم ذاتي، رغم كونه في أكثر الأحيان سوء إدارة أنانياً تمارسه

مصالح محلية عن طريق أوليغارشيات محلية صغيرة تستغل مواقعها لمصالح ذاتية. لكن، ورغم جسامة الخطر من أن يخطئ الناس فيشتطوا في معارضة المركزية، فإن الخطر الأكبر كامن في وقوع الفلاسفة المصلحين في الغلط المعاكس، أي التغاضي عن الأضرار التي تكفل المركزية اجتنابها. لقد كنت أنا نفسي منخرطاً ذلك الوقت في دفاع نشط عن تدابير هامة (من بينها «قانون الإصلاح الخاص بالفقراء» العظيم لعام 1834) في مواجهة صخب غير عقلاني قائم على الميول التي تعادي المركزية. لست أدري إن كنت سأندفع إلى إفراط معاكس، لو لم أقرأ تلك الدروس عند توكفيل، مثلما فعل مصلحون كثيرون من قبلي، رغم أن من واجبي مقاومة ذلك الإفراط المعاكس نفسه، لأنه شديد التفشي في بلادي. وهكذا فقد مضيت حذراً بين الغلطين؛ وسواء تمكنت من رسم المسار الفاصل بينهما في موضعه الصحيح أو لم أتمكن من ذلك، فإنني كنت ملحاً، على الأقل، على التأكيد المتساوي على مساوئ الجانبين كليهما، فأخضعت وسائل التوفيق بين منافعهما إلى دراسة جادة.

جرت في تلك الفترة انتخابات أول «برلمان مُصلَح»، فضمّ هذا البرلمان الجديد عدداً غير قليل من أبرز أصدقائي ومعارفي الراديكاليين: غروته ورويباك وبولر والسير ويليام مولسورث وجون وإدوارد روميلي، وكثير غيرهم، إضافة إلى وايرتن وستراث وغيرهما ممن كانوا في البرلمان قبل ذلك. ولاح الآن أن من كانوا يعتبرون أنفسهم راديكاليين فلسفيين (كان أصدقاؤهم يدعونهم هكذا أيضاً) قد صارت لهم فرصة طيبة، أو موقعٌ مواتٍ ما كان لهم من قبل، من أجل إظهار ما لديهم. وقد بنيت - وبني أبي أيضاً - آمالاً عراضاً عليهم. لكن هذه الآمال كان مقدّراً لها أن تخيب! كان أولئك الرجال صادقين مخلصي الرأي إذا ما نظر المرء إلى تصويتهم في البرلمان رغم ما كان يعترضهم من مثبّطات في غالب الأحيان: عندما كان يجري اقتراح

تدابير تخالف ما يحملون من مبادئ مخالفةً فاضحة، من قبيل «قانون القسر الإيرلندي» أو «قانون القسر الكندي» في عام 1837، فقد كانوا يعارضون ما هو مطروح معارضة رجولية ويتصدّون لما يواجههم من عداوة وتحامل فلا يحيدون عن الحق أبداً. على أنهم لم يفعلوا إلا أقل القليل من أجل الترويج لآرائهم وترسيخها. وما كان عندهم إلا أقل القليل من النشاط والمبادرة. لقد تركوا للأيدي القديمة زمام قيادة الشطر الراديكالي في المجلس: أيدي هيوم وأوكونيل. لكن ثمة استثناء جزئياً لا بد من ذكره للتنويه بواحد أو اثنين من هؤلاء الرجال الأصغر سناً. ففي حالة روبيك الذي يستحق اسمه الذِّكر دائماً، فقد أطلق الحركة البرلمانية من أجل التعليم الوطني في أول سنة له في البرلمان (أو الأصح أنه أعاد إطلاقها بعد المحاولة الفاشلة التي قام بها السيد بروغام). كما كان أول من استهلّ الحركة المؤيدة للحكم الذاتي في المستعمرات وتابع ذلك المسعى سنوات طويلة، وحده تقريباً. لم يقدِم أحد على شيء يداني هذين الأمرين على وجه العموم، حتى من بين من كان متوقَّعاً منهم أن يفعلوا الكثير. لكنني أرى الآن، بعد مراجعة هادئة، أن الغلطة ما كانت غلطة هؤلاء الرجال بقدر ما افترضنا آنذاك، بل إننا نحن الذين بالغنا في توقعاتنا. كان ذلك كله جارياً في ظل شروط غير مواتية. فقد صادف حظهم عشر سنوات من ركود أو من ردة فعل لا مناص منها بعد أن انجلت الإثارة التي صاحبت الإصلاح، وبعد التنفيذ السريع لتلك الحفنة القليلة من الإصلاحات التشريعية التي كانت مطلباً شعبياً حقيقياً. فانثنت السلطة وعادت إلى منحاها الطبيعي، منحى أولئك المصرّين على إبقاء الأحوال مثلما كانت إذ رأوا أن ذهن الجمهور استراح فغفل عنهم وصار أقل امتعاضاً من أي وقت مضى منذ حلول السلم فما عاد يمكن الآن أن يستجيب لمحاولة إيقاظ المشاعر الإصلاحية من خلال نشاطات جديدة رامية إلى إنجازات جديدة. كانت تلك مهمة في حاجة إلى زعيم سياسي كبير. ولا يمكن لوم

أحد على أنه ما كان ذلك الزعيم ولم يفلح في إنجاز أمور كبيرة حقاً عن طريق المناقشات البرلمانية في ظل المزاج العام الذي ساد الأمة آنذاك. انعقدت آمالنا، أنا وأبي، على ظهور قائد كفء، رجل متمتع بقدرات فلسفية ومواهب شعبية إلى حد يمكنه من زرع الشجاعة في قلوب رجال كثيرين أصغر سناً أو أقل شأناً فينضمون إلى مسعاه. لو وجد هذا الرجل لكان قادراً على الاستفادة من أولئك الرجال، بقدر ما تسمح قدراتهم، من أجل طرح الأفكار المتقدّمة على الجمهور، ولكان اتخذ مجلس العموم منبراً له أو جعله مدرسة من أجل توجيه العقل العام ودفعه إلى الأمام. ولاستطاع إرغام الهويغ على أن يفعلوا ما يقول، أو لانتزع قيادة الحزب الإصلاحي من أيديهم. لو كان أبي في البرلمان لَصَلُحَ لهذا الأمر! لقد استقر الراديكاليون في ما يمكن اعتباره «ميسرة» حزب الهويغ نتيجة افتقارهم إلى قائد من ذلك النوع. وبحرص وإحساس مبالَغ فيه بالإمكانيات المفتوحة أمام الراديكاليين إذا ما بذلوا جهداً عادياً من أجل آرائهم (أرى المبالغة الآن)، عملت كلما استطعت منذ هذا الوقت حتى عام 1839، سواء عن طريق تأثيري الشخصي على بعض منهم أو عن طريق كتاباتي، حتى أضع أفكاراً في رؤوسهم ورغباتٍ في قلوبهم. أفلحت بعض الشيء مع تشارلز بولر وبعض الشيء مع السير وليام مولسورث فقدم كل منهما خدمات قيّمة؛ لكن جهدهما قوطع عند بداية إثماره. على أن كل محاولة في ذلك الوقت كانت عبثاً إن نظرنا إلى الأمر جملة! كان الأمر يقتضي موقفاً مختلفاً من جانبي إن كان له أن يجد سبيلاً إلى النجاح. فالمهمة مهمة شخص قادر، عبر وجوده في البرلمان بنفسه، على مخالطة أعضاء البرلمان الراديكاليين في مداولات يومية، وقادر على اتخاذ مبادرات بنفسه، وقادر على جعل الآخرين يسيرون من خلفه بدلاً من حثّهم على تسنّم القيادة.

وأما ما كنت أستطيع فعله عن طريق الكتابة، فقد فعلته! وعلى امتداد سنة 1833، تابعت عملي في «إكزامينر» مع فونبلانك الذي كان شديد الحماسة

في ذلك الوقت لمتابعة القتال في صف الراديكاليين ضد وزارة الهويغ. وخلال دورة سنة 1834، كتبت ملاحظات وتعليقات على الأحداث الجارية كانت ذات طبيعة صحفية (حملت عنوان «ملاحظات على الصحف»)، وكذلك في «منثلي ريبوزيتوري» التي كانت مجلة يديرها السيد فوكس المعروف على نطاق واسع بأنه واعظ وخطيب سياسي (صار في ما بعد عضواً في البرلمان عن منطقة أولدهام). تعرّفت إلى هذا الرجل قبل ذلك الوقت بفترة بسيطة، ولم أكتب في مجلته إلا من أجله هو: ساهمت فيها ببضع مقالات كان أبرزها «مقالة في نظرية الشعر». وقد طبعت هذه المقالة مرة ثانية في «الرسائل». وتكاد كتاباتي كلها التي نشرتها بين 1832 و1834 تعادل كتاباً كبيراً (عدا المقالات الصحفية). اشتملت هذه الكتابات على خلاصات لكثير من حوارات أفلاطون، مع ملاحظات تمهيدية لها. ومع أن هذه المقالات لم تعرف طريقها إلى النشر حتى عام 1834، إلا أنها كانت مكتوبة قبل سنوات كثيرة من ذلك. وقد اتضح لي في مناسبات كثيرة أن أناساً كثيرين قرأوها وعرفوا كاتبها رغم عدم قراءتهم أي شيء آخر مما كتبت حتى ذلك الوقت. وحتى أكمل حديثي عن كتاباتي في تلك الفترة يمكنني أن أضيف فأقول إنني كتبت عام 1833 بطلب من بولر (الذي كان على وشك إنجاز كتابه «إنكلترا والإنكليز». وقد كان متقدماً كثيراً على الحقل العام في زمانه)، كتبت من أجل هذا الرجل سرداً نقدياً لفلسفة بنثام، فأدخل قسماً مما كتبت في كتابه ثم طبع بقيته (مع تنويه طنّان بي) في ملحق الكتاب. وهكذا طُبع للمرة الأولى نص احتوى على ما كان يعجبني، وعلى جانب مما لم يكن يعجبني أيضاً، من عقائد بنثام المعتبرة فلسفة متكاملة.

لكن سرعان ما سنحت فرصة أستطيع من خلالها، (هكذا بدا لي)، أن أقدّم مزيداً من الدفع والدعم الفعلي لجماعة «الراديكاليين الفلسفيين» أكثر مما فعلت حتى ذلك الوقت. كان من بين المشاريع التي دار فيها حديث

بيني وبين أبي، وكذلك مع بعض البرلمانيين وغيرهم من الراديكاليين ممن كانوا يختلفون إلى بيته، تأسيس مجلة دورية ناطقة باسم الراديكالية الفلسفية تحل محل «ويستمنستر ريفيو» لتؤدي الدور الذي كان مرجوًا منها. ومضينا في بحث هذه الخطة شوطاً بلغ حد مناقشة المساهمات المالية التي يمكن التماسها، وكذلك اختيار محرّر لتلك المطبوعة. لم يتمخّض هذا عن شيء، لبعض الوقت! لكن السير وليام مولسورث، الذي كان هو نفسه طالباً مُجِدّاً ومفكراً ميتافيزيقيا دقيقاً قادراً على مساندة قضيتنا بقلمه وكيس نقوده، اقترح من تلقاء نفسه في صيف 1834 تأسيس تلك المجلة شريطة أن أقبل تولّي تحريرها الحقيقي، إن لم أستطع أن أشغل ذلك المركز على نحو ظاهر. ما كان رفض هذا الاقتراح ممكناً! فتأسست المجلة وحملت في البداية اسم «لندن ريفيو»، ثم حملت اسم «لندن وويستمنستر»؛ وذلك عندما اشترى مولسورث صحيفة ويستمنستر من مالكها الجنرال تومبسون ودمج المطبوعتين فجعلهما مجلة واحدة. وفي الفترة الممتدة من 1834 حتى 1840، شغل العمل في هذه المجلة القسم الأكبر من وقتي الفائض. ما كنت في البداية أمثل آرائي أنا بأي شكل من الأشكال، وذلك على وجه العموم. وذلك لأنني كنت واقعاً تحت ضرورة القبول بكثير مما يطرحه شركائي. فالمجلة نشأت في الأصل لكي تمثل «الراديكاليين الفلسفيين». وقد كنت مختلفاً ذلك الوقت مع كثير منهم في نقاط أساسية كثيرة؛ فضلاً عن أنني ما كنت قادراً حتى على الرغم أنني الشخص الأكثر أهمية بينهم. كنا نرى كلنا أن مشاركة أبي بكتاباته أمر لا غنى عنه. وقد كتب الكثير في تلك المجلة إلى أن منعه مرضه الأخير من الكتابة. وكان لمواضيع مقالاته، ولما فيها من قوة ووضوح رأي، أن جعل المجلة أول الأمر تستمد لونها وتبرتها منه أكثر من أي كاتب آخر من كتابها. ما كنت قادراً على ممارسة الضبط التحريري على مقالات أبي، بل كنت مضطراً بعض الأحيان إلى التنازل عن

شيء من آرائي الخاصة من أجله. إذن، فقد استمرت الأفكار نفسها التي كانت في «ويستمنستر ريفيو» القديمة، وإن مع شيء من التعديل، فشكلت أساس مجلة «الريفيو». لكني كنت آمل، إلى جانب ذلك، في طرح أفكار أخرى ونبرة أخرى، وكذلك في الفوز بتمثيل منصف لآرائي أنا، إلى جانب آراء بقية أفراد الجماعة. وبما أن هذه الغاية كانت في ذهني، فقد عمدت إلى فرض أن تحمل كل مقالة الأحرف الأولى لاسم كاتبها، أو توقيعاً ما، بحيث أقول إن المقالة تعبر عن رأي كاتبها وحده، وإن المحرر غير مسؤول إلا عن تقرير صلاحيتها للنشر وعدم تعارضها مع الأهداف التي قامت المجلة من أجلها. أتيح لي وضع مخططي هذا موضع التطبيق بحيث تمكنت من إجراء نوع من مصالحة بين «الراديكالية الفلسفية» القديمة والجديدة من خلال اختيار موضوع أول مساهمة كتبتها في هذه المجلة. كان البروفيسور سيدغويك قد نشر أخيراً كتابه «محاضرة في دراسات كامبردج». (وهو رجل بارز في بعض مجالات العلوم الطبيعية لكنه ما كان ينبغي له أن يتدخل في الفلسفة). حمل هذا الكتاب هجوماً غير متحفظ على علم النفس التحليلي وعلى الأخلاقيات النفعية، وذلك على صورة هجوم استهدف كلاً من لوك وبيلي. أثار هذا سخطاً، رأيته محقاً تماماً، لدى أبي ولدى الآخرين. وهنا تخيلت أن ثمة فرصة لرد هذه الهجمة الظالمة من ناحية. ولأن أُضمّن من ناحية أخرى دفاعي عن الهارتالية والنفعية بعضاً من آرائي التي تمثل نظرتي أنا إلى هذه المواضيع من حيث هي نظرة متمايزة عما لدى أصحابي القدامى. نجحت في هذا بعض النجاح رغم أن علاقتي بأبي كانت تجعل الأمر مؤلماً لي كيفما كان، فما كنت قادراً ذلك الوقت على الجهر بكل ما في عقلي في مجلة يكتب فيها هو أيضاً

لكني صرت أرى أن أبي ما كان معارضاً تلك المعارضة الشديدة التي توقّعتها لأنماط التفكير التي كنت أظن أنها تجعلني مختلفاً عنه؛ فقد وفّى

آراءه حقها من خلال المبالغة غير الواعية في مجادلاته الذهنية المتحمسة. وذلك رغم أنه كان مستعداً لأن يفسح مجالاً لقسم كبير من الحقائق التي يظهر عليه إنكارها عادةً إن لم يكن أمامه خصم يجادله. وكثيراً ما لاحظت أنه قدم تنازلات عملية شتى لصالح اعتبارات ما كان يبدو أن نظريته تتيح لها أي مكان. قرأت كتابه «شذرات عن ماكنتوش» الذي كتبه ونشره في ذلك الوقت تقريباً فآلمني وسرّني، رغم إعجابي الشديد ببعض أقسامه. لكني، عندما قرأته ثانية بعد زمن طويل، وجدت زاداً قليلاً في الأفكار التي احتواها رغم أنه كان كتاباً منصفاً في مجمله. بل وجدت نفسي متعاطفاً مع اشمئزازه من الحشو الكلامي لدى ماكنتوش، رغم أن قسوة أبي في الرد عليه تجاوزت ما كان يتميّز به من حصافة، بل تجاوزت حتى ما كان يمكن اعتباره إنصافاً في حق الرجل. وثمة أمر وجدت فيه بشارة طيبة في ذلك الوقت، ألا وهو استقبال أبي المحبّذ لكتاب دو توكفيل «الديمقراطية في أمريكا». صحيح أن أبي قال وفكّر أكثر بكثير مما قاله توكفيل في صالح الديمقراطية، إذا ما قارناه بما قاله ضدها، فإن علوّ تقديره لهذا الكتاب الذي كان مثالاً على طريقة في التعامل مع مسألة الحكومة تكاد تعاكس طريقة أبي (طريقة تعليمية تحليلية أكثر منها طريقة عقلانية محضة)، كان مما شجعني كثيراً. وقد نالت استحسانه أيضاً مقالة كتبتها ونشرتها في العدد الأول الذي صدر بعد اندماج المطبوعتين، وهي المقالة عينها التي أعيد طبعها في «الرسائل» تحت عنوان «الحضارة». بثثتُ في تلك المقالة كثيراً من آرائي الجديدة، وانتقدت انتقاداً قوياً ما كان في ذلك الوقت ميولاً عقلية وأخلاقية، وذلك بأسلوب لم أتعلّمه من أبي، وانطلاقاً من أسس لم أستقِها منه.

على أن كل تخمين متصل بمستقبل تطوّر آراء أبي، وبإمكانيات تعاوننا الدائم على نشر أفكارنا وإشاعتها، كان محكوماً بالعقم. لقد تدهورت صحته كثيراً على امتداد عام 1835: اتضح أن الأعراض الظاهرة عليه تشير إلى حالة

من تفاقم التلف الرئوي. تُوفي أبي يوم الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو عام 1836 بعد أن بلغ منه الوَهَن كل مَبْلَغ. لم يطرأ على نشاطه الذهني أي ضعف حتى آخر أيام حياته. ولم يتغير أيضاً اهتمامه بكل شيء وكل شخص يثير انتباهه في حياته العادية. ولم يجلب له دنوّ الأجل أي اهتزاز في قناعاته في مسألة الدين (كان ذلك مستحيلاً لدى رجل له ما له من صلابة العقل وقوته). وكان مبعث أكبر رضا في نفسه بعد أن أيقن بدنو أجله تفكيره في ما استطاع إنجازه لجعل العالم مكاناً أفضل مما كان عليه يوم جاءه. وظل أكثر أسفه لانقضاء حياته نابعاً من أنه ما عاد لديه وقت حتى ينجز المزيد.

إنه رجلٌ يحتل مكانة بارزة في التاريخ الأدبي، بل حتى السياسي، في بلاده. وليس مما يشرّف الجيل الذي استفاد من عطائه أن يكون ذكره محدوداً والإشارة إليه نادرة إذا ما قورن بمن كانوا أدنى منه منزلة. ولعل لهذا سببان كبيران اثنان. فمن ناحية أولى، تختلط فكرة الناس عنه بالشهرة الأكبر التي كانت لبنثام، والتي كانت شهرة يستحقها! لكن أبي ما كان مجرد مريد لبنثام أو تلميذ من تلامذته. بقد كان واحداً من أكثر مفكري زمانه أصالة. ولهذا السبب عينه كان من أول من قدروا جملة الأفكار الأصيلة التي أنتجها الجيل الذي سبقه حق قدرها، وتبناها. كانت بنية عقله وبنية عقل بنثام مختلفتين اختلافاً أساسياً. ما كانت لديه خصال بنثام الرفيعة كلها، ولا كان لدى بنثام خصاله الرفيعة كلها. بل كان من شأن القول إنه قدم للبشر خدمات رائعة تبلغ ما بلغته خدمات بنثام أن يبدو قولاً سخيفاً في نظره. لم يبتدع أبي، ولم يُثَوِّر، أي جانب من جوانب الفكر البشري العظيمة. لكن، إذا ضربنا صفحاً عن كل ما عمله مستفيداً من إنجازات بنثام، ولم ندخل في الحساب إلا ما أنجزه في ميدان لم يقدم فيه بنثام شيئاً (ميدان علم النفس التحليلي)، لكان هذا كافياً لأن تراه الأجيال القادمة واحداً من أعظم الأسماء في ذلك الفرع بالغ الأهمية من فروع التأمل، فرعٌ تستند إليه علوم الأخلاق والسياسة كلها، ويشكل

واحدة من مراحل تقدمها الأساسية. وأما السبب الآخر الذي جعل شهرته أقل مما تستحق فهو ذلك التعارض اللافت بين روحه وروح زماننا، رغم ذلك العدد الكبير من النظرات التي صارت الآن (نتيجة جهوده هو جزئياً) مقبولة عامةً. ومثلما أطلقوا على بروتوس (Brutus) لقب «آخر الرومان»، كان أبي «آخر رجال القرن الثامن عشر»: لقد واصل حمل عاطفة ذلك القرن وميوله الفكرية عبر القرن التاسع عشر، لكن ليس من غير تعديل أو تحسين. ولم يشارك في التأثيرات الطيبة أو السيئة لردة الفعل على القرن الثامن عشر، ألا وهي ردة الفعل التي كانت صفة كبرى من صفات النصف الأول من القرن التاسع عشر. كان القرن الثامن عشر عصراً عظيماً، كان عصر رجال أقوياء شجعان. وكان أبي رفيقاً ملائماً لأقوى رجال ذلك العصر وأكثرهم شجاعة، وأثره الشخصي وكتاباته كانت منبع نور عظيم لجيله. وكان في آخر سنوات عمره كبير الراديكاليين المثقفين في إنكلترا وقائدهم، مثلما كان فولتير بين الفلاسفة الفرنسيين. وأما إذا نظرنا إلى موضوع كتابه الأكبر، «الهند»، لأدركنا أنه كان أهم من تكلم في الإدارة السليمة لشؤون الدولة؛ على أن هذه ليس إلا واحدةً من فضائله الثانوية! لم يكتب في موضوع من المواضيع إلا أغناه بأفكار قيّمة. وإذا استثنينا كتابه «أوليات الاقتصاد السياسي» الذي كان كبير الفائدة عند كتابته لكنه أنجز مهمته وانتهى دوره منذ بعض الوقت، فإن زمناً طويلاً سوف ينقضي قبل أن تُستنفَد أهمية أي كتاب آخر من كتبه أو قبل أن يظهر ما هو مُتقدِّم عليه أو أن يكفَّ عن كونه كتاباً شديد الفائدة التعليمية في موضوعه. لقد خلّف أبي أثراً معتبَراً بقدرته على التأثير في قناعات الآخرين ومقاصدهم من خلال قوة عقله وطبعه ومن خلال اجتهاده في ممارسة تلك القوة من أجل الدفاع عن الحرية والتقدم. لست أجد من يضاهيه بين الرجال (قدر ما أعرف)؛ ولست أعرف في النساء من هي مثله، إلا واحدة!

ورغم يقيني بأنني أقل منه شأناً من حيث تلك الخصال التي أكسبته ذلك السمو الشخصي، فقد صار علي الآن ـ بعد وفاته ـ أن أحاول تحقيق ما قد أستطيع تحقيقه من غيره: كانت «الريفيو» الأداة التي انعقدت عليها أكبر آمالي في اتخاذها سبيلاً لي إلى ممارسة تأثير مفيد على القطاع الديمقراطي الليبرالي في الرأي العام. صحيح أنني خسرت مساندة أبي؛ إلا أنني تحررت أيضاً من قيود وتحفظات كنت مضطراً لها مقابل ذلك الدعم. وما عدت أرى أي كاتب أو سياسي راديكالي يبغي لي أن أذعن له، إلا في حدود ما يتفق مع آرائي أنا. وبعد اطمئناني إلى ثقة مولسورث التامة، عقدت العزم على بسط آرائي وأنماط تفكيري بسطاً كاملاً، وعلى أن أفتح أبواب «الريفيو» على مصاريعها أمام كل كاتب يناصر التقدم مثلما فهمته، رغم أن من شأن هذا أن يُفقدني مساندة أصحابي السابقين. صار كارلايل بعد ذلك كاتباً متقطعاً في المجلة؛ ولحق به ستيرلينغ بعد وقت قصير، لكن كتابته ظلت قليلة الانتظام. صحيح أن كل مقالة من المقالات ظلت معبرةً عن آراء صاحبها؛ إلا أن وجهة المجلة كلها صارت مقبولة القرب من آرائي. ومن أجل إدارة المجلة، جعلت شاباً اسكوتلندياً اسمه روبرتسون يشاركني العمل، تحت إشرافي. وقد كان لديه قدر معقول من الإمكانيات والمعلومات؛ وكان شديد الدأب بارعاً في التخطيط. كما كان واسع الحيلة فيما يتعلق بتحسين مبيعات الريفيو. فعلقت على قدراته هذه آمالاً كبيرة. وعندما أرهقت خسائر الريفيو المالية المتواصلة مولسورث أوائل عام 1837 (قام الرجل بدوره قياماً مشرفاً، ولم يكن ما تكبده من خسائر قليلاً أبداً)، وصار راغباً في التخلص منها، قررت متابعة العمل فيها متحملاً المخاطر بنفسي لأنني كنت لا أكاد أحفل بمصلحتي المالية، ولأنني كنت شديد الاتكال على نصائح روبرتسون. فاعتزمت المُضيَّ بالأمر إلى أن يستبين. كانت نصائح روبرتسون حسنة. وما كان عندي سبب يدعوني إلى تغيير رأيي فيها. لكني لا أظن أن أي مجلة

ديمقراطية راديكالية كانت قادرة في ذلك الزمان على تسديد نفقاتها، بما فيها تعيين محرر أو مساعد محرر، مع دفع بعض المال لمن يكتبون فيها. كنت أكتب مجاناً. وكذلك كان يفعل كثير ممن قدموا مساهمات متواترة. لكن بقية الكتاب كانوا يتقاضون مالاً. وقد استمروا في تلقي تعويضاتهم مثلما كانوا يتلقونها من كتاباتهم في «إدنبرة ريفيو» و«كوارترلي ريفيو»؛ وما كانت تغطية هذه النفقات من إيراد مبيعات المجلة أمراً مستطاعاً!

عدت إلى عملي على كتاب «المنطق» في تلك السنة نفسها (1837)، وفي خضمّ هذه المشاغل كلها. مضى على انقطاعي عن هذا الكتاب سنوات خمس لم أضف إليه خلالها شيئاً. كان عملي فيه قد توقف عند مستهل فصل «الاستقراء». وقد اكتشفت على نحو متدرج ما كان يلزم هذا الفرع من الموضوع الرئيسي من أجل التغلب على الصعوبات التي تعترضه، ألا وهو الاشتمال والنظرة الصائبة إلى دائرة العلوم الفيزيائية كلها. وهو ما خشيت أن يقتضيني تحصيله عملاً ودرساً يمتدان زمناً طويلاً. وهذا لأني ما كنت أعرف كتاباً أو دليلاً آخر، يمكن أن يبسط لي عموميات العلوم وعملياتها. فأيقنت أنّ ما من سبيل أمامي إلا أن أستخلصها بنفسي بأحسن ما أستطيع. وكان من طيب حظي أن نَشَرَ د. ويويل في وقت مبكر من تلك السنة كتابه «تاريخ العلوم الاستدلالية». قرأت هذا الكتاب متحمّساً، فوجدت فيه ما يقترب كثيراً من الوفاء بحاجتي. كان ثمة الكثير مما قد يُعترض عليه في فلسفة هذا الكتاب، إن لم يكن أكثرها؛ لكنه قدم المادة اللازمة حتى أُعمل تفكيري فيها. وكان الكاتب قد اعتنى بشرح هذه المادة، فجاء شرحه توطئة وتسهيلاً لاشتغالي عليها. صار في حوزتي الآن ما كنت منتظراً تحصيله. وحملتني الأفكار التي ولّدتها عندي قراءة ويويل على إعادة قراءة «خطاب في دراسة الفلسفة الطبيعية» للسير ج. هيرشل، فتمكنت من قياس ما أحرزه عقلي من تقدم بفضل ما وجدته في هذا الكتاب (رغم أنني قرأته وراجعته قبل سنوات

كثيرة فلم أجن منه غير فائدة قليلة آنذاك). وهكذا انكببت الآن على ذلك الموضوع مجتهداً: تفكيراً وكتابة. وكان علي أن أختلس الوقت الذي أنفقته في ذلك من مشاغل أخرى أكثر إلحاحاً. ما كنت أستطيع الانقطاع عن الكتابة في الريفيو أكثر من شهرين اثنين. لكني أنجزت في هذين الشهرين كتابة المسوَّدة الأولى لثلث الكتاب، وهو الثلث الأكثر صعوبة فيه. وأما ما كنت كتبته قبل ذلك، فقدرت أنه يعادل ثلثاً آخر، فما بقي لي من الكتاب إلا ثلث واحد. اشتمل ما كتبته في هذه الفترة على تتمة مبدأ «المناقشة المنطقية» وكذلك على الجزء الأكبر من «كتاب الاستقراء». وعندما فرغت من هذا بدا لي أنني فككت العقد الصعبة كلها وأن إنهاء الكتاب صار مسألة وقت لا أكثر. كان عليّ أن أنصرف عن الكتاب بعد أن بلغت هذه النقطة فيه حتى أكتب مقالتين من أجل العدد المقبل من الريفيو. وبعد الفراغ من المقالتين، عدت إلى موضوعي وتعرفت، لأول مرة، على كتاب كونت «محاضرات في الفلسفة الإيجابية»؛ بل لعل من الأصح القول إنني تعرفت على جزءين من هذا الكتاب فحسب (كانا كل ما نُشر منه حتى ذلك الوقت). كانت نظريتي في الاستقراء مكتملة من حيث جوهرها قبل قراءتي كتاب كونت، ولعله أمر حسن أنني توصلت إليها عبر طريق غير طريقه. وهذا لأن رسالتي اشتملت (بخلاف رسالته) على رد عملية الاستقراء إلى القواعد الصارمة وإلى التجريب العلمي، مثلما يُرَدُّ الاستنتاج إلى القياس المنطقي. يتسم كونت دائماً بالدقة والعمق في ما يختص بمنهج الاستقصاء؛ لكنه لا يحاول حتى وضع تعريف مضبوط لشروط البرهان: تبين كتاباته أنه لم يُحرِز أبداً أي فهم حقيقي لهذه الشروط. لكن هذه الشروط كانت هي المسألة عينها التي طرحتها على نفسي عندما تناولت الاستقراء. على أنني ظفرت بالكثير من قراءة كونت. وكان لما اكتسبته منه أثر في إغناء الفصول التي كتبتها عندما أعدت كتابتها بعد حين. قدم كتابه لي خدمة أساسية في بعض النواحي

التي لا يزال ينبغي التفكير فيها. ومع ظهور أجزاء كتابه الأخرى واحداً بعد واحد، قرأتها كلها مندفعاً، لكنني وصلت إلى موضوع العلم الاجتماعي فانتابتني مشاعر متضاربة متقلبة. لقد خيّب الجزء الرابع أملي لأنه ضم آراء كونت في العدالة الاجتماعية فكانت أبعد ما تكون عن القبول عندي. لكن الجزء الخامس الذي احتوى على عرض تاريخي موصول أذكى حماستي من جديد فلم يفلح الجزء السادس (أو الختامي) في إطفائها عملياً. ومن وجهة نظر منطقية محض، أقول إن الفكرة الرئيسية الوحيدة التي أدين بها لكونت هي «طريقة الاستنتاج العكسي» لأنها كانت صالحة للتطبيق أساساً على الموضوعات التاريخية والإحصائية المعقدة: عملية مختلفة عن صيغة طريقة الاستنتاج الأكثر شيوعاً من حيث إنها لا تصل إلى النتائج عن طريق المناقشة المنطقية العامة ثم تتحقق منها عبر التجربة العملية (مثلما هو النظام الطبيعي في الفروع الاستنتاجية في العلم الفيزيائي)، بل تصل إلى نتائجها المعمّمة عن طريق ترتيب تجارب بعينها ثم التحقق من صوابها عبر التثبت مما إذا كانت، بجملتها، منسجمة مع المبادئ العامة المعروفة. كانت هذه الفكرة جديدة عليّ كل الجدة عندما صادفتها عند كونت. وما كنت قادراً لولاه على الوصول إليها سريعاً (أو لعلي ما كنت لأصل إليها أبداً).

كنت معجباً بكتابات كونت متحمساً لها قبل أي تواصل شخصي بيننا. صحيح أنني لم أقابله أبداً، إلا أن مراسلات كثيرة جرت بيننا على امتداد سنوات كثيرة قبل أن تتوقف لأن خصومة شابتها، أو لأن حماستنا لهذا التواصل قلّت. كنت أول من تراخى تواتر كتاباته؛ وكان هو أول من انقطع عن المراسلة. لقد وجدت (ولعله وجد مثلي) أنني غير قادر على إغناء عقله بشيء من عندي، وأنني جنيت من كتبه كل خير يستطيع تقديمه لي. ما كان هذا كافياً لانقطاع مكاتباتنا لو أن الفوارق بيننا اقتصرت على أمور بسيطة. لكنها كانت خلافات في أمور ممتزجة بأقوى المشاعر، عندي وعنده، بل

كانت هي الأمور التي تحدد جُملة توجه آمال كل منا وتطلّعاته. وافقته تمام الموافقة عندما ذهب إلى أن على جمهرة بني البشر، بمن فيهم قادتهم في كل منحى من مناحي حياتهم، وبفعل الضرورة، أن يقبلوا في أمور السياسة والمجتمع، مثلما يقبلون في العلوم الفيزيائية، آراء من يتفقون في دراسة هذه الموضوعات أكثر مما يستطيع الناس إنفاقه عادة. انطبع هذا الدرس في عقلي انطباعاً قوياً عندما قرأت أول عمل لكونت، وهو العمل عينه الذي أشرت إليه آنفاً. وما من شيء في رسالته نال إعجاباً كبيراً عندي أكثر من عرضه الذكي لما جَنَته أمم أوربا الحديثة من منافع جرّاء الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية في العصور الوسطى، فضلاً عن التنظيم المتميّز للأخيرة. وقد وافقته على أن السلطة الثقافية، التي مارسها القساوسة ذات حين، يجب أن تنتقل إلى الفلاسفة عندما يحين وقت انتقالها، وسوف تنتقل إليهم انتقالاً طبيعياً عندما يصيرون إلى القدر الكافي من الإجماع فيما بينهم فيصبحوا مستحقين لها. لكنه بالغ كثيراً في هذا التوجّه فوصل إلى طرح منظومة عملية يصير فيها الفلاسفة منظّمين ضمن نوع من أنواع التراتبية الهَرَمية الجمعية يكاد يكون فيها من السلطة الروحية (رغم انعدام سلطتهم الزمنية) ما كان لدى الكنيسة الكاثوليكية. وعندما ألفيته متكئاً على هذه السلطة الروحية جاعلاً إياها خط الأمان الوحيد للحكومة الصالحة وحصناً وحيداً في مواجهة الاضطهاد الفعلي، ووجدت أنه يرجو من ذلك نظاماً استبدادياً في الدولة واستبداداً في الأسرة يراهما حميدَيْن مفيدَيْن كليهما. رأيت عند ذلك (لا مفاجأة في هذا!) أننا ما عدنا قادرَيْن على السير معاً من حيث كوننا من المشتغلين في علم الاجتماع، رغم ما يدانى وحدة الحال بيننا في علم المنطق. ظل السيد كونت مصرّاً على الوصول بهذه العقائد إلى أقصى نتائجها، وذلك بأن وضع مخطّطاً في عمله الأخير «نظام السياسة الإيجابية»: نظاماً متكاملاً للاستبداد الروحي والزمني ما اجترحه عقل بشريّ

من قبل، اللهم إلا ما جاء به إغناتيوس لويولا (Ignatius Loyola): نظام يجعل نيرَ «الرأي العام» الذي يصوغه جسم منظم من الحكام والمعلمين الروحيين متسيّداً على كل فعل وعلى كل تفكير (بقدر ما يستطيع البشر السيطرة على تفكير أقرانهم) لدى كل فرد من أفراد الجماعة، وذلك في ما يتصل بشؤون الفرد نفسه وما يتصل بمصالح الآخرين أيضاً. لكن من الواجب القول إن هذا العمل أظهر تحسّناً معتبراً في نقاط كثيرة، إن هو قُورن بكتابات كونت السابقة في هذه الموضوعات عينها. وأما من حيث انسجامه مع الفلسفة الاجتماعية، فلست أرى فيه قيمة إلا أنه وضع نهاية للفكرة القائلة إن ما من سلطة أخلاقية فعلية يمكن فرضها على المجتمع من غير استعانة بمعتقد ديني. صحيح أن عمل كونت لا يعترف بدين إلا «دين الإنسانية»، لكنه يحمل إيماناً أكيداً بأن أي معتقدات أخلاقية تتوافق عليها الجماعة عامةً تكون قابلة للفرض على جملة حياة أفراد تلك الجماعة ومسلكهم. وهو يمضي في هذا الطرح عازماً مصمماً إلى حد ينذر بالخطر. يمثل هذا الكتاب تحذيراً بارزاً للمفكرين في المجتمع والسياسة مما يمكن أن يحدُث إن ضيع البشر، في تأمّلهم وتفكيرهم، قيمة الحرية والفردية.

أعود الآن إلى حديثي عن نفسي. مرّ عليّ حين من الزمن استغرق فيه انشغالي في الكتابة في «الريفيو» كل ما أستطيع تكريسه للكتابة تقريباً، أو حتى كل ما أستطيع تكريسه للتفكير تحضيراً للكتابة. ولا تكاد المقالات المأخوذة من «لندن أند ويستمنستر ريفيو»، والتي أعيد طبعها في «الرسائل»، تعادل ربع ما كتبت الآن. كان عندي موضوعان رئيسيان في ما يتعلق بتوجه كتاباتي في «الريفيو».

الأول هو تحرير الراديكالية الفلسفية من تهمة «البنثامية الحزبية». فمع محافظتي على دقة التعبير وتحديد المعنى، وعلى ازدراء العبارات التقريرية والتعميمات الغامضة (وهو ما كان مزية مشرّفة في كتابات بنثام وأبي)،

أردت إعطاء التأمّل الفكري الراديكالي قاعدة أكثر اتساعاً وشخصية أكثر حرية واعتدالاً. وذلك حتى أبيّن أن ثمة فلسفة راديكالية أفضل من فلسفة بنثام وأكثر اكتمالاً، إلى جانب الاعتراف بكل ما هو مستمر القيمة لدى بنثام ثم إدراجه ضمن هذه الفلسفة. لقد نجحت في ما يخص هذا المسعى الأول، بعض النجاح.

وأما الأمر الثاني الذي رميت إليه فكان تحريك الراديكاليين المثقفين، في البرلمان وخارج البرلمان، ودفعهم وحثّهم على أن يجعلوا من أنفسهم ما ظننت أنهم قادرون عليه إن هم اتخذوا له ما يناسبه من وسيلة: حزبٌ قوي قادر على تولّي حكم البلاد أو، على الأقل، فرض شروطه للشراكة مع حزب الهويغ. كان هذا المسعى مشروعاً خيالياً من البداية: أولاً، لأن الوقت ما كان مواتياً؛ وذلك لأن الحماسة الإصلاحية تراجعت، ولأن نفوذ حزب التوري كان كبيراً. لكن أيضاً لأن «البلاد لا رجال فيها»، مثلما قال أوستن محقاً. كان في صفوف الراديكاليين في البرلمان غير قليل من الرجال المؤهلين لأن يصيروا أعضاء نافعين في حزب راديكالي مستنير. لكن أحداً منهم ما كان قادراً على تشكيل هذا الحزب وقيادته. وما وجدت نصائحي استجابة لديهم. سنحت لي فرصة ظننت أنها تفسح متسعاً لضربة جريئة ناجحة في صالح الراديكالية. ترك اللورد دورهام الوزارة لأنها لم تكن ليبرالية إلى الحد الكافي (هذا ما ظنه الناس). لكنه قبل تكليفه مهمة التحقق من أسباب التمرد الكندي وإزالتها فأظهر، منذ البداية، ميلاً إلى إحاطة نفسه بمستشارين راديكاليين. اعترضت الحكومة على واحد من أول التدابير التي اتخذها فأبطلته؛ وكان تدبيراً حسن النية والأثر! فاستقال الرجل من منصبه ووضع نفسه في خصومة مفتوحة مع الوزراء. وهكذا توفر زعيم للحزب الراديكالي في شخص رجل مهم كرهه حزب التوري وأذاه حزب الهويغ قبل وقت قصير. ولو كان لأحد شيءٌ من المفاهيم الأولية عن التكتيك الحزبي لتوجب

عليه أن يستثمر هذه الفرصة. وقع اللورد دورهام فريسة هجمات مريرة من كل جانب: ندَّدَ به أعداؤه، وجَبُن أصدقاؤه فخذلوه. وأما من كان يجب أن يُقبلوا على الدفاع عنه فما اهتدوا إلى ما ينبغي أن يقال. وبدا أن الرجل قد عاد إلى إنكلترا كسيراً محاطاً بالخزي. لقد تابعتُ الأحداث الكندية منذ بدايتها؛ وكنت فيها ناصحاً لناصحيه. فكادت سياسته تطابق ما كنت لأفعله لو كنت مكانه. بل كنت في موقع يسمح لي بأن أدافع عنه. كتبت بياناً ونشرته في «الريفيو» واتخذت فيه صف اللورد دورهام إلى أقصى حد فلم أبرئه فحسب بل امتدحته وأشدت بحسن صنيعه. وعلى الفور، انبرى عدة كتّاب فاتخذوا الموقف نفسه: أظن أن ثمة شيئاً من الحقيقة في ما قاله لي اللورد دورهام بعد زمن قصير، مع مبالغة متأدِّبة من جانبه، من أن تلك المقالة يمكن اعتبارها استقبالاً يشبه استقبال المنتصرين عندما يعودون إلى بلادهم. إنني لعلى قناعة من أن كلمة تأتي في وقتها، أي في اللحظة الحرجة، يمكن أن تفعل الكثير في تقرير النتائج فتكون مثل اللمسة التي تستطيع أن تقرر اتجاه حجر بدأ يتدحرج من علٍ: أيذهب يميناً أو شمالاً. سرعان ما تبدد الأمل في اللورد دورهام من الناحية السياسية؛ لكن قضيته في ما يتعلق بكندا، وبسياسة المستعمرات عامة، كانت رابحة: افتتح تقرير اللورد دورهام، الذي حرره تشارلز بولر بوحي جزئي من ويكفيلد، حقبة جديدة. وطُبِّقت تطبيقاً كاملاً توصياته التي بلغت حد منح الحكم الذاتي الداخلي التام لكندا خلال سنتين أو ثلاث سنوات؛ ثم امتد أثر ذلك فكاد يشمل كل مستعمرة أوروبية يمكن أن تزعم لمجتمعها قدراً من الشأن. ولعله يحق لي القول إنني أسهمت مساهمة ملموسة في هذه النتيجة عن طريق دفاعي الناجح عن سمعة اللورد دورهام ومستشاريه في أكثر اللحظات أهمية.

مرت حالة أخرى من هذا القبيل خلال إدارتي الريفيو؛ حالة تُبين كسابقتها أثر سرعة المبادرة إلى الفعل. أظن أن ما حققه كتاب «الثورة

الفرنسية؛ لكارلايل من نجاح وشهرة مبكّرين كان، إلى حد كبير، نتيجة لما كتبته في الريفيو عن ذلك الكتاب. ففور صدوره، وقبل أن يتسع الوقت أمام النقّاد العاديين ممن يخالف هذا الكتاب أنماط أحكامهم وقواعدها، كتبتُ ونشرت مراجعة له فأشدت به معتبراً إياه واحداً من تلك النتاجات العبقرية التي تعلو فوق القواعد المألوفة كلها فتكون هي نفسها قانوناً للحكم عليها. لست أتكلم هنا، لا في هذه الحالة ولا في حالة اللورد دورهام، على الأثر (الذي أظن أنني حققته بما كتبت) الناتج عن أي مزية خاصة أو فضل خاص في كتابتي نفسها. بل الحق أنني لا أظن كتابتي تلك كانت بالغة الجودة، في حالة واحدة من الحالتين على أقل تقدير (مقالتي عن كتاب كارلايل). وإني لعلى أتم ثقة بأن أي شخص يقدمُ رأيه في الوقت المضبوط ويقرأ الناسُ ما يكتبه كان قادراً على إحداث الأثر نفسه في الحالتَيْن كلتَيْهما إن هو عرَضَ شهادته عرضاً مقنعاً. لكن مما يسعدني الآن، بعد تلاشي آمالي كلها في بث روح جديدة في السياسة الراديكالية عن طريق الريفيو، أن أستطيع استعادة حالتَيْ النجاح هاتين اللتين أتاحتا لي تقديم خدمة عاجلة لأشياء تستحقها ولأشخاص يستحقونها. فبعد انقطاع الأمل في تشكيل حزب راديكالي، جاء وقت توقفي عن إنفاق الكثير من وقتي ومالي على الريفيو. لقد حققتْ هذه التجربة، بعض الشيء، غايتي الشخصية من حيث إنها كانت وسيلة أطرح آرائي من خلالها. وقد مكّنتني من التعبير، في كتابات مطبوعة، عن اتجاه تفكيري الذي تغير، ومن تمييز نفسي عن النزعة البنتامية الضيقة التي طبعَتْ كتاباتي الأولى. تحقّق هذا من خلال الجو العام لكل ما كتبت، بما فيه مقالات أدبية خالصة؛ لكنه تحقّق خاصة من خلال دراستَيْن (مطبوعتين في كتاب «الرسائل») حاولت فيهما عرض تقييم فلسفي لكل من بنثام وكولريدج. أبرزتُ في الدراسة الأولى ما رأيته من أغلاط أو نواقص في فلسفة بنثام، مع وفاء فضائله ما تستحقه من تقدير. ولا أزال أرى أن جوهر

نقدي هذا كان صحيحاً. لكنني أظن أحياناً أن توقيت نشر الدراسة ما كان مناسباً. وهذا لأنني أشعر مرات كثيرة أن فلسفة بنتام، من حيث هي أداة من أجل التقدم، قد أصابها تقليل من بعض مصداقيتها قبل أن تؤتي أُكلها. وأظن أن الضرر الذي أصاب قضية التقدم نتيجة اندراج انتقاداتي ضمن من هاجموا فلسفة بنتام كان أكبر من فائدة تلك الانتقادات. على أنني لا أزال أستطيع النظر بمزيد من الرضا إلى النقد الذي وجهته إلى نواقص تلك الفلسفة عندما أرى هجماتي على ما هو حسنٌ عند بنتام، وذلك خاصة عندما أدرك أنني أسهمت في إحداث توازن ما عن طريق دفاعي عن المبادئ الأساسية في الفلسفة البنتامية. وهو الدفاع الذي أعيد طبعه في المجموعة نفسها. وأما في مقالتي عن كولريدج، فقد حاولت بيان السمات المميزة لردة الفعل الأوروبية على الفلسفة السلبية في القرن الثامن عشر: وهنا أيضاً يمكن الظن أنني أخطأت (عند النظر إلى أثر هذه الدراسة منفرداً) من خلال إفراطي في إبراز الجانب الجيد، مثلما أخطأت فأفرطت في إبراز الجانب السيء عند بنتام. وفي الحالتين معاً، يمكن أن يكون اندفاعي إلى فصل نفسي عما لا يمكن الدفاع عنه في عقائد بنتام وفي فلسفة القرن الثامن عشر قد ذهب بي إلى الضفة الأخرى أكثر مما ينبغي، رغم أن ذلك كان في ظاهر الأمر، لا في حقيقته. لكن دفاعي عن نفسي، بقدر ما يتصل الأمر بمقالة كولريدج، هو أنني كنت أكتب من أجل قرّاء راديكاليين وليبراليين؛ وأن ما كان يهمني هو ما يمكن أن يستمده هؤلاء مما كتبت من غير أن أعبأ كثيراً بمن يكتبون دفاعاً عن مدارس أخرى.

كان عدد الريفيو الذي احتوى على دراسة كولريدج آخر عدد يصدر من تلك الصحيفة خلال فترة ملكيتي لها. ففي ربيع 1840 تنازلت عنها للسيد هيكسون الذي كان مساهماً نشطاً فيها، من غير أجر، تحت إدارتي. ولم أشترط عليه إلا تغيير اسم المجلة بحيث تعود إلى اسمها الأول «ويستمنستر

ريفيو». وتحت هذا الاسم، ظل السيد هيكسون يدير المجلة عشر سنوات وفق خطة تقضي بتوزيع الإيرادات الصافية التي تحققها على من يسهمون فيها، وذلك بحيث كان هيكسون يتقاضى نظير ما يكتبه ويحرره فحسب. وفي ظل ما نشأ عن قلة ما تدفعه المجلة من صعوبة في تأمين الكتّاب، يعود الفضل لهذا الرجل وحده في التمكن من المحافظة على هوية الريفيو ومن إبقائها لسان حال الراديكالية والتقدم، إلى درجة معقولة. لم أتوقف عن الكتابة في الريفيو، لكن مساهماتي فيها صارت عارضة لأن حجم التوزيع الأكبر الذي كانت تحققه «إدنبرة ريفيو» حملني، منذ ذلك الوقت، على نشر مقالاتي فيها عندما تبدو لي صالحة لأن أضع فيها ما أريد قوله. وعندما صدرت الأجزاء الأخيرة من كتاب توكفيل «الديمقراطية في أميركا» بدأتُ كتابتي في «إدنبرة»، عبر مقالة تناولت ذلك العمل، وهي المقالة الأولى في كتاب «الرسائل».



الفصل السابع

نظرة عامة إلى بقية حياتي

منذ ذلك الوقت، صار ما يستحق السرد في حياتي لا يحتل إلا مساحة صغيرة جداً. وهذا لأنني ما عدت قادراً على ذكر تغيرات أصابت عقلي؛ بل هو مجرد استمرار لتطوري الذهني، كما آمل. ولا يسمح هذا بسرد تاريخي، بل لعل نتائج هذا التطور ماثلة على نحو أفضل في كتاباتي. ولسوف أعمد إذاً إلى اختصار كبير لوقائع سنوات ما بقي من عمري.

كان إنهاء كتابي «المنطق» استفادتي الأولى من الوقت الفائض الذي أتاحه لي انفكاكي عن الريفيو. فقد عثرت في شهرَيْ تموز/ يوليو وآب/ أغسطس من العام 1838 على فسحة زمنية سمحت لي بإنجاز ما ظل ناقصاً في المخطوطة الأصلية للكتاب الثالث. وفي سياق عملي على النظرية المنطقية لقوانين الطبيعة، التي هي ليست قوانين السببية وليست تتمات نابعة من تلك القوانين، توصلت إلى الاعتراف بالأنواع باعتبارها حقائق في الطبيعة لا مجرد تمييزات تقتضيها سهولة التعامل معها. ما كنت قد توصلت إلى هذه الفكرة عندما كتبت الكتاب الأول. وهذا ما توجب إدخالي تعديلات وتوسعات على فصول كثيرة من ذلك الكتاب. أنجزت المسوّدة

الأولى للكتاب الذي يتناول اللغة والتصنيف، وكذلك فصلاً في «تصنيف المغالطات»، في خريف تلك السنة نفسها. ثم فرغت من الكتاب كله في صيف وخريف عام 1840. ومنذ نيسان/ أبريل حتى نهاية سنة 1841، كرّست فائض وقتي لإعادة كتابة كاملة للكتاب كله، من بدايته. لقد جرى تأليف كتبي كلها هذا المجرى. كتبتها كلها مرتين على الأقل: مسوّدة أولى للعمل كله أنجزها حتى نهاية الموضوع؛ لكن الكتابة الجديدة هذه كانت تشتمل على أجزاء من جمل وعلى جمل كاملة من المسودة القديمة عندما تبدو لي مناسبة بقدر ما يمكن أن يكون أي شيء جديد أكتبه بدلاً منها. وجدت فائدة كثيرة في نظام الكتابة المزدوج هذا. فهو يحافظ على اندفاعة الفكرة الأولى وطراوتها أكثر من أي أسلوب آخر في التأليف، إلى جانب ما ينبعه من دقة واكتمال أكبر ناتجين عن إطالة التفكير في كل فكرة من الأفكار. ولعل لي أن أضيف إلى هذا أنني وجدت، في حالتي الشخصية، أن ما يقتضيه الإسهاب المتأني في تفاصيل التأليف والتعبير من صبر يكلّفني جهداً أكبر بكثير إن أنا أنجزت الموضوع كله دفعة واحدة؛ فكنت أفضّل أن أدوّن على الورق كل ما لديّ من مادة جاهزة، وإن تكن غير مكتملة بعد. وأما الأمر الوحيد الذي أحرص على إتقانه في المسوّدة الأولى بأكثر ما أستطيع فهو ترتيب الأفكار. فإذا كان ترتيب أفكاري سيئاً، فإن الخيط الذي ينظّم هذه الأفكار كلها يصبح معوجاً، وتصبح الأفكار الموضوعة ضمن علاقة مغلوطة في ما بينها غير واضحة على النحو اللازم لجلاء الحقيقة. وهذا ما يؤدي بالمسوّدة الأولى كلها إلى أن تصير شيئاً يشبه «الخطيئة الأصلية» مما يجعلها تكاد تكون غير صالحة لأن تُستخدم كمنطلق للمعالجة النهائية.

خلال إعادة كتابتي «المنطق»، ظهر كتاب «فلسفة العلوم الاستقرائية» للدكتور هيويل. وكانت هذه مصادفة سعيدة لي لأنها أعطتني ما أردته حقاً: معالجة مكتملة لهذا الموضوع بيد أحد الخصوم سمحت لي بعرض أفكاري على نحو أكثر وضوحاً وتأكيداً، وأتاح لها اكتمالاً أكبر وتطوّراً أكثر

تنوعاً، لأنني صرت قادراً على الدفاع عنها في مواجهة اعتراضات بعينها، أو لأنني صرت قادراً على مقابلتها مقابلة واضحة بما لدى الخصم في نظريته. وقد ظهرت مجادلاتي مع د. هيويل، إضافة إلى معظم المادة المستمدة من كونت، في مجرى الكتابة الثانية.

صار الكتاب جاهزاً للطباعة مع نهاية عام 1841 فدفعت به إلى موراي الذي احتفظ به حتى وقت متأخر من ذلك الفصل ثم رفضه لأسباب كان يستطيع الإفصاح عنها منذ البداية. لكن هذا لا يعني أنني أسفت لذلك الرفض لأنه قادني إلى عرض الكتاب على السيد باركر الذي نشره في ربيع عام 1843. تقلصت آمالي الأولى في النجاح تقلصاً كبيراً بعد أن استخدم الأسقف ويتلي عنوان «المنطق» لكتابه الذي احتوى دراسة لصيغ التفكير الاستنتاجي وقواعده وضلالاته. وقد بدأت كتابات د. ويتلي تثير اهتماماً بالجانب الآخر من موضوعي ألا وهو نظرية الاستقراء. ما كان يمكن توقع الشعبية الواسعة لرسالة في موضوع مجرَّد إلى هذا الحد؛ كان كتاباً للطلاب وحدهم! وما كان الطلبة الذين يدرسون موضوعات من هذا القبيل قلة فحسب، في إنكلترا على الأقل، بل إن هؤلاء الطلاب كانوا أكثر اهتماماً بالمدرسة المضادة في ميدان الميتافيزيقيات، أي المدرسة الأنطولوجية، أو مدرسة «المبادئ الفطرية». وهذا ما جعلني أتوقع قلة عدد قراء الكتاب، وقلة محبّذيه أيضاً، فما توقعت منه أثراً عملياً كبيراً. لكني أملت أن يستطيع المحافظة على عدم انقطاع ما اعتبرته فلسفة أفضل. وأما الآمال التي كانت عندي من حيث قدرة الكتاب على استقطاب انتباه آني، فكانت منعقدة على معارضته ما أتى به د. هيويل الذي كنت أعرف من ملاحظتي مسالكه في قضايا أخرى أنه سيفعل، على الأرجح، شيئاً يجعل الناس تلتفت إلى كتاب، وذلك من خلال إسراعه إلى الرد على ما اشتمل عليه من هجوم على آرائه. وقد فعل الرجل ذلك، لكنه تأخر حتى عام 1850؛ أي عندما صرت قادراً على الرد عليه في الطبعة الثالثة. ولم أتوصل حتى الآن إلى فهم كيف

توصل كتاب من هذا النوع إلى تحقيق هذا القدر من النجاح؛ ولست أعرف نوع الأشخاص الذين شكلوا الكتلة العظمى ممن اشتروا كتابي (لن أغامر بالقول إنهم قرأوه). لكن حقيقة الأمر تصبح مفهومة بعض الشيء إذا نظرنا إلى الأمر في ضوء الأدلة الكثيرة التي ظهرت منذ ذلك الوقت وأشارت إلى يقظة الحس التأملي، حسب تأملي من نوع حر أيضاً، لدى قطاعات كثيرة، وفي الجامعات خاصة (حيث لم أكن أتوقع ذلك). لم أقع أبداً فريسة توهّم أن الكتاب أحدث أثراً معتبراً في الآراء الفلسفية. وذلك أن النظرة الألمانية، أو النظرة المسبقة إلى المعرفة البشرية، وإلى ملكات المعرفة لدى البشر، يرجّح أن تستمر مهيمنة بعض الوقت (وإن كنت آمل في تناقص هيمنتها) لدى من يهتمون بهذه الدراسات، سواء هنا أو في القارة الأوربية. لكن كتاب «نظام المنطق» قدم شيئاً كان مطلوباً كثيراً: كتاب مدرسي في الفكر النقيض؛ الفكر الذي يستمد كل معرفة من التجربة، وكل خصائص أخلاقية أو ذهنية من الاتجاه الذي تتخذه ترابطات التفكير. إن لديّ، مثلما لدى غيري، تقدير متواضع لما يستطيع أن يفعله تحليل العمليات المنطقية في حد ذاته، أو أي نظام ممكن للأدلة العقلية، فيما يتعلق بتوجيه عمليات الفهم أو تصحيحها. ومن المؤكد أنني أرى له فائدة كبيرة إن هو اقترن مع الشروط الواجبة الأخرى. ومهما تكن القيمة العملية للفلسفة الحقيقية في هذه الأمور، فمن الصعب أن يبالغ المرء في خطر الأضرار التي يمكن أن تسببها فلسفة زائفة. وإنني لعلى قناعة من أن الفكرة القائلة بأن الحقائق الخارجية بالنسبة للعقل قابلة للمعرفة بالحدس أو بالضمير في استقلال تام عن التجربة والملاحظة هي، في زماننا هذا، السند الثقافي الأكبر للمؤسسات الفاسدة والعقائد الزائفة. فبعونٍ من هذه النظرية، يتمكن كل اعتقاد متأصل قديم، وكل شعور انفعالي لا سبيل إلى تذكر أصله، من التخلص من واجبه في تبرير نفسه تبريراً منطقياً، فينتصب قائماً مبرراً ذاته بذاته من غير وجه حق. لم توجد أبداً من قبل أداة من هذا النوع مصمَّمة من أجل تقديس كل تغرُّضٍ أو هوى مستقر راسخ. وتكمن القوة الأكبر لهذه الفلسفة الزائفة في الأخلاق والسياسة والدين

في زعم انتسابها إلى الأدلة الرياضية وأدلة فروع علوم الطبيعة القريبة من الرياضيات. إن تجريدها من زعمها هذا لهو طرد لها من معقلها الحصين. وبما أن أحداً لم يفعل هذا على نحو ناجح فقد تمتعت المدرسة الحدسية ظاهرياً، حتى بعد ما كتبه أبي في «تحليل العقل»، بأقوى الحجج المؤيدة لها، وذلك بقدر ما يتعلق الأمر بكثرة الكتابات المنشورة. وفي محاولة من أجل توضيح طبيعة أدلة الحقائق الرياضية والفيزيائية، واجه كتابي «نظام المنطق» الفلاسفة الحدسيين في ميدان كان يُعتبر ميدانهم هم الذي لا سبيل إلى مواجهتهم فيه؛ فاستند إلى التجريب في شرحه الطابع الفريد لما يطلق عليه اسم «حقائق ضرورية»، أي الحقائق التي يؤتى بها دليلاً على أن البرهان يجب أن يأتي من مصدر أعمق من التجربة. لا يزال من المبكر الحكم إن كان الكتاب قد أنجز هذا حقاً. وحتى إن كان قد أنجزه، فإن تجريد نمط فكري يضرب جذوره عميقاً في أفكار البشر المسبقة وانحيازاتهم من سَنَده التأملي البحت لا يعني إلا التقدم خطوات قليلة في طريق دحره. وذلك لأن الفلسفة هي السبيل الوحيد إلى النجاح في مقارعة تلك الأفكار المسبقة، فلا سبيل إلى التخلص منها تخلصاً نهائياً قبل تبيان أن الفلسفة لا تقف في صفّها أبداً.

بعد أن تحرّرت الآن من أي انشغال فعلي بالسياسة العابرة، وكذلك من أي انشغال أدبي مما يستلزمه التواصل الشخصي مع المساهمين في الصحيفة، ومع غيرهم، وصرت قادراً على تلبية النزوع الطبيعي لدى كل شخص مفكّر تجاوز سن خيلاء الصبا إلى الاقتصار على مجتمع صغير لا يعدو بضعة أشخاص. وأما المجتمع عامة، مثلما هو الآن في إنكلترا، فليس إلا شأناً عديم الطعم حتى عند الذين يجعلونه في هذه الحال بأنفسهم؛ وذلك على نحو يجعل سبب استمراره المعقول كامناً في أي شيء غير المتعة التي يوفّرها. فكل مناقشة جادة في ما تختلف فيه العقول تعتبر أمراً سقيماً. وأما ذلك العجز الوطني في ما يتصل بالحيوية والألفة الاجتماعية فهو يحول دون الاهتمام بالاستمتاع بالحديث عن التوافه، الفن الذي برع الفرنسيون فيه كل

براعة في القرن الماضي، فصارت جاذبية ما يدعى مجتمعاً عندنا منحصرة كلها، عند غير المستقرّين في قمة السلم، في الأمل بالحصول على مساعدة ما من أجل الصعود قليلاً إلى الأعلى؛ وأما عند من يتربعون على القمة فلا يعدو الأمر أن يكون التزاماً بالعادات وأداءً لما يُفترض أنه من مقتضيات ذلك الموقع. وأما عند شخص لديه حد أدنى من انتظام الفكر أو المشاعر فلا جاذبية أبداً في مجتمع من هذا القبيل، اللهم إلا إن كان الانغماس فيه يخدم غاية شخصية. إن أكثر الناس في زماننا (ممن يتمتعون بأي قدْر من الذكاء الرفيع) يجنح إلى تقليل احتكاكه بذلك المجتمع فلا يقرّبه إلا لماماً، بل يبدو عليه كأنه يكاد يعتزله جملة. وأما من يفعلون عكس هذا ويكون لديهم أي قدر من التميّز العقلي فإن هذا المجتمع يُفسِدهم كلهم من غير استثناء تقريباً؛ تنحطّ مشاعرهم فتتبلّد، إن لم نقل شيئاً عن وقتهم المهدور! ويقلّ اهتمامهم بمن يشاطرونهم آراءهم التي يتعين كتمها في هذه الأوساط. وتصبح نظرتهم إلى أسمى مواضيع تفكيرهم نظرة عدم اكتراث لأنها تغدو في نظرهم غير عملية، أو لأنها تبدو شديدة البُعد عن التحقق فلا تبقى عندهم إلا على هيئة رؤية أو نظرية. وإذا ما تمكن أوفرهم حظاً من المحافظة على مبادئه سليمة، فإنه يصطبغ في حياته اليومية تلك الأحكام وأنماط التفكير التي يرجو ممن يخالطهم إعجاباً بها. ليس لصاحب عقل كبير أن يخالط مجتمعاً جاهلاً عديم الذكاء إلا إذا استطاع الدخول إليه معلّماً. فيكون صاحب العقل الوحيد الذي يستطيع ولوج هذه البيئة آمناً. إن من الأفضل كثيراً، حتى لمن عنده تطلعات عقلية رفيعة، أن يعتاد مخالطة من هم نظراء له، إن استطاع! وعليه أن يحاول قدر ما يتسنّى له مخالطة من يفوقه معرفة وذكاءً وسموّ عاطفة. ثم إنّ من يكون طبعه قد تشكّل وعقله قد نما، من حيث تلك النقاط الأساسية في تكوين المرء، فهو يدرك أن توافق القناعات والمشاعر شرط جوهري لأي صداقة تستحق اسمها هذا لدى أي عقل صادق. فإذا أخذتُ ما تقدم كله بعين الاعتبار، فإنني غير واجد إلا قلة صغيرة من الناس الذين يمكن أن أسعى إلى مخالطتهم أو إلى اعتبارهم من خالص أصدقائي.

ومن هؤلاء الأصدقاء، بل في أولهم، ثمة صديقة لا نظير لها ذكرتها من قبل. كانت تعيش معظم وقتها في تلك الفترة مع ابنتها الصغيرة في ناحية وادعة من البلاد ولا تأتي للعيش في المدينة مع زوجها الأول تايلور إلا لماماً. كنت أزورها في مكاني إقامتها هذين. وإنني مدين بالكثير لقوة طبعها التي مكنتها من عدم الالتفات إلى التفسيرات الخاطئة التي يمكن تعليقها على كثرة زياراتي إليها حينما تكون بعيدة عن زوجها، أو على عدة أسفار سافرناها معاً. وذلك رغم أن مسلكنا كله خلال تلك السنوات ما كان يوفر أدنى أرضية لأي فرضيات تعدو الحقيقة. كانت علاقتنا في ذلك الوقت علاقة وِدّ كبير وألفة شديدة، لا أكثر. صحيح أننا لم نكن نعتبر الموجبات الاجتماعية فرضاً علينا في أمر شخصي إلى هذا الحد، إلا أننا كنا ندرك ضرورة الابتعاد عن أي مسلك من شأنه الإساءة إلى زوجها أو إليها.

في هذه الفترة الثالثة من تطوّري العقلي (إن كان لي أن أطلق عليها هذا الاسم)، فترة شهدت تطور عقلَينا يداً بيد، تعمقت آرائي وازداد اتساعها، وفهمت أشياء أكثر، وأما ما كنت فهمته قبل ذلك فقد غدا فهمه أكثر اشتمالاً عندي. كنت في ذلك الوقت قد أدرت ظهري تماماً إلى ما كان إفراطات في ردود أفعالي على البنثامية. وذلك لأنني، في ذروة فترة ردة الفعل تلك، صرت أكثر ميّلاً إلى القبول بالأفكار الشائعة عن المجتمع والعالم، وأكثر استعداداً للرضا بتأييد التقدم الظاهري الذي بدأ يحدث في هذه الأفكار الشائعة بأكثر مما يمكن أن يحدث لدى شخص تخالف قناعاته قناعاتي مخالفة عميقة في هذه النقاط الكثيرة. لقد كنت شديد الميّل (أكثر مما أستطيع أن أقبله الآن) إلى تعليق ذلك الجزء من قناعاتي الذي كان أكثر هرطوقية، أي الجزء الذي أنظر إليه الآن فأراه محور قناعاتي، وإلى التأكيد على ما أرى أنه ينحو إلى إعادة خلق المجتمع. لكن، إضافة إلى هذا، كانت أفكارنا أكثر هرطوقية مما كانت عليه أفكاري خلال فترة تطرفي البنثامي. فما كان نظري في تلك الفترة الأولى يتجاوز مدرسة الاقتصاديين السياسيين القديمة إلا

قليلاً صوب إمكانيات إحداث تطوير عميق في الترتيبات الاجتماعية. كانت الملكية الخاصة (مثلما نفهمها الآن)، ومعها الإرث، تبدو لي الكلمة الأخيرة في ميدان التشريع، مثلما كانت تبدو لأصحاب الاقتصاد السياسي. فلم يمتد نظري إلى ما يتجاوز تخفيف اللامساواة الناتجة عن هاتين المؤسستين من خلال التخلّص من حق البكورة ومستتبعاته. ولم يصل عقلي إلى فكرة إمكانية المضي أبعد من هذا في ما يتعلق بمحو الظلم الذي تشتمل عليه حقيقة أنه ثمة من يولدون أغنياء في حين يولد أكثر الناس فقراء (بظل هذا ظلماً سواء كان له دواء ناجع، أو لم يكن). وهذا ما أبعدني عن المشاريع الحالية وجعلني آمل في أن تؤدي عمومية التعليم إلى ضبط عدد السكان طوعاً مما يؤدي بدوره إلى جعل نسبة الفقر أهون احتمالاً. وهنا أستطيع القول اختصاراً إنني كنت ديمقراطياً لكني ما كنت اشتراكياً أبداً.

وأما الآن، فنحن ديمقراطيان أقل مما كنت بكثير، بما أن التعليم باقٍ على هذه الحالة المريعة من النقص، فقد كنا نخشى جهل الجمهور، ونخشى أنانيته ووحشيته خاصة. لكن مثلنا عن التطور النهائي كان يتجاوز الديمقراطية كثيراً فيجعلنا، على نحو واضح، ضمن خانة الاشتراكيين العامة. ومع رفضنا بكل طاقتنا طغيان المجتمع على الفرد، وهو ما يفترض أن أكثر الأنظمة الاشتراكية ينطوي عليه، فإننا كنا نتطلع إلى زمن لا يعود فيه المجتمع منقسماً إلى متبطّلين وكادحين؛ زمن تسود فيه قاعدة «من لا يعمل لا يأكل» فلا تطبّق على المعوزين وحدهم بل تشمل الجميع من غير تمييز؛ زمن يكون فيه توزيع نتاج العمل قائماً على مبدأ العدالة البصيرة لا على مصادفات الولادة مثلما هو الآن. إنه الزمن الذي لا يعود بنو البشر مضطرين فيه، ولا يُتصور اضطرار من هذا القبيل، إلى بذل غاية الجهد من أجل جني مكتسبات لهم وحدهم، بل مكتسبات يتقاسمونها مع المجتمع الذي إليه ينتمون. وقد صرنا نرى أن مشكلة المجتمع في المستقبل ستنحصر في كيفية إقامة الوحدة بين أقصى درجة من درجات الفعل لدى الفرد والملكية

المشتركة للمواد الأولية في هذا الكوكب، وكذلك المشاركة المتساوية للناس جميعاً في ثمار عملهم المشترك مجتمعاً كله. ما كان لدينا ما يسمح لنا بافتراض أننا قادرون على تحقيق ذلك، أو على معرفة الشكل المحدد للمؤسسات الذي يمكن تحقيق هذه الأهداف على أفضل وجه في ظلها؛ ولا كنا قادرين على تصور كم يكون قريباً أو بعيداً ذلك الزمن الذي تصير فيه هذه الأهداف قابلة للتحقق. كان من الواضح لنا أن جعل هذا التحول الاجتماعي ممكناً أو مرغوباً يقتضي حدوث تغيّر مكافئ في طباع الجمهرة الجاهلة التي تؤلف الآن جمهور الكادحين، وكذلك طباع الكثرة الغالبة من أرباب عملهم أيضاً. لا بد لهاتين الطبقتين من أن تتعلما، عن طريق الممارسة، أن تعملا وتجتمعا من أجل غايات عامة اجتماعية كريمة لا من أجل المصالح الضيقة لكل منهما مثلما هي الحال الآن. على أن القدرة على فعل هذا موجودة لدى البشر دائماً؛ فهي لم تنقرض، ولا يُحتمل انقراضها. إن من شأن التعليم والتعويد وتثقيف المشاعر أن يجعل الإنسان العادي يحفر الأرض أو يحوك القماش من أجل بلاده مثلما يكون مستعداً للقتال ذوداً عنها. وصحيح تماماً أن ما من سبيل إلا التدرج، وإلا نظام للثقافة يمتد عبر أجيال متعاقبة، حتى يصل الإنسان عامة إلى هذه النقطة. لكن العقبة التي تنتصب في وجه ذلك ليست هي التركيبة الأساسية في الطبيعة البشرية. وأما ما يجعل الاهتمام بالخير العام دافعاً ضعيفاً إلى هذا الحد في وقتنا الحاضر فهو ليس أن الأمر لا يمكن أن يكون خلاف ذلك، بل هو أن العقل لم يعتدْ الركون إلى هذا المنهج بقدر ما اعتاد الجري، من الصباح إلى المساء، خلف أشياء ميالة إلى تحقيق المصلحة الخاصة وحدها. فعندما يُستدعى المرء إلى النشاط، مثلما تستدعيه المصلحة الخاصة وحدها الآن في مجرى حياته اليومي، وعندما يسوقه حب التميز وخشية الخزي سوقاً، فإنه يكون قادراً على بذل أقصى الجهد وعلى تقديم أكثر التضحيات بطولة. إن الأنانية عميقة الجذور التي تصوغ الطبع العام للمجتمع في حالته الراهنة متجذّرة عميقاً لسبب واحد هو أن مجرى المؤسسات القائمة الآن أميَل إلى تعزيز

ذلك الطبع وتقويته؛ بل إن المؤسسات الحديثة تفعل ذلك أكثر مما كانت تفعله المؤسسات القديمة من نواحٍ كثيرة لأن المناسبات التي يكون مطلوباً فيها من الفرد أن يفعل شيئاً من أجل الصالح العام دونما مقابل صارت أقل كثيراً في زماننا الحديث هذا إن هي قورنت بما كان في الماضي العتيق. لم تجعلنا هذه الاعتبارات غافلين عن حماقة المحاولات المبكرة للاستغناء عن حافز المصلحة الخاصة في الشؤون الاجتماعية. كنا نرى المؤسسات والترتيبات الاجتماعية القائمة كلها «مؤقتة فحسب» (وهذه عبارة سمعتها من أوستن ذات مرة)؛ وكنا نرحب مهتمين مسرورين بكل التجارب الاشتراكية التي يقوم بها أفراد مختارون (كالاشتراكيين التعاونيين مثلاً). فليس لهذه التجارب سواء نجحت أو فشلت، إلا أن تعتمد على أنفع العناصر الموجودة في ثقافة المشاركين فيها؛ وهي قادرة على تطوير إمكانات الفعل لديهم وفق حوافز مؤدية مباشرة إلى الخير العام، أو هي تجعلهم يدركون النواقص التي تجعلهم، وتجعل الآخرين، غير قادرين على فعل ذلك.

كانت هذه الآراء موجودة في كتابي «مبادئ الاقتصاد السياسي»، لكنها جاءت في الطبعة الثانية أكثر وضوحاً من الطبعة الأولى؛ ثم ازدادت وضوحاً في الطبعة الثالثة. وهذا الاختلاف عائد في جزء منه إلى تغيّر الزمن لأن فراغي من كتابة الطبعة الأولى وإرسالها إلى المطبعة كان قبل ثورة 1848 في فرنسا؛ أي قبل الثورة التي جعلت العقل العام أكثر انفتاحاً على تلقي الآراء الجديدة فجعلت ما كان قادراً على إثارة ذعر الناس قبل وقت قصير لا يعدو أن يكون مبادئ معتدلة بعد الثورة. حملت الطبعة الأولى من الكتاب عرضاً شديد القوة للصعوبات التي تواجه الاشتراكية؛ بل يمكن القول إن نبرة الكتاب العامة في تلك الطبعة كانت تعارض الاشتراكية عامةً. لكني أنفقت معظم وقتي على امتداد سنة أو سنتين بعد ذلك في دراسة أفضل الكتّاب الاشتراكيين في القارة الأوروبية، وكذلك في تأملات ومناقشات شملت مختلف الموضوعات التي يحتدم فيها الجدل. وكانت نتيجة ذلك كله أنني

شطبت معظم ما كتبته في هذا الموضوع من الطبعة الأولى فاستعضت عنه بتأملات ومناقشات جسّدت رأياً أكثر تقدماً.

كان اشتغالي على «الاقتصاد السياسي» أكثر سرعة من اشتغالي على كتاب «المنطق»، بل كان في واقع الأمر أكثر سرعة من عملي على أي موضوع آخر يتسم ببعض الأهمية. بدأ العمل في خريف العام 1845 ثم صرت جاهزاً للدفع به إلى المطبعة قبل نهاية العام 1847. وخلال هذه الفترة التي لم تربُ على السنتين إلا قليلاً، كان ثمة انقطاع طال ستة أشهر جعلني أضع هذا العمل جانباً لأكتب مقالات في «مورنينغ كرونايكل» (التي دخلت ميدان اهتمامي دخولاً حاراً) وذلك عندما رحت أحثّ على إقامة ممتلكات فلاحية في براري إيرلندا. كان هذا في فترة المجاعة، أي في شتاء 1846/ 1847، وذلك عندما كانت ضرورات ذلك الزمن الصعب توحي بوجود فرصة لاستقطاب بعض الانتباه إلى ما كان يبدو لي يومها سبيلاً وحيداً إلى الجمع بين التخلص من حالة الفاقة الراهنة وبين إحداث تطوير دائم في الشرط الاجتماعي الاقتصادي لدى الشعب الإيرلندي. لكن الفكرة كانت جديدة، وكانت غريبة أيضاً: وما كان لهذا الإجراء أي سابقة لدى الإنكليز. كما أن جهل الساسة الإنكليز العميق، وعامة الجمهور، في ما يتصل بالظواهر الاجتماعية التي لا تصادف عادة في إنكلترا (رغم كونها ظواهر شائعة في أماكن أخرى) جعلني أواجه فشلاً تاماً. فبدلاً من حدوث عملية كبرى في تلك البراري، وبدلاً من تحويل الفقراء المتعاقدين إلى مالكين، أقرّ البرلمان «قانون الفقراء» من أجل إبقاء هؤلاء الفلاحين معدَمين. وإذا كانت الأمة لم تجد نفسها منذ ذلك الوقت واقعة في صعوبات لا حلّ لها ناتجة عن تضافر الشرور القديمة وهذا العلاج الكاذب، فإن الفضل في ذلك عائد إلى حقيقة مفاجئة ما كانت متوقّعة، ألا وهي رحيل الإيرلنديين من بلادهم، رحيل بدأ بفعل المجاعة ثم تواصل لأن باب الهجرة كان مفتوحاً.

بيّن النجاح السريع الذي حقّقه كتاب الاقتصاد السياسي أن الجمهور

كان يريد كتاباً من هذا النوع وأنه كان مستعداً له. اشتملت الطبعة الأولى عام 1848 على ألف نسخة بيعت كلها في خلال أقل من عام واحد. ثم صدرت طبعة ثانية مماثلة في ربيع 1849؛ وأعقبتها في عام 1852 طبعة ثالثة من 1250 نسخة. وكان يُشار إلى هذا الكتاب، من البداية، ويُستشهد به باعتباره كتاباً مرجعياً لأنه ما كان كتاب علم مجرَّد فحسب، بل كتاباً تطبيقياً أيضاً. وقد تعامل مع الاقتصاد السياسي لا باعتباره شيئاً في حد ذاته، بل على أنه جزء من كل أكبر: فرع من فروع الفلسفة الاجتماعية. وهكذا، فقد ارتبط فيه الاقتصاد بالفروع الأخرى كلها فصارت نتائجه (حتى في ميدانها الخاص) صحيحة على نحو مشروط وخاضعة إلى تدخل وتفاعل من جانب قضايا ليست واقعة ضمن نطاق الاقتصاد السياسي وقوعاً مباشراً؛ وذلك إضافة إلى تجنب الكتاب أي ادعاء، من حيث طرح نفسه دليلاً عملياً، فضلاً عن تجنبه اعتبارات كثيرة أخرى. والواقع أن كتاب «الاقتصاد السياسي» لم يحاول أبداً تقديم نصائح للبشرية بهذي منه وحده؛ لكن من كانوا لا يعرفون شيئاً خارج ميدان الاقتصاد السياسي (أي أنهم كانوا يعرفون أقل القليل) أخذوا على عاتقهم تقديم النصائح فما كانوا قادرين على تقديمها إلا بمقتضى ما كان لديهم فحسب. على أن أعداء الاقتصاد السياسي الرومانسيين الكُثُر، وأكثر منهم أعداؤه الحقيقيون الذين اتخذوا الرومانسية ستاراً لهم، كانوا ناجحين كثيراً في مسعاهم هذا من بين جملة تخرُّصات لا أساس لها ضد الكتاب. فصار «مبادئ الاقتصاد السياسي»، رغم الحرية التي اتسمت بها كثرة من الآراء الواردة فيه، أكثر الكتابات شعبية في هذا الموضوع آنذاك، وساهم في حرمان الخصوم من هذا الميدان المهم. وأما مقدار قيمة الكتاب من حيث هو عرض للعلم بعينه، ومدى قيمة التطبيقات المختلفة التي يطرحها، فإن على الآخرين أن يحكموا فيها بطبيعة الحال.

مرّ بعد هذا وقت غير قليل لم أنشر فيه أي عمل كبير رغم مواصلتي الكتابة في الدوريات من حين إلى حين. وواصلت أيضاً مراسلاتي (كان

أكثرها مع أشخاص لا أعرفهم أبداً) في أمور تستقطب اهتماماً عاماً. وقد بلغت هذه الكتابات حجماً كبيراً حقاً. كتبت خلال هذه السنوات، أو بدأت كتابة، مقالات كثيرة من أجل إصدارات عارضة. وكانت هذه الكتابات تتناول أسئلة أساسية في شؤون البشر والحياة الاجتماعية. وقد تجاوزت في كثير من هذه الموضوعات الصرامة التي كانت تعاليم هوراس تفرضها. واصلت متابعة تطور الأحداث العامة متابعة مهتمة لكنها ما كانت مشجعة كثيراً بالنسبة لي. وبدا لي أن الردة الأوربية بعد عام 1848، والنجاح الذي لقيه مغتصب السلطة عديم المبادئ [لويس بونابرت] في كانون الأول عام 1851، قد وضع حداً لكل أمل آني في الحرية أو التطور الاجتماعي في فرنسا وفي القارة الأوربية أيضاً. وأما في إنكلترا فقد رأيت، وما زلت أرى، أن كثرة من الآراء التي كانت عندي منذ شبابي صارت تكتسب اعترافاً عاماً؛ وصرت أرى أن كثرة من الإصلاحات في المؤسسات، الإصلاحات التي دعوت إليها طيلة حياتي، يبدأ تنفيذها أو على وشك أن يبدأ تنفيذها. على أن هذه التغيرات كانت تجري على نحو ينتج مكتسبات لتحسين أحوال البشر أقل كثيراً مما كنت أتوقعه في السابق. وذلك لقلة ما أنتجته من تطور في ما يُعتبر مربط الفرس في تحسين أحوال البشر تحسيناً حقيقياً، ألا وهو تحسين ثقافتهم وحالتهم الأخلاقية. ولعله يجدر بالمرء أن يتساءل إذا كانت أسباب التدهور الكثيرة التي كانت تفعل فعلها خلال ذلك ما كانت أكثر من قوة مقابلةٍ لميول التطويرية. علّمتني التجربة أن آراء فاسدة كثيرة يمكن أن تؤخذ على أنها صحيحة فتحول دون أي تغيير في عادات العقول التي تتبناها فتجعلها نتائج ناجزة عندها. فالجمهور الإنكليزي مثلاً لا يزال كما كان جمهوراً قليل الخبرة غير قادر على تبين موضوعات الاقتصاد السياسي، حتى بعد أن جرى تحويل ذلك المفهوم نفسه إلى مفهوم التجارة الحرة. وهو لا يزال بعيداً عن اكتساب أي فَهْم أفضل أو إحساس أفضل بأي أمور أعلى سوية. صحيح أنه تخلص من بعض الأغلاط، إلا أن التربية العامة للعقول، ثقافياً وأخلاقياً، لما تتغير بعد. وإنني لمقتنع الآن أن ما من تحسّن كبير ممكنٌ حدوثه في مصير بني البشر قبل أن يحدث تغيُّر

ضخم في التركيبة الأساسية لأنماط الفكر عندهم. لقد فقدت الآراء القديمة في الدين والأخلاق والسياسة قدراً كبيراً من مكانتها لدى العقول الأكثر ثقافة. وهذا ما جعلها تفقد أيضاً القسم الأكبر من فعلها المتوجّه إلى الخير؛ على أنها لا تزال حية في تلك العقول إلى حد يكفي لجعلها عقبة كؤود في وجه نمو أي آراء أفضل في هذه الموضوعات. فعندما تصبح العقول الفلسفية في العالم غير قادرة على مواصلة الإيمان بالدين، أو عندما تصبح غير قادرة على ذلك الإيمان إلا مع إدخال تعديلات عليه ترقى إلى سوية التغيير الجوهري في طبيعته، تبدأ مرحلة انتقالية تتسم بقناعات ضعيفة وذكاء مشلول وافتقاد متنام للمبادئ. ولا يمكن أن ينتهي هذا كله قبل إعمال التجديد في أساس قناعات هؤلاء الناس بما يفضي إلى ارتقاء إيمان جديد ما، دينياً أو إنسانياً فحسب، يمكن لهم أن يؤمنوا به حقاً: عندما تصبح الأمور على هذه الحال، تكون قيمة كل تفكير وكل كتابة لا يميلان إلى تشجيع هذا التجديد ودعمه قيمة لحظية لا تتجاوز يومها إلا قليلاً. وبما أن التغير الظاهر في حالة العقل العام كان قليلاً حتى الآن، وكان قليلاً فيه كل ما يمكن أن يوحي بالميل صوب هذا الاتجاه، فإن رأيي في الآفاق القريبة لتطور بني البشر ما كان متفائلاً. وأما في الآونة الأخيرة، فقد انبعثت روح التأمل الحر فقدّمت أفقاً أكثر تشجيعاً في ما يتعلق بالانعتاق العقلي التدريجي في إنكلترا. ترافق هذا مع تجديد، في ظل شروط أفضل، لحركة الحرية السياسية في بقية أوروبا. وهذا كله منح الوضع الراهن لأحوال بني البشر أملاً أكبر وأفقاً أكثر اتساعاً[1].

وبين الوقت الذي أتحدث عنه الآن ووقتنا الحاضر، جرت الأحداث الأكثر أهمية في حياتي الخاصة. كان أول هذه الأحداث زواجي عام 1851 من سيدة جعلتْ قيمتُها التي لا نظير لها من صداقتها أعظم مصادر السعادة والتطور عندي على امتداد سنوات كثيرة ما كان أحد منا يتوقع فيها أن تصبح علاقتنا أكثر قرباً. ومهما كان لي أن أطمح إلى هذا الاتحاد الكامل بين حياتي وحياتها في أي وقت من أوقات وجودي كله فإننا، كلينا، مدينان بالفضل في

هذا الاتحاد إلى وفاة رجل كنت أكن له أخلص احترام وكانت تُكِنُّ له أقوى عاطفة. كانت وفاته في تموز/ يوليو 1849، فحظيتُ بنعمة الفوز بأعظم خير من هذه الواقعة الأليمة. فأضيفت إلى شراكة الفكر والشعور والكتابة التي جمعتنا زمناً طويلاً، شراكة شملت وجودنا كله. دامت تلك النعمة لي سبعة أعوام ونصف العام... سبعة أعوام ونصف العام فقط! وإنني عاجز عن قول أي شيء يستطيع أن يصف، ولو بالحد الأدنى، كم كان فقدها خسارة لي، ولا يزال. لكن، لأنني أعرف أن هذه رغبتها هي، فقد حاولت أن أخرج من حياتي الباقية لي بأفضل ما أستطيع فعله، وأن أعمل في سبيل غاياتها هذه فأستخلص بقواي المتناقصة أقصى ما أستطيع استخلاصه من أفكارها ومن اتحادي بذكراها.

عندما يشترك شخصان في أفكارهما وتأملاتهما اشتراكاً تاماً، وعندما يخضع ما يهمهما معاً من موضوعات ثقافية أو أخلاقية إلى مناقشة مستمرة في مجرى حياتهما اليومية فيسبران أغوارها إلى أعماق تتجاوز ما يصحّ أن يبلغه سبرها في كتابات موجّهة إلى القارئ العام، وعندما ينطلقان من المبادئ نفسها فيصلان إلى النتائج عبر عمليات يقومان بها معاً، فما من أهميةٍ بعد ذلك للسؤال عن أصل الفكرة أو عن صاحب القلم. ذلك أن من قد يكون صاحب المساهمة الأصغر شأناً في التأليف يمكن أن يكون أيضاً صاحب المساهمة الأكبر في الفكرة نفسها؛ فتكون الكتابة الناتجة عن ذلك نتاجاً مشتركاً للاثنين ويغدو غير ممكن، أكثر الأحيان، التمييز بين مساهمة هذا ومساهمة ذاك، ويتعذّر تأكيد أن هذا الجزء يخص الأول وذاك الجزء يخص الثاني. وبهذا المعنى العام، فإن كتاباتي المنشورة كلها، لا خلال سنوات حياتنا الزوجية فحسب بل خلال كثير من سنوات صداقتنا المتينة التي سبقتها، كانت نتاج عملها هي بقدر ما كانت نتاج عملي. بل إن حصّتها فيها كانت في تزايد مستمر على مجرى تلك السنين كلها. على أن من الممكن تمييز ما هو لها في بعض الحالات. فبما يتجاوز تأثيرها العام على عقلي، كانت أكثر الأفكار والمعالم قيمة في هذا الإنتاج المشترك (أي

تلك العناصر التي كانت أعظمَ ثمرة وأهمّ نتيجة وساهمت مساهمة أكبر في ما أصابته تلك الأعمال من نجاح وشهرة) قد بدا من عندها، أو نبع من عقلها. وأما دوري فيه فما كان أكبر شأناً مما فعلتُه مع أيّ أفكار وجدتها لدى كُتّاب سبقوني فاقتصر ما فعلته على إدراجها ضمن نظامي الفكري! وخلال القسم الأعظم من حياتي الأدبية، قمت بدور الكاتب لها لأنني اعتبرت، منذ مرحلة مبكرة بعض الشيء، أن ذلك الدور هو الجزء الأكثر فائدة مما أصلح له في ميدان الفكر: أن أكون مترجماً للمفكرين الأصيلين، أو وسيطاً بينهم وبين الجمهور. أقول هذا لأنني أحمل دائماً فكرة متواضعة عن قدراتي الخاصة في ما يتعلق بأصالة الفكر، اللهم إلا في العلوم المجرّدة (المنطق والميتافيزياء والمبادئ النظرية في السياسة والاقتصاد السياسي). لكنني كنت أرى نفسي دائماً متفوّقاً على أكثر من عاصروني من حيث الاستعداد والقدرة على التعلّم من الجميع: لم أكد أعثر على شخص مهتم حقاً بدراسة ما قيل دفاعاً عن أي رأي من الآراء، مهما يكن قديماً أو جديداً، منطلقاً من اقتناعه بأن ما قيل، وإن يكن خاطئاً، يمكن أن يحمل شذرة من الحقيقة تدفع المرء إلى الاهتمام باكتشاف سبب وجيه للأخذ به على نحو يساهم في الوصول إلى الحقيقة. ونتيجة ذلك كنت أرى أن هذا ميدان مفيد يملي عليّ واجباً خاصاً في العمل. وترسخت قناعتي هذه مع تعرفي على أفكار الكولريدجيين، والمفكرين الألمان، وكارلايل؛ وكلهم معارضٌ عنيف لنمط الفكر الذي نشأت عليه. ثم وجدت لديهم ما أقنعني بأنهم لمسوا الحقيقة في مواضع كثيرة (إلى جانب ما لديهم من أغلاط كثيرة أيضاً) لمساً كان من شأنه أن يظل محجوباً عن عقول غير قادرة على تلقّي تلك الأفكار نتيجة الصياغات الغامضة التي اعتاد هؤلاء الكتاب استخدامها ولم يهتموا بالابتعاد عنها، أو لم يمدّوا إلى ذلك. لم أكن أقصّرُ في فصل الحقيقة عن الغلط، ثم عرضها من جديد على نحو يمكن أن يكون مفهوماً، أو غير منفّر، لدى من يتخذون صفّي في الفلسفة. انطلاقاً من استعدادي هذا، يسهل تصور أنني عندما أكون على احتكاك ثقافي قريب مع شخص من أصحاب

القدرات الفذّة فإن عبقريته، مع نموها وتعبيرها عن نفسها في فكره، تلامس الحقائق وتدركها قبل أن يدركها عقلي، أو قبل أن يكتشف عقلي ما يخالطها من غلط. وهكذا فإن القسم الأعظم من نموّي الذهني كان مكوناً من تَمَثُّل تلك الحقائق. وكان بناء الجسور وفتح الدروب الواصلة بين تلك الحقائق ونظام الفكر العام عندي هو الجزء الأكبر قيمة في عملي الثقافي»[4].

ولعل كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي» كان أول كتاب يمكن لي تلمّس أثر رفيقتي فيه. وأما «نظام المنطق»، فلا يدين لها بالكثير، اللهم إلا في ما يتصل بدقائق الصياغة. وذلك أن كتاباتي كلها، كبيرها وصغيرها، استفادت أيما فائدة من نقدها الصائب النفاذ[5]. وكان الفصل الذي تأثّر أكبر تأثر بآرائها في كتاب «الاقتصاد السياسي» ذلك الفصل الذي حمل عنوان «المستقبل المحتمَل للطبقات العاملة». إن هذا الفصل كله لها لأنه ما كان موجوداً أصلاً في مسوّدة الكتاب الأولى. لقد أشارت إلى ضرورة وجود هذا الفصل وإلى نقص خطير يصيب الكتاب من غيره فكانت سبب كتابتي إياه. بل إن الجزء الأكثر عمومية من ذلك الفصل، أي عرض ومناقشة النظريّتين المتعارضتين الاثنتين في ما يتعلق بالحالة المناسبة للطبقات العاملة، فكان كله عرضاً لأفكارها هي، بل كان في أكثره مأخوذاً من كلمات نطقتها شفتاها. لم آخذ عنها شيئاً في القسم العلمي المحض في «الاقتصاد السياسي»، لكن أثرها ذاته، قبل غيره، هو ما منح الكتاب تلك النبرة العامة التي ميزته عن كل ما سبقه من كتب الاقتصاد السياسي التي كان لها أن تدّعي صفة العلم. وكان لهذه النبرة عينها فائدة كبيرة في استرضاء العقول التي نفّرتها تلك الكتابات القديمة. وقد تمثلت تلك النبرة أساساً في إقامة التمييز الصحيح بين قوانين إنتاج الثروة (هي قوانين طبيعية معتمدة على طبائع الأشياء) وبين أنماط توزيعها التي تكون معتمدة على إرادة بشرية مع خضوعها لشروط بعينها. إن الميل الشائع لدى أصحاب الاقتصاد السياسي بخلط هذين الأمرين معاً فيدرجهما تحت تسمية «القوانين الاقتصادية» التي يعتبر هؤلاء أن البشر

عاجزون عن تغيرها أو تعديلها فينسبون إليها ما يُنسب عادة إلى أشياء معتمدة على شروط وجودنا الأرضي غير المتغيرة، ثم يخلطون بينها وبين أشياء أخرى لا تعدو أن تكون نتائج ضرورية لترتيبات اجتماعية بعينها تصادف وجودُها مع الأولى في الوقت عينه. وبالنظر إلى وجود مؤسسات وعادات بعينها، فإن الأجور والأرباح والريوع سوف تتحدد بفعل أسباب معينة، لكن هذه الفئة من المشتغلين بالاقتصاد السياسي تُسقط ذلك الشرط القَبْلي الذي لا غنى عنه وتذهب إلى أن على هذه الأسباب (بفعل ضرورة أصيلة فيها لا قدرة للبشر عليها) أن تحدد نصيب العمال وأصحاب رأس المال وأصحاب الأراضي عند قسمة الإنتاج. لم يخالف كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي» ما سبقه من كتب في ما يتعلق بالإشارة إلى الاعتراف العلمي بفعل هذه الأسباب في ظل الشروط التي تمليها؛ لكنه ضرب مثالاً على عدم معاملة هذه الشروط باعتبارها شروطاً نهائية. فالتعميمات الاقتصادية غير المعتمدة على ضرورات الطبيعة، بل على ضرورات مختلطة مع الترتيبات الموجودة في المجتمع، تتعامل مع هذا الأمر من حيث كونه وضعاً مشروطاً قابلاً لتغيرات كبيرة بفعل مسار التقدم الاجتماعي. لقد اكتسبتُ، جزئياً، هذه النظرة إلى الأمور من الأفكار التي أيقظتها عندي تأملات أتباع سيمونيين؛ لكن دفع زوجتي هو ما جعلها مبدأً حياً يتخلل الكتاب كله ويبث حيوية فيه.

إن هذا المثال توضيح جيد للطبيعة العامة لمساهمة زوجتي في كتاباتي. فكان ما يمكن اعتباره مجرداً أو علمياً صرفاً، من صنعي أنا على وجه العموم. وأما العنصر الإنساني فعلاً فقد كان آتياً منها: كنت تلميذاً عندها في كل ما يتصل بتطبيق الفلسفة على تصاريف حياة المجتمع البشري وتقدّمه. وكنت تلميذاً عندها أيضاً عندما يتعلق الأمر بالجرأة في التأمل وبالحذر عند إطلاق أحكام عملية. وهذا لأنها، من ناحية، كانت أكثر جرأة وأبعد نظراً مما أستطيعه وحدي من غير وجودها، ولأنها كانت أكبر مني قدرة على توقع انتظام ما سيأتي من أشياء؛ وهو الميدان الذي يبدو فيه الآن قدر كبير من

تلك التعميمات، أغلب الأحيان، محدوداً أو منحصراً ضمن مبادئ عامة ما عادت صالحة للتطبيق الآن. وقد كان من شأن تلك الأجزاء في كتاباتي (في كتاب الاقتصاد السياسي خاصة - أي التي كانت تأمّلاً في احتمالات المستقبل)، والتي تعرّضت لإنكار ورفض شديدين من قبل أهل الاقتصاد السياسي، أن تكون غائبة تماماً لولا تأثير زوجتي، أو أن تكون أكثر تحفّظاً وخجلاً وأن تتخذ صورة معدّلة كثيراً. لكن طريقة اشتغال عقلها، وتقديرها الذي لا يكاد يخطئ في ما يتصل بالعقبات العملية، كبت عندي كل مَيْل خيالي حقاً، رغم أنها جعلتني أكثر جرأة في تأمّل أحوال بني البشر. كان عقلها يضع الأفكار كلها ضمن شكل ملموس فيصوغ لنفسه فهماً أو تصوراً لكيفية اشتغال هذه الأفكار في الواقع الفعلي. نادراً ما كانت معرفتها مشاعر البشر وسلوكهم خاطئة؛ ونادراً ما كانت نقاط الضعف في طروحاتي غير القابلة للتنفيذ تفلت من رقابتها[9].

عملنا معاً، زوجتي وأنا، على كتاب «الحرية» خلال سنتين سبقتا انتهاء حياتي في الوظيفة الرسمية. لقد وضعتُ خطة هذا الكتاب، وكتبته أول مرة، على هيئة مقالة قصيرة في عام 1854. ولم تخطر لي فكرة تحويل هذه المقالة إلى كتاب إلّا عندما ارتقيت درجات البرلمان في كانون الثاني من العام 1855. لم يخضع كتاب من كتبي لعملية تأليف متأنّية، ولا لتصحيحات مستمرة مثابرة، قدر ما كان من نصيب هذا الكتاب. فبعد كتابته كله مرة ثم مرة، كعهدي دائماً، ظل الكتاب عندنا، وصرنا نرجع إليه حيناً بعد حين، فنقرأ كل جملة فيه ونزوزها ونتنقدها. وأظن أن المراجعة الأخيرة كانت في شتاء 1858– 1859. كان هذا أول عمل بعد تقاعدي. وكنا نخطط آنذاك لرحلة إلى جنوب أوربا. لكن تلك الخطة خابت، وخاب كل أمر غيرها، نتيجة فاجعة وفاتها. كان رحيلها في مدينة أفينيون نتيجة نوبة احتقان رئوي مفاجئة عندما كنا في طريقنا إلى مونبلييه.

سعيت، منذ ذلك الوقت، إلى التخفيف عن نفسي، بقدر ما سمحت لي

حالتي، من خلال نمط من الحياة يمنحني إحساساً بأنها ما تزال موجودة قربي. أشتريت كوخاً جعلته قريباً من مكان دفنها قدر ما استطعت فعشت فيه مع ابنتها (شريكتي في المعاناة وأول منابع راحتي الآن). وصرنا نمضي في ذلك الكوخ الشطر الأكبر من كل سنة. كانت مفردات حياتي بعدها مفردات حياتها هي نفسها. وكانت مشاغلي واهتماماتي هي عينها تلك المشاغل والاهتمامات التي تشاطرناها أو انشغلنا بها، أو لعلها تلك التي كانت مرتبطة بها ارتباطاً لا فكاك له. إن ذكراها دين عندي. وأما المعيار الذي راح ينظّم حياتي بعدها فهو استحسانها ورضاها، لأن هذا ما تلخّص فيه عندي قيمة الأشياء كلها.

بعد خسارتي تلك التي لا سبيل إلى إصلاحها، كان اهتمامي الأول منصباً على طباعة «الرسائل» ونشرها، أي تلك الرسائل التي كان أكثرها من عمل تلك التي فقدتها، وكانت مكرّسةً لذكراها. لم أعدّل شيئاً ولم أضِفْ شيئاً إليها، ولن أفعل أبداً. صحيح أنها ما تزال في حاجة إلى لمسة أخيرة من يدها، لكن يدي لن تحاول أبداً أن تكون بديلاً عنها.

كان كتاب «الحرية» نتاجاً مشتركاً لنا، بالمعنى الحرفي المباشر، مع أنه حمَلَ اسمي. وذلك لأنني لا أستطيع أن أجد فيه جملة واحدة لم نعد إليها معاً مرة بعد مرة، ولم نقلبها على وجوهها الكثيرة لنزيل أي شائبة فيها، من حيث الفكرة أو من حيث التعبير عنها. وكان من نتيجة هذا، رغم أن الكتاب لم يحظَ بمراجعة أخيرة منها، أن جاء الكتاب متفوّقاً شوطاً بعيداً (من حيث كونه نموذجاً خالصاً للتأليف) على أي شيء آخر حمل اسمي، قبله أو بعده. فمن حيث الأفكار، يصعب علي أن أحدّد أي جزء بعينه، أو أي عنصر بعينه، يخصها هي أكثر من بقية أجزاء الكتاب. كان نمط التفكير الذي عبّر عنه الكتاب كله نمط تفكيرها هي قطعاً. لكنني كنت مشبعاً بنمط التفكير هذا إلى حد جعل الأفكار نفسها تأتي إلى كل واحد منا إتياناً طبيعياً. إنها صاحبة الفضل، إلى درجة كبيرة، في كوني مشبَعاً إلى هذه الدرجة بنمط التفكير الذي حمله الكتاب. لقد مرت لحظة في تطوري الذهني كنت معرّضاً فيها

لاحتمال السقوط في الميل إلى «حكومة علياء» اجتماعياً وسياسياً معاً. ومر بي أيضاً حين من الزمن أوقعني في إفراط معاكس لعله كان يمكن أن يجعلني شخصاً أقل راديكالية وديمقراطية. وفي الحالتين معاً، كما في لحظات كثيرة أخرى، كان فضلها عليّ هو أنها مكّنتني من المحافظة على ما هو صحيح عندي، وقادتني صوب حقائق جديدة، وخلصتني من أغلاطي واشتطاطاتي.

وكان استعدادي وشغفي الكبيرَين بأن أتعلم من أي شخص، وبأن أفسح حيزاً في آرائي لكل جديد أكتسبه فأعدل القديم والجديد وأخرج منهما بما هو أصلح، قمينٌ بأن يغريني بالإفراط في تغيير آرائي الأولى أكثر مما ينبغي لي أن أغيرها، لولا تأثيرها المستمر الثابت. وكانت أكبر قيمة لمساهمتها في تطوري الذهني أنها كانت تقيس الأهمية النسبية للاعتبارات المختلفة فتقيني أغلب الأحيان من أن أجعل للحقائق التي تعلمت رؤيتها أخيراً مكانة في أفكاري أعلى مما يلائمها أو أكبر مما تستحق.

وإنني أرجّح أن يعيش كتاب «الحرية» أكثر من أي شيء آخر كتبته (ربما باستثناء كتاب «المنطق»). وذلك لأن التقاء عقلي وعقلها فيه جعلاه نوعاً من كتاب تعليمي فلسفي يتناول حقيقة واحدة تميل التغيرات المتتابعة الواقعة في المجتمع الحديث إلى جعلها أكثر بروزاً: أهمية التنوع الكبير لأنماط الطباع، لدى الإنسان والمجتمع، وأهمية منح الطبيعة البشرية حريتها الكاملة في التطور في اتجاهات متضاربة لا حصر لها. وليس لشيء أن يقدر على إظهار عمق أسس هذه الحقيقة بأحسن مما يفعله الانطباع العظيم الناتج عن طرحها في زمن كان من شأن المراقب السطحي فيه أن يرى أن الوقت غير مناسب لتقديم هذا الدرس. إن المخاوف التي عبّرنا عنها، أي الخشية من أن يؤدي التنامي المحتوم للمساواة الاجتماعية وتحكّم الرأي العام إلى فرض نير قمعي على البشر، نير وحدة الرأي والممارسة، مخاوفٌ كان من شأنها أن تبدو محض خيال لدى من يؤثرون النظر إلى الحقائق الراهنة على النظر إلى اتجاهات الميول السائدة. وذلك أن الثورة المتدرجة الجارية في المجتمع

والمؤسسات كانت، حتى الآن، في صالح تطور وظهور آراء جديدة، وقدمت لها فرصة حرة للظهور من غير أن تفرض عليها حلولاً، ومن غير أن تفلح عقائد جديدة في الحلول محلها. وفي أزمان كهذه، يترك الناس (مهما يكن نشاطهم الذهني) معتقداتهم القديمة من غير أن يكونوا على ثقة من أن ما ظل لديهم منها قابل للتعديل. وهذا ما يجعلهم مندفعين إلى سماع آراء جديدة، مُقْبِلين عليها أيما إقبال. لكن هذه الحالة حالة انتقادية بالضرورة. فثمة دائماً مجموعة بعينها من العقائد تكون ميّالة إلى جمع الأكثرية حولها، وإلى تنظيم المؤسسات الاجتماعية وأنماط الفعل الاجتماعي وفقاً لها. ويعمل التعليم على طبع الأجيال الجديدة بهذا المعتقد الجديد من غير تعريفها على العمليات العقلية التي أفضت إليه. وهذا ما يكسبها، إلى حد ما، سلطة القمع نفسها التي مارستها العقائد التي كانت مستقرّة قبلها. وأما ما إذا كانت هذه السلطة المؤذية ستوضع موضع الممارسة فعلاً فهو معتمد على الدرجة التي بَلَغَها البشر ذلك الوقت، من حيث إدراك حقيقة أن ممارستها غير ممكنة من غير تقزيم الطبيعة البشرية وتصغير شأنها. في ذلك الوقت، تكتسب تعاليم كتاب «الحرية» أكبر قيمة. وأخشى أنها ماضية إلى الاحتفاظ بقيمتها هذه زمناً طويلاً.

وأما من حيث الأصالة، فليس لي إلا أن أشير إلى حدود ما يستطيع كل عقل فَطِن أن ينسبه إلى نفسه في ما يتعلق بفهم الحقائق والتعبير عنها عندما تكون هذه الحقائق ملكاً عاماً. ففكرة القائد في الكتاب فكرة غير غائبة عن عقول البشر منذ بداية الحضارة، رغم أنها ظلت عهوداً كثيرة مقتصرة على مفكرين معزولين. وإذا قصرت كلامي على الأجيال القليلة الأخيرة، فإن لي أن أقول إن تلك الفكرة كانت موجودة في خطوط الفكر السهمة في ميدانَيْ التعليم والثقافة، وإنها انتشرت في العقل الأوروبي نتيجة أعمال بستالوزي (Pestalozzi) وعبقريته. كما أن ريادة هذه الفكرة التي لا شك فيها من قبل فيلهلم فون هومبلت (Wilhelm von Humboldt) مشار إليها في الكتاب

أيضاً. لكنه لم يكن وحيداً في بلده بكل تأكيد. فخلال القسم الأول من القرن الحالي، عملت مدرسة بأسرها من الكتّاب الألمان على دفع مبدأ حقوق الفرد وتأكيد سعيه إلى تطوير طبعه الأخلاقي بطُرُقِهِ الخاصة؛ وقد بالغوا في ذلك! كما أن كتابات غوته (Goethe)، ومعظم الكتّاب البارزين الألمان، رغم عدم انتمائهم إلى تلك المدرسة أو إلى غيرها، تتخللها كلها آراء في الأخلاق وفي مسلك المرء في الحياة. ومع أن الدفاع عن هذه الآراء غير ممكن معظم الأحيان، كما أرى، فقد سعت دائماً إلى التماس ما يناسبها من دفاع في نظرية الحق وفي واجب التطوير الذاتي. وأما في بلادنا، قبل كتاب «في الحرية»، فقد كان مبدأ الفردانية الذي انتفيه متحمساً متطوياً دائماً على الأسلوب الخطابي الجارف الذي يذكّر المرء أحياناً بأسلوب فيخته (Fichte)، وأسلوب السيد ويليام ماكول (William Maccall) في سلسلة كتاباته التي كان أبرزها «عناصر الفردانية»، وكذلك في أسلوب كاتب أمريكي شهير هو السيد وارن الذي أقام «نظام المجتمع» على أساس «سيادة الفرد»، وحظيَ بعدد من الأتباع، بل بدأ في الواقع تشكيل ما أطلق عليه اسم «مجتمع القرية» (لا أعرف إن كان موجوداً الآن) الذي كان له شَبَهٌ ظاهري ببعض مشاريع الاشتراكيين إلا أنه كان عكس تلك المشاريع تماماً في مبدئه لأنه لم يعترف بأي سلطة على الفرد في ذلك المجتمع إلا سلطة إنفاذ الحرية المتساوية لكل أفراده في تطوير أنفسهم. وبما أن الكتاب الذي حمل اسمي لم يزعم لنفسه أي أصالة في ما يتعلق بأي مبدأ من المبادئ الواردة فيه، وما كان مقصوداً منه كتابة تاريخ تلك المبادئ، فإن الكاتب الوحيد الذي سبقني في تصنيفها (أعني هنا الكاتب الوحيد الذي يستحق ذكراً) كان هومبولت (Humboldt) الذي وضع الشعار موضع العمل. لكني استعرت، في فقرة واحدة، عبارة وردت لدى أصحاب وارنايت، ألا وهي «سيادة الفرد». ولا أكاد أجد حاجة هنا إلى الإشارة إلى وجود اختلافات كثيرة في التفاصيل في فهم ذلك المبدأ لدى كل من ذكرتهم ممن سبقوني، وذلك أن تلك الفوارق مبيّنة في الكتاب نفسه.

وقد حفزتني الظروف السياسية في ذلك الزمان فجعلتني، بعد ذلك بفترة قصيرة، أنجز كتيّب «أفكار في الإصلاح البرلماني» وأنشره رغم أن بعض أجزائه كان مكتوباً قبل بضع سنوات بمناسبة صدور واحد من القوانين الإصلاحية الجهيضة. وكانت زوجتي قد راجعت ما كتبته آنذاك ووافقتني عليه. وكانت السمة الرئيسية فيه معارضة حق الاقتراع العام (وهو تغير طرأ على رأيينا معاً، لكنها كانت الأسبق إليه)، والدعوة إلى تمثيل الأقليات، لكن من غير تجاوز مبدأ التصويت التراكمي الذي اقترحه السيد غارث مارشال. وعندما عملت على إتمام ذلك الكتيّب من أجل نشره (مع أخذ مناقشات قانون الإصلاح الذي قدمه اللورد ديربي وحكومة السيد دزرائيلي عام 1859 بعين الاعتبار، أضفت ملمحاً ثالثاً، ألا وهو تعددية الأصوات للشخص الواحد، على أن تكون معطاة على أساس التميّز التعليمي والثقافي لا على أساس التميز في الملكية. وقد استمالتني هذه الفكرة لأنها بدت لي وسيلة لتخفيف المطالبة، التي لا سبيل إلى مقاومتها، بأخذ رأي كل رجل أو كل امرأة، وبمنحه صوتاً عندما يتعلق الأمر بتنظيم شؤون لها أهمية حيوية بالنسبة إليه، وذلك بحيث يتحقق وزن متفوّق لبعض الناخبين نتيجة التفوّق المعرفي لدى هذا البعض. لكنني لم أكن قد ناقشت هذه الفكرة مع مستشارتي التي لا يخيب لها رأي. وهذا ما يحرمني تماماً من معرفة ما إذا كان يمكن أن ينال رضاها. وبقدر ما كنت قادراً على متابعة الأمر، فإن هذا الاقتراح لم يعجب أحداً؛ فكل من كان راغباً في شيء من عدم المساواة في الأصوات الانتخابية كان يبني رغبته هذه على أساس الثروة، لا أساس المعرفة أو الذكاء. ولو قُيّض لاقتراحي أن يتغلب على المشاعر العنيفة التي واجهته، فإن ذلك لن يحدث قبل إقامة تعليم وطني منهجي يكون هو الفيصل في تحديد درجة التحصيل التي يكون لها اعتبار من الناحية السياسية. وأما من غير ذلك النظام التعليمي، فمن شأن اقتراحي أن يكون دائماً عرضة لاعتراضات قوية، بل لعلها تكون اعتراضات قاطعة نهائية. وفي ظل هذا الوضع، فلعله اقتراح لا لزوم له.

بُعيد نشر «أفكار في الإصلاح البرلماني» تعرّفت على نظام السيد هير للتمثيل الشخصي الذي كان نظاماً يدعو إلى الإعجاب والذي نُشر ذلك الوقت في صورته الحالية. لقد رأيت فيه فكرة عملية فلسفية عظيمة، بل رأيت فيه أكبر تطوير يمكن أن يصلح للحكومة التمثيلية. لقد كان تطويراً يستجيب تمام الاستجابة، بل يعالج أيضاً، إلى ما كان يبدو من قبل عيباً أصيلاً ملازماً للنظام التمثيلي، ألا وهو عيب حيازة الأكثرية العددية السلطات كلها بدلاً من أن تحوز سلطة متناسبة عددياً، وبدلاً من السماح للحزب الأقوى باستبعاد الأحزاب الأخرى كلها وحرمانها من طرح رأيها في الجمعية الوطنية، اللهم إلا ما قد يسنح لها مصادفة نتيجة التوزيع غير المتساوي للآراء في السلطات المحلية المختلفة. ما كان يبدو ممكناً أي تلطيف لهذه الشرور الكبيرة، لكن نظام السيد هير قدم الدواء الشافي حقاً. كان لهذا الاكتشاف العظيم (أقول إنه عظيم لأنه عظيماً حقاً) أن أتهمني مثلما ألهَمَ ـ على ما أظن ـ كل شخص فطن ناضره، فأثار في نفسي آمالاً جديدة أكثر حيوية في ما يتصل بآفاق المجتمع البشري. وذلك أنه يحرّز المؤسسات السياسية التي يحيل إليها العالم المتحضر كله، على نحو جلي جارف: من ذلك العيب الكبير الذي يبدو مثلاً يحمل على الشك في نفع ذلك التحرير كله. سوف تخرج الأقليات خاسرة في أي تصويت طالما بقيت أقليات، بل يجب أن تخرج خاسرة، لكن ذلك يكون وفق ترتيبات تسمح لأي مجموعة من الناخبين تبلغ عدداً بعينه بأن تدفع إلى الهيئة التشريعية بممثل تختاره بنفسها. وهذا ما يضمن عدم كبت صوتها. وسوف تشق الآراء المستقلة طريقها إلى مجلس الأمة لتكون مسموعة فيه، وهو الشيء الذي لا يمكن أن يحدث في ظل سير الديمقراطية التمثيلية القائمة الآن. وبدلاً من اجتثاث تنوّعات الخصائص الفردية من الهيئة التشريعية بحيث تتألف من أشخاص يمثلون عقيدة أكبر الجماعات السياسية أو الدينية، فإن هذه الهيئة سوف تتألف ـ إلى حد كبير ـ من أبرز العقول الفردية في البلاد بحيث تكون موجودة هناك لا لأنها تنتسب إلى حزب من الأحزاب بل بفعل قرارات ناخبين معترفين بتميّزها.

وإنني أفهم أن يتقر الأشخاص (غير الأذكياء، لقلة فهمهم) من خطة السيد هير بسبب ما يحسبونه تعقيداً في آليتها. لكن كل من لا يستشعر الحاجة التي يلبيها هذا المشروع، أو كل من يرميه جانباً معتبراً إياه مشروعاً نظرياً فحسب لا قيمة لغاياته ولا وجود فيه لما يسترعي انتباه الأشخاص العمليين، يمكن اعتباره شخصاً لا يصلح لأعمال الدولة ولا قدرة له على صنع سياسة المستقبل. أعني بهذا من هو ليس وزيراً أو طامحاً إلى وزارة، وهذا لأننا معتادون كثيراً على وزراء مصرّين على إبداء عداوة غير مبررة إزاء أي تطوير، إلى أن يأتي يوم ترغمهم فيه ضمائرهم، أو مصالحهم، على اعتماده وإنفاذه وجعله تدبيراً عاماً.

لو تعرفت على نظام السيد هير قبل نشر كتيّبي، لكان عليّ أن أتحدث عنه فيه. وبما أن هذا لم يحدث، فقد كتبت مقالة في مجلة فريزر لهذه الغاية قبل غيرها (أعيد نشرها في المجلد الذي ضم كتابات متنوعة لي)؛ رغم أنني أدرجت في تلك المقالة، إلى جانب كلامي على كتاب السيد هير، مراجعة لعملَين اثنين تناولا قضية اليوم: كان أحدهما كتيّب لصديقي القديم جون أوستن الذي كان قد صار في سنّه المتأخرة تلك، عدواً لأيّ إصلاح برلماني جديد. وأما العمل الثاني فكان كتاباً بارعاً قوياً للسيد لوريمر، رغم ما شابهُ من أغلاط جزئية.

وفي ذلك الصيف نفسه، أنجزت مهمة أخرى كان إنجازها واجباً علي، ألا وهي المساعدة في جعل رسائل السيد باين في «العقل» معروفة (وذلك عبر مقالة في إدنبرة ريفيو). كانت تلك الرسائل قد اكتملت وقتها عبر إصدار المجلد الثاني منها. وقد عملت أيضاً على طبع مجموعة مختارة من كتاباتي الأصغر حجماً فشكلت الجزءين الأولين من مجموعة «الرسائل والمناقشات». كان اختيار تلك الأعمال قد جرى خلال حياة زوجتي؛ لكن مراجعتها معها (قصد نشرها من جديد) كانت لا تزال في أولها عندما توفيت. فيئست من متابعة المراجعة بعد أن لم أعد قادراً على الاسترشاد بأحكامها؛

ونشرت تلك الأوراق كما كانت، إذ لم أفعل شيئاً إلا حذف تلك المقاطع التي ما عادت متفقة مع آرائي. وأما عملي الأدبي في تلك السنة فقد أنهيته في مقالة في مجلة فريزر (أعيد نشرها بعد ذلك في الجزء الثالث من «الرسائل والمناقشات») حملت عنوان «بضع كلمات في عدم التدخل». كانت هذه المقالة دفاعاً عن إنكلترا في وجه التخرّصات الشائعة في القارة الأوروبية، أي تلك التخرّصات التي تتهمها بالأنانية في قضايا السياسة الخارجية. على أنني كتبتها مدفوعاً برغبة في تحذير الإنكليز من المصداقية التي تكتسبها تلك التخرّصات نتيجة ما ألفه رجال الدولة الإنكليز من حديث عن السياسة الإنكليزية باعتبارها مهتمة بالمصالح الإنكليزية وحدها، وكذلك نتيجة مسلك اللورد بالمرستون في ذلك الوقت عينه عندما عارض شق قناة السويس. وقد انتهزت الفرصة لأعبّر عن أفكار كانت في رأسي منذ زمن طويل (تولّد بعضها من تجربتي الهندية، وجاء بعضها الآخر من الأسئلة ذات الطبيعة الدولية التي كانت تشغل الجمهور الأوروبي كثيراً في ذلك الوقت). وكانت تلك الأفكار متصلة بمبادئ الأخلاق الدولية، وبالتعديلات المشروعة المُدْخَلة عليها مع اختلاف الأزمان والأحوال. وهو موضوع ناقشته من قبل، بعض المناقشة، عندما دافعت عن الحكومة المؤقتة الفرنسية عام 1848 في وجه هجمات اللورد بروغام وغيره. وقد نشرت دفاعي ذاك في ويستمنستر ريفيو ثم أعدت طباعته في «الأطروحات».

وكنت الآن، طيلة ما بقيَ من عمري، أو هكذا ظننت، إلى حياة أدبية صرف إن كان يمكن إطلاق هذا الوصف على حياة يخالطها بعض الانشغال بالسياسة العملية، لا النظرية فحسب؛ وذلك رغم أنني صرت أمضي معظم السنة بعيداً مئات الأميال عن مركز السياسة في بلادي التي كنت أكتب من أجلها في المقام الأول. لكن الحقيقة أن وسائل الاتصال الحديثة لم تقف عند إزالة العقبات كلها أمام الكتابة السياسية بل حولت تلك العقبات إلى مزايا أيضاً. إن تلقي الصحف والدوريات على نحو دوري منتظم يجعل المرء

متابعاً تصاريف السياسة الآنية الجارية ويمنحه صورة أكثر دقة عن الدولة وعن التغيرات الطارئة على آراء الناس، صورة لعلها أكثر دقة مما يمكن أن يخرج به المرء من احتكاكه المباشر بأولئك الناس. وذلك أن احتكاك المرء الاجتماعي يكون منحصراً إلى هذا الحد أو ذاك بفئات أو طبقات بعينها فلا تصله عبر هذه القناة غير آراء تلك الفئة وحدها. وقد علمتني التجربة أن من يخصّص وقته كله لتلقّي ما يصدر عما ندعوه مجتمعاً ولا يكون صاحب اطلاع واسع على منابر الرأي، يظل شديد الجهل بالحالة العامة للرأي العام أو بالجزء الواعي الفعّال منه. لا شك في أن ثمة عيوباً في ابتعاد المرء طويلاً عن بلاده، أي في عدم تجديد انطباعات المرء عن الناس والأشياء من خلال المخالطة المباشرة، لكن الأحكام المتأنية المتشكلة عن بُعد، وغير المتأثرة بالمنظورات النسبية غير المتوازنة، هي ما يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها، حتى عند وضعها موضع الممارسة. وقد جنيت منافع الحالتين معاً لأنني كنت أنتقل من هذه الحال إلى تلك. ومع أن التي كانت تلهم أفكاري ما عادت معي، فإنني لم أكن وحيداً؛ لقد تركت لي ابنة لم تكن ابنتي أنا. إنها الآنسة هيلين تايلور التي ورثت عن أمها غير قليل من الحكمة، وورثت عنها أيضاً نُبل طبعها كله. وقد كرّست مواهبها التي واصلت نموها ونضجها منذ ذلك اليوم إلى الآن للغاية العظيمة نفسها. بل إنها جعلت اسمها، منذ الآن، أكثر شهرة من اسم أمها، رغم أنني أتوقع لها أكثر من هذا بكثير إن هي استمرت على مسارها. سوف أتحدث الآن عن قيمة تعاونها المباشر معي؛ وأما الحديث عن فضل قدراتها الكبيرة وتفكيرها الأصيل وصواب أحكامها فمن العبث أن أحاول تقديم فكرة كافية عنه ها هنا. وأنا واثق من أن أحداً لم ينَل قبلي ما كان لي من حظ طيب بعد خسارتي الكبيرة، حظ جعلني أفوز بجائزة ثانية في حياتي (رفيقة جديدة من نوعية نادرة تحفّزني وتنصحني وتوجّهني). وليس لكل من يفكر في ما قمت به، وما كتبته، الآن أو في المستقبل، أن ينسى أن هذا ما كان نتاج ذكاء واحد أو عقل واحد، بل هو نتاج ثلاثة عقول لعل العقل الأقل شأناً بينها، والأقل أصالة أيضاً، هو صاحب الاسم الذي تحمله تلك الأعمال كلها.

كان أبرز ما اشتمل عليه ما أنجزته خلال عامَيْ 1860 و1861 رسالتين اثنتين؛ لكن واحدة منهما فقط كانت مخصَّصة للنشر الفوري. إنها «تأملات في الحكومة التمثيلية» وهي عرض متصل لما صرت أعتبره، بعد سنوات من التفكير، أفضل صيغة للدستور الشعبي. وإلى جانب القَدْر الضروري من النظرية العامة في الحكومة (ما يتعلق منها بأسانيد هذا الجانب بعينه من عمل الحكومة، أي الدستور نفسه)، اشتمل الكتاب على آراء كثيرة في المسائل الرئيسية التي تشغل اهتمام الناس في زماننا هذا (ضمن ميدان المؤسسات العضوية المحض)؛ وطرح، بنظرة استشرافية، عدداً من الأسئلة الأخرى التي سوف تؤدي الضرورات المتنامية، عاجلاً أو آجلاً، إلى أن تستلفت أنظار المشتغلين بالسياسة النظرية والعملية. وأهم سؤال في هذه المجموعة الأخيرة من الأسئلة هو التمييز بين وظيفة صنع القوانين (وظيفة من الواضح أن جمعية شعبية كبيرة العدد لا تصلح لها) ووظيفة الحصول على قوانين جيدة التي هي العمل الحقيقي لتلك الجمعية والتي لا يمكن تحقيقها تحقيقاً مُرْضياً من خلال سلطة غيرها. ثم يأتي ما ينبع عن ذلك من حاجة إلى لجنة تشريعية تكون جزءاً دائماً من دستور أي بلد حر وتضم عدداً صغيراً من أصحاب العقول السياسية المعَدّة إعداداً رفيعاً بحيث تقع على هذه اللجنة، عندما يقرر البرلمان وجوب سن قانون من القوانين، مهمة صياغة ذلك القانون وإعداده. ويحتفظ البرلمان بسلطة إقرار هذا القانون أو رفضه عند تقديمه، لكنه لا يستطيع إدخال تعديل عليه إلا عن طريق إرسال التعديلات المقترحة إلى تلك اللجنة لتنظر في أمرها. إن السؤال المطروح هنا متعلق بأهم الوظائف العامة على الإطلاق، ألا وهي مهمة التشريع. وهو حالة خاصة من المسألة الكبرى، مسألة التنظيم السياسي الحديث. وأظن أن ذكر هذه المسألة جاء كاملاً للمرة الأولى لدى بنثام، رغم اعتقادي أنه ما كان موفَّقاً في حلّها حلّاً مرضياً على الدوام. فالمسألة هي الجمع بين السلطة الشعبية الكاملة على الشؤون العامة، وأقصى ما يمكن تحصيله من كمال في ما يتعلق بالأدوات الصالحة لذلك.

وكانت الرسالة الأخرى التي كتبتها في هذا الوقت رسالة صدرت بعد سنوات[2] تحت عنوان «استعباد النساء» وقد كتبتها (باقتراح من ابنتي) حتى أترك في حيِّز الوجود عرضاً مكتوباً لآرائي في تلك القضية الكبرى فيكون عرضاً شاملاً كاملاً إلى أقصى حد أستطيعه. وكان القصد أن أحتفظ بهذا الكتاب مع أوراقي الأخرى غير المنشورة بحيث أُدخل عليه تحسينات من وقت لآخر، إن استطعت، ثم أنشره في اللحظة التي أرى أنه يمكن أن يحقق أقصى قدر من الفائدة المرجوّة منه. وعندما نُشر الكتاب آخر الأمر، كان قد اغتنى بعدد من الأفكار المهمة التي توصّلت إليها ابنتي، وبفقرات من كتابتها هي. وأما ما يتصل بما كتبته أنا، فقد كان أبرز ما فيه وأعمق ما فيه مستمداً من زوجتي أو آتياً من صندوق الأفكار الذي صار مشتركاً بيننا نتيجة أحاديث ومناقشات لا حصر لها تناولت هذا الموضوع وشغلت حيّزاً كبيراً في عقلَيْنا.

بعد وقت قصير من هذا، أخرجت قسماً من الأوراق غير المنشورة التي كتبتها في السنوات الأخيرة من حياتي الزوجية، وأعدت صياغتها، مع بعض الإضافة إلى مادتها، وجعلتها في كتاب صغير حمل عنوان «مذهب النفعية». نُشر هذا الكتاب أول الأمر على ثلاث دفعات في أعداد متتالية من مجلة فريزر. ثم طُبع في كتاب مستقل بعد ذلك.

على أن حالة الشؤون العامة، قبل ذلك، كانت قد بلغت مرحلة شديدة الحَرَج نتيجة بدء الحرب الأهلية الأمريكية. انغمست في هذا الصراع بأقوى مشاعري وأحسست منذ بدايته أنه سائر إلى أن يكون نقطة انعطاف، جيدة أو سيئة، في مجرى شؤون بني البشر. ورأيت أن أثره سوف يستمر زمناً طويلاً، كائناً ما كان ذلك الأثر. وبما أنني كنت مراقباً شديد الاهتمام بالنزاع الذي دار حول مسألة العبودية في أمريكا (طيلة سنوات كثيرة سبقت الحرب)، فقد أدركت أن الأمر في مراحله كلها كان محاولة هجومية قام بها مالكو العبيد بغية توسيع نطاق العبودية؛ وذلك بدافع من مصالحهم المالية ونزعتهم التحكمية وبفعل حماسة تلك الطبقة في المحافظة على امتيازاتها؛ وهذا كله معروضٌ

عرضاً كاملاً، مصوَّرٌ تصويراً قوياً، في كتاب صديقي الأستاذ كريمر الذي حمل عنوان «سلطة العبيد». وعلمت أن نصر هؤلاء، إن انتصروا، سيكون نصراً لقوى الشر، وتشجيعاً لأعداء التقدم، وإخماداً لروح دعاة التقدم وأصدقائه في العالم المتحضّر كله. ومن شأنه أيضاً أن يخلق قوة عسكرية ضخمة قائمة على أسوأ أشكال معادلة الاجتماع البشري، وعلى أبشع صيغ طغيان الإنسان على الإنسان. وسوف يسوق خراب هذه الجمهورية الديمقراطية العظيمة إلى إعطاء الطبقات صاحبة الامتيازات في أوربا، زمناً طويلاً، ثقة زائفة لن يتيسر الخلاص منها من غير الخوض في بحر من الدماء. وأما من ناحية أخرى، فإذا اشتد عزم الشمال ونجح في الوصول بالحرب إلى نهاية موفّقة، وإذا لم تكن نهاية هذا النزاع أبكر مما ينبغي لها أو أسهل مما ينبغي لها، فقد توقعت (احتكاماً إلى قوانين الطبيعة البشرية وإلى تجارب الثورات) أن تكون النتائج شاملة بكل معنى الكلمة: لم تستيقظ ضمائر أكثر أهل الشمال، إلى الآن، إلا إلى حد يجعلهم يقاومون توسّع العبودية؛ لكن إخلاصهم لدستور الولايات المتحدة جعلهم يرفضون أي محاولة من جانب الحكومة الاتحادية للتدخل في ما يتعلق بالعبودية في الولايات التي لا تزال محتفظة بها. لكن من شأن هذا النزوع أن يكتسب بعداً آخر عندما يهتز الدستور نفسه نتيجة العصيان المسلح. وسيحزم الناس أمرهم على التخلص من هذا العيب الملعون وسيسيرون تحت الراية النبيلة، راية أنصار إلغاء العبودية، أولئك الذين كان غاريسون (Garrison) نبياً ذوّوباً شجاعاً لهم، وكان ويندل فيليبس (Wendell Phillips) خطيباً مفوّهاً عندهم، وكان جون براون (John Brown) شهيدهم المتطوّع[8]. وعندها أيضاً، سيكون لعقل الولايات المتحدة كله أن يتحرر من قيوده، وأن يتخلص من الفساد الناجم عن الضرورة المفترضة لالتماس الأعذار أمام الأجانب نتيجة قبولها بالعبودية، أي قبولها هذا الخرق الفاضح لمبادئ الحرية التي يقرّها الدستور الأمريكي. هذا في حين أن مَيْل حالة ثابتة بعينها من حالات المجتمع إلى أن تخلق صورة نمطية للآراء النافذة أن تخضع لفحص موقّت على أقل تقدير. وهذا ما يجعل العقل الوطني أكثر

انفتاحاً على إمكانية الإقرار بما هو سيىء فيه، سواء من حيث مؤسساته، أو من حيث طبائع شعبه. لقد تحققت الآمال المتعلقة بمسألة العبودية تحققاً كاملاً. ويشهد تحقّق الآمال المتصلة بالجوانب الأخرى تحقّقاً مطّرداً. وبما أنني توقعت، من البداية، هاتين المجموعتين المتضادين من العواقب التي يمكن أن تكون لنجاح التمرد الجنوبي أو فشله، فقد يمكن توقّع المشاعر التي كانت عندي عندما رحت أتأمل اندفاع الطبقتين العليا والوسطى في بلادي، كلهما تقريباً، بل حتى اندفاع من كانوا معتبرين من الليبراليين، إلى مناصَرَة الجنوب مناصَرة غاضبة محمومة. وأما الطبقة العاملة، ونفرٌ من أهل الأدب والعلم، فكانوا استثناءً من هذا المَيْل العام الجارف. لم أدرك من قبل، إلى هذا الحد، قلة شأن التطور المستقر الدائم الذي بلغته عقول أبناء الدوائر النافذة عندنا، ولا قلة قيمة الأفكار الليبرالية التي ألفوا التحدث عنها! لم يقترف أحد من ليبراليي أوروبا القارية كلها هذه الغلطة المروِّعة. لكن الموت كان قد طوى الجيل الذي انتزع قرار تحرير السود في مستعمراتنا الزراعية في الهند الغربية. وحل محله جيل آخر لم يحظَ بما حظي به سابقه من مناقشة وتعرُّف على هذا الأمر إلى حد يجعله يحس أهوال العبودية حقاً. كما أن قلّة انتباه الإنكليز المعتادة لما يجري في العالم الواقع خارج جزيرتهم جعلتهم يعانون جهلاً عميقاً بمقدّمات هذا الصراع. وبلغ هذا الجهل حداً جعل الإنكليز عامة غير مصدِّقين، خلال أول سنة أو أول سنتين من الحرب، أن مسألة العبودية كانت محور هذا النزاع حقاً. فقد ظن رجال من أصحاب المبادئ السامية والآراء الليبرالية التي لا شك فيها أن الأمر كان نزاعاً على التعرفة الجمركية، أو شبّهوه بحالات اعتادوا التعاطف معها: شعب يكافح من أجل استقلاله.

إذن، فقد كان من واجبي أن أكون واحداً من تلك الأقلية الضئيلة المحتَجَّة على الانحراف الذي أصاب الرأي العام. على أنني ما كنت أول هؤلاء المحتجّين! وحَريٌّ بي أن أشير إشارة إجلال إلى السيدين هيوز (Hughes) ولودلو (Ludlow) اللذين كانا في طليعة المحتجّين عبر كتاباتهما

المنشورة مع بداية الحرب. ثم أتبع السيد برايت (Bright) تلك الكتابات بخطبة من أقوى خطبه، تلتها خُطَبٌ أخرى ما كانت أقل منها أثراً. وقد كنت على وشك الإدلاء بدلوي عندما وقعت أواخر عام 1861، حادثة إلقاء ضباط من الولايات المتحدة القبض على موفدين جنوبيين على متن سفينة بريطانية. فكان أن انفجرت العواطف في إنكلترا انفجاراً فاق التوقعات فاتُّخذت تدابير الاستعداد للحرب من جانب بريطانيا: لم يسعف الوقت ضعف الذاكرة الإنكليزي لطيِّ صفحة أيام حرب الاستقلال الأمريكية! وخلال هذه الموجة العاطفية، كان احتمال الإصغاء إلى أي شيء يؤيّد القضية الأمريكية معدوماً حقاً. كما كنت أرى، من جانبي، أن مَنْ اعتبروا اعتقال أولئك الموفدين تدبيراً غير مبرَّر كانوا على حق. وهذا ما كان يستدعي أن تطالب إنكلترا بتبرئة ساحتها من هذا الفعل. وعندما تمَّ لها ذلك، وابتعد خطر الحرب، كتبت في كانون الثاني 1862 مقالة في مجلة فريزر جعلت عنوانها «النزاع في أمريكا» [أشعر دائماً أنني مَدين بالفضل لابنتي التي الحّت عليَّ حتى أكتب هذه المقالة في ذلك الوقت رغم أننا كنا موشكين على السفر لقضاء بضعة أشهر في اليونان وتركيا. ولولا إلحاحها ذاك لتأخّرت كتابة المقالة حتى عودتنا]. ساهم نشر هذه المقالة، في ذلك الوقت، في تشجيع الليبراليين الذين شعروا بوطأة الموجة المعادية لليبرالية؛ وفي تشكيل نواة الآراء المناصرة للقضية العادلة. ثم تطورت هذه النواة تطوراً متدرّجاً راح يزداد سرعة عندما لاح احتمال فوز الشماليين. وعندما عدنا من رحلتنا تلك، كتبت مقالة ثانية جعلتها مراجعة لكتاب الأستاذ كيرنز ونشرتها في ويستمنستر ريفيو. تتحمل إنكلترا، من نواح مزعجة كثيرة، عواقب البغض المديد الذي أثارته طبقاتنا الحاكمة ضد الولايات المتحدة نتيجة رغبتها الواضحة في خراب الأمة الأمريكية. إن لدى هذه الطبقات الآن ما يدعوها إلى شكر تلك الحفنة من الكتّاب والمتحدثين المعروفين الذين وقفوا وقفة صلبة، على قلّتهم، فناصروا الأمريكيين وقت محنتهم الكبرى وخفّفوا قدراً من مشاعر المرارة فجعلوا بريطانيا العظمى أقل قُبحاً في نظر الأمريكيين.

وبعد أداء هذا الواجب، تركز اشتغالي في السنتين التاليتين على مواضيع غير سياسية. منحني صدور كتاب السيد أوستن «محاضرات في الاختصاص القضائي»، بعد وفاته، فرصة لأداء هذا الرجل حقه من الإجلال؛ مع التعبير، في الوقت عينه، عن جملة أفكارٍ في هذا الموضوع الذي خصصته بقدر غير قليل من الدراسة أيام كنت شاباً. على أن نتاجي الأهم في هاتين السنتين كان «دراسة فلسفة السير ويليام هاملتون». قرأت محاضراته الفلسفية المنشورة عامي 1860 و1861 حال انتهاء صدورها، وذلك بنيّة غير متبلورة تماماً في نشر عرض لها في الريفيو. لكني وجدت سريعاً أن هذا لم يعطها حقها، وأنها تستحق كتاباً عنها. على أنني فكرت أيضاً في ما إذا كان من المستحسن أن أحاول فعل ذلك بنفسي؛ فتبيّن لي أن ثمة أسباباً قوية تحملني على كتابة هذا الكتاب. لقد خيبت تلك المحاضرات أملي إلى حد كبير. من المؤكد أنني قرأتها من غير تحامل على السير ويليام هاملتون. وكنت، حتى ذلك الوقت، أؤجل دراسة مقالاته «ملاحظات إلى ريد» لأنها لمّا تكتمل بعد؛ لكني درست كتابه «رسائل في الفلسفة» فوجدت أن جدله العنيف ضد «أصحاب الفلسفة المتعالية ـ Transcendentalists»، وتأكيده الشديد على بعض المبادئ المهمة (نسبية المعرفة البشرية خاصة) يخلقان عندي تعاطفاً مع آرائه رغم معرفتي أن طريقته العامة في معالجة الحقائق المتصلة بالفلسفة العقلية مختلفة عما أقرّ من طرائق. وهذا ما جعلني أرى أن ما حظي به هذا الرجل من مرجعيّة وسمعة يفوق ما خسره. لكن «المحاضرات» و«أطروحات عن ريد» بددت هذا الوهم؛ بل إن «المناقشات» نفسها تفقد أكثر قيمتها إن هي قُرئت في ضوء ما جاء بعدها. وجدت أن نقاط الاتفاق الواضح بين آرائي وآرائه لفظيةٌ أكثر منها حقيقية؛ وأن المبادئ الفلسفية الهامة التي ظننت أنه يُقرّ بها جاءت عنده مشروحة على نحو أفقدها معناها، أو تاه عنه، أو لم يترك لها منه إلا قليلاً. ووجدت أن أكثر كتاباته الفلسفية تحمل أفكاراً غير متفقة مع تلك المبادئ على الإطلاق. إذن، فقد تغير تقديري لهذا الرجل تغيّراً كبيراً. وبدلاً من اعتباره واقفاً في نقطة وسط بين الفلسفتين المتخاصمتين،

حاملاً بعضاً من مبادئ هذه وبعضاً من مبادئ تلك، مقدماً لكل منهما أسلحة قوية في الدفاع والهجوم، صرت أراه الآن واحداً من ركائز الفلسفة التي تبدو لي فاسدة خاطئة، بل رأيت أنه ركيزتها الأولى في هذه البلاد نتيجة شهرته الفلسفية الكبيرة.

يتعيّن القول الآن إن الفرق بين هاتين المدرستين الفلسفيتين (الفلسفة الحدسية، وفلسفة التجربة والاجتماع) ليس مسألة تفكير مجرّد فحسب: إن له عواقب عملية. وهو ما يرسي أساس الفروق الكبرى في الآراء العملية في كل زمن بعينه من أزمان تقدم البشر. إن على المُصلح العملي أن يطالب دائماً بإحداث تغييرات في أشياء تسندها عواطف وآراء قوية واسعة الانتشار؛ وعليه أن يشكّك دائماً في ما تؤكده الحقائق المستقرّة المترسّخة من ضرورة وجود تلك العواطف والآراء ومن استحالة التخلي عنها. وغالباً ما يكون جزءاً ضرورياً من محاججاته تبيان أن تلك الآراء القوية أصولاً نشأت عنها، وأن ثمة أسباباً جعلت تلك الحقائق المستقرة تبدو ضرورية لا تقبل التخلّي عنها. من هذا نرى أن ثمة عداوة طبيعية بينه وبين تلك الفلسفة التي تصرف النظر عن تفسير المشاعر والحقائق الأخلاقية بظروفها وبمقتضيات الاجتماع البشري، وتفضل اعتبارها عناصر مطلقة في الطبيعة البشرية. إن فلسفة مولعة باعتبار العقائد المفضّلة ذات الحظوة حقائق حدسية، والتي ترى في الحدس صوت الطبيعة أو صوت الله، تتكلم انطلاقاً من سلطة أو مرجعية تزعم أنها أعلى من عقولنا. وقد بقيت زمناً طويلاً أشعر أن الميل الطاغي إلى اعتبار الفروق الظاهرة في طبائع البشر فروقاً أصيلة لا سبيل إلى إلغائها أو تعديلها، وإلى تجاهل أدلة لا تُدحض على أن القسم الأكبر من هذه الفروق، سواء كانت فروقاً بين الأفراد أو الأعراق أو الأجناس، يمكن ألّا تكون فروقاً طبيعية بل اختلافات ناتجة عن اختلاف الشروط؛ وهذه واحدة من أضخم وأهم العقبات التي تنتصب في وجه التعامل العقلاني مع الأسئلة الاجتماعية الكبرى مما يجعلها واحدة من أكبر العراقيل أمام

تطور البشر. إن لهذا المَيْل مَنبع كامن في الميتافيزيقيات الحدسية التي ميَّزت ردة فعل القرن التاسع عشر على القرن الثامن عشر؛ وهو مَيْل يجد قبولاً كبيراً نتيجة الكسل البشري، إضافة إلى موافقته المصالح المحافظة عامة؛ وذلك إلى حد يجعله قادراً على الذهاب إلى مسافة تزيد كثيراً عما قد تستحقه الصيغ المعتدلة من صيغ الفلسفة الحدسية إلا إذا هوجمت جذور تلك الفلسفة نفسها. حكمت هذه الفلسفة (ليس بأشكالها المعتدلة دائماً) الفكر في أوروبا طيلة الشطر الأكبر من القرن. وقد كان كتاب أبي «تحليل العقل»، ثم كتابي «المنطق»، ورسائل الأستاذ «بين» العظيمة، محاولة من أجل إعادة طرح طريقة أفضل في «التفلسف». ولقد أصابت هذه المحاولة ما كان متوقَّعاً لها من نجاح. على أنني بقيت أرى، بعض الوقت، أن إقامة التعارض بين الفلسفتين ما كانت أمراً كافياً وحده، بل يجب أن تجري منازلة مباشرة بينهما. وكنت أرى أيضاً أن ثمة حاجة إلى كتابات سجالية، وإلى كتابات توضيحية تفسيرية أيضاً. ورأيت، فوق هذا وذاك، أن الوقت كان مناسباً لجعل هذا السجال مفيداً. وبالنظر إلى أن كتابات السير و. هاملتون وشهرته كانتا حصناً عظيماً من حصون الفلسفة الحدسية في هذه البلاد، حصن تزيده شخصية هذا الرجل الجليلة قوة وتسبغ عليه مزاياه الشخصية الرائعة ومواهبه العقلية حصانة إضافية، فقد رأيت أن مما يخدم الفلسفة حقاً أن أحاول إجراء دراسة شاملة لأهم أفكاره، مع تقييم أهميته الفلسفية. زاد عزمي على القيام بهذا الأمر عندما لاحظت أن كتابات واحد على الأقل من أتباع السير هاملتون (كان واحداً من أقدرهم) استخدمت أفكاره العجيبة في تبرير تلك النظرة إلى الدين التي أراها نظرة غير أخلاقية على نحو عميق: من واجبنا أن ننحني متعبّدين أمام كائن يؤكدون لنا أننا غير قادرين على إدراك خصائصه الأخلاقية التي هي مختلفة أشد الاختلاف عن تلك الخصائص التي نطلق عليها الأسماء نفسها عندما نتكلم عن بني البشر!

ومع تقدُّمي في إنجاز هذه المهمة، اتضح لي أن ضرر شهرة السير

هاملتون أكبر مما ظننت؛ وذلك من خلال تلك الكثرة التي لا تُصدَّق من حالات عدم الاتساق التي تتبدى عند المقارنة بين مقاطع مختلفة من كتاباته. على أن مهمتي كانت إظهار الأشياء كما هي تماماً؛ ولم أحِدْ عن هذا أبداً. أحاول دائماً أن أعامل الفيلسوف الذي أنقده بأقصى ما أستطيع من إنصاف دقيق. وقد كنت أعرف أن لهذا الرجل تلاميذ ومعجبين كُثُر كفيلون بتصويبي إذا تورّطت فظلمته من غير قصد. لقد ردَّ عليَّ كثير منهم. وكانت ردودهم مسهَّبة بعض الشيء. أشاروا إلى أشياء أغفلتها، وإلى أشياء أسأت فهمها أيضاً. ورغم قلة عدد هذه الأشياء وتلك، وقلة أهميتها في جوهرها، فقد أدخلتُ في الطبعة الأخيرة من الكتاب (تصدر الطبعة الثالثة منه الآن) ما اقتضته إشاراتهم تلك من تعديل؛ كما أجبت على الانتقادات كلها بقدر ما بدا لي ذلك ضرورياً. أستطيع القول إن الكتاب قد أدّى الغرض منه إجمالاً: لقد كشف الجانب الضعيف لدى السير ويليام هاملتون، وقلّل من شهرته الفلسفية المبالَغ فيها فردَّها إلى حدود أكثر تواضعاً. ولعل الكتاب تمكّن أيضاً من إلقاء مزيد من الضوء (عبر بعض مناقشاته، إضافة إلى فصلين توضيحيّين) على مفهومَيْ «المادة» و«العقل». وهاتان قضيتان يشتد السجال حولهما في ميدانَيْ علم النفس والميتافيزيقا.

بعد أن فرغت من كتابي عن هاملتون، كرست نفسي لمهمة جعلتها أسباب كثيرة تبدو راهنة عندي على نحو خاص، ألا وهي مهمة تقديم عرض لأفكار أوغست كونت والخروج بتقييم لها. أسهمت أكثر من أي شخص آخر في جعل أفكار كونت ومناقشاته معروفة في إنكلترا؛ فصار له (نتيجة ما قلته عنه في كتابي «المنطق» خاصة) قرّاء ومعجبون بين النابهين في هذه البلاد قبل أن يصبح اسمه معروفاً في فرنسا. كان الرجل غير معروف ولا مقدّر عندما كتبت «المنطق» ونشرته. وهذا ما جعل انتقاد نقاط ضعفه يبدو نافلاً في ذلك الوقت؛ في حين كان من واجبي أن أعرِّف الناس، قدر ما أستطيع، بأهمية مساهمته في الفكر الفلسفي. لكن الحال كان قد تغير الآن؛

صار اسمه (اسمه على الأقل) معروفاً لدى الجميع، وصارت آراؤه معروفة على نطاق شديد الاتساع. وصار له مكانه لدى الأنصار والخصوم باعتباره واحداً من أهل الفكر البارزين في هذا الزمان. وكان أفضل أجزاء تأملاته قد حقّق تقدماً كبيراً في الوصول إلى العقول المستعدّة لتلقّيه بفعل توجهاتها السابقة. لكن الطالح اختلط بالصالح وصار في ظله، ثم تطور وازداد في كتاباته اللاحقة فشقّ طريقه (بعد أن صار للرجل أتباع متحمّسون لا يتحلّى بعضهم بقدرات شخصية ذات أهمية) في إنكلترا وفرنسا وبلاد أخرى. وهذا ما جعل ضرورياً أن يضطلع أحد بمهمة غربلة أفكار كونت وتأملاته وفرز غثها عن سمينها! فوجدت هذه المهمة تفرض نفسها عليّ فَرْضاً خاصاً. قمت بالأمر عبر مقالتين ظهرتا في عددَيْن متتاليَيْن من وستمنستر ريفيو ثم طُبعتا في كتاب صغير حمل عنوان «أوغست كونت والنزعة الإيجابية».

كانت الكتابات التي ذكرتها الآن، إلى جانب عدد أقل من الأوراق المنشورة في الدوريات، لكني رأيتها لا تستحق الحفظ، كل ما أنتجته في الفترة الممتدة من العام 1859 إلى العام 1865. نشرت في القسم الأول من هذه الفترة (استجابة لمطالبات كثيرة أتتني من أشخاص من عامة الشعب) نسخة شعبية رخيصة الثمن من أعمالي التي ظننت أنها يمكن أن تجد قرّاء لها في أوساط الطبقات العاملة (من هذه الأعمال «مبادئ الاقتصاد السياسي» و«الحرية» و«الحكومة التمثيلية»). كانت هذه تضحية غير قليلة مني بمصالحي المالية لأنني قررت ألا أجني مالاً من هذه الطبعات الشعبية. فبعد أن حرصت على جعل الناشر يحدّد أقل سعر للبيع ظاناً أنني سآخذ نصيبي منه عملاً بشروط القسمة المتساوية المألوفة للأرباح، عدت فتخلّيت عن نصيبي حتى أجعل سعر البيع أكثر انخفاضاً. ولا بد لي من القول هنا إن الناشرين، السادة لونغمان، حددوا عدداً معلوماً من السنوات (من غير مطالبتي بهذا) تعود إليّ بانقضائها حقوق النشر والأصول الطباعية معاً، إضافة إلى حقّي في تقاضي نصف الأرباح بعد بيع عدد معلوم من النسخ.

وقد جرى فعلاً تجاوز عدد النسخ المحدّد (كانت عشرة آلاف نسخة لكتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي»). وراحت النسخة الشعبية، بعد ذلك، تدرّ علي عائداً مالياً صغيراً ما كان متوقَّعاً، وكان بعيداً كل البعد عن الأرباح التي تدرّها طبعة عادية غير شعبية.

أصل الآن، في هذه الخلاصة لحياتي العامة، إلى نقطة كان عليَّ عندها أن أترك حياتي القاعدية الوادعة، حياة الكاتب، فأستبدل بها صنعة أقلّ قرباً من طباعي الشخصية: عضوية مجلس العموم. طُرِحَ عليَّ الأمر، أوائل عام 1865، نفر من الناخبين في ويستمنستر؛ لكني لم أتقبّل الفكرة آنذاك. ما كان هذا أول عرض يصلني. فقبل عشر سنين (توافقاً مع آرائي في القضية الإيرلندية)، عرض عليَّ السيدان لوكاس ودوفي، باسم الحزب الشعبي في إيرلندا، إدخالي إلى البرلمان ممثلاً عن إحدى مقاطعات إيرلندة. وكانا قادرين على هذا من غير عناء. لكن عدم إمكانية الجمع بين عضوية البرلمان والوظيفة التي كنت أشغلها في «بيت الهند» جعلت أي تفكير في قبول هذا الاقتراح أمراً مستبعداً. وبعد أن تركت «بيت الهند»، كان من شأن دخولي البرلمان أن يُسعِدَ الكثير من أصدقائي. لكن احتمال تحقق هذا الأمر كان شديد البعد من الوجهة العملية. كنت مقتنعاً بأن ما من قسم كبير العدد أو الأثر من الجسم الانتخابي يمكن أن يرغب حقاً في أن يمثّله شخص يحمل آرائي وأفكاري. ورأيت أيضاً أنّ من لا تكون له صلات محليّة، ولا شعبية محلية، ولا يريد أن يكون مجرد ناطق باسم حزب من الأحزاب، لا يكون له كبير حظ في أن يُنتخب في أي مكان إلا عن طريق بذل المال. وقد كنت مقتنعاً، ولا أزال، بأن المرشّح ليس له أن ينفق قرشاً من أجل تولي مهمة عامة. كما أن النفقات المشروعة في الانتخابات، ومن غير أن تكون لها أي علاقة خاصة بأي مرشح بعينه، يجب أن تقع على عاتق الدولة أو أن تتحملها البلديات. وأما ما يجب أن يفعله أنصار كل مرشح لجعل ما يطرحه معروفاً لدى جمهرة الناخبين، فيجب أن تقوم به جهة تعمل من غير أجر، أو

أن يجري عن طريق تطوع المواطنين. ولكن، إذا رغب أفراد جسم انتخابي، أو غيرهم، في تخصيص مال من عندهم حتى يصلوا إلى البرلمان، بوسائل مشروعة، شخصاً يرون وجوده في البرلمان مفيداً، فليس لأحد أن يعترض على هذا. إن وقوع النفقات، أو أي جزء منها، على عاتق المرشح نفسه أمر خاطئ من أساسه؛ يرقى هذا إلى عملية شراء للمقعد في واقع الأمر. وحتى عند افتراض أحسن الطرق لإنفاق المال، فإن ثمة شكاً مشروعاً يظل قائماً مفاده أن أي شخص ينفق المال من أجل تولي وظيفة عامة لا بد أن يضمر في نفسه شيئاً غير خدمة المصلحة العامة. ثم إن تكلفة الانتخابات (هذا اعتبار بالغ الأهمية)، إذا تحملها المرشحون أنفسهم، تحرم الأمة من الاستفادة من خدمات كل من لا يستطيع وكل من لا يريد أن يتحمل هذه التكاليف الباهظة حتى يصبح عضواً في البرلمان. لا أقول إن إنفاق المال يجب دائماً أن يكون خاطئاً من الوجهة الأخلاقية، لكن شريطة عدم استخدام أي جزء منه، على نحو مباشر أو غير مباشر، في الفساد (طالما ظلت نادرةً فرصة وصول مرشح مستقل إلى البرلمان من غير التورّط في هذا الفعل الأثم). لكن على المرشح، حتى يبرر ذلك، أن يكون واثقاً كل الثقة من أن وجوده كعضو في البرلمان أكثر منفعة لبلده من سيره في أي طريق آخر مفتوح أمامه. وأما في ما يخصّني أنا نفسي، فلم أكن أرى أنني كذلك. كان واضحاً لي أن اتخاذي الموقع البسيط، موقع الكاتب، أكثر نفعاً من وجودي في مجلس العموم. وهذا ما جعلني أرى أن عليّ أن أمتنع عن السعي خلف انتخابي في البرلمان، وأن عليّ ألا أنفق مالاً في هذا السبيل. لكن شروط المسألة كلها شهدت تغيّراً كبيراً مع وجود ناخبين طلبوا ذلك مني وعرضوا، متطوّعين، أن يجعلوني مرشّحاً عنهم. فإذا اتضح لي أنهم مصرّون على رغبتهم هذه، عارفون آرائي، قابلون الشروط التي يمكن أن أقوم بهذا الدور في ظلها، يصبح ممكناً التساؤل عما إذا كانت هذه الحالة تشبه دعوة يوجّهها أعضاء في المجتمع إلى واحد منهم فلا يستطيع أن يعثر على مبرّر يحمله على رفضها. وهذا ما جعلني أختبر صدق عزمهم من خلال عرض شديد

الصراحة أمام الجسم الانتخابي. وكان ذلك عرضاً لم يُقدِم عليه مرشّح قبلي، على ما أظن. ففي ردي على هذا العرض، كتبت رسالة للنشر قلت فيها إن ما من رغبة شخصية عندي في أن أكون نائباً في البرلمان، وأنني أرى أن ليس من حق المرشح أن يلتمس أصوات الناخبين ولا أن يتكبّد أي نفقات قصد انتخابه، وإنني لا أقبل بفعل هذا ولا ذاك. ثم قلت أيضاً إنني، إذا انتُخِبت، لن أكون قادراً على تخصيص أي جزء من وقتي أو جهدي من أجل مصالح الدائرة الانتخابية المحلية. وأما فيما يخص السياسة العامة، فقد قلت لهم من غير زيغ ما أراه في عدد من الأمور المهمة التي طلبوا رأيي فيها: كان حق الاقتراع العَام واحداً من تلك الأمور التي أوضحت رأيي فيها، فضلاً عن أمور أخرى (كان علي أن أفعل هذا، لأنني كنت أعتزم العمل بهذه الآراء عينها إذا ما انتُخِبت). وكان رأيي أن من حق النساء أن يكنّ ممثلات في البرلمان على قدم المساواة مع الرجال. ولا شك أن تلك كانت المرة الأولى التي تشهد طرح هذا الرأي على الناخبين الإنكليز. وقد وفّرت حقيقة انتخابي بعد هذا الطرح بداية الحركة المؤيدة لحق النساء في الاقتراع، ثم صارت هذه الحركة شديدة القوة بعد ذلك. وفي ذلك الوقت، ما كان شيء يبدو أبعد احتمالاً من انتخاب مرشح (إن كان لي أن أدعو نفسي مرشّحاً آنذاك) كرَّس مسلكه وحياته المهنية لما يخالف الأفكار الشائعة عن الدعاية الانتخابية مخالفة تامة. وقد قال كاتب ذائع الصيت [كان رجلاً مجتمع معروف أيضاً] إن الرب نفسه لا فرصة لديه في انتخابه على أساس برنامج انتخابي من هذا القبيل. لكنني التزمت ببرنامجي التزاماً صارماً، فلم أنفق مالاً ولم أقم بدعاية انتخابية، ولا شاركت بأي دور شخصي في الانتخابات نفسها إلا قبل نحو أسبوع من يوم تقديم الترشيحات؛ وذلك عندما حضرت بضعة لقاءات عامة حتى أعرض مبادئي وأجيب عن أي أسئلة يمكن أن يطرحها الناخبون عليّ ممارسةً لحقهم الطبيعي في الاختيار بين المرشحين. وكانت إجاباتي واضحة غير متحفّظة، مثلما كانت خطاباتي. على أنني أعلنت من البداية أنني لن أجيب عن أي سؤال يتصل بموضوع واحد فقط، ألا وهو

آرائي الدينية. وقد بدا لي أن تصميمي على هذا الأمر كان موضع قبول تام عند مَنْ كانوا في هذه اللقاءات. ومن الواضح أن صراحتي في الموضوعات الأخرى التي سُئلت عنها كلها، أنتجت أثراً طيباً فاق أي أثر سيء يمكن أن يكون لإجاباتي نفسها. ومن بين براهين كثيرة على هذا الأمر، ثمة واحد يستحق الذكر هنا لشدة طرافته. سبق لي أن قلت في أحد كتيّباتي، «أفكار في الإصلاح البرلماني»، بصراحة جارحة بعض الشيء، إن الطبقات العاملة عندنا تظل كاذبة على وجه العموم، وإن تميزت عن رفيقاتها في بعض البلاد الأخرى بأن كذبها يصيبها بالخجل. وضع بعض الخصوم هذه الفقرة على لافتة قدّموها لي في لقاء كان أكثر الحاضرين فيه من أبناء الطبقة العاملة. ثم سُئلت إن كنت قد كتبت هذا الكلام ونشرته! أجبت على الفور: «أجل، أنا من كتب هذا ونشره». ما كادت هذه الكلمات تخرج من فمي حتى انفجر التصفيق وسرى بين الحضور جميعاً. كان من الواضح أن الطبقة العاملة قد ألِفَت أن تتوقع إنكاراً وتهرّباً من جانب من يلتمسون الحصول على أصواتها في الانتخابات. وعندما سمعوا، بدلاً من ذلك، إقراراً مباشراً واضحاً بأمر يُفترض أن يكون مزعجاً لهم بدلاً من التهرّب من الإجابة، استنتجوا فوراً أن الشخص الواقف أمامهم شخص صادق معهم يستطيعون منحه ثقتهم. لم أعرف في حياتي كلها دليلاً أكثر من هذا سطوعاً على ما يعرفه أصحاب الخبرة في الطبقات العاملة من أن الصراحة والصدق والمباشرة أهم سبيل إلى الفوز بقلوب أبناء هذه الطبقات؛ وهو ما ترجّح كفّته، في عقولهم، على كفّة أي اعتراضات قوية قد تكون لديهم، في حين تعجز أي صفات أو خصال أخرى عن إصلاح الأذى الناجم عن غياب هذا الصدق. وقال أول عامل تحدث في ذلك اللقاء بعدي، كان اسمه السيد أودغر، إن الطبقات العاملة لا تريد إلا من يدلّها على عيوبها؛ وقال إنها تريد أصدقاء، لا متملّقين، وإنها تعترف بفضل من يخبرها عن أي شيء فيها يرى مخلصاً أنها في حاجة إلى إصلاحه. وقد استجاب الجمهور لكلامه استجابة ودّية صادقة.

لو خسرت تلك الانتخابات، لكنت غير آسف أبداً على ما وفّرته لي المناسبة من احتكاك مع قطاعات واسعة من أبناء بلدي. لقد أكسبني هذا خبرة جديدة ومكّنني من طرح أفكاري السياسية على نطاق واسع بعض الشيء، وجعلني معروفاً لدى قطاعات لم تسمع بي قبل، وزاد عدد قرائي، ووسّع من أثر كتاباتي. بل إن هذه الآثار الأخيرة ظهرت، بطبيعة الحال، على نطاق أكبر أيضاً، عندما فوجئت كثيراً بإعادة انتخابي إلى البرلمان بأصوات فاقت الأصوات التي حصل عليها منافسي المحافظ بعدة مئات.

كنت عضواً في مجلس العموم خلال دورات البرلمان الثلاث التي جرى خلالها إقرار «قانون الإصلاح». كان عملي البرلماني انشغالي الأول خلال ذلك الوقت بطبيعة الحال، إلّا في العطلات البرلمانية. وكنت أتحدث، بتواتر مقبول، فألقي كلمات مُعَدّة مسبقاً بعض الأحيان، وكلمات مرتَجلة أحياناً أخرى. على أن اختياري مناسبات التحدث ما كان يجري بقصد أن أصير صاحب نفوذ برلماني أبداً. وعندما أفلحت في جعل مجلس النواب مهتماً بما أقول (وهو ما تحقّق لي نتيجة كلمة ألقيتها عن قانون السيد غلادستون الإصلاحي)، كانت الفكرة التي سيّرتْ على هديها هي أن لا حاجة بي إلى أيّ تدخّل في أيّ أمر يجري القيام به على نحو جيد، أو حتى على نحو مقبول، على أيدي أشخاص آخرين. ومن هنا، التزمت عامةً بعمل ما أستبعد أن يعمله الآخرون؛ فكان الشطر الأكبر من كلامي منصبّاً على نقاط ما كانت كتلة الحزب الليبرالي (ولا حتى الجزء الأكثر تقدماً منها) تشاطرني الرأي فيها؛ أو كانت غير مبالية بها. وقد وقف القطاع الذي كان معتبراً (لعله لا يزال معتبراً إلى الآن) القطاع الأكثر تقدماً عند أصحاب الآراء الليبرالية ضد عدد كبير من كلماتي؛ وأخصّ بالذكر منها كلمة عارضت التماساً مقدّماً من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، وكلمة أخرى أيّدت الحق في حجز بضائع الأعداء التي تنقلها سفن محايدة. كما نظر كثيرون، في ذلك الوقت، إلى مناصرتي حق الاقتراع العام للنساء، والتمثيل الانتخابي

الشخصي، باعتبارها نزوات من عندي. لكن التقدم الكبير الذي أحرزته تلك الآراء منذ ذلك الوقت إلى الآن، وأخص بالذكر الاستجابة التي جاءت من أنحاء المملكة كلها تقريباً لمطلب حق الانتخاب العام للنساء، كان تأكيداً منصفاً على أن مطالباتي تلك جاءت في وقتها، وجعلت ما كان الاضطلاع به مسألة واجب اجتماعي أخلاقي، نجاحاً شخصياً لي. وثمة واجب آخر فرض نفسه علي فرضاً خاصاً باعتباري عضواً في مجلس العموم عن العاصمة، ألا وهو محاولة منح العاصمة حكومة بلدية. لكن قلة اهتمام مجلس العموم بهذه المسألة آنذاك بلغت حداً جعلني لا أكاد أظفر بأي سَنَد أو عون في هذا المسعى. لكني كنت، في هذا الموضوع، ناطقاً بلسان كتلة نشطة ذكية من الأشخاص خارج جدران المجلس. كانت هذه الكتلة هي منبع هذا المسعى، لا أنا. وكانت هي من ثار على تحريك الموضوع ووضع مشاريع القوانين من أجله. وأما دوري فكان منحصراً في طرح القوانين المعدّة وإبقاء مناقشتها مستمرة خلال الزمن الجائز لبقائها معروضة على المجلس. وذلك بعد قيامي بدور فعّال في أعمال اللجنة التي كان على رأسها السيد آيرتون (استمرت طيلة القسم الأكبر من دورة عام 1866)، وكانت مكلّفة بدراسة هذا الموضوع. إن هذه المسألة في وضع شديد الاختلاف الآن (1870). وهذا ما تصلح نسبته إلى الجهد التحضيري الذي ظل مستمراً هذه السنوات كلها فبدأ ينتج أثراً مرئياً في وقتنا هذا. على أن أي مسألة تقف فيها مصالح خاصة قوية من ناحية والمصلحة العامة وحدها من ناحية أخرى تكون في حاجة إلى زمن حضانة مماثل قبل أن تظهر باكورة ثمارها. جعلتني الفكرة نفسها، فكرة أن فائدة وجودي في البرلمان، هي أن أنجز ما كان الآخرون عاجزين عن إنجازه أو غير راغبين في إنجازه، أرى أن واجبي يحتم عليّ الوقوف على طليعة المدافعين عن الليبرالية المتقدمة في أوقات تجعل أكثر الليبراليين تقدماً في مجلس العموم غير مستعد لمواجهة السخط العام الذي يرتّبه هذا الدفاع عليه. وفي أول تصويت لي في المجلس، وافقت على أول تعديل قانوني لصالح إيرلندا كان قد حرّكه عضو إيرلندي ولم يصوّت

بالموافقة عليه إلا خمسة من الأعضاء الإنكليز والسكوتلنديين. كنت واحداً من أولئك الموافقين. وكان الأربعة الآخرون السيد برايت والسيد ماكلارن والسيد ت. ب. بوتر والسيد هادفيلد. وتناولتْ ثاني كلمة ألقيتها* مشروع قانون لإطالة أمد تعليق حق «الجلب والإحضار» في إيرلندا. وكان شجبي نمط الحكم الإنكليزي في إيرلندا، في تلك المناسبة، لا يعدو ما يتقبّل الرأي العام في إنكلترا الآن اعتباره شجب محق. لكن الحنق على «نزعة الأخوة الإيرلندية» كان في أوجه مما جعل مهاجمة أي شيء تهاجمه جماعة «نزعة الأخوة الإيرلندية» يبدو في نظر الناس دفاعاً عن تلك الجماعة. وهكذا، فقد استقبل مجلس العموم كلمتي أسوأ استقبال مما جعل غير واحد من أصدقائي ينصحني (ورأيت أنها كانت نصيحة صائبة في محلها) بالانتظار حيناً قبل التحدث مجدداً، وذلك ريثما تأتي الفرصة المواتية التي سنحت بعد ذلك خلال الجدل الكبير الأول في «مشروع قانون الإصلاح». وخلال فترة الصمت هذه، فرح كثيرون بما ظنوه فشلاً لي ظنوا أنهم ما عادوا في حاجة إلى الاهتمام بأمري. ولعل آراءهم وملاحظاتهم المعادية ساهمت، بقوة رَدّ الفعل، في جعل كلمتي التي تناولت «مشروع قانون الإصلاح» نجاحاً كبيراً. ثم تعزز موقعي في المجلس بعد ذلك نتيجة كلمة ألححت فيها على واجب تسديد الدين القومي كاملاً قبل استنفاد مواردنا من الفحم الحجري، وكذلك نتيجة ردّي المتهكّم الساخر على بعض قادة حزب التوري الذين استشهدوا ضدي بفقرات وردت في كتاباتي، وطلبوا مني أن أفسّر ما ورد في كتابات أخرى أيضاً، وأخصها ما قلته في كتابي «تأملات في الحكومة التمثيلية» من أن حزب المحافظين كان، بفعل قانون تركيبته نفسها، أكثر الأحزاب حماقة. لم يظفروا بشيء يعد لفت الانتباه إلى تلك الفقرة التي ما كان أحد قد اهتم بها قبل ذلك؛ لكن تعبير «الحزب الأحمق» التصق بهم زمناً طويلاً بعد محاولتهم هذه. صمت الآن أن يصغي المجلس لما أقول، فقصرت مساهمتي (هذا ما كنت فكرت فيه طويلاً قبل ذلك) على المناسبات التي أرى فيها أن ثمة حاجة خاصة لخدماتي. وامتنعت، أكثر مما

يحتاج الأمر، عن الكلام على الأسئلة الكبرى المتعلقة بالحزب. وباستثناء القضايا الإيرلندية، والقضايا المتعلقة بالطبقات العاملة، لم يتجاوز ما قدمته كلمة واحدة عن قانون الإصلاح الذي قدمه السيد دزرائيلي، وكانت مساهمة مني في تلك المجادلات الحاسمة الكبرى التي شهدتها الدورتان الأخيرتان من دورات المجلس الثلاث خلال وجودي فيه.

على أنني أشعر ببالغ الرضا عندما أتذكر الدور الذي قمت به في هذه المواضيع التي ذكرتها قبل قليل. ففيما يتصل بالطبقات العاملة، كانت مساندة مطالبتها بحق الاقتراع موضوعاً أول في كلمتي التي تناولت القانون الإصلاحي الذي قدمه السيد غلادستون. وبعد ذلك بزمن قصير، أي عقب استقالة وزارة اللورد راسل وتولّي حكومة جديدة من حزب التوري، جاءت محاولة الطبقات العاملة عقد اجتماع عام في منتزه هايد بارك، ثم قيام الشرطة بتفريق المجتمعين، وكذلك انهيار جزء من سور ذلك المنتزه بفعل ضغط الحشد الكبير. ومع أن السيد بيلز، ومعه قادة العمال، استقال محتجاً قبل حدوث هذا كله، إلّا أن عراكاً نجم عن ذلك أدى إلى إساءة الشرطة معاملة أشخاص بريئين كُثُر وإلى إثارة حنق شديد لدى العمال. أبدى العمال تصميمهم على محاولة أخرى لإقامة الاجتماع في هايد بارك؛ وكان من المحتمل كثيراً أن يأتي نفر غير قليل منهم مسلحاً. اتخذت الحكومة احتياطات عسكرية لمقاومة هذه المحاولة وصدّها. وبدا أن أمراً شديد الخطر كان قريب الحدوث. وفي هذه الأزمة، أظن فعلاً أنني كنت الشخص الذي منع حدوث ذلك الصدام. فمن موقعي في البرلمان، كنت منحازاً صف العمال، وكنت شديد التدقيق على مسلك الحكومة. وهكذا دُعيت مع عدد غير قليل من البرلمانيين الراديكاليين إلى اجتماع تداولي مع قادة «رابطة مجلس الإصلاح» فوقعتْ مهمة إقناعهم بصرف النظر عن مشروع الاجتماع في هايد بارك وعقده في مكان آخر على كاهلي أنا في المقام الأول. ما كان السيد بيلز والكولونيل ديكسون في حاجة إلى إقناعهم بهذا؛ فمن الواضح

أن هذين السيدين كانا يحاولان التأثير في الاتجاه نفسه، لكن من غير نجاح حتى ذلك الوقت. كان العمال أنفسهم هم الذين أصرّوا على إقامة الاجتماع في هايد بارك. وكانوا مصممين على التمسك بخطتهم الأصلية وهنا كان عليَّ أن أقنعهم بالعدول عن هذا. قلت لهم إن من شأن المضي في هذا السبيل أن يسبب صداماً أكيداً مع الجيش. وهذا ما لا يمكن تبريره إلا في ظل توفر شرطين اثنين: أن تجعل الحالة العامة في البلاد من الثورة أمراً مرغوباً فيه؛ وأن يروا أنفسهم قادرين على ثورة ناجحة. قبِل العمال هذه الحجة بعد مناقشات مستفيضة. وصرت قادراً على إبلاغ السيد والبول أنهم صرفوا النظر عن خطتهم. ولست أنسى أبداً مبلغ الارتياح لديه، ولا حرارة تعبيره عن شكره. وبعد أن قدّم لي العمال هذا التنازل الكبير، رأيت أنني ملزم بأن أستجيب لمطالبتهم بأن أحضر اجتماعهم في «القاعة الزراعية» وأن ألقي كلمة في ذلك الاجتماع. وكان هذا اللقاء الوحيد الذي حضرته من لقاءات «رابطة الإصلاح». كنت أرفض دائماً أن أصير عضواً في الرابطة لأنني كنت واضحاً في عدم موافقتي على ما ورد في برنامجهم من المطالبة بحق الاقتراع العام للرجال. كان لديّ نفور شديد تجاه هذه النقطة؛ وما كنت قادراً على حمل راية حق الاقتراع العام للرجال حتى في ظل التأكيد على أن هذا الشعار ما كان يعني استبعاداً للنساء. وذلك أن ذهاب المرء إلى تجاوز ما هو قابل للتنفيذ الفوري، واستعداده الصريح للتمسك بالمبدأ، يوجب عليه أن يمضي الشوط كله الذي يمليه ذلك المبدأ. وما كان دخولي في هذا الأمر إلا لأن مسلكي في تلك المناسبة كان مصدر إزعاج كبير لحزب التوري وللصحافة الليبرالية الموالية له لأنهم راحوا يتهمونني منذ ذلك الوقت بأنني أظهرت قدراً من الإفراط والعاطفية في معالجة مجريات الحياة العامة. لست أعرف ما كانوا يتوقعونه مني؛ لكنني أرى أسباباً تحملهم على توجيه الشكر لي لو أنهم أدركوا حجم المخاطر التي جنّبتهم إياها. ولا أظن أبداً أن أحداً غيري كان قادراً على فعل ما فعلت عند ذلك المنعطف بالذات. ولست أرى أن شخصاً آخر كان قادراً في تلك اللحظة على ممارسة التأثير اللازم لكبح

جماح الطبقات العاملة، اللهم إلا السيد غلادستون والسيد برايت اللذين ما كان أحد منهما قادراً على التدخل: السيد غلادستون، لأسباب واضحة؛ والسيد برايت لأنه كان مسافراً.

عندما طرحتْ حكومة التوري، بعد وقت من ذلك، مشروع قانون لحظر الاجتماعات في المتنزهات، لم أكتفِ بالكلام القوي ضد هذا المشروع، بل كنت واحداً من بعض الليبراليين المتقدّمين الذين نجحوا في هزيمة هذا القانون المقترَح من خلال دفع الحكومة إلى ما يُطلق عليه اسم «سحب مشروع القانون» (كان اقتراب الدورة البرلمانية من نهايتها عاملاً مساهماً في ذلك النجاح أيضاً). ولم يجرِ تقديم مشروع القانون هذا بعد ذلك.

وأما في الشؤون الإيرلندية، فقد أحسست أيضاً أنني مُلزَمٌ بدور رئيسي. فكنت واحداً من الأشخاص الأقوى مشاركة في وفد أعضاء البرلمان الذي طلب من اللورد ديربي المحافظة على حياة الإيرلندي المحكوم الجنرال بورك (Burke). وكان قادة الحزب قد تداولوا موضوع الكنيسة الإيرلندية تداولاً نشطاً في دورة البرلمان عام 1868 بحيث ما عاد هذا الأمر في حاجة إلى مساهمة مني، غير التأكيد الشديد عليه. على أن مسألة الأرض ما كانت تحتل مرتبة متقدمة في الطرح. ولم يجرِ حتى ذلك الوقت تحدي الخرافات المتعلقة بملكية الأراضي، في البرلمان خاصة، ولا معالجة عموميات تلك المسألة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالعقلية البرلمانية السائدة، كان ذلك الأمر واضحاً في شدة الاعتدال التي ميزت التدابير التي أتت بها حكومة اللورد راسل عام 1866؛ وهي تدابير لم يُكتَبْ لها التنفيذ، رغم اعتدالها. وأما في ما يتعلق بمشروع القانون هذا، فقد قدمتُ في المجلس كلمة شديدة الحذر حاولت فيها بسط بعض مبادئ الموضوع على نحو محسوب بطريقة رَمَت إلى استرضاء الخصوم وإقناعهم أكثر مما هدفت إلى اجتذاب الأصدقاء. لكن طغيان موضوع الإصلاح البرلماني في تلك الفترة حال دون إقرار أيٍّ من مشروعَيْ القانون هذَين، كما حال دون إقرار مشروع قانون من الطبيعة

نفسها طرحته حكومة ديربي. ولم يحظ أي من مشاريع القوانين الثلاثة هذه بفرصة تجاوز القراءة الثانية في المجلس. لكن العلامات المشيرة إلى تنامي النقمة الإيرلندية خلال ذلك الوقت صارت أكثر وضوحاً من قبل. واتخذت المطالبة بالانفصال الكامل بين البلدين اتجاهاً منذراً بالخطر. وتناقص كثيراً عدد من رأوا أن الفرصة الباقية الوحيدة لاقتناع الإيرلنديين باستمرار العلاقة مع بريطانيا كامنة في إقرار إصلاحات أكثر شمولاً بكثير، وذلك في ما يتصل بالعلاقات الإقليمية والاجتماعية في البلاد، بحيث يتجاوز الأمر كل ما جرى تناوله أو التفكير فيه قبل ذلك الوقت. وبدا لي أن الوقت صار مناسباً لأن يكون لقولي كل ما في ذهني عن الأمر فائدة ما. وكانت نتيجة ذلك أن وضعت كتيباً بعنوان «إنكلترا وإيرلندا» كتبته في شتاء 1867، ثم نشرته قبيل بدء الدورة البرلمانية لعام 1868. وكانت الملامح الرئيسة في هذا الكتيب، من ناحية أولى، مناقشة رامية إلى بيان مساوئ الانفصال بين البلدين، سواء بالنسبة لإيرلندا أو بالنسبة لإنكلترا أيضاً؛ ومن ناحية أخرى، اقتراح لتسوية مسألة الأرض من خلال منح المستأجرين الحاليين حيازة دائمة مقابل إيجار معلوم تتولى الدولة دراسة قيمته دراسة وافية.

لم يحظ هذا الكتيب بشعبية، إلا في إيرلندا؛ ولم أكن أتوقع له أن يحظى بأي شعبية. لكن، إذا كان أي حل أقل مما اقترحته ليس عادلاً لإيرلندا حقاً، وليس له أفق إرضاء جمهور الشعب الإيرلندي، فإن واجب تقديم هذا الاقتراح كان أمراً أكيداً. ولو كان لأيّ نهج معتدل متوسط أن يحظى بفرصة تجربته، فقد كنت مدركاً تماماً أن من شأن طرح أي شيء يعتبر متطرفاً أن يكون أسلوباً صائباً، لا لعرقلة ذلك النهج الوسيط بل لتسهيله باعتباره أمراً أكثر اعتدالاً. إن من المستبعد تماماً أن تقدّم حكومة، أو أن يمر عبر البرلمان، مشروع قانون يعطي مستأجري الأراضي قدر ما أعطاهم مشروع قانون الأرض الإيرلندي الذي اقترحه السيد غلادستون، إلا إذا اقتنع الجمهور البريطاني أن ثمة خطراً متمثلاً في نجاح إجراء أكثر قوة. فمن طبيعة الشعب

الإنكليزي، أو طبقاته العليا والوسطى الناطقة باسمه، أن يمتنع عن الموافقة على أي تغيير إلا إذا اعتبر ذلك التغيير منهجاً وسطاً: يرون أي مقترح، مهما يكن، خَذباً متطرفاً عنيفاً إلا إذا سمعوا بمقترح آخر ذاهب إلى ما هو أبعد منه؛ وذلك بحيث يرضي نفورهم من الآراء المتطرفة فيعالج نفسه بنفسه على هذا النحو. وهكذا فقد اتضح في حالتنا هذه أن اقتراحي كان محكوماً عليه بالفشل. لكن أيّ خطة، بخصوص ما يتعلق بالأراضي الإيرلندية، تكون أدنى من خطتي قليلاً أن تعتبر خطة معتدلة إن هي قورنت بها. ولعل لي أن أشير إلى أن الهجمات التي استهدفت خطتي تعطي عن طبيعتها فكرة خاطئة تماماً. وذلك أنها نوقشت عادة باعتبارها اقتراحاً يقول إن على الدولة أن تشتري الأرض فتصبح مالكاً عاماً لها؛ لكن الخطة نفسها تتيح، في واقع الأمر، لكل واحد من مالكي الأراضي خيار شراء أرضه من قبل الدولة إذا فضّل بيع عقاره على الاحتفاظ به في ظل الشروط الجديدة. وقد كنت أتوقّع تماماً أن يفضّل أكثر مالكي الأراضي البقاء على ملكياتهم الحالية على أن يصبحوا ممن يتلقّون مخصّصات سنوية من الدولة. وتوقعت أيضاً أن يحافظوا على علاقتهم الحالية مع مستأجري الأراضي ضمن شروط أكثر تساهلاً من دفع الإيجار الكامل الذي يقوم عليه تقدير التعويض الواجب تقديمه إليهم من الدولة إن هم اختاروا غير ذلك. عرضت هذه الأفكار وغيرها في كلمة عن إيرلندا خلال مناقشة «حل السيد ماغواير» أوائل دورة عام 1868. وقد نُشر في إيرلندا تقرير مصحّح عن هذه الكلمة، إلى جانب نص كلمتي عن مشروع القانون الذي قدمه السيد فورتسكيو (لم أنشرهما بنفسي، لكني سمحت بنشرهما).

وكان من نصيبي أيضاً أن أضطلع خلال هذه السنوات نفسها بواجب عام آخر، واجب شديد الأهمية، داخل البرلمان وخارجه. وقعت اضطرابات في جامايكا أثارها الظلم في المقام الأول، ثم تطورت بفعل الفوضى والذعر العام إلى أن صارت عصياناً صريحاً. فكان ذلك دافعاً، أو ذريعة، لقتل مئات

الأبرياء على يد الجيش، أو نتيجة أحكام صدرت عليهم في ما أطلق عليه آنذاك اسم «المحاكم العسكرية» التي واصلت عملها عدة أسابيع بعد إخماد ذلك العصيان الذي لم يستمر إلا أمداً قصيراً. وأضيفت إلى ذلك فظائع كثيرة تمثّلت في تخريب الممتلكات وجَلْدِ الرجال والنساء، وكذلك في استعراض عام للقسوة العمياء التي تسود عادة عندما ينفلت السلاح على هواه. وأما من ارتكبوا هذه الأفعال فقد دافع عنهم في إنكلترا، بل صفّق لهم، ذلك النوع نفسه من الناس الذين ناصروا استعباد الزنوج حتى ذلك الوقت. بدا أول الأمر أن الأمة البريطانية موشكة على إلحاق الخزي بنفسها لأنها تركت هذا الإفراط الفظيع في استخدام السلطة يمر حتى من غير احتجاج، رغم أن العثور على كلمات مناسبة لوصف الاستياء ما كان أبداً أمراً صعباً على الإنكليز لو أن المرتكبين كانوا ممن يشتغلون لدى حكومة غير حكومتهم نفسها. لكن مشاعر السخط إزاء ما حدث ظهرت بعد وقت قصير: تشكلت جمعية طوعية حملت اسم «لجنة جامايكا» رمت إلى مناقشة الأمر واتخذت الإجراءات التي يمكن أن تسمح بها الحال؛ فانصبّ الناس عليها انصباباً من أنحاء البلاد كلها. كنت خارج البلاد آنذاك، لكني أرسلت اسمي إلى اللجنة فور سماعي بها؛ ثم اضطلعت بدور فعّال في أعمالها منذ لحظة عودتي. كانت المسألة أكثر بكثير من تحقيق العدالة للزنوج، مهما يكن هذا الاعتبار أساسياً. تمثلت المسألة في ما إذا كانت المستعمرات البريطانية (بل ربما بريطانيا العظمى نفسها أيضاً) تحت حكم القانون أم في ظل إذن تصرّف عسكري مفتوح؛ وفيما إذا كانت حياة الأشخاص الذين هم من رعايا بريطانيا متروكة لرحمة ضابطين أو ثلاثة يعهد إليهم حاكم أو موظف استبد به الذعر بحق إقامة ما يُدعى «محكمة عسكرية»، مهما كان هؤلاء الضباط أغراراً أو غير مجرّبين أو متهوّرين أو قُساة؛ ما كانت الإجابة عن هذا السؤال ممكنة إلا من خلال طرحه على جهة قضائية. وقد قررت لجنتنا طرحه. أفضى تصميمنا هذا إلى تغير في إدارة اللجنة لأن رئيسها السيد تشارلز باكستون رأى أن الادعاء على الحاكم إير وكبار العاملين لديه

أمام محكمة جنائية ما كان أمراً مناسباً (مع أنه لم يره أمراً غير عادل). لكن اجتماع الهيئة العامة للجنة، الذي حضره عدد كبير من الأشخاص، خلص إلى ضرورة المضي في هذا السبيل، فانسحب السيد باكستون من اللجنة (مع استمراره في العمل من أجل هذه القضية)؛ ثم جرى اقتراح انتخابي رئيساً محله (ما كنت أتوقع هذا أبداً). وهكذا انتُخبت رئيساً للجنة، وصار من واجبي أن أمثّلها في مجلس العموم، عن طريق أسئلة على الحكومة أحياناً، وعن طريق تلقي الأسئلة في أحيان أخرى: كانت أسئلة تحريضية استفزازية إلى حد ما وجهها إليّ برلمانيون أفراد. على أن تمثيلي اللجنة ظهر خاصة في خضم الجدل الهام الذي أطلقه في الدورة البرلمانية عام 1866 السيد باكستون نفسه. ولعل الكلمة التي ألقيتها آنذاك تصلح لأن أعتبرها أفضل كلماتي التي قدمتها في البرلمان.[1] تابعنا هذه المعركة أكثر من سنتين. حاولنا فيهما الاستفادة من كل منبر أتاحه القانون لنا للوصول إلى المحاكم الجنائية. رفضت هيئة من القضاة في واحدة من أقوى مناطق نفوذ حزب التوري في إنكلترا قبول دعوانا. لكننا أصبنا نجاحاً أكبر لدى قضاة «بو ستريت» الذين منحونا فرصة عرض القضية أمام كبير قضاة المحكمة الملكية، السير ألكسندر كوكبيرن الذي اتخذ قراراً طيباً قال فيه إن دعوانا سليمة قانونياً لأنها في صالح الحرية، وذلك بقدر ما يستطيع قاض أن يبت في أمر من هذه الأمور. لكن نجاحنا انتهى عند هذا الحدّ لأن هيئة المحلفين الكبرى في «أولد بيلي» رفضت عرض الدعوى أمام المحكمة. كان من الواضح أن جعل موظفين إنكليز يمثلون أمام محكمة جنائية نتيجة إساءة استخدام سلطاتهم في ما يتعلق بالزنوج والمولّدين ما كان أمراً يمكن أن يلقى قبولاً شعبياً لدى الطبقات الوسطى الإنكليزية. لكننا حافظنا، رغم ذلك وبقدر ما استطعنا بقوانا الخاصة، على صورة بلادنا من خلال إظهار وجود كتلة غير صغيرة من الأشخاص المصممين على استخدام الوسائل التي يتيحها القانون لتحقيق العدالة من أجل المتضررين. وقد حصلنا من أرفع القضاة الجنائيين في الأمة على إعلان واضح أكد أن للقانون تلك المكانة التي

نراها لائقة به في هذه البلاد؛ كما وجّهنا تحذيراً شديداً واضحاً إلى من يمكن أن ينزلقوا إلى ارتكاب الذنب نفسه بعد ذلك: صحيح أنهم يمكن أن يفلتوا من العقوبات الحقيقية التي قد تفرضها محكمة جنائية، لكنهم ما عادوا يأمنون بذل شيء من الجهد والمال حتى يتجنّبوا تلك العقوبات. ولسوف يكون لدى حاكمي المستعمرات وغيرهم من الأشخاص المسؤولين دافع غير قليل يجعلهم يحجمون عن التطرف في المستقبل.

احتفظت لديّ، بدافع الفضول، ببعض النماذج من الرسائل المسيئة التي وصلتني خلال مجريات هذه القضية. كان أكثرها غفلاً من التوقيع. إن هذه الرسائل دليل على التعاطف الذي أحسه الجزء المتوحش من الشعب في بلادنا مع تلك الأعمال الوحشية في جامايكا. تدرّجت تلك الرسائل من مضايقات ونكات فظة، بالكلمات والرسوم، إلى تهديدات بالقتل.

وكان من بين المسائل الأخرى التي اضطلعت بدور فعّال فيها، لكنها لم تحظ إلا باهتمام عام قليل، مسألتان تستحقان ذكراً خاصاً هنا. انضممت مع كثير من الليبراليين المستقلين إلى حملة إفشال مشروع قانون لتسليم المطلوبين جرى تقديمه في نهاية الدورة البرلمانية لعام 1866. ومع أن مشروع القانون المقترَح ما كان يسمح بتسليم الأشخاص المتهمين بجرائم سياسية، فقد ذهب إلى جواز تسليم اللاجئ السياسي إذا اتهمته حكومة أجنبية بارتكاب أفعال مما يندرج تحت أي محاولة تمرّد، وذلك بحيث يجري تسليمه لتنظر في أمره محاكم الحكومة التي ثار عليها. وهذا ما يجعل الحكومة البريطانية متواطئة مع طغاة أجانب في الانتقام من مواطنيهم. أفضى إفشال هذا القانون المقترَح إلى تعيين لجنة مختارة (كنت واحداً من أعضائها) لدراسة موضوع «اتفاقيات التسليم» كلها وتقديم تقرير عنها. وكانت نتيجة ذلك إقرار «قانون التسليم» في البرلمان بعد خروجي منه: أتاح هذا القانون الجديد لأي شخص تطلب حكومته تسليمه المثول أمام محكمة إنكليزية حتى يُثبت أن الجريمة المتهم بها جريمة سياسة حقاً فلا

يجري تسليمه بعد ذلك. وهكذا جرت حماية قضية الحرية في أوربا من محنة جديدة؛ وجرت حماية بلدنا نفسه من ذلك الإثم العظيم. وأما المسألة الأخرى التي كانت لي مساهمة فيها فهي الصراع الذي خاضته مجموعة من الليبراليين المتقدمين في الدورة البرلمانية لعام 1868 حول ما يتعلق بمشروع قانون الرشوة الذي قدمته حكومة السيد دزرائيلي. وقد كان لي دور شديد الفعالية في هذا الجدل. استشرت كثيراً ممن بذلوا جهداً عقلياً غير قليل في الدراسة المتأنية لتفاصيل هذا الموضوع - السيد و. د. كريستي، والسيد سيرجانت بولينغ، والسيد تشادويك - إضافة إلى تفكيري الطويل فيه، وذلك بقصد صياغة تعديلات وفقرات إضافية من شأنها أن تجعل ذلك القانون المقترح مجدياً في التصدي لأنماط الفساد الكثيرة: المباشرة وغير المباشرة، التي يمكن لها من غير ذلك (كان ثمة أسباب كثيرة تحمل على الخوف من حدوث ذلك) أن تزداد بدلاً من أن تنقص بعد إقرار «قانون الإصلاح». وقد حاولنا أيضاً أن نضيف إلى مشروع القانون تدابير ترمي إلى تخفيف العبء المزعج الناجم عما يطلق عليه اسم «النفقات الانتخابية المشروعة». وكان من بين التعديلات الكثيرة تعديل اقترحه السيد فوسيت من أجل اعتبار النفقات الزائدة لدى الموظفين من مسؤولية الدولة بدلاً من كونها من مسؤولية المرشحين أنفسهم. وكان ثمة تعديل آخر يرمي إلى حظر الإعلانات الانتخابية مدفوعة الأجر، واقتصار الوكلاء مدفوعي الأجر على وكيل واحد للمرشح الواحد. وأما التعديل الثالث فكان توسعة وزيادة الاحتياطات المتخذة لدرء الرشوة في الانتخابات البلدية، ولتوقيع العقوبات على مرتكبيها، لأن من المعروف أن الانتخابات البلدية ليست إلا مدرسة ابتدائية من أجل ممارسة الرشوة في الانتخابات البرلمانية، بل هي غطاء مألوف لها أيضاً. لكن حكومة المحافظين (رغم فوزها بإقرار الأحكام الرئيسية في مشروع القانون؛ وهي الأحكام التي صوّتُّ معها وتكلّمت في صالحها) قبلت إحالة الاختصاص الانتخابي من مجلس العموم إلى القضاء، لكنها قاومت كثيراً أي تطويرات أخرى. وبعد حصول أحد أهم اقتراحاتنا

(قدمه السيد فوسيت) على أكثرية الأصوات، حشدت الحكومة قوى حزبها وأسقطت تلك الفقرة في مرحلة لاحقة. كان مخزياً للحزب الليبرالي في البرلمان مسلك عدد غير قليل من أعضائه عندما امتنعوا عن تقديم أي نوع من المساعدة لهذه المحاولة الرامية إلى ضمان الشروط الضرورية للتمثيل الشعبي الصادق. لقد كانوا قادرين، بفعل الأكثرية التي تمتعوا بها في مجلس العموم، من إقرار تلك التعديلات كلها، أو أفضلها على أقل تقدير، إن هم أرادوا ذلك. لكن الوقت كان آخر الدورة البرلمانية. وكان النواب حريصين على الاهتمام بالاستعداد للانتخابات العامة القادمة. وفي حين ظل بعضهم، بكل شرف (ومنهم السير روبرت آنستروذر مثلاً)، على موقفه، فقد انخرط غيرهم من المرشحين المتنافسين في الدعاية الانتخابية في دوائرهم، وقدم كثير منهم مصالحه الانتخابية على واجبه العام. كما نظر كثير من الليبراليين إلى مشروع القانون الخاص بالرشوة من غير اهتمام ظانّين أنه يشتت انتباه الناس عن مسألة الاقتراع العام التي اعتبروها علاجاً وحيداً كافياً (كانوا مخطئين؛ وأتوقع أن يتضح لهم ذلك بعد حين). ولهذه الأسباب، انتهت معركتنا هذه إلى إخفاق تام رغم استمرارها عدة ليال. وكانت نتيجة ذلك أن تفشّت الممارسات التي حاولنا التضييق عليها فازداد انتشارها أكثر من أي وقت مضى إبان الانتخابات العامة الأولى في ظل القانون الانتخابي الجديد.

وأما فيما يتصل بالمناقشات العامة التي تناولت مشروع قانون الإصلاح الذي طرحه السيد دزرائيلي، فقد اقتصرت مشاركتي على كلمة واحدة تطرّقت إليها قبل قليل؛ لكن جعلت مشروع القانون هذا مناسبة لطرح التطويرين الكبيرين اللذين كان لا بد منهما للوصول إلى الحكومة التمثيلية، في المجلس من الوجهة الرسمية، وأمام الأمة كلها. كان «التمثيل الشخصي» واحداً من هذين التطويرين (يطلق عليه أيضاً اسم «التمثيل النسبي» وهذه تسمية صحيحة كما أرى). جعلت هذا الأمر موضوع نقاش في مجلس العموم من خلال كلمة خصصتها لعرض خطة السيد هير والتأمل فيها. لكنني

وجدت نفسي آخر الأمر أجتهد لدعم بديل منقوص عن تلك الخطة؛ وهو البديل الذي وجد البرلمان نفسه مدفوعاً إلى إقراره في عدد قليل من الدوائر الانتخابية. ما كان لهذا البديل الضعيف أي مزية إلا من حيث إنه جاء اعترافاً جزئياً بالشرور التي لم يأتِ بالشيء الكثير لمعالجتها. لكنه، والحال كذلك، هوجم باستخدام المغالطات نفسها وصار لا بد من الدفاع عنه استناداً إلى المبادئ نفسها والقول إنه تدبير حسن. وقد كان لاعتماده في عدد قليل من الانتخابات البرلمانية، إضافة إلى إدخال ما أطلق عليه اسم «التصويت التراكمي» في مرحلة لاحقة في انتخابات «مجلس مدرسة لندن»، أثر طيب في تحويل الحق المتساوي للناخبين جميعاً إلى نصيب متناسب في التمثيل (بعد أن كان الأمر مدار نقاش تأملي فحسب)؛ وهذا ما جعله مسألة متصلة بالسياسة العملية خلال زمن أقل من الزمن الذي كان ذلك يمكن أن يقتضيه في حالات أخرى.

لا أستطيع القول إن تأكيدي على آرائي في ما يتعلق بالتمثيل الانتخابي الشخصي قد أثمر أيّ قدر كبير أو ظاهر من النتائج العملية. بل لعل الالتماس الذي قدّمته على هيئة تعديل على «مشروع قانون الإصلاح» وكان، إلى حد كبير، أهم خدمة عامة قدّمتها إبّان عضويتي في البرلمان، وكان الخدمة العامة الهامة الوحيدة: التماس شطب الكلمات التي يُفهم منها اقتصار الحق الانتخابي على الرجال. مما كان يعني الموافقة على حق المرأة في الانتخاب، بصفتها مالكة منزل أو غير ذلك، إن تحقّقت لديها الشروط نفسها المطلوبة من الناخبين الذكور. لكن، إذا لم تشارك النساء في الاقتراع العام عندما تجري توسعة كبيرة في القاعدة الانتخابية، فسوف يلحق ذلك ضرراً بهذه المطالبة كلها. لقد بدأت حركة من أجل هذا الأمر في عام 1866 عندما قدّمتُ التماساً من أجل حق الاقتراع العام وحمل أسماء عدد غير قليل من النساء المتميزات. لكن حصول هذا الالتماس على أكثر من أصوات قليلة متفرّقة في مجلس العموم كان أمراً مشكوكاً فيه. وبعد مناقشة

قدّم فيها المتحدث باسم خصوم حق الاقتراع العام حججاً واهية هزيلة، بلغت الأصوات المسجَّلة لصالح التماسي ثلاثة وسبعين صوتاً (صارت ثمانين صوتاً بعد إحصاء المتغيبين عن الجلسة) فكان الأمر مفاجئاً للجميع، وكان التشجيع عظيماً. بل إن السيد برايت كان واحداً ممن صوتوا بقبول الالتماس؛ وهذا ما لا يمكن رده إلّا إلى الانطباع الذي تكون لديه خلال المناقشة نفسها لأنه كان قد عَبّر قبل ذلك، بما لا يقبل الشك، عن معارضة هذا المقترح. [رأت ابنتي، الآنسة هيلين تايلور، أن الوقت قد حان من أجل تشكيل جمعية تعمل من أجل توسعة حق الاقتراع العام حتى يشمل النساء. ويعود الفضل في وجود هذه الجمعية إلى مبادرتها هي لأنها خططت لإقامة الجمعية وحدها ثم صارت روح تلك الحركة خلال سنواتها الأولى رغم أن اعتلال صحتها وكثرة مشاغلها جعلاها تعتذر عن عضوية اللجنة التنفيذية في تلك الجمعية. انضم إلى عضوية الجمعية عدد غير قليل من أعضاء البرلمان البارزين، والأساتذة، وغيرهم، إضافة إلى أبرز النساء في البلاد. وقد جاء كثير من هؤلاء إلى الجمعية من خلال التأثير الذي مارسته ابنتي على نحو مباشر أو غير مباشر، إذ أنها كتبت القسم الأكبر من رسائل الدعوة التي أقنعتهم بالانضمام، حتى عندما كانت هذه الرسائل تحمل توقيعي. وفي حالتين بارزتين اثنتين، حالة الآنسة نايتينغيل وحالة الآنسة ميري كاربنتر، بدا أن التردد الذي ميَّز سلوكهما في البداية قد انقلب حماسة ونشاطاً فيما بعد (لأن التردد ما كان ناتجاً عن اختلاف الرأي)، وذلك بعد مناشدات كتبتها ابنتي ووقّعتُ عليها بنفسي. نشأت جمعيات أخرى للغاية نفسها في مراكز محلية مختلفة في البلاد: مانشستر، وإدنبرة، وبرمنغهام، وبريستول، وغلاسغو، وأماكن أخرى. وقدمت هذه المراكز عملاً كبير القيمة من أجل هذه القضية. كانت أسماء تلك الجمعيات كلها تشير إلى أنها فروع للجمعية الوطنية من أجل حق الاقتراع للمرأة، لكن كل واحدة منها كانت لديها إدارتها الخاصة، وكانت تتحرك باستقلالية تامة عن الجمعيات، أو الفروع، الأخرى].

أظن أنني ذكرت كل ما يستحق الذكر عمّا يتصل بعملي في مجلس العموم. لكن تعداد هذه النشاطات، وإن كان كاملاً، لا يعطي فكرة وافية عن عملي في تلك الفترة؛ وأخص بالذكر الوقت الذي كرّسته للمراسلات. فقبل سنوات كثيرة من انتخابي للبرلمان، كنت أتلقى على الدوام رسائل من أشخاص غرباء، يراسلني أكثرهم بصفتي كاتباً في الفلسفة فيشير إلى بعض الصعوبات أو يطرح عليّ أفكاراً في مواضيع ذات صلة بالمنطق أو بالاقتصاد السياسي. وأظن أنني كنت، على وجه العموم، أتلقى (إذا ما قارنت ذلك بما يتلقاه المشتغلون بالاقتصاد السياسي) أكثر النظريات ضحالة وأكثر الاقتراحات سخافة من أشخاص يحاولون دائماً إرشادي إلى طريق الثروة والسعادة الشاملتَيْن من خلال إعادة تنظيم بارعة للنقد وحده. لكني كنت أتجشم عناء الإشارة إلى أغلاط أصحاب الرسائل عندما تظهر لديهم علامات تشير إلى ذكاء يكفي لحملي على محاولة تصحيح آرائهم؛ إلى أن بلغ حجم هذه المراسلات حداً أجبرني على التخلص من هؤلاء الأشخاص بإجابات شديدة الإيجاز. على أن ثمة مراسلات كثيرة مما تلقيته كانت أكثر استحقاقاً للانتباه والاهتمام مما ذكرت؛ بل حمل بعضها نظرات ثاقبة في بعض التفاصيل الواردة في كتاباتي جعلتني أعود إليها لتصحيحها. ومن الطبيعي أن يزيد حجم هذا النوع من المراسلات أضعافاً مع تعدد الموضوعات التي كتبت فيها، وأخص منها الموضوعات ذات الطبيعة الميتافيزيقية. لكني بدأت، بعد أن صرت عضواً في البرلمان أتلقى رسائل عن مظالم خاصة في كل أمر يمكن أن يخطر على البال أو يتصل بأي شأن من الشؤون العامة مهما يكن ذلك الشأن بعيداً عن اهتمامي أو معرفتي. ما كان أبناء دائرتي الانتخابية في ويستمنستر هم من يلقون بهذا العبء على كاهلي: لقد ظلوا مخلصين إخلاصاً لافتاً لذلك التفاهم الذي قبلت الترشح على أساسه. لكني كنت أتلقى من حين لآخر طلبات من شاب ساذج بسيط يريد تأمين وظيفة حكومية صغيرة لنفسه. على أن هذه الحالات كانت قليلة. وكان يمكن الاستدلال على بساطة وجهل أصحابها من حقيقة أنهم واصلوا

إرسال الطلبات بالوتيرة نفسها رغم تغيّر الحزب الممسك بالحكومة. وأما إجابتي الدائمة فكانت هي أنّ مما يخالف مبادئي التي انتخبت بموجبها أن أطلب خدمات من أي حكومة كانت. لكني أستطيع القول إجمالاً إن دائرتي الانتخابية سببت لي متاعب أقل من أي منطقة أخرى في البلاد كلها. وقد ازداد حجم المراسلات شيئاً بعد شيء حتى صار عبئاً فادحاً.

[في هذا الوقت، وبعده، ما كنت أنا من كتب القسم الأكبر من رسائلي (بما فيها رسائل كثيرة وجدت طريقها إلى النشر في الصحف) بل ابنتي. كان ذلك أول الأمر نتيجة رغبتها في مساعدتي في التخلص من الرسائل التي فاق حجمها ما قد أستطيع تدبيره من غير مساعدة. لكني رأيت بعد ذلك أن رسائلها كانت أحسن من رسائلي. بل إن الرسائل التي كنت أكتبها بنفسي كانت تخضع، عامة، لتحسينات تُدخلها عليها؛ وشمل ذلك القسمَ الأحدث عهداً من كلماتي المكتوبة التي ألقيتها في البرلمان، وبعض كتاباتي المنشورة أيضاً إذ إن مساهمتها ما كانت مقتصرة على بضع فقرات فيها أبداً. بل الفقرات الأكثر نجاحاً كانت من كتابتها هي]

خلال وجودي في البرلمان، كنت مضطراً إلى قصر كتاباتي التأليفية على فترات العطل البرلمانية. كتبت خلال ذلك الوقت، (إضافة إلى الكتيّب عن إيرلندا الذي ذكرته آنفاً)، «مقالة عن أفلاطون» نُشرت في إدنبرة ريفيو، ثم أعيد نشرها في الجزء الثالث من كتاب «أطروحات ومناقشات»؛ إضافة إلى المادة الموجّهة، حسب العادات، إلى جامعة سانت أندروز التي شرّفني طلبتها بانتخابي عميداً لها. وفي هذه المادة، شرحت أفكاراً وآراء كثيرة تراكمت عندي خلال مجرى حياتي، وذلك في ما يتعلق بمختلف الدراسات المعنية بالتعليم الليبرالي، وباستخداماتها وتأثيراتها، وطريقة التعامل الواجبة معها حتى يصير أثرها أكثر نفعاً. وبعد تولّي هذا المنصب، صار صَوْن القيمة التعليمية الرفيعة، سواء كانت قيمة كلاسيكية أم دراسات علمية جديدة، مستقراً على أرض أكثر صلابة مما يطمح إليه أكثر دعاته.

وصرت قادراً على الإصرار على أن انعدام الكفاءة الغبي في أساليب التعليم المعتادة هو ما يجعل تلك الدراسات تبدو متنافسة بدلاً من أن تكون متعاونة متضافرة. وهذا أمر محسوم على ما أظن، لا من أجل مساعدة ودفع التطور التعليمي الذي أسعدنا الحظ بأن شهدنا بدايات حدوثه في مؤسساتنا العلمية العليا فحسب، بل من أجل نشر أفكار أكثر صواباً مما نجده عادة، حتى عند من تلقوا تعليماً عالياً، حول ما يتعلق بالشروط اللازمة لتوفير أرفع سوية من الرعاية والتطوير العقليين.

خلال هذه الفترة، بدأت أداء واجب آخر إزاء الفلسفة (أكملته سريعاً بعد تركي البرلمان) وإزاء ذكرى والدي أيضاً، وذلك من خلال إعداد ونشر طبعة من كتاب «تحليل ظواهر العقل البشري»، مع تعليقات تقرّب الأفكار الواردة في هذا الكتاب الرائع من آخر التطورات في العلوم والتأمل الفلسفي. كان هذا مشروعاً مشتركاً: تقاسمت الملاحظات الخاصة بعلم النفس مناصفة مع السيد بين، في حين قدم السيد غروته مساهمات قيّمة في بعض النقاط التي تعرض تاريخ الفلسفة أحياناً، في حين أصلح السيد أندرو فيندلاتر نواقص الكتاب التي طرأت عليه نتيجة نقص المعارف الفيلولوجية وقت كتابته. وبما أن الكتاب طُبع لأول مرة في وقت كان تيار التأمل الميتافيزيقي ماضياً في اتجاه يعاكس اتجاه الدراسات النفسية في التجربة والاجتماع، فإنه لم يحظَ بالنجاح الذي يستحق رغم أنه أفلح في إحداث أثر عميق في عقول أفراد كثيرين وأسهم مساهمة كبيرة (من خلال هذه العقول) في خلق مناخ أكثر مواتاة لعلم نفس الاجتماع؛ وهذا ما نستفيد منه الآن. كما جرى تعديل الكتاب على نحو يدعو إلى الإعجاب لإنتاج كتاب تعليمي باسم «ميتافيزيقيات التجربة»، رغم أن هذا الكتاب لا يزال في حاجة إلى إغناء وإلى تصحيح بعض الحالات المعروضة فيه، وذلك استناداً إلى أعمال أحدث عهداً ضمن إطار مدرسة التفكير هذه نفسها. ومن شأن ذلك أن يجعله يقف في قمة الأعمال المنهجية في علم النفس التحليلي (مثلما يقف الآن) إلى جانب رسائل السيد بين.

انحلّ البرلمان الذي أقر قانون الإصلاح في خريف 1868. وصرت خارج البرلمان عقب الانتخابات الجديدة في دائرة وستمنستر. ما كان هذا مفاجئاً لي، ولا لأي واحد من أنصاري الرئيسيين (على ما أظن)؛ رغم أن نشاطهم شهد زيادة كبيرة في الأيام القليلة التي سبقت الانتخابات. لو أنني لم أنجح في الانتخابات أصلاً (في المرة الأولى) لما كان الأمر في حاجة إلى أيّ تفسير؛ بل إن انتخابي تلك المرة هو ما كان أمراً مثيراً للفضول. ولو تم أهزم في الانتخابات في المرة اللاحقة، لكان ذلك أمراً مستغرباً أيضاً. على أن الجهد المبذول لهزيمتي في المرة الثانية كان أكبر كثيراً منه في المرة الأولى. ولعل سبباً واحداً يكفي لتفسير ذلك: كانت حكومة حزب التوري، في المرة الثانية، تكافح من أجل بقائها مما جعل نجاحها في أي مسألة أمراً شديد الأهمية عندها. ثم إن من يميلون إلى التوري حملوا كلهم مرارة شخصية ضدي ما كانت عندهم في المرة الأولى، وهذا ما جعل الكثيرين، ممّن أيدوني أو ممن لم يبالوا بالأمر كله، مناوئين نشطين لإعادة انتخابي. وبما أنني كنت واضحاً في كتاباتي السياسية عندما قلت إنني أدرك نقاط الضعف في آراء الديمقراطيين، فإن بعض المحافظين، على ما يبدو، كان لديهم أمل في وقوفي خصماً للديمقراطية: لأنني كنت قادراً على رؤية ما هو صواب في نظرة المحافظين إلى المسألة، فقد افترضوا أنني (مثلهم) ما كنت قادراً على رؤية أي حجج أخرى. لكنهم لو قرأوا كتاباتي قراءة حقيقية، لعلموا أنني اتخذت صف الديمقراطية غير متردد بعد أن ألقيت ضوءاً كاشفاً على كل ما بدا لي صواباً في الحجج المناوئة لها. وهذا ما حملني على التوصية بضرورة أن تواكب الديمقراطية مؤسساتٌ متسقة مع مبدئها محسوبةٌ على نحو يذلل عقباتها. كان «التمثيل النسبي» من أهم هذه العلاجات. وهذه نقطة لم يكد أي محافظ يساندني فيها. وقد ظهر أن ثمة أساساً لبعض توقّعات التوري في ما أظهرته من استحسان إزاء التصويت التعدّدي، في ظل شروط بعينها: حددوا أن اقتراحاً من هذا النوع، مع تقديمه ضمن واحد من القرارات التي طرحها السيد دزرائيلي على مجلس العموم تحضيراً لقانونه الإصلاحي (لم

يلحّ على هذا الاقتراح عندما وجد أنه لم يلقَ قبولاً)، قد يكون نتيجة ما كتبته في هذا الأمر تحديداً. إذا كان الأمر هكذا، فقد نسوا أنني طرحت شرطاً ملحًّا مفاده أن منافع الأصوات التعددية يجب أن تكون ملحقة بالسوية التعليمية، لا بالملكية؛ وحتى عندما تكون كذلك، فإنني ما كنت موافقاً عليها إلا على أساس حق الاقتراع التام. وأما إلى أي حد يمكن أن يصل ذلك التصويت الجمعي في ظل حق الاقتراع الذي أتاحه قانون الإصلاح الحالي، فهو ما صار واضحاً جلياً (في نظر كل مَنْ كان يمكن أن يشك في الأمر) من خلال الوزن الصغير الذي اتضح للطبقات العاملة في الانتخابات، حتى في ظل القانون الذي لم يميّز بين ناخب وآخر.

وفي حين صرت مبغوضاً أكثر في أعين من يرعون مصالح حزب التوري، وكذلك في أعين كثير من الليبراليين المحافظين، مما كنت من قبل، فإن المنهج الذي سِرْتُ عليه في البرلمان لم يحقّق لي أي مساندة حماسية من جانب الليبراليين عامة. وقد أشار البعض إلى ارتفاع نسبة الحالات التي كانت لي فيها مشاركات بارزة في قضايا اختلفت فيها مع أكثر نواب الحزب الليبرالي، أو اهتممت بها ولم يعتبروها من ناحيتهم شيئاً يستحق اهتمامهم؛ وكم كانت قليلة تلك الحالات التي اتخذت فيها خطاً يمكن أن يجعلهم يجدون فيّ قيمة تجعلهم يعتبرونني ناطقاً بآرائهم. ثم إن هنالك أشياء فعلتها، فأثارت في عقول كثيرة، تحاملاً شخصياً ضدي. انزعج كثيرون مما اعتبروه اضطهاداً للسيد إير. لكن عدد المستائين ازداد عندما قدّمت تبرعاً للمساهمة في مصاريف السيد برادلاف الانتخابية. فيما أنني رفضت إنفاق أي مال على انتخابي، وحصلت من الآخرين على النفقات الضرورية كلها، فقد وجدت أن عليّ أن أتبرّع بدوري للمرشّحين الذين كنت أحبذ انتخابهم وألمس لديهم نقصاً في التمويل. وهكذا فقد أرسلت التبرعات إلى مرشّحي الطبقة العاملة كلهم تقريباً؛ وكان السيد برادلاف واحداً منهم. كان الرجل متمتعاً بدعم الطبقات العاملة؛ وعندما

سمعته متحدثاً أدركت أنه رجل قدير وأنه ليس ديماغوجياً على الإطلاق: لم يكن يتردد في الإعراب عن معارضته الشديدة لبعض الآراء السائدة لدى الحزب الديمقراطي في مسألتين هامتين كالمالتوسية (Malthusianism) و«التمثيل الشخصي». إن رجالاً من هذا النوع يتخذون قراراتهم في القضايا السياسية انطلاقاً من قناعاتهم، رغم مشاركتهم الطبقات العاملة مشاعرها الديمقراطية، ولديهم شجاعة الإصرار على قناعاتهم الفردية حتى في مواجهة معارضة شعبية لها. وهذا ما رأيت أنه النوع اللازم وجوده في البرلمان؛ ولم أرَ أن من شأن آراء السيد برادلاف المعادية للدين (رغم إفراطه في التعبير عن تلك الآراء) يمكن أن تجعله يخسر الانتخابات. لكن تبرّعي لصالح انتخاب هذا الرجل ما كان أمراً حصيفاً أبداً لو أن نظرتي إلى الأمر كانت مقتصرة على مصلحتي من حيث تعزيز فرص انتخابي. وما كان مستغرباً أن يجري استخدام فعلتي هذه إلى أقصى حد ممكن، وعلى نحو منصف وغير منصف، لتأليب ناخبي وستمنستر ضدي. لهذه الأسباب، إضافة إلى الاستخدام غير الأخلاقي للوسائل المالية المألوفة وغيرها من التأثيرات في صالح خصمي من حزب التوري (مع غياب أي فعل من هذا النوع في صالحي)؛ يسهل فهم فشلي في الانتخابات الثانية بعد نجاحي في الأولى. وبُعيد إعلان نتائج الانتخابات، تلقيت ثلاث أو أربع دعوات لأن أصبح مرشّحاً عن دوائر انتخابية أخرى (أكثرها في المقاطعات ذاتية الإدارة). لكن، وحتى إن كان النجاح متوقّعاً هناك، ومن غير نفقات مالية، فإنني ما كنت لأتورّط في حرمان نفسي من نعيم العودة إلى حياتي الخاصة. وما كان عندي سبب يدعوني إلى الإحساس بالمهانة نتيجة انفضاض الناخبين عني؛ وحتى لو أحسست بها، فإن من شأن ذلك الإحساس أن يضمحل عند رؤية كثرة واتساع التعبير عن الأسف الذي بلغني من العديد من الأشخاص والمناطق، وكان أبرزها آتياً من أعضاء الحزب الليبرالي في البرلمان ممن اعتدت العمل معهم.

لم تشهد حياتي بعد هذا الشيء الكثير مما يستحق الإشارة إليه ها هنا. عدت إلى اهتماماتي القديمة وإلى الاستمتاع بحياة الريف في جنوب أوروبا؛ لكني كنت أذهب مرتين في السنة فأقيم بضعة أسابيع أو أشهر في منطقة لندن. كتبت مقالات كثيرة في الدوريات (أكثرها في صحيفة صديقي السيد مورلي «فورتنايتلي ريفيو»). وألقيت عدداً محدوداً من الكلمات في مناسبات أخص بالذكر منها اجتماعات «جمعية حق الاقتراع للنساء». ونشرت أيضاً كتاب «استعباد المرأة» الذي كتبته قبل سنوات من ذلك، لكني أدخلت عليه بعض الإضافات [كتبت ابنتي بعضاً منها، وكتبت بعضها الآخر بنفسي]. وبدأت أيضاً تحضير مواد من أجل كتب أخرى يمكن أن يأتي وقت الكلام عليها بمزيد من التخصيص إن امتد بي العمر حتى أنجزها.

أصل هنا إلى ختام هذه المذكرات، في الوقت الحاضر.

الهوامش

(1)- في مرحلة لاحقة من طفولتي المتأخرة، عندما لم أعد ملزماً بهذه التمرينات، كتبت بعض الأعمال التراجيدية (مثلما يفعل أكثر الكتاب الشباب) التي ما كان شكسبير مصدر إلهام لي فيها بقدر ما كانت جوانا بيلي (Joanna Baillie) التي بدا لي كتابها (Constantine Paleologus) واحداً من أبدع ما كتبه البشر، وما زلت أراه واحداً من أفضل الأعمال الدرامية في القرنين الأخيرين.

(2)- كتبت القسم الثاني من هذه المقالة في العدد الثاني من الريفيو تحت رقابة أبي. كانت هذه الكتابة تمريناً في التأليف فاقت فائدته لي أي تمرين خضته من قبل؛ لكني رأيتها في ذاتها، قليلة القيمة أو معدومة القيمة.

(3)- كتب في سنة 1961

(4)- إن الخطوات التي اجتازها تطوري الذهني بفضلها أكثر بكثير مما يستطيع تقديره أي شخص قبل الاطلاع على الأمر كله. فقد يحرز الافتراض مثلاً أن اقتناعي الراسخ بالمساواة التامة التي ينبغي وجودها بين الرجل والمرأة في العلاقات القانونية والسياسية والاجتماعية والمنزلية يمكن أن تكون مأخوذة كلها منها. لكن هذا بعيد عن حقيقة الأمر كل البعد؛ فالواقع أن هذه القناعة كانت واحدة من أبكر النتائج التي خرج بها عقلي من اشتغاله على المواضيع السياسية. وأظن أن شدة تمسكي بهذه القناعة كانت، أكثر من أي أمر آخر، السبب الأول لاهتمامها بي. لكن الحقيقة أن تلك الآراء، كانت أقرب إلى أن تكون مبادئ مجردة في عقلي، إلى أن ألفيتها. لم أكن أرى سبباً يوجب خضوع

النساء تبشر آخرين بأكثر مما يوجب خضوع الرجال أنفسهم أيضاً. وكنت على قناعة تامة أن مصالح النساء واهتماماتهن في حاجة إلى حماية ورعاية، تماماً كمصالح الرجال واهتماماتهم، لكني رأيت أيضاً أنه من المستبعد كثيراً أن تتمكن النساء من تحقيق هذه المصالح من غير حصولهن على قدرة تساوي قدرة الرجال في ما يتعلق بصنع القوانين التي تحدد حياتهن. لكن ما جاء في كتابي «استعباد النساء» من تعبير عن فداحة النتائج الناجمة عن فكرة نقص قدرات النساء مكتسب أساساً من أفكارها هي. وذلك أن معرفتها النادرة بالطبيعة البشرية وفهمها لمختلف التأثيرات الاجتماعية والأخلاقية (رغم أنني لا أشك في قدرتي على التوصل إلى آرائي الحالية بنفسي) تجعلني واثقاً من نفس فهمي عواقب ذلك التضافر بين الدونية للمرأة وشرور المجتمع الراهن وصعوبات التطور البشري كلها. ويؤلمني حقاً أن أدرك مقدار ما فشلتُ في تجسيده من أفكارها الممتازة، وكم يقل ذلك العمل عن أثر مقصّراً عما كان قادراً على بلوغه لو أنها دوّنت أفكارها كلها في هذا الموضوع، أو لو أنها عاشت حتى تراجع عرضي لهذه المسألة وتدققه، الأمر الذي ما كانت لتتأخر عن فعله لو أن العمر امتدّ بها.

(5)- كان السيد «بين» الشخص الوحيد الذي تلقيت منه مساعدة مباشرة في إعداد كتابي «نظام المنطق»، وذلك لأنه كان صاحب شهرة يستحقها لكتاباته الفلسفية. لقد تفضل بمراجعة المخطوط كله قبل إرساله إلى الطبع، وأغناه بعدد كبير من الأمثلة والشروحات العلمية، فأدخلت كثرة منها في الكتاب بكلماته نفسها تقريباً من غير تغيير (إضافة إلى ملاحظات مفصلة من عندي جاءت متفقة مع آرائي في المنطق).

(6)- أضفت إلى بعض نسخ الطبعة الأولى من كتاب «الاقتصاد السياسي» صفحة سطور نوّهت فيها بمساهمتها وفضلها. لكن نفورها من الشهرة حال دون إدخال هذه السطور في النسخ الأخرى من ذلك العمل. وخلال السنوات الفاصلة بين بداية حياتي الزوجية وكارثة نهايتها، كانت أسفاري خارج البلاد على صلة بمركزي الوظيفي في «بيت الهند» (إلا إذا أدخلت في عدادها أول هجمة لمرض رئوي أصابني أوجبت ذهابي في رحلة استشفائية استدعاها ذلك المرض إلى جزيرة صقلية في إيطاليا، وإلى اليونان، مدة ستة أشهر). وفي عام 1856، جرت ترقيتي إلى وظيفة رئيس مكتب فكانت لي أسفار كثيرة على امتداد ثلاثة وثلاثين عاماً. ثم جاء تعييني في منصب «مفتش المراسلات الهندية» فكان أعلى منصب في إدارة شركة الهند الشرقية في إنكلترا (بعد منصب أمين السر)، واشتمل على

إشرافي على مراسلات الحكومات الهندية كلها، عدا ما اتصل منها بالجيش والبحرية والمالية. بقيت في هذا المنصب طيلة بقائه، لكن ذلك لم يستمر أكثر من سنتين رأى البرلمان بعدهما (مثل رأي اللورد بالمرستون، إن شئنا التعبير بكلمات أخرى) إنهاء اعتبار شركة الهند الشرقية فرعاً من فروع حكومة الهند التابعة للتاج وتحويل إدارة تلك البلاد إلى شيء يتزاحم عليه السياسيون البرلمانيون الإنكليز من الدرجتين الثانية والثالثة. كنت على رأس مقاومة الشركة لهذا القرار الذي ينهي وجودها السياسي. وعليَّ أن أشير هنا إلى الرسائل والعرائض التي وجهتها إلى الحكومة (راجع الفصل الختامي في رسالتي «الحكومة التمثيلية») لبيان رأيي في حماقة هذا التغيير الخاطئ ومساوئه. لكنني اعتبرت نفسي رابحاً من الناحية الشخصية نتيجة هذا القرار لأنني وهبت الهند شطراً غير قليل من حياتي وصرت راغباً في التقاعد وتقاضي تعويض مالي معقول. وبعد حدوث ذلك التغيير، شرَّفني اللورد ستانلي، الذي كان أول أمين سر في حكومة الهند، بأن عرض عليَّ مقعداً في مجلس حكومته؛ ثم تجدد هذا العرض من قبل المجلس نفسه عندما شغر أحد مقاعده. لكن أحوال الحكومة الهندية في ظل النظام الجديد جعلتني أرى ذلك أمراً لا فائدة منه، إلا الإزعاج وتضييع الجهد. ولم يحدث شيء بعد ذلك يجعلني أحس بميل إلى الأسف على رفضي

(7)- عام 1869.

(8)- يذكرني اجتماع الطرافة والحكمة والإخلاص في قول هذا البطل الحقيقي بعد أسره من أنه «يصلح للشنق أكثر من أي خدمة أخرى» بالسير توماس مور.

(9)- كان الأول في رد السيد لوي على السيد برايت في ما يتعلق بقانون طاعون الماشية. وكان يُعتقد في ذلك الوقت أنه ساعد في التخلص من أحد التفاصيل في الإجراءات الحكومية من شأنه أن يعطي مالكي الأراضي تعويضاً ثانياً بعد حصولهم على تعويض جزء من خسارتهم بعض ماشيتهم، وذلك بفضل زيادة أسعار بيع ما بقي منها.

(10)- كان من أكثر أعضاء اللجنة نشاطاً عضو البرلمان السيد ب. أ. تايلور، الذي كان نشيطاً مخلصاً في كل مناسبة تدعو إلى التشديد على مبادئ الحرية، والسيد غولدين سميث، والسيد فريدريك هاريسون، والسيد سلاك، والسيد تشامروزون، والسيد شابي، والسيد تشيسون الذي كان أمين السر الفخري في الجمعية.

المحتويات

جون ستيوارت مِل

سيرة ذاتية

كأنما جون ستيورات مِلْ كتب هذه السيرة لكي يُظهر اعترافه لكل مَنْ علّمه، وبأيّ طريقة من الطرق. وكأنما ذلك المفكّر والرياضي والفيلسوف والسياسي يقدّم لنا درساً في التواضع غير الزائف، والخالي من أيّ ادّعاء، على الرغم من موقعه المؤثّر في تاريخ الفكر الانساني.

فهو يقول عن نفسه: «خلال القسم الأعظم من حياتي قمت بدور الكاتب لأنني اعتبرت أن ذلك الدور هو الأكثر فائدة مما أصلُحُ له في ميدان الفكر: أن أكون مترجمًا للمفكرين الأصيلين أو وسيطًا بينهم وبين الجمهور. أقول هذا لأنني أحمل دائمًا فكرة متواضعة عن قدراتي الخاصّة...»

إن مِلْ، الاشتراكي بدوافع إنسانوية، والمدافع الأوّل عن حقوق النساء، وعن حقوق العمّال، عندما عُرض عليه الترشح للبرلمان ردّ بأن كتب رسالة قال فيها «ما من رغبة شخصيّة عندي في أن أكون نائبًا في البرلمان... وأنني أرى أن ليس من حقّ المرشح أن يلتمس أصوات الناخبين ولا أن يتكبّد أي نفقات قصد انتخابه.. وإذا انتُخِبت لن أخصّص أي جزء من وقتي أو جهدي من أجل مصالح الدائرة الانتخابية المحلّية.. وأن المرشّح للبرلمان يجب أن يكون واثقًا أن وجوده في البرلمان أكثر منفعة لبلده من سَيْره في أي طريق آخر مفتوح أمامه»..

حتى قيل *إن الربّ نفسه لا فرصة لديه في انتخابه على أساس برنامج من هذا القبيل*. «لكني التزمت ببرنامجي التزامًا صارمًا». ومع ذلك استمر مِلْ في البرلمان لثلاث دورات.

إنها سيرة الفكر والروح الإنسانية ومواجهة الترّهات ونموذج الترفّع عن استغلال الموقع العام لمصالح وأنانيات شخصيّة.


ISBN 978-977-6460-41-5


التنوير للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - القاهرة - تونس